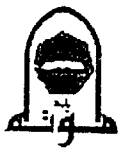

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الْعِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ مِنْ خِلَالِ كِتَابِهِ الْحُجَّةِ

إعداد الطالب

أحمد عبدالسلام صالح السوادحة

إشراف

الأستاذ الدكتور علي خلف الهروط

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابهـــــا

جامعة مؤتة، 2005

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب أحمد عبدالسلام السوادحة الموسومة بـــ:

العلة النحوية عند أبي علي الفارسي

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. علي الهروط		2006/1/2	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالقادر مرعي		2006/1/2	عضواً
أ.د. محمد عواد		2006/1/2	عضواً
أ.د. زهير المنصور		2006/1/2	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد القطامين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

أهْــدي هَذَا العَمَلَ إِلَى: وَالِدَيَّ الحَبِيْبَيْنِ احْتِرَاماً وَتَقْدِيْراً، إِلَى رُوْحِ شَقِيقِيَ عُمَرَ رَحِمَــهُ اللهُ،إِلَــى إِخْوَانِــيَ وَأَخَوَاتِيَ جَمِيْعاً، إِلَى أَبْنَائِيَ: الفاو وسراب وعمر، إِلَى زَوْجَتِــي (أم عمــرَ) الّتِي تَحَمَّلَتْ أَعْبَاءً كَثِيْرَةً فِي فَتْرَةِ إِنْشِغَالِي، فَكَانَتْ نِعْمَ الأم الْمُرَبِّيَةُ وَالْمُدَبِّرَةُ.

أحمد السوادحة

شُكْرٌ وتَقْدِيْرٍ

أَتَقَدَّمُ بِالشُكْرِ الكَبِيْرِ وبِعَظِيْمِ الامْتِنَانِ مِنَ الأسْتَاذِ الدَّكْتُوْرِ عَلِي خَلَف الْهَرُوْط الَّـذِي أَشْـرَفَ عَلَى هَذِهِ الرِّسَالَة، كَمَا أَتَقَدَّمُ بِالشكْرِ إِلَى الأسْتَاذِ الدَّكْتُورِ عَبْدِ الْفَتَاحِ الْحُمُوز الَّذِي أَشْرَفَ عَلَى جُزْءٍ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَة.

كَمَـا لا يَفُوتَنِـي أَنْ أَتَقَـدَّمَ بِجَـزِيلِ الشُّكْرِ وَعَظِيْمِ الامْتِنَانِ لِلَجنَة الْمُنَاقَشَة وَالْمُكَـوَّنَة مِـنَ: الأسْـتَاذِ الدُّكْتُورِ عَلِي خَلَف الْهُرُوْط (رَئِيْساً وَمُشْرِفاً)، الأسْتَاذ الدَّكْتُور مُحَمَّد حَسَن عَوَّاد (عُضْواً)، الأسْتَاذ الدَّكْتُور عَبْدِ الْقَادِرِ مَرْعِيّ(عُضْواً)، الأسْتَاذِ الدُّكْتُورِ زُهِير الْمَنْصُور(عُضْواً).

عَلَـى تَفَـضُّلِهِم بِقَـبُولِ مُنَاقَـشَةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ وَعَلَى مَا تَجَشَّمُوْهُ مِنْ عَنَاءِ الْقِرَاءَةِ وَالتَّوْجِيْهِ، فَجَزَاهُمُ الله كُلَّ خَيْرٍ.

أحمد السوادحة

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	و
الملخص باللغة الإنجليزية	ح
الفصل الأول: أبو علي الفارسي	
1.1 المقدمة	1
2.1 نسبه ومولده	6
3.1 كتبه	6
4.1 القراءات	7
5.1 كتاب الحجة	10
1.5.1 منهجه في الحجة	12
2.5.1 استشهاده بالحديث الشريف	14
3.5.1 استشهاده بلغات العرب	15
4.5.1 استشهاده بالشعر	16
6.1 العلل	17
الفصل الثاني: علة الحمل المعنى	
1.2 عمل اسم التفضيل في مفعول صريح	25
2.2 الفاعل مفعول به في المعنى	28
3.2 عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار	30
4.2 الظرف	34
5.2 المفرد بمعنى الجمع	36
6.2 المضارع بمعنى الماضي	40
7.2 مسألة (إن هذان لساحران)	48

8.2 العطف على المعنى 53

الفصل الثالث: علة الحذف

1.3 شروط الحذف 61

1.3 فوائد الحذف 62

3.3 حذف المضاف 63

4.3 حذف المفعول به 70

5.3 حذف المبتدأ 75

6.3 حذف المنادى 82

7.3 حذف الموصوف 84

8.3 حذف المضاف إليه 89

9.3 حذف الصفة 92

10.3 حذف الفعل 94

11.3 حذف الحرف 98

الفصل الرابع: علة القياس

1.4 القياس المعنوي 113

2.4 قياس إلا في الاستثناء على واو المعية 114

4.4 اسم الفاعل والمصدر لا يعملان إذا بنيا مع لا على الفتح 118

5.4 قياس(ليس) على الأفعال التامة 119

6.4 (ليس) ليست من حروف العطف 120

7.4 الحرف لا يدخل علة مثله 122

8.4 قياس (كن فيكون) على (أكرم بزيد) 123

9.4 حذف العائد من الصلة 127

10.4 قياس اسم الفعل على أسماء الأصوات 128

11.4 قياس المؤنث على المذكر 129

12.4 شاذ في القياس والاستعمال 129

13.4 القياس على كلام سيبويه 130

14.4 القياس على الشعر 131

الفصل الخامس: علل متفرقة

1.5 علة السماع 132

2.5 علة القرب أو المجاورة 138

3.5 علة المشاكلة 143

4.5 علة التعويض 147

5.5 علة الاستغناء 151

6.5 علة التغليب 156

7.5 علة التعادل 160

8.5 علة العدل 163

9.5 علة التوكيد 164

10.5 علة الحمل على الموضع 165

11.5 علة الاتساع 167

12.5 علة التخفيف 170

13.5 علة الوجوب 173

14.5 علة اقتضاء 175

15.5 علة النظير 177

16.5 علة النقيض 180

17.5 علة القطع 181

18.5 علة الأولى 183

19.5 علة التحليل 184

20.5 علة الجواز 185

21.5 الخاتمة والنتائج 186

المراجع 189

الملخَّص

العلة النحوية عند أبي علي الفارسي من خلال كتابه الحجة.

أحمد عبد السلام صالح السوادحة.

جامعة مؤتة، 2005

إنَّ أبـــا عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ يُعَدُّ بِحَقٍ مِنْ عُلَمَاءِ اللغةِ الروَّادِ، فِي النَّحوِ والصَّرفِ، ويَشْـــهَدْ لَـــهُ عَلَـــى ذَلِكَ كُتُبُهُ الكثيرةُ التي خَلَّفَهَا وراءَهُ، فأبْقَتْ ذكراه خَالِدَةً عَلَى مَرِّ السِّـــنِينِ، ولَعَـــلَّ ابـــنَ جنِّيّ فِي كِتابِهِ الخَصَائِصِ وكثرةَ استشهادِهِ بأستاذِهِ يَدلُّ عَلَى غَـــزَارةِ عِلْـــمِ أبِي عَلِيٍّ، وهذا ما دَفَعَنِي إلى الكتابَةِ عَنْ هَذا الرَّجلَ هذا من ناحية، ولأنَّنِي أحبُّ النَّحوَ القديمَ وعلماءَه مِنْ نَاحيةٍ أُخْرَى.

لقد جاءتْ هذه الدِّراسةُ في ستَّةِ فُصولٍ وخَاتمَةٍ.موزَّعةً على الشكلِ التَّالي:

الفصـــلُ الأولُّ: وقَدْ تَنَاوَلَتِ الدِّراسةُ فِيهِ الحديثَ عَنْ العِلَّةِ بِشَكْلٍ مُوْجَزٍ، وعَنْ حياةِ أبـــي عَلِيٍّ وكُتُبِهِ، ومَنْهَجِهِ في كِتابِهِ الحُجَّةِ، وهو موضوعُ الدِّراسةِ(كتاب الحُجَّة)، وقـــد تناولـــتِ الدِّراسةُ أيضا في هذا الفصلِ القراءات، لأنَّ كلمةَ القِراءاتِ تَكَرَّرتْ كثيراً، فَلا بُدَّ مِنْ الوقوفِ عَلَيْهَا، ولَوْ قَليلاً، وهذا مَا فَعَلْتُ، فقط لأُعْطِيَ القارئَ لَمْحَةً مُوْجَزَةً عن هذه القِرَاءاتِ ومَعْنَاهَا اللغويِّ والاصْطِلاحيِّ.

الفصلُ الثَّانِي: جاءَ في عِلَّةِ المَعْنَى عِنْدَ أبي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ، التي اتَّكأَ عَلَيْهَا كثيراً في تَوْجِيهِهِ للقراءاتِ المُخْتَلَفِ فِيهَا بينَ القُرَّاءِ، وكلُّهَا حُجَّةٌ.

الفصـــلُ الثَّالثُ: وقد جَعَلْتُهُ لِعلَّةِ الحذفِ؛ لأنَّهُ أيضا اتَّكأَ عليها بالإضافةِ لِعِلَّةِ المَعْنَى، وكثيراً كَانَت العِلَّتَانِ تردَانِ مَعَ بَعْضِهِمَا في التَّعْلِيلِ للآيةِ نفسها.

الفصـــلُ الـــرَّابعُ: وقَـــدْ جَعَلْـــتُهُ لِعِلَّةِ القِيَاسِ، وهو مَشْهورٌ بهذهِ العِلَّةِ، فهو بَصْرِيٌّ، والبصريون يُوصَفُونَ بأنَّهم أهلُ القياسِ، عَلَى عَكْسِ الكوفيِّينَ، الذين وَصَفَهُمْ الدُّكتور عبد الفتاح الحموز بأنَّهم وصفيّون.

الفصلُ الخامسُ: وقَدْ تَنَاوَلتِ الدِّراسةُ فِيهِ عِلَلاً مُتَفَرِّقَةً وَرَدَتْ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ في كِتَابِهِ الحُجَّة، فَوَقَفْتُ عَلَيْهَا، مُمَثِّلاً عَلَيْهَا مِنْ كِتابِ الحُجَّةِ بمثالٍ واحدٍ أو اثنين، وربَّمَا أكثرُ في بعضِ العِلَلِ، وذلك حَسْبَ تَنَاوُلِ أَبِي عَلِيٍّ هذه العِلَّة.

ABSTRACT

Al ellah In al hujja book

Ahmed abd al salam saleh al sadheh- al maitah

Mutah university, 2005

It is truly said that (Abo Ali) is a leading figure in syntax and morphology he has written many books which are still used as a reference besides " Ibn jenni" has mentioned " Abo Ali" more than once in his book which called " al khassaies" , this indicates that " Abo Ali" is a pioneer and a unique character for all the above mentaioned reasons, I have decided to write about " Abo Ali".

I have divided this study into five sections and abstract in which I explained the results.

Chapter one .

I have written briefly about " Abo Alis " own life and his style in his own book (al hujja) which is translated into English as proof I have also used and appeared more than once in (al hujja) book.

Chapter tow : this Chapter deals with and discusses the reason of meaning which " Abo Alis " has depended on as an argument between readers.

Chapter three: I have discussed in this Chapter " omission " which depends for meaning seemed to be linked to gether.

Chapter four: in this Chapter , I have discussed " analogy " because " Abo Ali " is from bassra, and the people of bassra are well known in this field, while the people of kufa, as described by Dr: ABEDEL FATTAH HOMMOZ, are descriotive.

Chapter five: in this Chapter, I have discussed many reasons menetioned in (al hujja) book, I have also given one or tow examples of these reasons from (al hujja) book.

الفصل الأول

أبو علي الفارسي

1 . 1 المُقدمةُ:

الحَمدُ للهِ رَبِّ العالمينَ، وبِهِ نَستعينُ، غَافرِ الذَّنبِ وقَابلِ التَّوبِ، الَّذي علَّمَ الإنسانَ مَـا لَـمْ يَعلـمْ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى النبيِّ الأميِّ الأمينِ وعَلَى آلهِ وصحبهِ الطَّيبينَ الطَّاهرينَ، وبَعْدُ:

فقـد شـغلَ مَوْضُـوْعِ الْعِلَّةِ النَّحْويَّةِ العُلماءَ قديماً وحَديثاً، ولعلَّ الْعِلَّةَ تَبلْوَرَتْ ونَضجتْ عَلَى يَديّ أبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، وتلميذِهِ ابنِ جنيٍّ، ولِغَزَارَةِ علمِ أبي عَلِيٍّ، ولشدَّةِ إعجابي بِهذا الرَّجلِ عالماً ونحويا وقارئا، فقدْ أحببتُ أنْ أكتبَ في الْعِلَّةِ النَّحْويَّةِ عندَهُ ، ولإعجَابي بكِتَابِ الْحُجَّةِ؛ ولأنَّهُ يُعَدُّ مَوْسُوعةً لُغَويَّةً جَامعةً لفنونٍ مُختلفةٍ مِنْ علوم اللغةِ العَربيَّةِ، مِنْ صَرْفٍ ونَحْوٍ وأَصْوَاتٍ و دَلالَةٍ، فَقَدْ ارْتَأَيْتُ وبِسَبَبِ مَحَبَّتِي لِلنَّحْوِ التَّقْلِيدي وَإِعْجَابِـي بالقدماء، أنْ تَكُوْنَ دِرَاسَتِي في الْعِلَّةِ النَّحْويَّةِ عِنْدَ الفارسيِّ، وقَدْ حَاوَلْتُ أنْ أتقيَّدَ بهَذَا ما اسْتَطَعْتُ إلى ذَلكَ سبيلاً؛ فحاولتُ الابتعادَ عَنِ المَوْضُوْعاتِ الأخرى التي لا تَـتعلقُ بمَوْضُـوْعِ الْدِّرَاسَةِ، مِثل العِلَلِ الصَّرفيةِ، ولَمْ أتطرَّقْ لَها إلاَّ في حُـــدودِ ارتباطِها بالنَّحوِ، وهوَ مَوْضُوْعٌ لَيسَ باليَسيرِ، ولقد اطَّلعتُ عَلَى كُتُبِ أبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ التي تمكنت من الوصول إليها؛ لأقِفَ عَلَى عِلَلِهِ وآرائِهِ في تَوجيهِه لاخْتِلافِ القِراءاتِ والتَّعليلِ لكلِّ قراءةٍ، ووَجَدْتُ أنَّ كتابَ الحُجَّةِ طُبِعُ بطابعٍ نحويٍّ مَحْضٍ، ثمَّ وَجَدْتُ أنَّ المُحدثينَ، لَمْ يُعزِّزُوا آراءَهُم بآراءِ أبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، أي لَمْ يَأخُذْ حَظَّهُ عِنْدَ المُحدثينَ، كغيـــره من النُّحاةِ، فلَمْ أجِدْ في حُدُودِ اطِّلاعِي عَلَى الكُتُبِ النَّحْوِيَّةِ الحَدِيثَةِ التي درست القِراءَاتِ مَن رَجَعَ إلى كُتبِ هَذَا العالمِ، وآرائِهِ النَّحويَّةِ أو غيرِ النَّحويَّةِ، وحقيقةً لو أنَّ أَبَـا عَلِـيٍّ الْفَارِسِـيِّ ابتعدَ عن الاستطرادِ قَليلاً، لكانَ كتابُهُ بحقّ كتاباً في النَّحوِ يجبُ الـرُّجوعُ إلـيهِ، ولكنَّ استِطراداتِهِ جَعَلَتْ هَذَا الكتابَ صَعْباً، وأبو علي في (حجته) يغوص إلى الأعماق، فمن لم يكن ذا مقدرة على الغوص، لا يستطيع أن يتابع الفارسي، فكثرة الاستطراد وضخامة التعليلات قد تحول بينه وبين ما يريد فبعضُ الآياتِ أَخَذَتْ

تَحليلاً وتَفسيراً أكثر مِنْ ستينَ صفْحَةً مِنْ كتابِه، كَما في آيَةِ (غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)، وقَــدْ حاولتُ بَعْدَ رَصدِ العِلَلِ النَّحويَّةِ، أنْ أصنّفَها حسب عِلَلِ النُّحاةِ، مِنْ عِلَّةِ الْمَعْنَى والمُشاكلةِ والمُجاورةِ وغيرِ ذَلِكَ مِن العللِ التي قَالَ بها النُّحاةُ وأثبتوها في كُتُبِهِم.

لكــن الغريب أن النُّحاةَ المُحدثينَ أو لنقل الدارسين المحدثين أعْرَضَوْا عن هَذَا الــرَّجلِ، فــي حينِ أنَّ النُّحاةَ القُدماءَ استَشهدُوا بآرائه بِكثرةٍ في كُتبِهِم النَّحويَّةِ، فمُغني اللَّبيبِ فيهِ الكَثيرُ مِنْ آراءِ أبِي عليّ، وفي الأشباهِ والنَّظائرِ تجد اسم أبي علي بكثرة في ثناياه غير قَليلٍ، والزَّمخشريّ في المُفَصَّلِ، وغيرهم مِنَ العلماءِ الأوائلِ.

ولَيسَ مِن السَّهْلِ عَلَى إنْسَانٍ أنْ يُحَدِّدَ الْعِلَّةَ التي يَلجأُ إلَيْها أبوْ عليّ عِنْدَما يَحتَجُّ لهذهِ القِرَاءَةِ أو تِلكَ؛ ولِذا وَجَدْتُ عِنْدَه بَعْضَ العِلَلِ مُتضافرَةً مَعَ بَعْضِهَا لا نَستَطيْعُ أنْ نَعزلَ عِلَّةً عنِ الأخْرى، فقد تكون مجتمعة آخذا بعضها برقاب بعض، فهو استخدمَ الْعِلَّةَ التَّــضافريَّةَ، وأحــياناً يَستخدمُ عِلَّةَ الحَذْفِ لِتُؤدِّيَ إلى عِلَّةِ الْمَعْنَى التي تَستوجِبُهَا عِلَّةُ الأوْلَى، لِيَقولَ في النِّهايةِ جَاءَ هَذَا مِن أجْلِ المُشاكَلَةِ أو الاسْتِغْنَاءِ أو غيرِ ذَلِكَ.

لا يفوتُنــي أنْ أذكــرَ هُــنا، أنَّني حَاولتُ تَجنُّبَ التِّكرارِ، ولكنْ لا بُدَّ مِنْ وجُودِ التِّكــرارِ، ولــو بِشَكْلٍ قَليلٍ، لأنَّ الْمَوْضُوْعَ يَتَطَلَّبُ ذَلِكَ، فأبو عليٍّ يوَجِّهُ الآيَاتِ، بِعِلَلٍ مُخْتَلِفَةٍ وبالتَّالِي لا بُدَّ أنْ يَتَكَرَّرَ هُنا وهُناكَ بَعضُ هذهِ الْعِلَلِ أو تِلكَ.

لقَد جَاءتِ الْدِّراسَةُ في خمسة فُصُولٍ وخَاتِمة، مُوزّعةً عَلَى الشَّكلِ التَّالي:

الفَــصلُ الأوَّلُ: وقَد جَعَلْتُهُ لأربعةِ أشياء، الأوَّلُ مِنْها تَحدثتُ فيهِ عنْ أبي عليّ، وعنْ كُتُبِه، وقَدْ أوجَزتُ فيهِ كَثيرا، لأعْطِيَ القَارئَ نبذةً عنْ حياةِ هَذَا الرَّجلِ الذي أَكْتُبُ عــنهُ ، ثــمَّ تَحدثتُ عن القِراءاتِ وأوجزت قدر المستطاع، والقرّاءُ السَّبعةُ وباختصار جــداً، لِيَعْرِفَ القارئُ مِنْ همُ السَّبعةُ الذين يَتَحَدَّثُ عنهم أبو عَليٍّ في كِتابِهِ الحُجَّةِ، ثم تَحــدثتُ عــن الْعِلَّةِ بمفهومها العامِّ، ولمْ أطلْ فِيها، وإنَّما بشكلٍ موجزٍ، ثمَّ تحدثتُ عن منهجِ أبِي عليٍّ في كتابِهِ الحُجَّةِ.

الفَصلُ الثاني: وجَعَلْتُهُ لعِلَّةِ الْمَعْنَى، التي تُعَدُّ أَكْثَرَ وروداً من العِلَلِ الأخْرى عند الفارسي، ولكنْ كَما أشارتِ الْدِّرَاسَةُ، فلَيسَ الْمَعْنَى وحدَهُ يُعَلِّلُ بِهِ أبو عَلِيٍّ، ولَكِنَّهُ يتَّكِئُ

عَلَـــى هـــذهِ الْعِلَّـــةِ كَثيراً، وهُنَا لا بدَّ منَ الإشَارَةِ إلى أنَّني لم أقْصدْ ما ذكره القدماء والمحدثـــون عن العوامل المعنوية، ، ولَكِنْ قَصَدْتُ مَا كَانَ يَرِدُ عِنْدَ أبي عَلِيٍّ الفارسيِّ علـــى ذلـــك، فأبو علي عِنْدَمَا يعلل لقراءة ما ، فلأنَّ المَعْنَى يَقْتَضِي هذا فهو لَمْ يَقْصِدِ العواملَ المَعْنَوِيَّةَ، وإنَّمَا كَانَ يَقُولُ : هذا مفعولٌ بِهِ عَلَى المَعْنَى، فهذا ما قَصَدْتُهُ.

الفَـــصلُ الثالثُ وجَعَلْتُهُ لعِلَّةِ الحَذْفِ، التي استشهد بها أبو عَلِيٍّ كثيراً في كِتابِهِ الحُجَّةِ، مُدَعِّماً تقديره أنّ هَذَاْ المحذوف في كثيرٍ من الآيَاتِ، بأنَّهُ مذكورٌ في آيَةٍ أُخرى

الفَـــصلُ الرَّابعُ: وجَعلتهُ لعِلَّةِ القِياسِ، وقَد اشتهرَ أبو عليٍّ بِهذهِ الْعِلَّةِ، وكثيراً ما يَرِدُ النحاة قولَ أبي عليّ: لأنْ أخطئَ في خَمسينَ مسألةً مِن هَذَاْ، أَحَبُّ إليّ أنْ أخطئَ في مسألةٍ واحدةٍ في القِياسِ.

الفَـــصلُ الخَامسُ: وجعلتهُ لِلْعَلَلِ المُتفرقَةِ، التي وُجِدَتْ عِنْدَ أبي عَلِيٍّ، مثل عِلَّةِ السَّماعِ أو الوُجوبِ أو الجَوازِ أو غيرِها من العِلَلِ التي سَتَأتِي في هَذَاْ الفَصلِ.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى شيخي وأستاذي الأستاذ الدكـــتور علـــي الهروط على تفضله بالقبول على الإشراف على هذه الرسالة، ولولا توجيهاته التي ما كان يوجهني بها لما رأت هذه الرسالة النور.

كمـــا وأشـــكر كل من ساعدني على إتمام هذا العمل، سواء كان ذلك في إعارة الكتب أو في أي شيء آخر.

فلهـــم جميعا جزيل الشكر وعظيم الامتنان وخالص التقدير، ووفقهم الله جميعا لخدمة العلم وطلابه.

واللهَ أسألُ التَّوفيقَ والسَّدادَ، وآخرُ دعواهُم إنِ الحمدُ للهِ ربِّ العَالمين.

الدِّرَاساتُ السَّابِقَةُ:

الْعِلَّـــةُ مَوضوعٌ قديمٌ حديثٌ، شَغَلَ النُّحاةَ في المَاضِي والحاضِرِ، فكُثُرٌ هُمُ الذين كَتَبُوا في الْعِلَّةِ بِمفهومِها العامِّ، أو تَقسيْمِهَا الخَاصِّ، وكلُّ باحثٍ مُحْدَثٍ حاولَ أنْ يزيدَ عِلَـــلاً جَدِيـــدَةً، ومِـــنْ هؤلاءِ الذينَ كَتبوا في الْعِلَّةِ عَلَى سبيلِ المِثالِ الدكتورةُ خَديجةُ الحديثـــيِّ، عِـــنْدَما ألَّفَتْ بـــ (الشَّاهِدِ وأصولِ النَّحوِ في كِتابِ سِيْبَوَيْهِ، مِنْ مَطبوعاتِ

جامعة الكُويت، 1974)، فقدْ ذَكَرَتِ عِلَلاً كثيرةً في كتابِ سِيْبَوَيْهِ منها الصَّرفيَّةُ ومنها النَّحويَّةُ ومنها الصَّوتيَّةُ وغيرُ ذَلِكَ من العِلَلِ التي عَلَّلَ بها سِيْبَوَيْهِ في كتابه، ومنَ الذينَ كَتَبوا في الْعِلَّةِ أيضاً، الدكتورُ عبد الفتاحِ الحموز، فقدْ كتب في عِلَّةِ التَّغليبِ، وعِلَّةِ العِوضِ، وعِلَّةِ الحملِ عَلَى الجوارِ (المجاورة)، وعِلَّةِ الحملِ عَلَى النَّظيرِ وعِلَّةِ العَارضِ وكثرةِ الاستعمالِ، وغيرُ ذَلِكَ.

ومِنَ الذينَ كتبوا في العِلَلِ أيضا، الدكتور مازن المبارك والدكتورُ حَسَن الملخ ومحمد عيد وغيرهم.

أمَّا الْعِلَّةُ عِنْدَ أبي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، فلمْ أعْثُرْ ــ في حُدُوْدِ مَا اطلعتُ ــ عَلَى مَن كَتَبَ في الْعِلَّةِ عِنْدَ هَذَا العَالِمِ، إلا جُزءاً من فَصلٍ عِنْدَ الدكتورِ عبد الفتاح شلَبي في كتابِهِ المَوسومِ: (**أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ**)، فقد تَنَاوَلَ الْعِلَّةَ بشكلٍ عامٍّ عِنْدَ الفارسيِّ، وذَلِكَ في جميعِ كتبِه.

لقَد تَكَلَّمَ الدكتورُ عبد الفتاحِ شلبي في مَوْضُوْعِ الْعِلَّةِ عِنْدَ أبي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، كَمَا أسلفتُ في جزءٍ من فَصلٍ، بَلْ إنَّ الْعِلَّةَ النَّحويةَ في الحُجَّةِ، لَمْ تَأخُذْ عِنْدَ الدكتورِ شلبيّ الكثير ، وكَانَ يقوّمُ علَلَ أبي عليٍّ، فأوْرَدَ: (بعضُ عِلَلِ أبي عليٍّ مُصطَنَعٌ، يَجتهدُ فيهِ عَلَى حسبِ ما يَحْضُرُهُ في الحَالِ، فيبدو عِنْدَئذٍ التَّمَحُّلُ في التَّعليلِ والاستدلالِ، من ذَلِكَ .....)[1]، ويقولُ في موضعٍ آخرَ من الصَّفْحَةِ نَفْسِهَا: (وهَذِهِ التَّعليلاتُ ــ عَلَى ما فيها من صِنَاعَةٍ ــ تَدُلُّ عَلَى ما عِنْدَ أبي عليٍّ من بَرَاعَةٍ، حَيْثُ يَستطيعُ أن يُفتيَ بأمْرَينِ مُتخالفينِ، ويَلتمسَ الْعِلَّةَ لكلٍّ منهما معَ تَخالفهما)[2]، ولكنَّه يزيدُ: بجانبِ هذهِ التَّعليلاتِ المَصنوعةِ تعليلاتٌ أخرى يَهتدي إليها الشيخُ بالحسِّ النَّفسيِّ، أو بالنَّظرِ البلاغيِّ[3].

ويَكْثُرُ الحديثُ عِنْدَ الدكتورِ شلبيّ عنِ العللِ الصَّوتيَّةِ والبَلاغيَّةِ والعَروضيَّةِ، ولَيستْ هذهِ ضَالتي في هَذه الْدِّرَاسَةِ.

---

[1] عبد الفتاح شلبي، أبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ: 235.

[2] المصدر السابق، والصفحة ذاتها.

[3] المصدر السابق: 236.

ومنَ الذينَ ألَّفوا عن أبي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ الدكتورُ عليّ جابر المنصوريّ، فقَد ألَّفَ كتابَهُ المَوسومَ (أبو عليّ النَّحويِّ وجهودُه في الدِّراساتِ اللغويةِ والصَّوتيةِ[1]، طُبعَ في بغدادَ سنةَ 1987، وكانتْ دراستُهُ في أغلبِها صوتيَّةً، ولمْ يتعرَّضْ للعِلَّةِ النَّحويَّةِ نهائياً في هَذَا الكتابِ، بلْ إنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ إلى كِتَابِ الْحُجَّةِ إلا في القَلِيلِ بلْ أستطيعُ القولَ نادراً مـــا كـــانَ يـــرجِعُ إلـــيهِ، وجمـــيعُ الإحَالاتِ إلى كِتَابِ الْحُجَّةِ عِنْدَهُ، تكونُ فيما يتعلقُ بالأصواتِ، بينَ قلبٍ وإمالةٍ وغيرِ ذَلِكَ.

لقـــدْ مَثَّلَتِ الْدِّرَاسَةُ عَلَى العِلَلِ بأكثرَ من مثالٍ مما جاءَ عِنْدَ أبي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، وعلى العِلَلِ المُختلفةِ، وهذا لَمْ يذكرهُ أحدٌ منَ الدَّارسينَ، بلْ إنَّني كما قلتُ سابقا: الكثيرُ منَ الدَّارسينَ المُحدَثينَ أهمل كُتب أبي عليٍّ في دراساتِهِ، ممَنْ كَتَبُوا في النَّحوِ بشكلٍ عامٍّ، وفي الْعِلَّةِ بشكلٍ خَاصٍّ.

وعندما أقول هذا الكلام فأنا لا أطعن بأحد ــ لا سمح الله ــ ولكن كما قلت سابقا فإن كثيرا من الدراسين المحدثين، وفي حدود ما اطلعت عليه من كتب، لم أجد منهم من أحـــال إلى كتب أبي علي الفارسي، لذلك حاولت جاهدا استقصاء جميع ما علل به أبو علي الفارسي (في كتابه الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد) وبتحقيق كامل مصطفى الهنداوي.

وبعد ذلك فهرست هذه العلل وفق العلل التي ذكرها النحاة، محاولا التمثيل عليها مـــن كتاب الحجة، وأضفت إليها علة الاقتضاء التي سيأتي الحديث عنها في حينها، ثم ذكرت أن أبا علي استخدم العلة التضافرية، وهذا لم يقل به أحد قبلي.

وربَّمـــا يعود السبب في ذلك أنَّ كتب أبي علي لم تُحَقَّقْ إلا متأخرا، لذلك قلَّتِ الإحالات إلى كُتُبِ أبي علي.

---

[1] انظر: علي جابر المنصوري، أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية، مطبعة الجامعة، بغداد ــ العراق، ط1 ، 1987.

1 . 2 نسبه ومولده[1]:

لَن أطيلَ هُنَا فِي الكَلامِ عَنْ حَياةِ أبِي عَلِيّ، فالكُتبُ الَّتِيْ تَرْجَمَتْ لَهُ كثيرةٌ، وهَذَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلى شُهْرَةِ الرَّجلِ، وعلوِّ مَكَانَتِه العِلْمِيَّةِ بينَ عُلَمَاءِ اللغَةِ، وأهلِ الْعَرَبِيَّة، وسَأوجزُ ما استَطَعْتُ، فسأتحدَّثُ بإيجازٍ عَنْ مَوْلِده، وعَنْ شيوخِه وكُتُبِه.

هو أبو عَلِيّ الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغفَّارِ بنِ محمدِ بنِ سليمانَ بنِ أبَان الْفَارِسِيّ، وُلِدَ في مدينةِ فَسَـا من أرضِ فارس، وأمُّه عربيةٌ من سَدوس شيبانَ، واخْتُلِفَ في سنةِ مولدِه وسنةِ وفاتِه، وأكثرُ الكُتبِ الَّتِيْ تحدَّثَتْ وذكرَت هَذَا الرجلَ، ذكرَتْ أنَّ سنةَ وفاتِه، في سبعٍ وسبعينَ وثلاثمائةٍ للهجرةِ، تُوفِّيَ وعمرُه تسعةٌ وثمانونَ عاماً.

وترجمَ له صاحبُ البدايةِ والنهايةِ، باسمِ أبي عَلِيّ ..... الفسوي نسبةً إلى مدينةِ فسا، فالْفَارِسِيّ نسبةٌ إلى أصلِه وهو بلادُ فارس، والفسوي نسبةٌ إلى مدينةِ فسا[2] .

ووَضَعَهُ الزُّبَيدي في الطَّبقةِ العاشرةِ من طَبَقَاتِ النَّحويينَ البصريينَ، ووَصَفَه بأنَّه من أصحَابِ ابنِ السَّرَّاجِ، وقَالَ عَنه: أبو عَلِيّ الفسوي كَانَ عنْدَ ابنِ حمدانَ، فاستَجْلَبَه الدّليميُّ لبَنِي أَخِيه خُسـرة يؤدِّبُهم، فأقامَ ببَغْدَادَ، ثُمَّ توجَّهَ إلى شِيْرَاز[3].

1 .3 كُتُبُـــــهُ:

لقد ألّف أبو علي مجموعة من الكتب جعلته في مصافّ العلماء الكبار، وسأذكرها ليعرف القارئ الأرث العظيم لهذا العالم الجليل:

---

[1] من الكتب الَّتِيْ ترجمت له: بغية الوعاة 496/1 ، شذرات الذهب 3 /8 ، نزهـة الألبّـاء 232 ، تاريـخ بغـداد 7 / 275 ، البدايـة والنهـاية 11/ 306 ، أنباه الرواة 1 / 273 ، غاية النهاية 1 / 206 ، معجم الأدباء 2 / 413 ، وفيات الأعيان 2 / 80 ، طبقات النحويين واللغويين 120، النجوم الزاهرة 4 / 151 ، الأشباه والنظائر 2 / 420 ، وانظر فهارس المفصل للزمخشري 641 ، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين 83 .

[2] أبو عَلِيّ الْفَارِسِيّ، د. عبد الفتاح شلبي 44

[3] انظر طبقات النحويّين واللغويين، 120 ــ 121

من كتبه المطبوعة:

الإيضَاحُ العضديُّ، الْحُجَّة للقرَّاء السبعة، التَّكملةُ، شَرْحُ الأبيات المُشْكِلَة الإعْرَاب، الإغْفَالُ فيما أغْفَلَه الزَّجَاجُ، المَسَائِلُ البَصْرِيَّاتُ، المَسَائِلُ الحَلَبِيَّاتُ، المَسَائِلُ المُشْكِلَةُ المَعْرُوفَةُ بالبَغْدَادِيَّات، المَسَائِلُ الشيرازيَّاتُ، المَسَائِلُ العضديَّاتُ،المَسَائِلُ المَنْثُورَةُ التعلِيقَةُ عَلى كِتَاب سِيبَوَيْه.

ومن كتبه المخطوطة:

التَّذكِرَةُ الأدبيَّة، الأوليّاتُ في النَّحو.

ومن الكتب التي ذكرها ابن النديم وياقوت:

مُختَصَرُ عوامِلِ الإعرابِ،المقصورُ والممدودُ، نقضُ الهاذورِ، الترجمةُ، المَسَائِلُ الدمشقيَّةُ، أبياتُ المَعَاني، المَسَائِلُ المُصْلَحَةُ من كِتَاب ابنِ السَّراجِ، المسائلُ الكرمانيَّةُ، العواملُ المئةُ، شرحُ أبياتِ الإيضاحِ، المسائلُ الذّهبيَّاتُ، المسائلُ المفارقينياتُ، الأهوازيّاتُ، الأصبهانياتُ، القماستينياتُ،القعبريةُ، تفسيرقوله تعالى: (يا أيُّهَا الذَّينَ آمَنُوا إذَا قُمْتم إلى الصَّلاةِ) ، الهيتيات[1]

4. 1 القراءات:

القراءاتُ جمعُ قراءةٍ، وهي في اللغةِ مصدرُ قَرَأَ، يُقَالُ: قَرَأَ يَقْرَأُ قراءةً وقرآناً، بمعنى تلا، فهو قارئٌ.

وفي الاصْطِلاحِ: عِلْمٌ بكيفيّاتِ أداءِ كَلِمَاتِ الْقُرْآن الْكَرِيْم مِنْ تخفيفٍ وتشديدٍ واختلافِ ألفاظِ الوَحْيِ في الحروفِ، وذَلِكَ أنَّ الْقُرْآن الْكَرِيْم نُقِلَ إلينا بلفظِه ونصِّه، كما أنزَلَهُ الله تعالى على نبيِّنَا محمدٍ ــ صلى الله عَلَيْه وسلم ــ ونُقِلَتْ إلينا كَيفيَّةُ أدائِه كَمَا

---

(1) انظــر كِــتَاب المــسائل المنثورة، مقدمة المحقق 14 ، وأبو عَلِيّ، لعبد الفتاح شلبي 148 ، ومقدمــة الْحُجَّــة (مقدمة المحقق) 26 ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 91 ، 110 ، 253 ، 328 ، 387 ، 406 ، 527 ، 627.

نَطَقَ بها الرَّسُولُ الأكرمُ، وفقاً لِما علَّمَه (جبريلُ) عليه السَّلامُ، وقد اختَلَفَ الرواةُ الناقلون، فكلٌّ منْهم يَعْزُوا ما يُدوِّنُه بإسنادٍ صحيحٍ إلى النبيِّ عليه السلامُ[1].

ويقولُ الدُّكتورُ إبراهيمُ أنيس:" إنَّ من فوائدِ القراءاتِ، أنَّها احتفظت لنا بخصائصِ بعضِ لهجاتِ العربِ القديمةِ (وما يمكنُ أنْ يُعزى إلى لهجةٍ قديمةٍ أُبيحَ القراءةُ بِها، أو ببعضِ خَصائِصِها، فقد احتفظتْ القراءاتُ القرآنيةُ بعناصرَ هامةٍ، مرجعُها اختلافُ اللهجاتِ الْعَرَبِيَّة القَديمةِ)[2] .

فاحتج النُّحاةُ بالقراءاتِ القرآنيَّةِ المُخْتَلِفَةِ ليدلِّلوا بِها علَى قواعدِهم النَّحويَّةِ والصرفيَّةِ والصوتيَّةِ والدَّلاليَّةِ.

ومَهمَا اختَلَفَتِ القِراءاتُ في الْقُرْآن الْكَرِيْم فَيَلْزَمُ قبولها والاحتجَاجُ بِها، وإذا ثَبَتَت عنهم لم يردّها قِياسُ عَرَبِيَّةٍ ولا فشوُّ لُغَةٍ، لأنَّ القِراءةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قبولها والاطمئنانُ إليها، فالْقُرْآن الْكَرِيْم بقراءاتِه سيِّدُ الحجَجِ، وقراءاته سواء أكانت متواترةً أمْ آحاداً لا يَصِحُّ رَدّهَا ولا الجِدَالُ فِيها، حَتَّىْ وإنْ كانت مُخَالِفَةً للقياسِ، لأنَّ القياسَ في اللغةِ المَنْقُولَةِ بالآحادِ، أمَّا المُتَواتِرةُ فهي أصحُّ من القياسِ؛ لأنَّ السَّمَاعَ أمُّ القياس[3].

---

[1] د. محمـــد سالم محيسن، المغني في توجيه القراءات العشر المتوترة، 1 / 46 ، وانظر المقتبس مـــن اللهجـــات الْعَـــرَبِيَّة والقرآنية للمؤلف نفسه 66 ، ويرى المؤلف أنَّ القرآن والقراءات حقيقتان بمعنـــى واحـــد، يتـــضح ذَلِكَ بجلاء من تعريف كليهما، ومن الأحاديث الصحيحة الواردة في نزول القراءات، فالقرآن مرادف للقراءة والقراءات جمع قراءة (المصدر السابق، المغني ، 1 / 47)

[2] د. إبراهيم أنيس، في اللهجات الْعَرَبِيَّة 14 ، وقد ناقش الدكتور إبراهيم الناحية العددية في حديـــث (سبعة أحرف) وخلص إلى أنّ الرقم سبعة يدل على التكثير، كما هو الحال في اللغات السامية، فليس المقصود سبعة أحرف بعينها، بل ربّما يكون الرقم أكثر من ذَلِكَ بكثير، ومن غير حصر. انظر صفحة 58 المرجع السابق. وانظر مثل هَذَا (النشر في القراءات العشر)، لابن الجزري 1 / 26

[3] دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء 159، للمزيد حول القراءات انظر، الحجة لأبي علي الفارسي: 8 ــ 25 /1 (مقدمة المحقق).

وسيبويه استَشْهَدَ بالقراءاتِ القرآنيَّة، منْها على سبيلِ المثالِ قولُه تعالى:(وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٧٦﴾)[1] ، استشهد بها سيبَويه علَى جوازِ النَّصب بـــ (إذن) إذا تقدّمها واوٌ ، وذَكَرَ سيبويه أنَّه سَمِعَهَا من العَرَب، وهي شاذَّةٌ عن رَسْمِ المُصْحَف[2]، وأيضاً استشهد بقِـــرَاءَةِ الرَّفْعِ والنَّصبِ في قولِهِ تـــعالى: (إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ)[3]. فَقُرِئَت (تجارة) بالرَّفعِ والنَّصْبِ، ثم قَالَ:" وبعضهم ينصبُ والرَّفعُ قراءةُ البصريين والنَّصبُ قراءةُ الكُوفيين[4] .

القرّاء السبعة:[5]

الأول:-عبد الله بنُ كثيرٍ المكِّيُّ القرشِيُّ، وهو مِنْ التَّابِعين، وقَد سَمِعَ القراءةَ عَنْ عبدِ الله ابنِ الزُّبير وغيرِه، تُوفِّيَ بمكةَ عام 120 هـــ.

الثاني: نافعُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي نعيمٍ، وهو مدنيٌّ، أصله من أصبهانَ، تُوفِّيَ بالمدينةِ عام 169 هـــ.

الثالث:عبد الله بنُ عَامرٍ الدِّمشقيِّ قَاضِي دِمْشْقَ، وهو مِنْ كِبَارِ التَّابعين، تُوفِّيَ بِدِمَشْقَ عام 118 هـــ .

الرابع: أبو عمرو بنُ العلاء البصري، تُوفِّيَ بالكوفةِ عام 154 هـــ .

الخامس:عاصم بنُ أبي النُّجودِ، تُوفِّيَ بالكوفةِ عَام 128 هـــ .

السادس:حَمزةُ بنُ حبيبِ بنِ عمارةَ التَّيْمي الكُوفِيّ، تُوفِّيَ بحلوانَ عام 156 هـــ .

السابع:الكسائي عَلِيّ بن حمزةَ الأسَدي، تُوفِّيَ عام 189 هـــ .

---

[1] الآية 76، من سورة الإسراء

[2] سيبويه الكِتَاب 1 / 411، وانظر الاقتراح وفيه (كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا) ص 48

[3] من الآية 29 ، من سورة النساء

[4] الكِتَاب 1 / 377 ، وانظر أيضا 28/1، 423، 438، 108 وغيرها.

[5] انظر الحجة، 1 / 26 ، مقدمة المحقق.

1 .5 كتَابُ (الْحُجَّة للقرّاء السَّبعَة، أئمة الأمْصَار بالحجَاز والعِرَاق والشَّام الذِينَ ذكَرَهُم أبو بَكْر بنُ مُجَاهد لأبِي عَلِيّ الْفَارِسِيّ).

إنّ كِتَاب الْحُجَّة في القِراءاتِ لأبِي عَلِيّ الْفَارِسِيّ، هو كِتَاب يفيدُ النَّحويين أكثر مما يفيد القرّاءَ، ولعلَّ كلامَ ابن جِنِّي عن هَذَاْ الكِتَاب يدل على أنّ هَذَاْ الكِتَاب مجفوٌّ عندَ القُرَّاءِ.

يقولُ ابنُ جِنِّي في المُحْتَسَب: (وقد كانَ شيخُنا أبو عَلِيّ عَمِلَ كِتَاب الْحُجَّة في قراءة السَّبعة، فأغمضَه وأطالَه، حتَّىْ منَعَ كثيراً ممَن يدَّعي الْعَرَبِيَّةَ فضلاً على القراءة منه، وأجْفَاهُم عنه)[1]، وقال في موضعٍ آخرَ: (وقد عَمِلَ شيخُنَا أبو عَلِيّ كِتَابه الْحُجَّةَ، وظاهر أمرِه أنَّه لأصحاب القراءة، وفيه أشياء كثيرةٌ قلّمَا يتَّصفُ فيها كثيرٌ ممَن يدَّعي العِلمَ، حَتَّى إنَّه مجفوٌّ عندَ القُرَّاء لما ذكرنا)[2] ، وحقيقة الأمر إنَّ تلميذَ أبي عَلِيّ يمدح أبا عَلِيّ، ولَكِنَّهُ فِي الوَقْتِ نَفْسِه، يُخْبِرُنَا أنّ هَذَاْ الكِتَابَ فيه مِنَ الصعوبةِ ما فيه، وأنه مجفوّ عند القرّاء.

إنّ القارئَ لهَذَاْ الكِتَاب يَجِدُ في كَثِيرٍ مِنْ مَواضِعِه الإطَالَةَ، والاسْتِطْرَادَ، عَنِ المَوضُوعِ الرَّئيسِ الذي يَتَحدَّثُ فيه، ثُمَّ يَرْجِعُ مَرَّةً أخرَى إلى المَوْضُوعِ الأسَاسِ، وهَذَاْ بالطَّبعِ فيه مَشَقَّةٌ على القَارِئِ، بَل إنَنِّي لا أغالي إنْ قلت: إنَّ القارئَ لِهَذَاْ الكِتَابِ في بعضِ الأحيانِ ينسَى عَمَّا يتحدث عنهه أبو عَلِيّ بِسَبَبِ استِطْرَادِه ولكنْ مهما يـكنْ مِنْ أمْرٍ فإنَّني أظُنُّ أنَّ التِّلميذَ أرادَ أنْ يمْدَحَ أستاذَه، ويدلَّ على عُمْقِ علْمِـه وسعَةِ مَحْفُوظِه، ولَعَـلَّ ثناءَ النَّحويـينَ واللـغويينَ والقـرَّاءِ والمُفَسِّرين على كِتَاب الْحُجَّة، وإعجابَهم به، ونقلَهم منْ[3] ، يَدُلُّ عَلَى أنَّ ابنَ جِنِّي أرادَ أنْ يَمدحَ أستَاذَه، فقدْ أثْنَى عَلَيْهِ أيضاً الطَّبَرسيُّ في مَجمَعِ البيان، في تفسيرِ الآيةِ الكَرِيمَة: (**يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَـٰدَةُ**

---

[1] انظر ابن جِنِّي، المحتسب 1 /34 ، وقد كرر ابن جِنِّي العبارة نفسها في 1 / 236

[2] المصدر نفسه ، 1 / 197

[3] كِتَاب الْحُجَّة، المقدمة 1 / 23.

بَيْنِكُمْ...)[1]، يَقُولُ: هَذَا كلُّه مأخوذٌ مِنْ كَلامِ أبي عَلِيّ الْفَارِسِيّ، وناهيك به فَارِسَاً في هَذَا المَيدَانِ نَقَّاباً، يُخبِرُ عَنْ مَكْنُونِ هَذَا العِلْمِ بواضِحِ البَيَانِ[2]، ومِنْ أقوَالِ العُلَمَاءِ الَّتِيْ تَحْمِلُ الثَّنَاءَ عَلَيه، أنَّهُ صنَّفَ في أيَّامِ عَضُدِ الدَّولةِ المصنَّفاتِ الرَّائعةَ في أجْنَاسِ العُلُومِ المُتَفَرِّقةِ، فمِنْهَا كِتَابُ الْحُجَّةِ في القِرَاءاتِ السَّبعِ، وهُوَ كِتَابٌ ليس لَه نظيرٌ في جَلالَةِ قَدْرٍ، واشتِهارِ ذكرٍ[3].

ويَذكُرُ ابنُ جنِّي في المُحتَسَبِ، أنَّ أبا عَلِيّ أرَادَ أنْ يُؤلِّفَ بعدَ كِتَابه الْحُجَّة، كِتَاباً في القراءاتِ الشَّاذَّةِ، (على أنَّ أبا عَلِيّ ــ رحمَه اللهُ ــ قَدْ كَانَ حَدَّثَ نَفْسَه بعَمَلِه، وهمَّ أنْ يَضعَ يدَه فيه، ويَبْدَأَ به، فاعْتَرَضَتْ خَوَالِجُ هَذَا الدَّهرِ دُونَه، وحَالَتْ كبواتُه بينَه وبينه، هَذَا عَلَى مَا كَانَ مِنْ خُلُوِّ سِيرَتِه، وسُرُوحِ فكرِه، وفرودِه بنفسه، وانبتاتِ عَلائِقِ الْهُمُومِ عَنْ قَلْبِه)[4].

وهَذَا الكلامُ يدلُّ على أنَّ أبا عَلِيّ، كَانَ يُرِيدُ أنْ يُؤلِّفَ في القِرَاءاتِ الشَّاذَّةِ، ولَكِنَّ أمُورَ الدُّنيا شَغلتْه عَنْ هَذَا الأمْرِ، فأخَذَ ابنُ جنِّي عَلَى عَاتِقِه تَأليفَ كِتَابِ المُحْتَسَبِ، لذَلِكَ ففكرةُ كِتَابِ المُحْتَسَبِ هي لأبي عَلِيّ، وذَلِكَ من خلالِ كلامِ تلميذِه ابنِ جنِّي.

وجاء في طبقاتِ النُّحاةِ: (كِتَابُ الْحُجَّةِ في تخريجِ القراءاتِ السَّبعةِ من أحسنِ الكتبِ وأعظمِها)[5].

---

(1) من الآية 106 ، سورة المائدة.

(2) الطبرسي، مجمع البيان 3 / 256.

(3) ذيل تجارب الأمم، نقلا عن كِتَاب الْحُجَّة، مقدمة المحقق ص 26

(4) المحتسب، 1 /34 ، والخوالج: من خلج بمعنى جذبه وانتزعه، وخلجته الخوالج: أي شغلته الشواغل (لسان العرب خلج 5 / 121) وفروده بنفسه يدل على أن أبا عَلِيّ عاش وحيدا، ليس له ولد أو امرأة حَتَّىْ يشغلوه عن الأمور، انظر هامش المحتسب 1 / 34

(5) طبقات النحاة: 295

وقال ابنُ الجزري في طبقاتِ القُرّاء: (وألّفَ كِتَابَ التذكرةِ، وكِتَابَ الْحُجَّةِ شرح ابن مجاهد، فأجادَ وأفادَ)[1].

ومما يدلُّل على أهميةِ هَذَاْ الكِتَابِ وعلوّ مكانته، وإجادةِ أبي عَلِيّ فيه أنَّ عددا من العلماء أختصرَه، منهم: مَكِّي بن أبي طالب المتوفَّى سنةَ 437هـ، في كِتَابٍ سمّاه منتخبَ الْحُجَّةِ في القراءاتِ، وجعلَه في ثلاثين جزءاً[2].

وذكر السِّيوطي في بغيةِ الوعاة: أنَّ أبا طاهرٍ إسماعيلَ بنَ خلف الأندلسيّ المتوفَّى سنةَ 455 هـ اختصرَ كِتَابَ أبي عَلِيّ (الْحُجَّة) وانتَفَعَ به النَّاسُ[3].

ويَقُولُ الدكتورُ عَبدُ الفتَّاحِ شَلَبِي، في مَعْرِضِ حَدِيثِه عن كِتَابِ الْحُجَّةِ، وكَانَ قَد ذَكَرَ كُتُبَ أبي عَلِيّ الْفَارِسِيّ، وعلَّقَ عَليها، (النَّحوُ هو الطَّابِعُ العَام لكُتبِ أبي عَلِيّ الَّتِيْ نظرْتُها، وأستَثْنِي كِتَابَ الْحُجَّةِ، فهو موسوعةٌ جامعةٌ للثقافةِ الْعَرَبِيَّةِ[4]، وقالَ في موضعٍ آخرَ: أمّا كِتَابُ الْحُجَّةِ، فقد اجتمعتْ فيه عَواملُ مختلفةٌ، دَفَعَتِ الشيخَ إلى تجويدِه، فهو أولاً: من كتبِه المؤلَّفةِ أخيراً،ثُمَّ هو ثانياً: يُقْرِنُ احتجاجَه للقرَاءاتِ بِمَا احتَجَّ به ابنُ السَّراجِ، وأخيراً كَانَ مَوضُوعُه كافياً لأنْ يَحْمِلَ الشيخ على الاحتفَالِ به، فَجَاءَ الكِتَابُ بَعْدَ ذَلِكَ نَابِضاً بحيويَتِه، ومعرضاً لثقافته وشخصيَّتِه[5]).

1 .5. 1 :مَنْهَجُ أبي عَلِيّ الْفَارِسِيّ في كِتَابِهِ الْحُجَّةِ:

إنَّ المُتصفِّحَ لكِتَابِ الْحُجَّة يَشْعرُ أنَّ أبَا عَلِيّ الْفَارِسِيّ يَتَعَامَلُ مَعَ الْقُرْآنِ الْكَرِيْمِ، وكأنَّه سورةٌ واحدةٌ، فهو كثيراً ما يُورِدُ آيةً ويُكمِلُ مَعْنَاها مِنْ آيةٍ أخرى، أو يَقُولُ شَيْئاً مَا ويُوْرِدُ مَعْنَاه فِي آيةٍ أخْرَى، فَآياتُ القُرْآنِ عندَه تعتمدُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، ومِنْ أمْثِلَةِ ذَلِكَ، أثناء حَدِيثِهِ في شَرْحِ سُورةِ الفَاتِحَةِ، قَوْلُه:" وللمُخْتَارِ لمالك أنْ يقولَ: قَرَأْتُ

---

(1) طبقات القرّاء: 1 / 207

(2) معجم الأدباء: 19 / 169

(3) بغية الوعاة 1 / 448

(4)أبو عَلِيّ الْفَارِسِيّ، 149

(5) أبو عَلِيّ الْفَارِسِيّ، 152

(مَالِك) ؛ لأنَّ المَعنَى يَومُ الدِّينِ، وهوَ يَوْمُ الجَزاءِ، وهذَاْ مَا لا يُشَارِكُهُ فِيهِ مَخْلُوقٌ في لَفْظٍ ولا مَعْنَى، فيُقَالُ: هَذَاْ الذي قُلْتَ حسَنٌ، ولولا هَذَاْ المَعْنَى وما يؤدِّيه ما جَازَتِ القِرَاءَةُ به، ولا بُدَّ للمَعَانِيْ مِن أنْ تتقارب، والمُلكُ في ذَلِكَ اليوم أيضاً لا يكونُ إلا لله تعالى، فهو مُتفرِّدٌ بهذَاْ الوَصْفِ، ويقوِّي ذَلِكَ:(لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿١٦﴾)[1]، وقوله: (وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴿١٩﴾)[2] [3].

فنُلاحِظُ أنَّ أبَا عَلِيّ أرَادَ أنْ يؤكِّدَ مَا ذَهَبَ إليه بالاتِّكاءِ علَى ما وَرَدَ في القُرْآنِ الْكَرِيْمِ مِنْ آياتٍ تَدعمُ مَوقفَه ورَأيَه وتُقَوِّيه.

ومن خصائص منهجه في الْحُجَّة، أنَّـــه يَتَعَرَّضُ **للمَعْنَى الدَّلالي** للآياتِ الكَرِيمَة، قَبْلَ أنْ يتحدَّثَ عَنْهَا نَحْوِيّاً، أو يُخرِّجَهَا حَسبَ رأيه، ونُجُد مِثْلَ هَذَاْ، وأمَّـــا قولُه تَعَالَى:

(كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ)[4]، فالمَعْنَى: أنَّ هَذَاْ الضيِّقَ الصَّدْر عن الإسلامِ نهاية الضيِّقِ، إذا دُعِي إلى الإسْلامِ ، من ضيقِ صَدْرِهِ مِنْه ونُفُورِه عَنْه، وعَنْ استماعِ الحِكْمَةِ، كأنَّه يُرَادُ عَلَى مَا لا يَقدرُ عَلَيه من مُصْعَدٍ في السَّمَاءِ، أو حَمْـــل عَلَى مَا يُشْبِهُهُ مِنَ الامْتِنَاعِ[5].

وأحْيَاناً كَثيرة يَدعَمُ قَولَه بحَديثٍ من أحَاديثِ الرَّسولِ ــ صلى الله عَلَيه وسلَّم ــ ومِنْ ذَلِكَ في تَعليقِه على الآيةِ السَّابِقَة، يَقُول: (ورُوِيَ عَنْ ابنِ مَسْعُود أنَّه سَـــأَلَ الرَّسُولَ ــ عَلَيه السَّلام ــ (هل يَنْشَرِحُ الصَّدرُ، قَالَ: نَعَمْ، يَدخُلُ القَلبَ النُّورُ، فَقَالَ ابنُ مَسْعُودٍ: وهَلْ لذَلِكَ علامةٌ، قَالَ: نَعَمْ، التَّجَافِي عَن دَارِ الغُرورِ، والإنَابَةِ إلى دَارِ الخُلُودِ،

---

[1] من الآية 16 ، سورة غافر.

[2] من الآية 19 ، سورة الانفطار

[3] الْحُجَّة 1 / 35

[4] من الآية125 ، سورة الأنعام.

[5] الْحُجَّة: 1 / 179

والاستعداد للموت قبل الموت)[1]، ويُعلِّقُ أبو عليّ على هذا الحديث، بقوله: فقولُ رسولِ الله ــ صلى الله عليه وسلَّم ــ لابن مسعود: يدخُلُهُ النُّورُ، كما في الآيةِ من قولِه تعالى: (إِذْ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُواْ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ)[2] [3] .

1 .5 . 2 استشهاده بالحديث الشريف

أمَّا استشهادُ أبي عليّ بالْحديْث الْشَّريف، فبيِّنٌ واضحٌ، على الرَّغم من وُجود تردُّد بين النُّحاة القُدامى في الاستشْهاد بالْحديْث الْشَّريف، إلا أنَّ إجماعَ المُحْدَثين يكادُ يكونُ منْعقداً على جوازِ الاحتجاج به، وينْكرُ هؤلاء أنْ يكون الأوَّلون من النُّحاة، قدْ عزفُوا عن الاسْتشْهاد به، إلا أنَّهُمْ في الوقت نفْسه يعْترفُون بأنَّ الاحتجاجَ به جرى في حُدُود ضيِّقة[4].

على أنَّني أرى أنَّ أبا عليّ الْفارسيّ ليس مُقلا في الاسْتشْهاد بالْحديْث الْشَّريف فقد أوردَ مجموعة من الأحاديث غير القليلة والَّتيْ من خلالها نسْتطيعُ أنْ نحكمَ وباطمئنان أنَّه لم يكنْ من المانعين للاسْتشْهاد بالْحديْث الْشَّريف، وإذا سلَّمْنا بهذا، فهذا يعني أنّ أبا عليّ الْفارسيّ، قد سبَقَ ابنَ خروف في الاسْتشْهاد بالْحديْث الْشَّريف، ولكنَّ هذا لا يعني أنَّه السابقُ إلى هذا الاسْتشْهاد.

وأودُّ القولَ هنا: إنَّ أبا عليّ في اسْتشْهاده بالأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة له معْياران:فهو يذكُرُ بعضَ الأحاديث مُسْندَة، أي أنَّه يذكُرُ جميعَ من روَى الحديث، ومن ناحيةٍ أُخرَى، يذكرأحاديث غير مسندة ، فمن الأحاديث غير المسندَة مثلا: قولُه عليه السَّلام: (مولَى القومِ منْهُم)، (والأذنانِ منَ الرَّأس)، فقد ذكرهما دونَ أنْ يذكُرَ راوي هذين الحديثين، وجاءَ الحديثُ الأولُ في معرضِ حديثه عن الحلف، والثَّاني يتحدَّثُ فيه عنْ إفادة (منْ) المُلابسة، وذلك أثناء حديثه عنْ قوله تعالى (ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ

---

[1] انظر الحديث، الجامع لأحكام القرآن 20 / 92 ، وفيه أنّ الحديث رواه ابن عباس.

[2] من الآية 22 ، سورة ص

[3] الْحُجَّة: 1 / 198

[4] خديجة الحديثي، الاحتجاج بالْحديْث الْشَّريف: 11، بغداد، 1980

بَعْضٍ)[1]، أيْ بعضُهُمْ يُلابِسُ بَعْضاً ويُوالِي بَعْضاً، وذَكَرَ الحَديثَ[2]، وعِندمَا نُحْصِي الأحاديثَ المُسنَدَةَ الَّتِيْ وَرَدَت عِندَ أبي عَلِيّ نَجِدُهَا قليلةً، إذا مَا قُورِنَت بغيرِ المُسنَدَة، منها مثلا: يَقُول:" ما رُوِي من حديثِ حمَّاد بنِ زيد عن أيوب عن أبي قُلابةَ، قال: بينا رسول الله ــ صلى الله عَلَيه وسلَّمَ ــ يوماً قَاعدٌ فِي أصحابِه، إذ ذَكَرَ حَديثاً، فَقَالَ: ذاك وإنْ يُنسَخ القرآنُ، فَقَالَ رَجُلٌ، كَالأعْرَابِيِّ: يا رسولَ الله ما يُنسَخُ القرآن؟ وكيف يُنْسَخُ؟ فَقَالَ: يَذهَبُ أهلُه الذين هم أهلُه، ويَبْقَى رِجَالٌ كأنَّهم النَّعامُ، يَعنِي فِي خِفَّةِ الطَّيْرِ[3] ".

إنَّ الأحاديثَ الَّتِيْ وَرَدَت في الجزءِ الأولِ تَقْرُبُ من عشرينَ حَدِيثاً، ثَلاثة فقط مُسْنَدَةٌ، والباقية غير مسنَدَة، الأمر الذي يدلُّنَا على أنَّ أبَا عَلِيّ لا يَهْتَمُ كثيراً بإسناد أحَادِيثِه.

1 .5. 3 :استشهاده بلغات العرب

وأما ذِكْرُ القبائلِ ولَهجَاتِهم والاسْتِشْهادُ بلغَاتِهم، فَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ في كِتَابِ الْحُجَّة، فمثلا:" وَحجَّةُ مَنْ قَرَأَ عَلَيْهِـــم وهو قَوْلُ حَمْزَةَ، أنَّهم قَالُوا: ضَمُّ الهاءِ هو الأصلُ، وذَلِكَ أنَّهَا إذا انفَرَدَتْ مِنْ حُرُوفٍ تَتَّصِلُ بِهَا، قِيلَ: هُمْ فَعَلُوا، والواوُ هِيَ القراءةُ القَدِيمَةُ، ولُغَةُ قُرَيْشٍ وأهل الحِجَازِ، ومَنْ حَولَهم مِن فُصَحَاءِ اليَمَن[4]، وفي مَوضِعٍ آخَرَ، قَالَ: وهَذَا على لُغَةِ أهلِ الحِجَازِ، فأمَّا بَنُو تَمِيمٍ، فإنَّهم يَقُولونَ فِي الوَقْفِ: هَذِهِ، فإذَا وَصَلُوا قَالُوا: هَذِيْ فُلانَةٌ[5] ".

---

[1] من الآية 67 ، من سورة التوبة

[2] انظر الْحُجَّة 1 / 122 ، وقد وردت أحاديث غير مسندة في 1/ 45 ، 92 ، 172 ، 260، 322 ، 261 ، 369 ،401 ، 439 ، 440، 458 ، 465 ، 488.

[3] الْحُجَّة 1 / 369 ، وانظر أحاديث مسندة 1 / 368 ، 402، 433 وهنا الحديث بشأن الخمرة وهو أكثر الأحاديث إسنادا عنده.

[4] الْحُجَّة 1 / 59

[5] الْحُجَّة 1 / 63 ، وانظر الْحُجَّة : 1 / 75 ، 83 ، 173 ، 174 ، 259 ، 270 ، ولا يخفى أنه إذا استشهد بلهجات العرب فهَذَا يعني أنّ السماع موجود عنده ، وإنْ كان منهجه يقوم على القياس، ولكن القياس على المسموع سمة موجودة في تعليلاته.

1 .5 . 4: استشهاده بالشعر

أمَّا الْشِّعْرُ فإنَّ كِتَابَ الْحُجَّةِ حَوَى كثيراً مِنَ الْشِّعْرِ والأرْجَازِ، بَلْ إنَّ الكِتَابَ يزخـــر بِكثيرٍ مِنَ الْشِّعْرِ، فلا تَخْـــلو علَّةٌ مِنْ عِلَلِهِ إلا واسْتَشْهَدَ ببيتٍ من الْشِّعْرِ عَلَى صحَّةِ تَعْلِيلِهِ، وأظنُّهُ يَعرِفُ تَمَاماً أنَّ الْشِّعْرَ ديوانُ العَرَبِ، كَمَا يَقُولُ ابنُ عَبَّاس:(الْشِّعْرُ ديوانُ العرب، فإذا خَفِي عَلَينَا الحَرفُ مِنَ القُرْآنِ الذي أنزَلَهُ اللهُ بِلُغَةِ العَرَبِ، رَجعنَا إلى ديوَانِهَا، فالتَمَسنَا مَعرِفَةَ ذَلِكَ مِنْهُ)[1].

يَقُولُ عبدُ الفتَّاحِ شَلَبِي:" أمَّـــا شواهدُ الْشِّعْرِ في كِتَابِ الْحُجَّةِ فهي غزيرةٌ مُتَنَوِّعَةٌ، وكَانَ مِنَ الطَّبِيعِيِّ أنْ يَستَكْثِرَ أبو عليّ مِنَ الشَّواهِدِ الْشِّعْرِيَّةِ في ذَلِكَ الكِتَابِ الضَّخْمِ الذي عقده للاحتِجَاجِ، والْشِّعْرُ ركنٌ مُهِمٌّ منْ أركانِ الاحتجاجِ وقَد أوْرَدَ أبو عَلِيّ في الْحُجَّةِ من الأشْعَارِ ما لَو جُمِعَ لكَانَ كِتَاباً ضَخماً[2] ".

ويَستَشهِدُ أبو عَلِيّ بأقوالِ العَرَبِ على تَعليلاتِه، فوَرَدَتْ عندَه عباراتٌ تَدلُّ عَلَى هَذَا الكلامِ، مِثْلُ قوله: قالتِ العَرَبُ، أوْ عَنِ العَرَبِ أنَّها تَقُولُ، أو قَالَ قَومٌ، أوْ قَالُوا.....، ومن ذَلِكَ مثلا : والْحُجَّةُ لِمَنْ قَالَ: (أانذرتهم)[3]، فَلَمْ يَجْمَعْ بين الهَمزَتَيْنِ وخَفَّفَ الثَّانيةَ، أنْ يَقولَ: إنَّ العَرَبَ قد رَفَضَتْ ذَلِكَ جَمِيعَهُمَا في مَواضِعَ مِنْ كَلامِهِم[4] .

أمَّـــا آراءُ سِيْبَوَيْهِ وأبي الحَسَنِ الأخفش الأوسط النَّحويَّةُ والصَّرفيَّةُ والصَّوتيَّةُ، فهي مُتَوزِّعَةٌ في ثنايَا كِتَابِهِ، حَتَّى إنَّه في بعضَ تَعلِيلاتِهِ يُقُولُ مُباشَرةً وهَذَا عَلَى قَولِ سِيْبَوَيْهِ، فهو يعتمد على سِيْبَوَيْهِ كثيراً جِدّا في تَعلِيلاتِهِ، وآرائِه.

---

[1] الإتقان في علوم القرآن 1 / 119، وورد عن ابن عباس أيضا : (إذا سألتموني عن غريب القرآن، فالتمسوه في الْشِّعْر، فإن الْشِّعْر ديوان العرب) (المرجع والصفحة نفسها)

[2] أبو عَلِيّ الفارسِيّ، 1 / 355

[3] من الآية 6 ، سورة البقرة

[4] الْحُجَّة 1 / 178 ، وانظر مثل ذَلِكَ : 1 / 137 ، 141 ، 172 ، 168 ، 178 ، 181، 216 ، 244 ، 320

ثمّ لم يخلُ كِتَابُ الْحُجَّةِ من الأمُورِ الفَلسَفيَّةِ الجَدَليَّةِ، الَّتِيْ تكدُّ الذِّهنَ وتُتْعبُ الإنسانَ في الجرِي وراءَ فَهمِها، وخاصةً إذا استَطرَدَ أثناءَ ذَلِكَ، ولَعَلَّ مَذْهَبَهُ النَّحويَّ وهو البصريُّ، هو الذي يَجْعَلُهُ فَلْسَفيا في بعضِ تعليلاتِه[1].

ولَعَلَّ مِنْ أهَمِّ ما يَمتَازُ بِهِ أبو عَلِيّ في كِتَابِهِ هو الأمَانَةُ العِلْميَّةُ، الَّتِيْ يَتَّصِفُ بِهَا العُلَمَاءُ، فإذَا ذَكَرَ قَولا لغيرِه، عزاه إليه، ولا يَستَأثِرُ فيه لنَفْسِه، ولَعَلَّه في إسنادِه أقوالَ العُلَمَاءِ إلى أصحابِها كَانَ أكثرَ مِنْ إسنادِ الأحاديثِ الشَّريفَةِ، ومن ذَلِكَ مثلا: حَدَّثَنَا المُؤَمِّلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إسماعيلُ عن أبي رَجَاء، قَالَ: سَأَلْتُ الحَسَنَ .....؟[2]

وأخيراً فأنَّني أرَى أنَّ كِتَابَ أبي عَلِيّ الْفَارِسِيّ جاء في الجزءِ الأولِّ غزيراً، أغزر وأعمق من الأجزاءِ الأخرَى، حيثُ شَرَحَ في الجزءِ الأولِّ سُورَتِي الفاتحةِ والبقرةِ، وبقيّةَ القرآنِ في الأجزاءِ الأخرَى، وربَّما يدلُّ هَذَا على أنَّه استنفدَ جلَّ مَخزونِه في هَذَا الجزءِ، أو أنَّه أرادَ ألا يُكرِّرَ التَّعليلاتِ والشُّرُوحَ، بعبارة أخرى أرادَ أنْ يَتَجَنَّبَ التِّكرَارَ.

الحديثُ عن أبي عَلِيّ الْفَارِسِيّ يُفضِي إلى الحديثِ عن الْعِلَّة، وهَذَا ما ستَتناوله الدِّرَاسةُ في الصَّفَحاتِ التَّاليةِ، من حيثُ تَعريفُها وغير ذَلِكَ مما يَتعلَّقُ بالْعِلَّة، بشَكلٍ عام، وهَذَا يسبق الحديثَ عن العِلَلِ عندَ أبي عَلِيّ الْفَارِسِيّ، والذي ستَتَنَاوَلُه الدِّرَاسةُ في الفُصُولِ اللاحقة.

6. 1 العِلَلُ:

لا بدَّ ــ والدِّرَاسةُ موضوعُها الْعِلَّة النَّحويَّةُ عندَ أبي عَلِيّ الْفَارِسِيّ ــ أنْ نَتَطَرَّقَ إلى مَوضُوعِ الْعِلَّة بِشَكْلٍ عامّ، ولو بالشَّيءِ اليَسيرِ وذَلِكَ كَيْ تُقَدِّمَ الدِّرَاسةُ لقارئِها إلمَاماً بموضُوعِ الْعِلَّة.

جاء في لسانِ العَرَب: العَلُّ والعَلَل: الشَّربةُ الثَّانيَةُ، وقيلَ الشُّربُ بعدَ الشُّربِ تباعاً، ويُقَالُ علَّلَ بَعْدَ نَهْلٍ، وعَلَّه يعلّه إذا سَقَاه السَّقيةَ بَعْدَ الثَّانيةِ، فالسَّقيةُ الأُولَى نَهلٌ، والثَّانيةُ العَــلَلُ، والتَّعليلُ: سَقْيٌ بَعدَ سَقْيٍ، وجَنْي الثَّمرِ مَرَّةً بَعدَ أخرَى (أي قطفةٌ بَعدَ قَطْفَةٍ كَمَا

---

[1] انظر الْحُجَّة : 1 / 151 ، 153 ، 168

[2] الْحُجَّة 1 / 149 ، وانظر : 4 / 61 ،1/ 133، 3 / 69 ، 3 / 234 ، 2 /139 ، 2 / 310

في بَعضِ المَزْرُوعَاتِ) وعَلَّ الضَارِبُ المضْرُوبَ، إذا تَابَعَ عَلَيهِ الضَّربَ، وتَعَلَّلَ بالأمرِ، واعتَلَّ: تَشَاغَلَ، والْعِلَّة: المَرَضُ، عَلَّ يَعِلُّ واعتَلَّ: أي مَرِضَ فهو عَلِيلٌ والْعِلَّة: الحدثُ يَشْغَلُ صاحبَهُ عن حاجَتِه، كأنَّ تلك الْعِلَّة صارتْ شغلاً ثانياً، مَنَعَهُ عن شُغْلِه الأولِّ، وحروفُ الْعِلَّة الألفُ والواوُ والياءُ، سُمِّيَتْ بذَلِكَ للينِها وموتِهَا[1].

وَوَرَدَ عندَ ابنِ فَارِس: أنَّ الأصلَ (عَلَلَ) يُفِيدُ ثلاثةَ مَعَانٍ لُغَوِيَّة، وهي: التَّكريرُ أوْ التَّكررُ والعائقُ والمَرَضُ.[2].

التَّعليلُ في الاصطِلاحِ: في عُمومِه بيانُ علَّةِ الشَّيءِ وتقديرُ ثبوتِ المُؤثِّرِ لإثباتِ الأثرِ، ويُطلَقُ على ما يُستَدَلُّ فيه من الْعِلَّة على المعلولِ[3] .

والتَّعليلُ في النَّحوِ: تفسيرٌ اقترانيٌّ يبيِّنُ علَّةَ الإعرابِ أو البناءِ على الإطلاقِ وعلى الخصوصِ وفقَ أصولِه العامَّة[4] .

وهو تقريرُ ثبوتِ المؤثِّرِ لإثباتِ الأثَرِ، أيْ انتقالُ الذِّهنِ من المُؤثِّرِ إلى الأثَرِ، كانتقالِ الذِّهنِ من النَّار إلى الدُّخانِ[5] ، وأرى أنَّ هَذَا التَّعريفَ فلسفي، كَمَا هو الحالُ في الْعِلَّة، فهي تدخلُ في بابِ الفلسفةِ النَّحويَّة.

والتَّعليلُ في عُمُومِه، هو العَمَلِيَّةُ الَّتِيْ تَكشِفُ السببَ المُوجِبَ الدّاعِي إلى التَّغييرِ في حَرَكَاتِ الإعْرابِ، ولقد دَعَا إليه، ووَجَّه إلى إيجادِه طُولُ مراقبةٍ من قِبَلِ العُلَمَاءِ، حَتَّىْ تمَّ الكشفُ عن أسْرَارِه، وهي أنَّ حركَاتِ أواخِرِ الكَلِمَاتِ لهَا عِلَلٌ، وأسبابٌ يطَّردُ حكمها فيجبُ تعرُّفُها [6] ، والْعِلَّةُ تُجْمَعُ على عِلَلٍ، ويُقصَدُ بها العِلَلَ النَّحويَّةَ، ويعني بهَذَا تعليل

---

[1] انظر لسان العرب: (علل) والصحاح: (علل) والقاموس المحيط: (علل).

[2] معجم مقاييس اللغة: (علل) 4 / 12 – 14.

[3] د. حسن الملخ ، نظرية التعلِيل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين 29

[4] المرجع السابق والصفحة نفسها

[5] الجرجاني، التعريفات 86 ، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكِتَاب العربي، ط 2 ، بيروت ، 1992

[6] التهانوي ، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 1 / 489، ت: عَلِيّ دحروج، تقديم: رفيق العجم، ط 1، مكتبة لبنان، 1996.

الأحكامِ النَّحويَّةِ الواردةِ، وذَلِكَ كتَعليلِ دُخُولِ التَّنوينِ في الكَلامِ، والتَّعليل لثقلِ الاسمِ، وخفَّةِ الفعلِ[1] .

والمقْصُودُ بالتَّعليلِ: التَّفسيرُ، والتَّفسيرُ هو الكَشْفُ عن المُرادِ في اللفظِ نَحويّاً سواء أكان ذَلِكَ ظاهراً في المُرادِ أو غيرَ ظـــاهرٍ[2].

والتَّعليلُ من مبادئِ المَدرسةِ البَصْريَّةِ، وهو أيضاً أصلٌ من أصولِ اللغةِ، قَبْلَ أنْ يعي العلماءُ اسمَهُ أو قَبْلَ أنْ يَهْتَمُّوا بهَذَاْ الاسمِ، أو قَبْلَ أنْ يَطلبُوه أساساً مِنْ أسسِهِم المُعتَبَرةِ في العمليَّةِ النَّحويَّةِ، ومُنطلَقاً من منطَلَقَاتِهم، فنحنُ نَشتَمُّ رائحتَهُ في المُمَارساتِ النَّحويَّةِ الأولَى، بنوعيها الفنِّيِّ والعلميِّ مَعَ مُبَادرَةِ الدُّؤَلِيِّ إلى تَصحيحِ أخطاءِ ابنَتِه، وسَعْدِ الْفَارِسِيِّ والرَّجُلِ القارئِ للقرآنِ الكَريمِ الذي أخْطَأَ بقراءةِ الآيةِ الثَّالثَةِ مِنْ سُورَةِ التَّوبةِ: (أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ) حيثُ يُبَادرُ الدُّؤَلِيُّ إلى تَصحيحِ الأخطاءِ في حَرَكَاتِ الأواخرِ مِنَ الكَلِمَاتِ دونَ أنْ يُعَيِّنَ السَّبَبَ الدَّاعِي إلى التَّحريكِ على الوجهِ الذي يُعَيِّنُهُ هو، والذي يَختَلِفُ عن الوجهِ الذي حَرَكَّ به اللاحنُ كلامَه، وما ذَلِكَ إلا لِعَدَمِ مَعرفَتِه بمبدأِ التَّعليلِ أو لِعَدَمِ وَضْعِ اسمِ التَّعليلِ بَعْدُ[3].

يريدُ أنَّ النَّحاةَ الأوائلَ عَلَّلُوا ولَمْ يكونُوا يَعلمونَ التَّسميةَ، وهَذَاْ ــ فيما أظنُّ ــ أمرٌ طَبِيعِيٌّ فكلُّ عِلْمٍ أو اكتشافٍ، يُكتَشَفُ ثم يُوضَعُ له الاسمُ، ولكنَّه موجودٌ قَبْلَ تَسميَتِه بهَذَاْ الاسمِ أو ذَاكَ.

غيرَ أنَّنَا في معظمِ الأحيانِ لا نَجِدُ سِيْبَوَيْهِ يُصرِّحُ بأنَّ هَذَاْ عِلَّةٌ للمسْأَلَةِ أو للحُكْمِ، ويكتفِي بأنْ يقولَ:" (لأيِّ شيءٍ) أو (لأنَّه) أو (لأنَّ) أو (وذَلِكَ لأنَّ) إلـــى

---

[1] د. محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 36، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان ، عمان، ط1، 1985

[2] نظرية التعليل في النحو بين القدماء والمحدثين : 29

[3] د. طلال علامة، تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة : 36، ويقصد الدكتور الروايات الَّتيْ ذكرتها بعض الكتب في هَذَاْ المجال. (انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صفحة 22).

غيرِ هَذَا من الألفاظِ والعِبَاراتِ الَّتِيْ تدلُّ عَلَى كَونِ مَا بَعدَها علةً لما قَبلَها مِنْ حُكمٍ أو نحوِه[1].

والعِلَلُ في المَرحلةِ الأولَى جَاءَتْ سَهْلَةً غيرَ مُعَقَّدَة، وهِيَ عِلَلُ الخَلِيلِ الَّتِيْ نَقَلَها سِيْبَوَيْهِ، وهي بعيدةٌ عَنِ الفَلسَفَةِ، قَرِيبَةٌ مِنْ رُوحِ اللغَةِ[2] ".

فكَلامُ المبارك، يَدلُّ على أنَّ النَّحوَ جَاءَ مُتأثِّراً بالفَلسَفَةِ والمنطقِ اليونَانِيِّنِ، وبالتالي الْعِلَّةُ يكونُ فيها من الفلسفةِ ما في النَّحو؛ لأنَّها جزءٌ منه.

"ولكنَّ التَّعليلَ بعدَمَا بَدَأ فطريّاً وسهلا يتَّفِقُ وروحَ اللغةِ على يد الخليل وسيبويه، لم يستمر على هَذِهِ الشاكلةِ، بل استفحَلَ أمرُه في القَرنينِ الثَّالثِ والرَّابعِ ــ وهو زمن أبي عَلِيّ، حيــثُ تُوفِّيَ 377 هــ ــ فقد كَــانَ من خَصائِصِ الدَّرسِ النَّــحويِّ في البصرةِ خَاصةً، تحكيمُ المنطقِ في الظواهِرِ اللغَويَّةِ وإخضاعُ الأصُولِ إلى أحكَامِ العَقلِ، واصطناعِ أساليبِ المُتَكلِّمِينَ في تَثبيتِ أصلٍ أو تَوضيحِ قَاعدةٍ[3]، وبَدأتِ الْعِلَّةُ بَسِيطَةً ثُمَّ ما لبِثَتْ أنْ تَفَاقَمَتْ[4]".

إنَّ التَّطوُّرَ الحاصلَ في مَنْهَجِ التَّعليلِ بَعْدَ نَشأتِه، وفي علاقَتِه بالقواعدِ النَّحويَّةِ، قد أثَّرَ بشَكلٍ مُباشرٍ في الهَدَفِ الذي نَشَأَ التَّعليلُ من أجلِه، ولذا نَرَاه في القَرنِ الرابعِ الهِجريِّ ــ وهي المرحلةُ الَّتِيْ برز فيها أبو عَلِيّ ــ بَعدَ أنْ غَزَتِ النَّزعةُ المَنطقيَّةُ الفكرَ الإسلاميَّ يَهدِفُ إلى الرَّبطِ بينَ الأحكامِ والعِلَلِ وبناءِ الأحكامِ على العِلَلِ وجُعِلَ

---

(1) د. خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كِتَاب سيبويه : 356 ، مطبوعات جامعة الكويت 1974

(2) مازن المبارك ، النحو العربي: الْعِلَّة النحوية، نشأتها وتطورها: 54 – 60 ، دار الفكر، بيروت ، 1971.

(3) د . مهدي المخزومي، الدرس النحوي في بغداد: 52 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد، 1975.

(4)أبو الحسن الوراق، علل النحو: 121،مقدمة المحقق

سبباً في اطِّرَادِ الأحكامِ، واتِّساقِ الظَّواهرِ ومِنْ ثم أصبح البحثُ عن الْعِلَّةِ أمراً ضروريّاً للباحثِ النَّحويِّ، يُضَافُ إليه التَّنسيقُ بين العِلَلِ النَّحويَّةِ، ومُحَاولَةُ إلباسِهَا جَميعاً ثوباً من الاتِّساقِ بينَ جزئيَّاتها[1].

فالكلامُ في العِلَلِ تَكَامَلَ على يَدَي ابنِ جنِّي، وهو كَمَا يَظْهَرُ في مَواضعَ مُخْتَلفَة من كلامِه، إنَّما يعملُ في ذَلكَ على هَدْيِ وتوجيهِ شيخِه أبي عَلِيّ الْفَارِسِيّ، بل يتجاوزُ ذَلكَ إلى ما يُمْكِنُ أنْ يُسَمَّى فلسفةَ العِلَلِ، وذَلكَ في كِتَابِه الكبيرِ الخَصَائص[2].

وحديثاً نَجِدُ إبراهيمَ مصطفى منَ الرَّافضينَ للعِلَلِ لأنَّها تَتَجَاهَلُ المَعْنَى، فَلا فَرْقَ بينَ رفعٍ أو نَصْبٍ، فقد يَرْفَعُ بعضُهم اسماً بينما يُصرُّ آخرون على نَصْبِه دُونَ أنْ يأخذوا المَعنَى في الاعتبَارِ[3]، ولقد استَخْدَمَهَا النُّحَاةُ في تأييدِ مَذْهَبٍ على مَذْهَبٍ ، بل تَجَاوزوا ذَلكَ فاستَخْدَمُوهَا لتفضيلِ لُغَةٍ على لُغَةٍ، كَمَا أنَّهم شَرَّعوا بهَذِهِ الفلسفةِ أساليبَ في الْعَرَبِيَّةِ لَمْ يَسْمَعُوهَا منَ العَرَبِ[4].

ومن الرَّافضينَ أيضاً، الدُّكتورُ مهديّ المخزومي [5]"، ومِنَ الذين وقَفُوا مَوقِفاً وسَطاً في الْعِلَّةِ، داوودُ عبده في أبحاثه [6]".

وقد قسَّمَ النُّحاةَ قديماً وحَديثاً العِلَلَ إلى أكثرَ من عِلَّةٍ، إذ بَلَغَتْ أحياناً عندَ بعضِ المُحْدَثِينَ أكثرَ من سَبْعِينَ عِلَّةً، كَمَا هو الحَالُ عندَ خديجةَ الحديثي في كِتَابِهَا الشَّاهد وأصول

---

(1) أصول التفكير النحوي: 187.

(2) ابن الوراق، علل النحو: 126 (مقدمة المحقق)

(3) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: 36 ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، 1957.

(4) المصدر السابق 38.

(5) د. مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: 230

(6) داوود عبده، أبحاث في اللغة: 17 ، مكتبة لبنان بيروت 1973

النَّحوِ في كِتَابِ سِيبَوَيْهِ، ومن الذين قَسَّموها قَديما الدِّيْنُورِيّ في ثِمَـــارِ الصِّنَاعةِ[1]، والسِّيوطِي في الاقتراح[2]، وبَلَغَتْ عِنْدَهُمَا أرْبَعاً وعِشْرِينَ عِلَّةً

لكنَّنِي مَعَ ابنِ جِنِّي عِندَمَا أرجَعَ العِلَلَ إلى عِلَّتينِ اثنتينِ، هُمَا الفرقُ والتَّخْفِيفُ، وذَلِكَ أنَّها وإنْ تقدَّمَتْ عِلَلَ الفِقْهِ، فإنَّهَا أو أكثرَها إنَّما تَجرِي مُجرَى التَّخفِيفِ والفَرقِ[3].

وأخيراً لا بدَّ أنْ أذكرَ أنَّ أبا العَلاءِ المعرِّيَّ قد حَمَلَ على أبي عَلِيّ وعِلَلِهِ في كِتَابِهِ (رِسَالَةُ الغُفْرَانِ)[4].

ستتناول الدراسة في الفصل القادم علة المعنى عند أبي علي الفارسي، وستضرب الدراسة أمثلة من كتاب الحجة، اعتمد فيها أبو علي على علة معنى أثناء توجيهه للقراءات القرآنية المُختلَف فيها.

---

(1) ثمار الصناعة: 34

(2) السِّيوطِي، الاقتراح : 72 ، ت: محمد حسن محمد حسن، ط1 ،دار الكتب العلمية بيروت، 1998

(3) الخصائص: 1 / 144

(4)أبو العلاء المعري، رسالة الغفران: 146 ، ت: د. مفيد قميحه، ط1 ،دار ومكتبة الهلال، بيروت 1984

الفصل الثاني

علة الحمل على المعنى

سَتَتَناولُ الدِّراسةُ في هَذَا الْفَصْلِ علةَ المَعْنَى عِنْدَ أَبي عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ ، وبَعْضَ الْقَضَايَا النَّحْوِيَّةِ الّتي تَنْدَرِجُ تَحْتَ هَذِهِ الْعِلَّةِ، كَعَمَلِ اسمِ التَّفْضِيلِ في مَفْعُولٍ صَرِيحٍ، وكَـيْفَ يَكُـونُ الفَاعِـلُ مَفْعُولاً بِهِ فِي الْمَعْنَى، وَعَطْفِ الاسم الظَّاهِرِ عَلَى الضَّمِيرِ المَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ إِعَادةِ الجَارِّ، وغَيرِها مِنَ الْقَضَايَا النَّحْوِيَّةِ، التي اتّكأ أبو عَلي على المعنى في توجيهه هَذِهِ القراءات.

وهـنا لابدّ من الإشارة إلى أنَّ بعضَ آي القرآن الكريم يجب ألا يُحمل على ظاهـره، وإنما لا بدّ من تأويله أحيانا، وأبو علي الفارسي حين يستخدم هذه العلة لا يستخدمها مستقلة تماما عن العلل الأخرى، وإنما يصل إلى هذه العلة عن طريق علة أخرى.

وهـذه العلـة ذكـرها السيوطي: (وعلة الحمل على المعنى مثل:(**فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ**)[1] ذكّـر فعـل الموعظة وهي مؤنثة حملا على المعنى وهو الوعظ)[2]. والمعنى يتحكم فيه عدة أمور منها التقديم والتأخير والحذف والزيادة، وغير ذلك .

لَعَلِّـي لا أغَالِي إذَا قُلْتُ: إنَّ أبَا عَلِيٍّ الفَارِسِيّ اعْتَمَدَ عَلَىْ عِلَّتَيْنِ أَسَاسِيَّتَين فِيْ عِلَلِـهِ وَتَوجيهِه لِلْقِراءَاتِ – وَذَلِكَ مِنْ خِلالِ جَمْعِي لِمادَّتِه مِنْ كِتَابِه الْحُجَّة – هَاتَانِ العِلَّتَانِ هُمَا عِلَّةُ الْمَعْنَى، وعِلَّة الْحَذفِ إضافة إلى الْعِلَلِ الأُخْرَى، ولكِنْ سَأَتَنَاوَلُ فِيْ هَذَا الْفَصْلِ عِلَّةَ الْمَعْنَى .

---

[1] من الآية 275، سورة البقرة

[2] الاقتراح، 72، ط 1998.

وأَقربُ الْمعَاني إِلَىْ (المعْنى) هو التّفْسيرُ و التّأْويلُ، ومعْنى الْشّيءِ هُو حالُهُ الّــذيْ يَصيْرُ إِلَيْهَا أَمْرُهُ. [1] والمعْنى صُورةٌ حاصلةٌ تُقْصَدُ باللّفْظ [2] والمعْنى يُطْلَقُ عَلَىْ الصُّورَةِ الذّهْنيةِ منْ حَيْثُ إنّها تَقْتَصرُ عَلَىْ اللّفْظِ [3] والألفاظُ تَقْتَضي الْمعَاني حَسبَ تَرتيْبِهَا فيْ النّفسِ . [4]

يَقُــولُ ابنُ حِني فيْ المُحتَسب:" إنّ التّقْديمَ والتّأخيرَ فيْ الكَلامِ يَكُونُ لِعلَلٍ لُغويَةٍ يَقْتَــضيْها تَــرتيبُ مَعاني الكَلامِ، وكُلُّ صُورةٍ منْ هَذهِ الصّوَرِ تَدلُّ عَلَىْ مَعْنىً معيّنٍ وتُــصوِّرُ صُــورةً ذهنيةً لا تَتَعدّاها إِلَى غَيْرِهَا، ذَلِكَ لأنّ التّقديمَ والتّأخيرَ لا يأتيانِ للاهْتمَامِ والعنايَةِ فَحسْب، بَلْ يأتيانِ لتَحْريرِ الْمَعاني، وضَبْطِهَا.[5]

أيْ، إنّــنَا لا بُــدّ أنْ نَهْتَمَ بالمعْنى منْ أجْلِ الوُصُولِ إِلَى المَطْلوبِ منَ اللّفْظِ ، فالتّقْديمُ والتّأخيرُ يأتيانِ لِبيانِ الْمَعاني ولا يأتيانِ لِمُجَردِ العنايَةِ .

وفــيْ التّنْزيلِ مَواضعُ لا يَصِحُّ حَمْلُ النّصِّ الْقُرْآني فيْها عَلَىْ ظَاهِرِه، لأنّهُ لَو حُمِــل لَفَــسَدَ المَعْنى[6] وعَليه فَلا بُدّ منَ الاعْتِرَاف منْ إنائه، ومَنْ ذَلكَ قَولُهُ تَعالَى (ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِن ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ)[7] جَاءَ فيْ تَفْسيْرِ القُرْطُبي: وقَدْ جَمَــعَ فِــيْ هَذهِ الآيَةِ بَينَ استْوى عَلَىْ العَرْشِ وبَيْنَ وَهُوَ مَعَكُم، والآخذُ بالظّاهِريْن تَناقُضٌ، فَدَلّ عَلَىْ أنّه لا بُدّ منَ التّأويلِ، والإعراضُ عَنْ التّأويلِ اعْترافٌ بالتّناقُضِ). والآيَةُ مَحمُولةٌ عَلَىْ حَذْفِ مُضَافٍ: أيْ وعِلْمُهُ مَعَكُم. [8]

---

[1] لسان العرب، (عنى) 150 /106 .

[2] تاج العروس، (عنى) ، 10 /358 .

[3] الجرجاني، التعريفات: 281.

[4] الجرجاني، دلائل الإعجاز:، 40 .

[5] ابن جني، المحتسب: 1/65-66 .

[6] عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: 1/24.

[7] من الآية 4، سورة الحديد.

[8] القرطبي، الجامع لأحاكم القرآن: 17/237، وانظر التأويل النحوي: 1/24.

وذَكَرَ السُّيوطي في الأشْباهِ والنّظَائِرِ فِيْ قَضيَّةِ المَعْنى: ومِنْه قَوْلهُ تَعالَى ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [1] أرَادَ بالرَّحْمَةِ هُنَا المَطَر [2]، وهنا ذَكّرَ الرَّحْمَةَ والرَّحْمَةُ لَفْظٌ مُؤنَّثٌ، ولكنَّهُ ذَكَرَ بَعْدَها أو أَخْبَرَ عَنْها بـ(قَرِيْبٌ)، وقَرِيْبٌ لَفْظٌ مُذَكَّرٌ، ولكنَّ كَلِمَةَ (قَرِيْبٌ) عَادَتْ عَلَىْ مَعْنى (رَحْمَة) ، وقَرِيْبٌ لَفْظٌ مُذَكَّرٌ، فَعادَتْ فِيْ المَعْنى ولَيْسَ فِيْ اللَّفْظِ، فَلَو عَادَتْ فِيْ اللَّفْظِ، لَكَانَتْ قَرِيْبَةً، ولَيْسَ قَرِيْباً، وهَذَا هُوَ الحَمْلُ عَلَىْ المَعْنى وَهُوَ بَابٌ وَاسِعٌ فِيْ الْعَرَبِيَّة، كَثِيرٌ مِنْ الْعُلَمَاءِ واللُّغَوِيِينَ فَسَّروا كِتَابَ الله وَبَعْضَ الْشِّعْرِ مُستَخْدِمينَ هَذِهِ العِلَّةَ، عِلَّةَ الْمَعْنَى.

وَلا أُرِيدُ أنْ أبْتَعِدَ عَنْ عِلَّةِ الْمَعْنَى عِندَ أبِي عَلِي الفَارِسِيّ فقَدْ قَالَ بِهَا كَثِيراً فِيْ ثَنايا كِتَابِ الْحُجَّةِ أثْنَاءَ تَوجِيهِهِ لِلقِراءَاتِ، فَحَمَلَ كَثِيراً مِنْ هَذِهِ القِراءاتِ عَلَىْ الْمَعْنَى، وَسَوفَ أسُوقُ مَجْموعَةً مِنَ الآياتِ الَّتي عَلَلَ بِهَا أبُو عَلِي بِعِلَّةِ الْمَعْنَى

وَسَأذْكُرُ مَجمُوعَةً مِنَ الآيَاتِ والقِرَاءَاتِ التي فَسَرَهَا أَبُوْ عَلِي تَبْعاً لِلمَعْنَى.

1. 2 عَمَلُ اسْمِ التَّفضِيلِ فِيْ مَفْعُولٍ صَرِيحٍ:

قَالَ تَعَالَى﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١١٧﴾﴾ [3]

"لا يَجُوزُ أنْ يَكُوْنَ مَوضِعُ (مَنْ) فِيْ الآيَةِ (أعْلَمُ مَن) جَرَّاً، لأنَّ أفْعَلَ التَّفْضِيلِ لا يُضَافُ إلاَّ إلَى مَا هُوَ بَعْضٌ لَهُ، ولَيْسَ ربُّنا مِنَ المُضلِّيْنَ عَنْ سَبِيلِه، فَيُضافُ إلَيهِم. فَإذَا لَمْ يَجُزْ أنْ يَكُوْنَ جَرَّاً، كَانَ نصْباً". [4] فـ(من) مَعْمُولُ فِعْلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ أَعْلَمُ، وَلا يَجُوزُ أنْ يَكُوْنَ مَعْمُولَ أَعْلَمُ؛ لأنَّ الْمَعَانِي لا تَعْمَلُ فِيْ

---

(1) من الآية56، الأعراف.

(2) الأشباه والنظائر: 196/1.

(3) من الآية 117، سورة الإنعام.

(4) الحجة: 42/1 .

مواضعِ الاسْتِفْهامِ ونَحْوِه، وإنَّما تَعْمَلُ فيْها الأفْعالُ الَّتي تُلغَى، فَتعلق كَما تُلغَى، ومِثْل ذَلِكَ فِيْ أنَّهُ لا يَكُوْنُ إلاَّ مَحْمولاً علَىْ فِعْل، ما أَنْشَدَهُ أَبُوْ زَيد. [1]

أكرَّ و أَحْمَى لِلْحَقِيْقَةِ مِنْهُمُ وأَضْرَبَ مِنّا بالسُّيُوْفِ الْقَوانِسا[2]

فَالقَــوانِسُ عَلَىْ مُضْمَرٍ دُوْنَ أضربَ الظَّاهِرُ، لأنَّ الْمَعَاني لا تَعْمَلُ فِيْ المَفْعُولِ بِهِ وكَانَ القِيَاسُ ألاَّ تَعْمَلَ فِيْ الحَالِ. [3]

يَقُــوْلُ ابْنُ هِشَامٍ : النَّاصِبُ فِيْهِ للقوانس فِعْلٌ مَحْذوفٌ، لا اسْم تَفْضِيلٍ مَحْذوفٍ لأنّــا قَرَرْنا بالتَّقْدِيرِ مِنْ إعْمالِ اسْمِ التَّفْضِيلِ المَذكورِ فِيْ المَفْعُولِ، فَكَيْفَ يَعْمَلُ فِيْهِ المُقَــدَّرُ، وقَوْلُكَ (هَذَا مُعطي زيدٍ أمسِ دِرهَماً) التَّقْدِير أعْطَاهُ دِرْهَماً، ولا يُقدّرُ اسْمُ فَاعِلٍ؛ لأنَّكَ إنَّما قَرَرْتَ بالتَّقْدِيرِ مِنْ إعْمالِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَاضِي الْمُجَرَّدِ مِنْ أَلْ [4].

لَكِــنَّ الفَرّاءَ يَحْمِلُ هَذَا عَلَىْ الْمَعْنَى، وهي عِنْدَهُ مَرفُوعَةٌ، يَقُوْلُ: هِيَ (مَن) فِيْ مَوْضِعِ رَفْعٍ كقَوْلِهِ:(**أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ**). [5] إذا كَانَتْ مِنْ بَعْدِ العِلمِ والنَّظَرِ والدِّرايَةِ مِثْل نَظَرتَ وعَلِمتَ ودَرَيتَ، كَانَتْ فِيْ مَذْهَبِ (أيْ) فإذا كَانَت مِنْ بَعْدِها فِعلٌ لها رَفَعْتَهَا بِــهِ، وإنْ كَانَ بَعْدَها فِعْلٌ يَقَعُ عَلَيهَا نَصَبتَهَا، كقَوْلِكَ أمَا أدْرِي مَن قَامَ، تُرفَعُ مَنْ بِــ (قَامَ) ومَا أَدْرِي مَنْ ضَرَبْتَ تَنْصِبُهَا بِضَرَبْتَ. [6]

أيْ أنَّ (مَــنْ) هُــنَا – عَلَىْ رَأي الفَرَّاءِ – فَاعِلٌ للْفِعْلِ يُضِلُ، وهُنَا وَاضِحٌ أنَّ الْكُوْفِيــين يُجِيزونَ تَقدُّمَ الْفَاعِلِ عَلَىْ فِعْلِهِ، ولَكِنَّ البَصْرِيينَ يَمنَعُونَ تَقَدُمَ الْفَاعِلِ عَلَىْ فِعْلِهِ، وإذا تَقَدَمَ أعْرَبُوهُ مُبْتَدَأ.

---

(1) الحجة: 41/1 .

(2)البــيت لعباس بن مرداس في ديوانه: 69، لسان العرب: 184/6، مادة (قنس)، الأشباه والنظائر: 1/ 344، 4 /79، وأمالي ابن الحاجب: 46/1 شرح الأشموني: 291/1، ومغني اللبيب: 804 .

(3)الحجة: 42/1.

(4) مغني اللبيب: 805. باب (ينبغي أنْ يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن).

(5) من الآية 12،سورة الكهف.

(6) الفراء، معاني القرآن: 352/1.

ويقُــولُ الأَخْفَشُ الأوْسَطُ: إنَّ الباءَ حُذِفت مِنْ (مَن)، أيْ أَعْلَمُ بمَن يضِلُّ، مِثْلَ قَوْلِه (ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝) [1] أيْ بِحساب. [2]

أيْ إنَّ (من) مَجْرُورةٌ بِنَزعِ الخَافِضِ، عَلَىْ اعْتِبارِ إنَّ حَرفَ الْجَرّ مَحْذُوفٌ.

ويقُــولُ مكِّــيّ ابْــنُ أبِي طَالبِ القَيْسِي: و(مَن) رَفْعٌ بِالابْتِدَاءِ وهِيَ استِفهامٌ، ويَــضِلُّ عَنْ سَبِيلِه، الخَبَرُ، وقِيلَ مَن فِيْ مَوْضِعِ نَصْبٍ بِفعلٍ دَلّ عَلَيه (أعْلَم) وهِيَ بِمَعْنَى الذي، تَقديرُهُ، وَهُوَ أعْلَمُ يَعْلَمُ مَن يُضِلُّ، ويَبْعُدُ أنْ تُنْصَبَ مَن بأعْلَمُ لِبُعدِه عَنْ مُــضَارَعةِ الْفِعْــلِ، والْمَعَانِــي لا تَعْمَلُ فِيْ المَفْعُولات، كَمَا تَعْمَلُ فِيْ الظُّروفِ ولا يَحْــسُنُ أنْ يَكُوْنَ بمَعْنَى فَاعِل، إذا لَمْ يَحْسُنْ أنْ يَكُوْنَ فِعلاً، وإنَّما يَكُوْنُ أفْعَلُ بمَعْنَى فَاعِل إذا حَسنَ أنْ يَكُوْنَ فعلاً للمُخبرِ عَنْ نَفسِه، ولا يَحسنُ تَقديرُ حَذفِ حَرفِ الْجَرّ، لأنَّهُ مِنْ ضَرورات الْشِّعْرِ، ولا يَحسنُ فِيْهِ الإضَافةُ لأنَّهُ كُفرٌ، إذ أفْعلُ لا يُضافُ إلاَّ إلَى مَا هُوَ بَعضُهُ نَحوَ (وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ) [3] لأنَّ التَّنوينَ والانْفصالَ فِيْهِ مُقدّران. [4]

والنَّحاسُ عَلَىْ أنَّ (مَنْ)، فِيْ مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالابتداء[5]. والقُرطُبيُّ عَلَىْ أنَّ مَنْ بمَعْنَى (أيْ) فهُوَ فِيْ مَحَلِّ رَفْعٍ، والرَّافعُ لَهُ (يُضِلُّ) وقِيلَ فِيْ مَحَلِّ نَصْبٍ بأعلمَ، أيْ إنَّ رَبَّكَ أعْلَمُ النَّاسِ يُضلُ عَنْ سَبيلِه. [6]

نَــرَى أنَّ أبَا عَلِي أقلُهُم تَكلفاً، فقَدْ قَالَ:" إنَّ (مَن) مَنصوبةٌ، ولَعلَّ الْكُوْفِيين أقَلُّ تَكلُّفاً مِنْ أبِي عَلِي، فقَدْ أجَازوا أنْ يَعملَ اسْمُ التَّفْضِيلِ فِيْ مَفعولٍ صَرِيحٍ، وقَاسُوا

---

(1) الآية 5، سورة الرحمن.

(2) الأخفش الأوسط، معاني القرآن: 307/1 .

(3) من الآية 33، سورة البقرة .

(4) مكي، مشكل إعراب القرآن: 1 / 304.

(5) النحاس، إعراب القرآن: 93/2.

(6) تفسير القرطبي: م4 / ج7 /65.

القَاعدةَ علَىْ الآيةِ السَّابقةِ. [1] .

وحمَــلَ أَبُوْ علِي (حَيْث) فِيْ الآيَةِ(ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ)[2] علــى (مَنْ) التي وردت في الآية السابقة، من أنها مفعول به لعامل محذوف دل عليه اسم التفضيل.

يَقُوْل أَبُوْ علِي:" إنَّ حَيْثُ هُنَا اسْمٌ، ولَيْسَتْ ظَرفا، وانْتَصَبَ انْتصابَ المَفْعُولِ بِــهِ علَــىْ الاتــسّاعِ كَما يَكُوْنُ ذَلِكَ فِيْ: كَمْ، ومتَى، ونَحوهما، ويُقوِّي ذَلِكَ دُخولُ الجَــارِّ، والْعَامِلُ فيْه فعلٌ يَدلُ علَيه (أعْلَمُ)" [3] أمّا لِمَاذا لَمْ يَكن الْعَامِل فِيْه (أعلم) فــيَقُوْلُ:" لأن الْمَعْنَــى يَصيرُ: أعْلَمُ فِيْ هَذَاْ المَوْضعِ أَوْ هَذَاْ الوقتِ، ولا يُوصفُ الله بأنّهُ أعْلَمُ فِيْ مَواضعَ أو أوقَاتٍ". [4].

2 .2: الْفَاعِلُ مَفْعُولٌ بِهِ فِيْ الْمَعْنَى:

يُفسّرُ أَبُوْ علِي الفَارسيّ أكثرَ مِنْ قِراءةٍ بَيْنَ الْرَّفْعِ والْنَّصْبِ أنَّهُما بمَعْنَىً واحد، فمَــنْ نَــصْبَ المَفْعُــولَ كَانَ علَىْ الْمَعْنَى المُرادِ، ومَنْ قَرأَ بالْرَّفْعِ، فإنَّ هَذَاْ الْفَاعِلَ المَرفوعَ هُوَ مَفْعُولٌ بِهِ فِيْ الْمَعْنَى.

مِــنْ ذَلِكَ قِراءَةُ: (فَتلقَى آدمَ مِنْ ربِهِ كلماتٌ) [5]، ويُفسرُ هَذِهِ القِراءةَ فِيْ أثناءِ كَلامِهِ عَنْ أَقسامِ الْفِعْلِ المُتعَدي، فيَقُوْلُ: مِنْها مَا يَكُوْنُ إسْنادُهُ إلَى الْفَاعِلِ فِيْ الْمَعْنَى كَإسنادِهِ إلى المَفْعُولِ بِهِ، وذَلِكَ نَحو، أصَبتَ ونِلتَ وتَلقيّتَ، تَقُوْلُ: نَالَنِي خَيرٌ، ونِلتُ خيراً، وأصَابَنِي خَيرٌ، وأصَبتُ خَيراً، ولَقِيَنِي زيدٌ، ولَقيتُ زَيداً، قَالَ:

---

[1] التأويل النحوي في القرآن الكريم: 63/1 .

[2] من الآية 124، سورة الإنعام.

[3] الحجة: 41/1.

[4] المصدر السابق، والصفحة نفسها.

[5] من الآية 37 ، سورة البقرة .

إذَا أَنْتَ لَمْ تُعْرِضْ عَنْ الْجهْلِ والخَنَا أَصبْتَ حلِيماً أوْ أَصَابَكَ جَاهِلُ[1]

فَــإذا كَانَتْ هَذه الأفْعالُ عَلَىْ ما ذَكرنا، فنَصْبُ ابنِ كثيرٍ لآدمَ، ورَفْعُهُ لِكلماتٍ فِــيْ الْمَعْنَــى، كقَــوْلِ مَــن رَفَعَ آدمَ ونَصبَ كلمات[2]، أَرادَ أنَّ مَنْ رَفَعَ كلماتٍ – وإعْرابُها فَاعلٌ– إنَّما هِيَ فِيْ الْمَعْنَى مَفْعُولٌ بِهِ، أيْ الْمَعْنَى فَقط هُوَ الَّذي قَادَ إلى هَذَا التَّفْــسيرِ، وهُوَ تَفْسيرٌ مَعقولٌ ومَقبولٌ، لأنَّ آدمَ عَلَىْ كُلِّ الاحْتِمالاتِ يَجبُ أنْ يَكُوْنَ هُوَ المُتلقِّي.

والرَّفْعُ فِيْ آدمَ والنَّصبُ فِيْ كَلماتٍ عَلَىْ أنَّ آدمَ قَبِلَها، فإذا كَانَ آدمُ هُوَ القَابلُ، فالكَلماتُ مَقبولةٌ. [3]

نَــرَى أنَّ أبَا عَلِي يُدللُ عَلَىْ صِحّةِ رَأيِهِ وأقوالِهِ مِنَ الْشِّعْرِ، فَأصبتَ حَليماً هِيَ فِــيْ الْمَعْنَــى أصَابكَ جَاهلٌ، فكذَلِكَ كَلماتٌ أو كلماتٍ فِيْ الْمَعْنَى سَواءٌ وإنْ اخْتلفَ الإعْرابُ.

يَقُــولُ الْزَمَخْشَرِيُّ:" ومَعْنَى تَلَقِّي آدمَ الْكَلِمَات، استَقبلَهَا بالأخْذِ والقُبولِ والعَملِ بِهَــا حِــيْنَ علَمهَــا، وقُرِئَ بنَصْبِ آدمَ ورَفْعِ الْكَلِمَاتِ عَلَىْ أنَّها استَقبلَتْهُ، بأنْ بَلَغَتْهُ، واتَّصلتْ بِهِ. [4]

ويَذكــرُ أَبُــوْ حَيَّان فِيْ النَّهرِ المَادِّ: قُرِئَ برَفْعِ آدمَ ونَصْبِ كَلماتٍ وبالعَكسِ، والتَّلَقِي الوُصولُ، ومَن تَلقّاكَ فقَدْ تَلقّيتهُ. [5]

ويذكرُ أَبُوْ عَلِي بَعضَ الآيَاتِ لِيُؤَكِّدَ مَا ذَهبَ إلَيهِ فِيْ تَفْسِيْرِ اخْتلافِ القِراءَتينِ، ومِنْ ذَلِكَ (قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ) [6] ، فالكِبَرُ هُنَا فَاعِلٌ،

---

(1) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ص 300 والمخصص: 161/15.

(2) الحجة: 278/1.

(3) المصدر السابق، والصفحة نفسها.

(4) الْزَمَخْشَرِي، الكشاف: 72، ط 2002

(5) أبو حيان، النهر المــــاد:: 107/1، العبارة نفسها في: العكبري (إملاء ما مَن به الرحمن 31/1).

(6) من الآية 40، سورة آل عمران.

والــضَّميرُ (الــياء) مَفْعُولٌ بِهِ، ولَكِنَّ مَعْنَى الآيَةِ قَدْ بَلَغْتُ الكِبَرَ، فالْفَاعِلُ مَفْعُولٌ بِهِ، والمَفْعُولُ بِهِ فَاعِلٌ في المعنى، ومما يُؤَكِّدُ صِحةَ ذَلِكَ أيْضاً، أنَّ مَعْنَى هَذِهِ الآيَةِ وَرَدَ فِــيْ آيَةٍ أُخرى (وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ۝٨) [1] فالكِبَر مَفْعُولٌ بِهِ، ويَحْمِلُ عَلَىْ هَذَاْ التَّفْسِيْرِ قِرَاءَةَ: (لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ۝١٢٤). [2]

فمَنْ رَفعَ أنْ يَقُوْلَ: (وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا) [3] فأسْندَ الْفِعْلَ إليهم ولمْ يَقُلْ: ولا يَنالُهُم مِنْ عَدوٍ نَيلٌ، والنيْلُ يَكُوْنُ مَصدراً كَالبيعِ، ويَكُوْنُ الْشَّيءُ الذي يُنَالُ، مِثْل الخَلقِ والصيْدِ، وضَرْبِ الأميرِ[4].

2 .3: عَطْفُ الاسْمِ الْظَّاهِرِ عَلَىْ الضَّمِيرِ المَجْرُوْرِ مِنْ غَيْرِ إعَادَةِ الجَارِّ:

يُفسرُ أَبُوْ عَلِي الفَارسيِّ قِرَاءَةَ الْجَرِّ حَملاً عَلَىْ الْمَعْنَى فِيْ قَوْلِه تَعَالَى: (وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١) [5] . بجــــــــرِّ (الأرحامِ). وهَذِهِ المَسألةُ لَمْ يجوِّزْها البَصريونَ، وطَعَنَ فيها بَعضُ عُلماءِ اللُّغةِ. [6]

يَقُوْلُ أَبُوْ عَلِي: منْ جَرَّ الأرْحام فإنَّه عَطَفَهُ عَلَىْ الْضَّمِيْرِ المَجْرُوْرِ بِالباءِ وهَذَاْ ضَــعيفٌ فِيْ القِيَاسِ، وقَليلٌ فِيْ الاستعمال، ومَا كَانَ كذَلِكَ فَتَرْكُ الأخْذِ بِهِ أحْسنُ"[7] ويُفــسرُ ضــعفَ الْقِــيَاسِ نَحوياً، لا بُدَّ حَتَّى نَعْطفَ مِنْ أنْ يَكُوْنَ المَعْطُوْفُ مُشابِهاً لِلْمَعْطُــوْف عَلَــيه، وعَلَــىْ ذَلِكَ فَأَبُوْ عَلِي يُفضِّلُ الفَتحَ، والْتَقْدِيرُ عِنْدَهُ مُعتمداً عَلَىْ الْمَعْنَى: اتَّقوا اللهَ الَّذي تَساءلونَ بِهِ، واتَّقوا الأرْحامَ أيْ: اتَّقوا حَقَّ الأرحَامِ وصِلوهَا

---

[1] من الآية 8، سورة مريم.

[2] من الآية 124، سورة البقرة..

[3] من الآية 120، سورة التوبة.

[4] الحجة: 278/1 .

[5] من الآية 1، سورة النساء.وقراءة الجر لحمزة، انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات:226

[6] الكوفــيون في النحو والصرف: 28 .وانظر أبو حيان والطعن في القراءات، د: علي الهروط، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد: 6 ، العدد الأول (95 – 112)

[7] الحجة: 61/2 .

وطَــبعاً أَبُــوْ عَلِي الفَارِسِيّ بَصريّ فِيْ آرائِه، ومُعظمُ نُحاةِ البَصرةِ لا يَقبلون هذهِ القِرَاءَةَ، فاتَّهمُوها حِيناً بالخَطَأ وحِيناً بالحُسنِ وبالقُبحِ أحيانا.

فَسِيْبَوَيْه لا يُجيزُ عَطْفَ الاسْمِ الْظَّاهِرِ عَلَىْ الْضَّمِيْرِ المَخفوضِ: (ومِما يَقْبُحُ أنْ يُــشركَهُ المُظهَرُ عَلامةَ المُضمَرِ الْمُجَرَّد، وذَلِكَ قَوْلُكَ مَررتُ بِكَ وزَيدٍ، وهَذَاْ أَبُوْكَ وعَمرو، كَرِهُوا أنْ يشركَ المُظهرُ مُصمراً، داخِلاً فيمَا قَبلهُ، لأنَّ هَذه العَلامةَ الدَّاخلةَ فــيما قَــبْلَها جَمَعَــتْ أنَّها لا يُتكلمُ بِهَا إلاَّ مُعتمدةً عَلَىْ ما قَبْلَها، وأنَّها بَدلٌ من اللَّفْظِ بالتَّــنوينِ، فَــصارتْ عِنْدَهم بِمَنْزِلَةِ التَّنوينِ، فَلَمَّا ضَعُفَتْ عِنْدَهم، كَرِهُوا أنْ يُتبِعُوهَا الاسْمَ) [1].

والفَــرَّاءُ – وهُــوَ كُوفيٌّ ــ يَقُوْلُ: وفي ذَلِكَ قُبحٌ. لأنَّ العَربَ لا تَردُّ مَخفوضاً عَلَىْ مَخفوضٍ، وعِنْدَه إنَّما يَجوزُ هذَاْ فِيْ الْشِّعْرِ لضيقِه. [2]

وقَالَ الْمُبَرِّدُ: (لا تَحلُّ القِرَاءَةُ بِهَا) [3] وقَالَ فِيْ مَوْضِعٍ آخرَ (لو أنِّي صَلَّيتُ خَلفَ إمامٍ يَقرؤها لَقَطعتُ صَلاتِي). [4]

والْزَمَخْــشَرِيُ يَقُوْلُ:" جَازَ فِيْ (والأرحام) الْنَّصْبُ وَالْرَّفْعُ والْجَرُّ، الْجَرُّ عَلَىْ عَطْفِ الْظَّاهِرِ عَلَىْ المُضمرِ ولَيْسَ بَسديد، والنَّصبُ عَلَىْ واتقوا الله والأرحامَ والْرَّفْعُ عَلَىْ أنَّها مُبْتَدَأ لخَبرٍ مَحذوفٌ كأنَّه قَالَ: والأرحامُ ". [5]

و أفــردَ أَبُــوْ البَــركاتِ الأنباريَّ لها مَسألةً. وكَما هُوَ مَعروفٌ فإنَّهُ دافَعَ عَنْ مَذْهَبِ البَصريينَ أيّما دِفاعٍ. [6]

---

[1] الكتاب: 381/2 .

[2] الفراء، معاني القرآن: 252/1.

[3] الكامل – المبرد 749/2 .

[4] درة الغواص: 95 .

[5] الكشاف: 215.

[6] الإنصاف ، 463/2، مسألة 65.

و قَــدّرَ أَبُوْ البَركاتِ الأَنْبَارِيّ هذه الواوَ أنها واوُ القَسمِ، (إنّ قَوْلَهُ والأرحامِ: لَيْسَ مَجْرُوْراً بالعَطْفِ عَلَىْ الْضَّمِيْرِ المَجْرُوْرِ، إنَّما هُوَ مَجْرُوْرٌ بالقَسمِ وجَوابُ القَسمِ قَــوْلُهُ:(إنَّ الله كَانَ عَليكُم رَقيباً)، والْوَجْه الآخرُ: أنَّها مَجْرُوْرَةٌ بِباءٍ مُقدَّرةٍ فَحُذِفَتْ لدَلالةِ الأُوْلَى عَلَيها). [1]

عَلَىْ أنَّ أغلبَ الْكُوْفِيينَ أجَازَ عَطْفَ الاسْمِ الْظَّاهرِ عَلَىْ الْضَّمِيْرِ المَجْرُوْرِ دُوْنَ إعادةِ الجارِّ[2].وتَبعهُم فِيْ ذَلِكَ ابنُ مَالك[3] وأَبُوْ حيَّانَ. [4]

لقَدْ تَناولَ الدُّكتورُ عبدُ الفتاحِ الحَموز فِيْ كِتَابِه(الْكُوْفِيّونَ فِيْ النَّحوِ والصَّرفِ) هَــذه القِــراءَةَ، وذَكَــرَ كَثيــراً مِنْ أبياتِ الْشِّعْرِ الَّتي وَرَدَ فيها عَطْفُ الْظَّاهرِ عَلَىْ الْــضَّمِيْرِ المَجْــرُوْرِ دُوْنَ إعادةِ الجارِّ، وأنَّ مَذْهَبَ الْكُوْفِيينَ – جَوازُ العَطْفِ عَلَىْ الْــضَّمِيْرِ المَجْــرُوْرِ– هُوَ بَعِيْدٌ عَنْ التَّأويلِ والْتَقْديرِ والمعيارية، ويقُولُ:" مَا يُعززُ مَذْهَبَ الْكُوْفِيــين قَوْله تَعالَى (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴿٢٠﴾) [5]، عَلَــىْ أنّ (مَن) مَعطوفةً عَلَىْ الْضَّمِيْرِ فِيْ لَكم بلا إعادةِ اللامِ. [6] ويَذكرُ أيضاً غَيْرَ الــشَّواهدِ الْشِّعْرِية[7] والقِراءاتِ، الكَلامَ المَنثورَ ومِنه(مَا فِيها غَيرُهُ وفَرَسِه) بجرِّ (وفَرَســه) عَطْفاً عَلَىْ الْضَّمِيْرِ فِيْ غَيْرِه[8]، ومِنَ الذينَ أجَازوا العَطْفَ بلا تَحفُّظٍ ثَعلبُ. [9]

---

[1] الإنصاف: 467/2، مسألة: 65 .أيْ غير الملفوظ بها.

[2] توضيح المقاصد والمسالك: 232/3، وشرح الأشموني: 429/2 .

[3] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 239/2.

[4] البحر المحيط: 157/3 .

[5] الآية 20 ، سورة الحجر

[6] الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر 29.

[7] للمزيد انظر الإنصاف: 467/2، وما بعدها، مسألة: 65 .

[8] الكوفيون في النحو والصرف 30 .

[9] مجالس ثعلب 324.

ومثْلُ هَذهِ الآيَةِ قَولُهُ تَعالَى:(يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ)[1] .

يَقُولُ أَبُوْ عَلِي: زَعم الفَرَّاءُ [2] – فِيْ قَولِهِ تَعالَى: (وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ) – أنَّهُ مَحمــولٌ عَلَىْ قَولِه :" يسألونَكَ عَنْ القِتالِ وعَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ". هَذَاْ لفْظهُ، وهَذَاْ أيــضاً مُمتنعٌ؛ لأنَّهُ لَمْ يكُنِ السُّؤَال عَنْ الْمَسْجِد الْحَرَام ، وإنَّما السُّؤَالُ عَنْ قِتالِ ابنِ جَحــشِ بنِ الحَضرميِّ وأصْحابِهِ الذين عَابهُم بِهِ المُشركونَ وعَيَّروهُم، فقَالُوا: إنَّكم استَحللتُم الْشَّهْرَ الحَرامَ، وهُوَ رَجب. فَقتلتُم فيه، فَعْن هَذَاْ كَانَ الْسُّؤَالُ، لا عَنْ الْمَسْجِدِ الْحَــرَامِ ، فَإذا لَمْ يجزْ هَذَاْ الْوَجْه لَمْ يَجُزْ حَمْلُهُ أيْضاً فيمَنْ جوَّزَ عَطْفَ الْظَّاهِرِ عَلَىْ الْمُــضْمَرِ المَجْرُوْرِ، فيكُونُ مَحمولاً عَلَىْ الْضَّمِيْرِ فِيْ (بِهِ). لأنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَىْ كُفــرٍ بــاللهِ أو بالنَّبيِّ، والمَسجدُ ثَبتَ أنَّه مَعْطُوْفٌ عَلَىْ (عَنْ) مِنْ قَولِه: (وصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ) وعَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . لأنَّ المُشرِكينَ صَدُّوا المُسلمينَ عَنهُ كَما قَالَ اللهُ تَعَالَى: (إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ)[3] فَكَما أنَّ الْمَــسْجِدَ الْحَرَامَ فِيْ هَذهِ الآيَةِ مَحمولٌ عَلَىْ (عَنْ) المُتصلةِ بالصَّدِّ بلا إشكالٍ، كذَلِكَ فِيْ مَسألتِنا فِيْ هَذهِ الآيَةِ. [4]

وعِندي فِيْ هَاتينِ القراءتين، أو فِيْ حَمْلِ الاسْمِ الْظَّاهِرِ عَلَىْ الْضَّمِيْرِ المَجْرُوْرِ دُوْنَ إعــادةِ الجَارّ، أنَّ مَذْهَبَ الْكُوْفِيينَ أقربُ إلى الوَاقعِ اللُّغويّ؛ لأنَّهُ لا يَحتاجُ إلى

---

(1) من الآية 217، سورة البقرة.

(2) الفرّاء، معاني القرآن 141/1 .

(3) من الآية 25، سورة الحج.

(4) الحجة: 65/2 .

كَثيرِ تَأويلٍ وتَقديرٍ وفَلسفةٍ، ولكنْ يحملونَ العَطْفَ عَلَىْ الْظَّاهِرِ، وبما أنَّ هذَاْ العَطْفَ لا يُـؤدي إلـى خَلـلٍ فِيْ الْمَعْنَى أو بُعدٍ عَنْ الدِّينِ، فإنِّي أعْتقدُ أنَّ رأيهم أسهلُ مِنْ مَذْهَبِ البَصريينَ المُتَفلسفِ المُختلطِ بالمَنطقِ والجَدلِ والبُرهانِ.

ولَـنْ أُعَـاودَ الحَديثَ عَنْ كَلامِ الْكُوْفِيينَ المُجوّزينَ لعَطْفِ الاسْمِ الْظَّاهِرِ عَلَىْ الْـضَّمِيْرِ المَجْـرُوْرِ، ولَن أتَحدثَ عَنْ آرَاءِ البَصريينَ المَانعينَ لَها لأنَّ الدِّراسةَ قَدْ تَناولتْ بعضاً منه فِيْ الصَّفحاتِ السَّابقةِ .

2 .4 الظرف:

يَقُوْل أَبُوْ عَلِي فِيْ شَرحهِ وإعرابِهِ للشَّهرِ فِيْ الآيَةِ الكَريمةِ (فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) [1]

"فالْـشَّهْرُ يَنْتَـصبُ عَلَىْ أنَّه ظَرفٌ، ولَيْسَ بمَفْعُولٍ بِهِ، يَدُلكَ عَلَىْ ذَلكَ أنَّهُ لا يَخلو مِنْ أنْ يَكُونَ ظَرفاً أو مَفْعُولاً بِهِ، فَلو كَانَ مَفْعُولاً بِهِ للزِمَ الصِّيَامُ المُسافرَ، كما لَزِمَ المُقيمَ، مِنْ حَيْثُ شَهِدَ المُسافرُ شَهادةَ المُقيمِ إيّاهُ، فلمَّا لَمْ يَلزمِ المُسافرَ، عَلِمْتَ أنَّ الْمَعْنَى: فمَنْ شَهدَ مِنْكم (المِصْرَ) فِيْ الْشَّهْرِ ولَمْ يَكنْ (الْشَّهْرُ مَفْعُولاً بِهِ فِيْ الآيَةِ)، كَما كَانَ يَكُونُ مَفْعُولا بِهِ لو قُلتَ (أَحببتُ شَهرَ رَمضانَ) فإذا، قُلتَ: فإذا كَانَ الْشَّهْرُ ظَرفاً، ولَمْ يكن مَفْعُولاً بِهِ، فَكَيْفَ جَاءَ ضَميرهُ مُتصلاً (فَلْيَصُمْهُ) وهَلا دلَّ ذَلكَ عَلَىْ أنَّـهُ مَفْعُـولٌ بِهِ؟ قِيلَ: لا يَدلُّ ذَلكَ عَلَىْ ما ذَكَرْتَهُ؛ لأنَّ الاتِّساعَ إنَّما وقَعَ فِيهِ بَعْدَ أنْ استُعْمِلَ ظَرفاً وهَذَاْ سَائغٌ. [2]

لا شَـكَّ أنَّ أبَـا عَلي الفَارسيِّ رَبطَ إعرابَهُ لـ (الْشَّهْرِ) بِحكمٍ شَرعيٍّ وهُوَ أنَّ الإنـسانَ المُـسَافرَ مـرخَّصٌ لَهُ الإفْطارَ، فلذَلكَ يَكُونُ الصِّيام للإنْسانِ الذي يَشهد رَمضانَ مُقيماً ولَيْسَ مُسَافِراً، الْتَقْدِيرُ: فَمن شَهِدَ مِنْكم الْشَّهْرَ غَيْرَ مُسَافِرٍ ولامَريضٍ فليَصُمهُ. [3]

---

[1] من الآية 185 ، سورة البقرة.

[2] الحجة: 45/1 .

[3] النحاس، إعراب القرآن 287/1 .

والفـراءُ علَـىٰ أنَّ الشَّهْر ظَرفٌ والْمَعْنَى: مَنْ كَانَ سالماً فِيْ هَذَا الشَّهْر لَيْسَ بمريضٍ، أو مُقيماً لَيْسَ بمُسَافِرٍ، فليَصُمْ. [1]

وذَهبَ أَبُوْ حَيَّان: إلَى أنَّ الألفَ واللامَ فِيْ الشَّهْرِ للعَهدِ ويعني بِهِ شَهرَ رَمضانَ ولـذَلكَ يَـنوبُ عَنهُ الْضَّمِيْرُ ولو جَاءَ " فمَنْ شهدَ منْكم فليَصمهُ لكَانَ صَحيحاً وإنَّما أبـرزَهُ ظَاهـراً للتَّنْويْهِ بِهِ والتعَّظيمِ لَهُ، وحَسُنَ لَهُ أيضاً كُونهُ مِنْ جُملةٍ ثَانيةٍ ومَعْنَى شُـهود الْـشَّهْرِ، الحُـضورُ فيه، فانتصابُ الْشَّهْر عَلَىٰ الظَّرفِ والْمَعْنَى. إذ الأمرُ يَقتضي الوُجود، وهُوَ قَوْله فليَصمهُ". [2]

ومِـثْل هَذَا قَوْلهُ تَعَالَى:(وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا). [3] وقَوْلهُ تَعَالَى:(وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ). [4]

فأمَّـا انتصابُ (يوم) فانتصابُ المَفْعُولِ بِهِ لا انتصابُ الظَّرَفِ ولَيْسَ الْمَعْنَى: اتَّقـوا فِيْ هَذَا اليومِ، ولكنْ تَأهبوا للقاءِ بِهِ، بِما تُقدمونَ مِنْ الْعَملِ الصَّالحِ،[5] ومِثْلُ ذَلكَ (فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ﴿١٧﴾) [6] أيْ: كَيْفَ تَتقونَ هَذَا اليومَ الذي هَذَا وصْفُهُ مع الكُفرِ بالله، أيْ: لا يَكُونُ الكَافرُ مُستعداً للقاءِ بِهِ لِكفرِهِ، ومِـثْلُ ذَلكَ (فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٣٦﴾) [7] أيْ خَافوهُ.

---

[1] الفراء، معاني القرآن: 113/1 .

[2] البحر المحيط 48/2. وانظر الكشاف: 113/ط 2002

[3] من الآية 48 ، سورة البقرة.

[4] من الآية 281، سورة البقرة.

[5] الحجة: 490/1.

[6] من الآية 17، سورة المزمل.

[7] من الآية 36، سورة العنكبوت، انظر الحجة: 1 / 491.

5. 2 الْمُفْرَدُ بمعْنَى الْجَمْعِ، والْجَمْعُ بمعْنَى الْمُفْرَدِ:

يُعلــلُ أَبُــوْ عَلِي اخْتلافَ القِراءتينِ بَيْنَ الإفْرادِ والْجَمْعِ فِيْ قَوْلِهِ تَعالَى: (بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ) [1] (خَطيــئاتهُ)، يَقُــوْلُ: وإنَّما حَسُنَ أنْ تُفــردَ؛ لأنَّهُ مُضافٌ إلى ضَميرٍ مُفردٍ، وإنْ كَانَ يُرادُ بِهِ الكَثْرةُ، كَما قَالَ (بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ) [2]، فَأفــردَ الْوَجْه والأجر وإنْ كَانَا فِيْ الْمَعْنَى جَمعاً فِيْ المَوْضعين، فكذَلِكَ المُضَافُ إليْهِ الخَطيْئَةُ، وأنتَ إذا أفْرَدتَ خَطيْئَةً لَــمْ يَمــنعْ وُقُــوعُهُ عَلَىْ الكَثْرةِ وإنْ كَانَ مُضَافاً، ومِثْلُهُ (وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ) [3]. فَالإحــصَاءُ إنَّما يَقعُ عَلَىْ الجُموعِ والكَثْرةِ، ومِثْلُه الحديثُ الشَّريفُ (مَــنَعَتِ العــراقُ دِرهَمَهــا وقَفيزَها ومِصرُ إرْدَبَّهَا) [4]. فهَذه اسْماءُ مُفردةٌ مُضَافةٌ والمُرادُ بِهَا الكَثْرةُ فكذَلِكَ الخَطيْئَةُ، ومَنْ قَالَ (خَطيئاتهُ) فَجَمَعَ، جَعَلَهُ عَلَىْ الْمَعْنَى، والْمَعْنَــى الْجَمْــعُ والكَثْرةُ، فكَما جَمَعَ ما كَانَ مُضَافاً إلى جَمْعٍ، كذَلِكَ جَمَعَ ما كَانَ مُضَافاً إلى مُفردٍ يُرادُ بِهِ الْجَمْعُ مِنْ حَيْثُ اجْتَمَعَا فِيْ أنَّهُما كَثْرةٌ، مِنْ أجْلِ ذَلِكَ يَجوزُ أنْ تُجمَعَ خَطيْئَةٌ عَلَىْ الْمَعْنَى لأنَّ الْضَّمِيْرَ المُضَافَ إليه جَمْعٌ فِيْ الْمَعْنَى. [5]

وفــي كَثيــرٍ منَ الآيَاتِ التي اختلفَ فيها القُرَّاءُ بَيْنَ الإفرَادِ والْجَمْعِ، يُفسِّرُ أَبُوْ عَلِــي ذَلِــكَ عَنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى فلو قُرِئَت مُفردةً لوُجدَ لَها تَعليلاً بأنّه يُرادُ بِهَا جَمْعٌ والعَكــسُ صَــحيحٌ، ومِنْ ذَلِكَ مَثلاً، يُفسّرُ أَبُوْ عَلِي قَوْلَهُ تَعَالَى (وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ

---

[1] من الآية 81، سورة البقرة.

[2] من الآية 112، سورة البقرة.

[3] من الآية 34، سورة إبراهيم.

[4] أخــرجه مسلم (فتن 33). وجاء في اللسان (قفز) القصير من المكاييل هو ثمانية مكاييل عند أهــل العراق، أو قدر مائة وأربعة وأربعين ذراعاً وقيل هو مكيال تواضع عليه الناس 159/12، وفي مادة: ردب، الأردب مكيال ضخم لأهل مصر. يضم أربعة وعشرين صاعاً 131/6. وذكر الحديث.

[5] الحجة: 322/1 .

عَاصِفَةً)[1] إنْ كَانَتْ الرِّيَاحُ كُلُّهَا سُخِّرتْ لَهُ، فالمُرادُ بِهَا الكَثرَةُ، وإنْ سُخِّرَتْ لَهُ رِيحٌ بِعينِها، كَانَ كقَولِكَ: الرَّجلُ ، وأنتَ تُريدُ العَهْدَ.[2] أمَّا فِيْ قَولِهِ تَعالَى (وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ﴿٤١﴾)[3] فَهِيَ واحِدةٌ، كذَلِكَ عَلَىْ ذَلِكَ قَولُهُ تَعَالَى: (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا)[4]. ويَدعمُ أَبُوْ عَلِيٍّ رَأيَهُ هَذَا بالحَديثِ الشَّريفِ عَنْ الرَّسُولِ ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ: (نُصِرتُ بالصَّبا وأهلِكَت عادُ بالدَّبُورِ)[5].

ومِمَا يَدُلُّ عَلَىْ علم هَذَا الرَّجلِ وفِطْنتِه وسعةِ اطِّلاعِه، أنَّهُ يُفَسرُ الآيَاتِ مُعتمداً عَلَىْ آيَاتٍ أُخَرَ وأحَاديثَ شَريفةٍ كَي يُوصِلَ لنَا مَا فِيْ عَقلِه مِنْ تَفكيرٍ فِيْ إثْبَاتِ ما ذَهبَ إليه مِنَ التَّفْسِيْرِ.

ومِثْلُ ذَلِكَ فِيْ حَديثِه عَنْ قَولِهِ تَعَالَى:(وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ)[6] فَقُرِئَت (الرِّيحُ) وَاحدة، و(نُشُراً) جَمعا فَالرِّيحُ يَجوزُ أنْ يَكُونَ عَلَىْ لَفْظِ الواحِدِ، ويُرادُ بِهِ الكَثرةُ، كقَولِكَ: كَثُرَ الدِّينارُ والدِّرْهمُ، والشَّاءُ والبَعيرُ، و(إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾)[7] ثم قَالَ: (إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟)[8].

---

(1) من الآية 81، سورة الأنبياء.

(2) الحجة: 401/1.

(3) الآية 41، سورة الذّاريات.

(4) من الآية 16، سورة فصلت.

(5) أخرجه البخاري في الصحيح 41/2، 132/4، 166، 140/5، تاريخ بغداد: 5/6، 207، زاد المسير: 365/3، ابن كثير البداية والنهاية: 129/1، 301/6 الحجة: 401/1 .

(6) من الآية 57، سورة الأعراف.

(7) من الآية 2، سورة العصر.

(8) من الآية 3، سورة العصر.

فكـــذَلكَ مَـــنْ قَـــرأَ (الـــرِّيحُ نُشُرًا) فَأفرَدَ، ووَصفهُ بالْجَمْعِ، فإنَّهُ حمله عَلَىْ الْمَعْنَى[1] كقَوْلِ عَنترَةَ:

فِيْهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُوْنَ حَلُوْبَةً سُوْداً كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الأَسْحَمِ[2]

فَمَنْ نَصبَ حمَلهُ عَلَىْ الْمَعْنَى؛ لأنَّ الْمُفْرَدَ يُرادُ بِهِ الْجَمْعُ[3]، فَحلوبَة: لِتمييزِ الْعَدَدِ، وإمّـــا حَـــالٌ مـــن العَدَدِ أو مِنْ حَلوبه أو صِفَة وعَلَىْ هَذينِ الْوَجْهينِ فَفِيهِ حَمْلٌ عَلَىْ الْمَعْنَى، لأنَّ حَلوبةً بمَعْنَى حِلائب، ولِهَذَاْ صَحَّ أنْ تَحْمِلَ عَليها سُوداً[4]، وقَوْلُه: سُوداً نَعتٌ لِحلوبة لأنَّها فِيْ مَوْضعِ الْجَمْعِ، والْمَعْنَى مِنَ الحلائبِ ويُروى (سُوداً)بالرَّفْعِ عَلَىْ أنْ يَكُـــوْنَ نَعـــتاً، لقَوْلِه: اثْنتانِ وأَربَعونَ[5] وفِي مَوْضعٍ آخرَ يتَحدثُ ابنُ يَعيش عَنْ التَّمييـــزِ فِيْ مَباحِثِ العَدَدِ، فَيوردُ هَذَاْ البَيتَ، ويقولُ: وأمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى:(**ثَلَـٰثَ مِاْئَـةٍ سِنِينَ**) [6]، فـــإنَّ سِـــنينَ نَصْبٌ عَلَىْ البَدلِ مِنْ ثَلاثمائة، ولَيْسَ بِتمييزٍ، وكذَلِكَ قَوْلُهُ: (**اَثْنَتَىْ عَشْـرَةَ أَسْبَـاطًـا**) [7]. نَصْبُ أَسباطٍ عَلَىْ البَدلِ، هَذَاْ رأيُ أبي إسحاقَ الزَّجاجِ ولا يَجوزُ أَنْ يَكُوْنَ تَمييزاً، لأنَّهُ لو كَانَ تَمييزاً لوَجبَ أن يَكُوْنَ أقلَّ ما لبثوا تَسعمائة سَـــنةٍ، لأنَّ المُفسَّرَ يَكُوْنُ لِكلِّ واحدٍ من العَدَدِ، وكُلُّ واحدٍ سِنونَ، وهُوَ جَمعٌ والْجَمْعُ

---

(1) الحجـــة: 243/2، وأبو علي يفسر كثيراً من الآيات هَذَاْ التفسير المفرد يراد به الجمع، انظر مثلاً، (الآية 32 فصلت) الحجة: 253/3. و511/1 (من الآية52، سورة البقرة 285)، و52/4 (التحريم 12) و 363/2 (يونس 33) و 24/4 (الواقعة 75). و 129/3 (نوح 21) . 270/3) الروم (50).

(2) البيت لعنترة في ديوانه: ص 193، وشرح شذور الذهب: 251 والمقاصد النحوية: 487/4، وشرح المفصل: 55/3، 24/6.

(3) الحجة: 243/2.

(4) شرح شذور الذهب: 252

(5) شرح المفصل: 3 / 55

(6) من الآية 25 ، سورة الكهف.

(7) من الآية 160، سورة الأعراف.

أقــلُّ مـــا يكُـــوْنُ ثَلاثةً، فيكُوْنُونَ لَبِثُوا تِسعمائةِ سنةٍ، وأجَازَ الفَرَّاءُ أَنْ يكُوْنَ سِنين تَمييزاً. [1]

لقَدْ أجازَ الْفَرَّاءُ أنْ يأتيَ تَمييزُ الأعدادِ المُركّبةِ جَمْعاً[2] وقَالَ الْفَرَّاءُ هَذَا سَائغٌ، ويَجوزُ جَرُّهُ بمِنْ ونَصبُهُ مَعَ مَائةٍ ومِئتينِ وألفٍ ضَرورةً، ولا يَجوزُ جَمْعُهُ (التَّمييز) عِندَ الجُمهورِ وَجوّزهُ الْفَرَّاءُ: نَحوَ عِندي أحدَ عَشرَ رِجَالاً وقَامَ ثَلاثونَ رِجَالاً، وخَرَّجَ عليهِ[3](**اثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا**) [4]. ويزيدُ الْسُّيوطِيُّ:" قَالَ الكِسَائيُّ ومن العَربِ من يُــضيفُ العِشْرينَ وأخَواتِهُ إلى التَّمييزِ نكرةً ومَعرفةً، فَيقولُ: عشرو دِرهَمٍ وأرْبعُو ثوبٍ. [5]

ونَصْبُ الْمُفْرَدِ مَعَ مَائةٍ ومَائتينِ وألفٍ ضَرورةٌ، قَالَ الْشَّاعِرُ :

إذَا عَاشَ الْفَتَى مائتين عَاماً فَقَدْ أَوْدَى المَسَرَّةَ وَالْفَــتَاء[6]

---

[1] شرح المفصل: 6 / 24 ، 25

[2] همع الهوامع: 2 / 270.

[3] همع الهوامع، 270/2

[4] من الآية 160، سورة الأعراف.

[5] همع الهوامع: 2 / 271

[6] انظر خزانة الأدب 379/7، 380،385، شرح التصريح 273/2، الكتاب: 162/208،2/1، لــسان العرب- فتاء أوضح المسالك 255/4، المقتضب: 169/2 والوجه في قوله (مائتين عاماً) حذف نون مائتين، وجر ما بعدها، إلا أنَّها جاءت ضرورة وشبهت بالعشرين وأمثالها، مما يثبت نونه، وينصب ما بعدها.

ومِمَــنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ الْفَرَّاءِ فِيْ جوازِ أنْ يأتيَ تَمييزُ الأعْدادِ المُركّبةِ مَجموْعا الْزَمَخْــشَرِيُّ:(1) (إنْ قُلــتَ مُميّزُ ما عَدا العَشرةَ مُفردٌ، فَما وَجْهُ مَجيئِه مَجموعا؟؟ وهــلا قيلَ اثْنَي عَشرَ سبْطاً؟ قُلت: لو قيلَ ذَلكَ لَمْ يَكنْ تَحقيقاً؛ لأنَّ المُرادَ وقَطَّعْناهُم اثنَتَي عَشرةَ قَبيلةً، وكُلُّ قَبيلةٍ أسْباطٌ، لا سبطٌ، فَوضَعَ أسْباطا مَوْضعَ القَبيلةِ)، ومِثْلُ هَــذَاْ فِيْ مَفاتيحِ الغَيبِ [2] وذَهبَ الآلُوسي أنَّ (أسْباطاً) بمَعْنَى الحَيِّ والقَبيلةِ، ولهَذَاْ وقَــعَ مَوقــعَ الْمُفْرَدِ[3]. ومِنَ الذينَ ذَهَبوا إلى أنَّ أسْباطاً بَدلٌ : سِيْبَوَيْهِ، وأَبُوْ جَعفرٍ النَّحاسُ. [4] ومَكّي بنْ أبي طَالبٍ ،[5] وابنُ الأَنْبَارِيّ[6] . وابنُ يعيش. [7]

وإذا جَــازَ القُولُ: فَإنّي أرَى أنّ مَذْهَبَ الْفَرَّاءِ، ومَنْ جوَّزَ مَجيءَ تَمييزِ الأعدادِ جَمعــاً هُــوَ الأقْرَبُ إلى رُوحِ اللغَةِ، وظَاهُرُ الآيَةِ يشهدُ بذَلكَ كَما يَقُول الأزهَريُّ [8])وكَمــا قَالَ النَّحاةُ، فإنَّ البدَلَ عَلَىْ نيةِ طَرْحِ المُبدلِ منْه، فَتُصبحُ هَذهِ الآيَةِ قَطَّعناهُم أَســبْاطاً، وهَذَاْ هُوَ المَقصُودُ بالآيَةِ الكَريمَةِ، ولا بَأسَ أنْ تُحْمَلَ بعضُ أيْ كتَابِ الله عَلَىْ ظَاهرِها إذا كَانَ هَذَاْ الْظَّاهرُ هُوَ المَقصُود بالْمَعْنَى ولا دَاعيَ للتَّكلفِ والتفلسف الذي قَالَ بِهِ المَانعونَ.

2 .6 المضارع بمَعْنَى الْمَاضِي / والْماضِي بمَعْنَى المضارعِ:-

ورَدَ فِيْ الْقُرْآنِ الكَريمِ أفعالٌ مُضَارعةٌ ولَكِنَّ الْمَعْنَى يَدلُّ عَلَىْ أنَّها ماضويّة، أو أفْعــالٌ وأدَواتٌ مُختــصةٌ بالْمَاضِي ولَكِنَّ القَرائنَ المَعنويةَ، تَدلُّ عَلَىْ أنَّها لَمْ تَحصلْ وأنَّها عَلَىْ اعْتبَارِ ما سَيَكُوْنُ.

---

(1) الكشاف: 392 /ط 2002.

(2) مفاتيح الغيب: 15/ 33

(3) روح المعاني مجلد: 3 ج 87/9

(4) النحاس، إعراب القرآن: 644/1 .

(5) مكي، مشكل إعراب القرآن: 303/1.

(6) الأنباري،البيان في غريب إعراب القرآن: 376/1 .

(7) شرح المفصل 24/6 .

(8) الأزهري، حاشية التصريح: 275/2

ومِنْ ذَلِكَ مثلاً (وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ)[1]. برَفْعِ (يَقُولُ) ونَصْبِه.

يَقُولُ أَبُوْ عَلِي:" النَّصْبُ فالْمَعْنَى وزُلْزِلُوا إلى إنْ قَالَ الرَّسولُ[2]، ويُضِيفُ أَبُوْ عَلِي ومَا يَنتَصِبُ بَعْدَ حَتَّى مِنَ الأفْعالِ الْمُضَارِعَةِ عَلَىْ ضَربين، الأَوَّل: بمَعْنَى إلَى وهُــوَ الذي تُحْمَلُ عَليه الآيَةُ والآخرُ أنْ يَكُوْنَ بمَعْنَى كَي، وذَلِكَ قَوْلُكَ: أسْلمتُ حَتَّى ادْخــلَ الجَّــنةَ، فهَذَاْ تَقديرُهُ: أسْلمتُ كَي أدخلَ الجنةَ، فالإسْلامُ قَدْ كَانَ، والدُّخولُ لَمْ يكــنْ، والْوَجْه الأَوَّلُ مِنْ النَّصْبِ قَدْ يَكُوْنُ الْفعْلُ الذي قَبْلَ حَتَّى مَع ما حَدثَ عَنْهُ قَدْ مَضَيا جَمِيعاً، ألا تَرَىْ أنَّ الأمْرين فِيْ الآيَةِ كذَلِكَ "[3].

والْــرَّفْع بَعْدَ حَتَّى إذا كَانَ مُضَارِعاً لا يَكُوْنُ إلا فعلَ حَالٍ ويَجيءُ عَلَىْ ضَربين: الأَوَّل: أنْ يَكُوْنَ السَّببُ الذي أدّى الْفعْل الذي بَعْدَ حَتَّى قَدْ مَضَى والْفعْل المُسَببُ لَهُ لَــمْ يمضِ، مِثالُ ذَلِكَ (مَرِضَ حَتَّى لا يَرجونَهُ)، و(شَرِبتِ الإبلُ حَتَّى يَجيءُ البَعيرُ يَجرُ بَطنُهُ)، وتَتَجِهُ عَلَىْ هَذَاْ الْوَجْه الآيَةُ: كَانَ الْمَعْنَى: وزُلْزِلُوا فيمَا مَضَى، حَتَّى إنَّ الرَّسُولَ يَقُوْلُ:مَتَى نَصرُ اللهِ؟؟ وحُكِيتِ الحَالُ التي كَانُوا عَليها، كَما حُكِيتِ الحَالُ فِيْ قَــوْلِهِ تَعَالَــى:(هَـٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ) [4] ، وقَوْلِهِ:(وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ) [5] .

والْوَجْه الْثَّاني مِنْ وَجهَي الْرَّفْعِ، أنْ يَكُوْنَ الْفعْلان جَميعاً قَدْ مَضَيا، نَحو: سِرتُ حَتَّــى أدخُلُهــا، فَالدُّخُــولُ مُتصلٌ بِالسَّيرِ بِلا فَصلٍ بَيْنَهُمَا كَما كَانَ فِيْ الْوَجْه الأَوَّلِ بَيْنَهُمَا فَصلٌ، والحَالُ فِيْ هَذَاْ الْوَجْهِ مَحْكِيَّةٌ كَما كَانَتْ مَحْكِيَّة فِيْ الْوَجْهِ الأَوَّلِ بَيْنَهُمَا

---

(1) من الآية 214، سورة البقرة.والرفع قراءة نافع وحده، ويذكر ابن مجاهد: وقد كان الكسائي يقرؤها دهرا رفعا، ثم رجع إلى النصب (ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 181)

(2) الحجة: 1 / 428.

(3) الحجة: 429/1 .

(4) من الآية15، سورة القصص.

(5) من الآية 18، سورة الكهف..

فَصلٌ، والحالُ فِيْ هذَاْ الْوجْه محْكِيَّةٌ كما كَانَت محْكِيَّةً فِيْ الْوجْهِ الآخرِ، ألا تَرَىْ أنَّ ما مَضَى لا يَكُوْنُ حالاً؟؟ وحتَّى إذا رَفَعَ الْفعْلُ بَعْدَها حرْفا يُصرَفُ الْكَلامُ بَعْدَها إلَىْ الإبْـتدَاءِ ولَيْـسَت العَاطفةَ ولَيْستِ الجارَّةَ، وهِيَ – إذا انْتَصبَ الْفعْلُ بَعْدَها– الجَارَّةُ للاسْمِ ويَنْتَصبُ الْفعْلُ بَعْدَها بإضْمارِ (أنْ) كَما يَنْتَصبُ بَعْدَ اللامِ بإضْمارِها. [1]

وهُوَ يَذْهَبُ إلَىْ ما ذهَبَ إليه سِيْبَوَيْه، حَيْثُ يَذكُرُ سِيْبَوَيْه أنَّ النَّصْبَ، لا يَكُوْنُ الْفعْـلُ الذي قَبْلَ حتَّى سَبباً لِمَا بَعْدَه ومُوجِباً لَهُ، ويمّثلُ عَلَىْ ذَلكَ (سِرتُ حتَّى تَطْلُعَ الـشَّمسُ) فلَيْسَ السَّيرُ فِيْ طُلوعِ الشَّمسِ، وتَأويلُ الجُملةِ (سِرتُ إلَىْ أنْ) أمَّا الْرَّفْعُ فإنَّ الْفعْلَ الذي قَبْلَ حتَّى مُوجِبٌ لِمَا بَعْدَهَا وسَببٌ لَهُ. [2]

فالزَّلْـزَلَةُ والقَولُ قَدْ مَضَيا أيْ زُلزِلُوا إلَىْ أنْ يَقُوْلَ الرَّسولُ، أمَّا الْوَجْهُ الآخرُ كي أَدخلَها، فهُوَ فِيْ غيْرِ الآيَةِ، وهُوَ الْوَجْهُ الْثَّاني للنَّصْبِ .

والْـوَجْهانِ فِيْ الْرَّفْعِ: سِرتُ حَتَّى أدخلُها، أيْ سِرتُ فأدخُلُها وقَدْ مَضَيا جَميعا فـدَخَلتُ أيْ كُـنتُ سِـرتُ فدَخلْتُ، ولا تَعملُ حَتَّى هاهُنَا بإضْمارِ أنْ لأنَّ ما بَعْدَها جُملَة، كَما قَالَ الفَرَزْدَقُ:

فَيَا عَجَباً حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأنَّ أبَاها نَهْشَلٌ أوْ مُجَاشِعُ[3]

قَالَ النَّحاسُ :" فعَلَىْ هَذَاْ، القِرَاءَةُ بالْرَّفْعِ أبيَنُ وأصَحُّ مَعنىً، أيْ وزُلزِلُوا حَتَّى الرَّسولُ يَقُوْلُ، أيْ حَتَّى هَذه حَالُه؛ لأنَّ القولَ إنَّما كَانَ عَنْ الزَّلْزَلَةِ غيْرَ مُنقطعٍ مِنْها، والنَّصبُ عَلَىْ الغَايةِ لَيْسَ فيه هَذَاْ الْمَعْنَى[4]

وقِرَاءَةُ الْنَّصْبِ عَلَىْ إضْمارِ (أنْ) ومَعْنَى الاسْتقبالِ، لأنّ (أنْ) عَلَمٌ لَهُ، وبالْرَّفْعِ عَلَىْ أنَّه فِيْ مَعْنَى الحَالِ، كقَوْلِكَ: شَرِبَتِ الإبِلُ حَتَّى يَجيءُ البَعيرُ يَجرُ بَطنَهُ، إلا أنَّها

---

(1) الحجة: 429/1 .

(2) الكتاب: 25/3–26، وانظر التبصرة والتذكرة، للصيمري: 221/1 ، وشرح قطر الندى وبل الصدى: 67.

(3) انظر الهمع: 343/2، المقتضب: 41/2، شرح المفصل: 62/8 ، الكتاب: 81/3 .

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 34/2 ط 95 .

مَاضـــيةٌ مَحْكِيَّةٌ. [1] والخَوارِزْمِيِّ يقُولُ: والْنَّصْبُ عَلَىْ أنَّ مَعناهُ (ليقولَ) الرَّسول، والْرَّفْعُ إذا كَانَ مَعناهُ حَتَّى قَالَ الرَّسولُ[2]، وجاءَتْ حَتَّى غَايةَ للزَّلزلة فنَصَبت بمعْنَى إلَـــىْ أنْ، والْمَعْنَـــى: وزُلزِلُوا فيما مَضَى حَتَّى يَقُولَ الرَّسولُ، فَحكَى فِيْ الحَال، أو فزُلزِلُوا حَتَّى قَالَ الرَّسولُ، فالزَّلْزَلَةُ سَببُ القُول[3]، وأَبُوْ حَيَّان يَقُولُ: وزُلزِلُوا حَتَّى قَالَ الرَّسُولُ وقَعَ الزِّلزَالُ. [4] وهِيَ قِرَاءَةُ الْرَّفْعِ ومَعْنَى: مَرضَ حَتَّى لا يَرجُونَهُ: أيْ فَهُـــمُ الآنَ لا يَرجُونَهُ، ومِثْلُهُ وثَبْتُ حَتَّى آخُذَ بِحلقِهِ أيْ فأخَذتُ بِحلقه، لأنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الوُثـــوبِ وبَيْنَ الأخْذ مُدَّةٌ طَويلةٌ، وتَرفعُ الْفعْلَ بَعْدَ حَتَّى إذا كَانَ مَعناهُ المُضِي نَحوَ قَـــوْلِكَ: ســـرتُ حَتَّـــى أدخُلُ المَدينةَ بالْرَّفْعِ، إذا كَنتَ تُريدُ حَتَّى دَخلتُها. [5] ويَقولُ الْـــسُّيوطِيُّ وتَكـــونُ (حَتَّى) حَرْفَ ابتداءٍ أيْ حَرْف تُبْتَدئ بَعْدَهُ الجَملَ أيْ تُستَأنَفُ وحِينئذٍ تَليهِ الجُملتانِ الاسْميةُ والْفعْليةُ الْمُضَارِعَةُ. [6]

وتَفْسيْرُ القِرَاءَةِ عِندَ أبي عَلي، أنَّ الْفعْلَ المَقصُود مِنْه الْمَاضِي، عَلَىْ الرَّغمِ مِنْ أنَّهُ بلَفْظِ المُضَارِعِ ، والمُضَارعُ يَدلُ عَلَىْ الحَالِ و الاستقبالِ.

وعَلَـــىْ العَكـــسِ مِنْ هَذهِ الآيَةِ، فقَدْ وردَتْ أفْعالٌ مَاضيةٌ ولَكنَّها واعْتمَاداً عَلَىْ الْمَعْنَى، تُفيدُ المُستقبلَ مِنْها، يَقُول أَبُوْ عَلِي: كَيْفَ جَاءَ (إذ) فِيْ قَوْلِهِ تَعَالَى: (**وَلَوْ**

---

[1] الكشاف: 126 / ط2002 .

[2] الخوارزمي، مفاتيح العلوم: 103 .

[3] علـــي حسين البواب، القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة في كتاب أوضح المسالك: 46 ، وانظـــر التبـــيان فـــي إعـــراب القـــرآن، لأبي البقاء العكبري: 173/1، وإعراب القرآن وعلل القـــراءات، للباقولي: 277/1 وفيه (أنّ حتى إذا انتصب الفعل بـ دها كان لها معنيان: إلى أنْ ، وكي) .

[4] النهر الماد: 303/1 .

[5] كشف المشكل في النحو: 341/1 .

[6] همع الهوامع: 343/2 .

يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ أَنَّ ٱلۡقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا)[1] وهذا أمرٌ مُستقبلٌ و (إذ) لما مَضَى.[2]

ويُعلِّق على ذلك السُّؤال: أنَّهُ إنَّما جاءَ عَلَىٰ لَفْظِ المُضيِ لإرادةِ التَّقريبِ كما جاء (وَمَآ أَمۡرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُۚ)[3] (وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴿١٧﴾)[4]، فلمَّا أُريدَ فيها مِنْ التَّحقيقِ والتَّقريبِ، جاءَ عَلَىٰ لَفْظِ المُضيِ وعلى هذا جاءَ فِيْ ذلكَ المَعْنَى، أمثلةُ الماضي كقولِه: (نَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ)[5]ومما جاءَ عَلَىٰ لَفْظِ المُضيِ للتَّقريبِ منَ الحالِ قَوْلُ المُقيمِ المُفْرَدِ: قَدْ قَامَتِ الصَّلاةُ، يَقُوْلُ ذَلِكَ قَبْلَ إيقاعِهِ التَّحريمَ بالصَّلاةِ لِقربِ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ[6].ويُحمَلُ عَلَىٰ هَذَا المَعْنَى: (وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ)[7] (وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ)[8] (وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ فَزِعُواْ فَلَا فَوۡتَ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٖ قَرِيبٖ ﴿٥١﴾)[9].كُلّ هذهِ الآيَاتِ وَرَدَ فيها ظَرفُ الزَّمانِ إذْ، وهُوَ يُتَعينُ للماضي، وجَاءَ فِيْ كِتَابِ سِيْبَوَيْهِ: وسألتُهُ عَنْ إذْ، ما مَنعَهم أنْ يُجَازَوْا بِهَا؟؟ فقَالَ: الْفِعْلُ فِيْ إذا بِمنزلتِهِ فِيْ إذ، إذا قلت: أتذكر إذ تَقُوْل، فإذا فيما تستقبل، بِمَنْزِلَةِ إذ فيما مَضَى.[10] وقَالَ الْمُبَرِّدُ فِيْ الكَامِلِ لا يُضافُ الزَّمانُ الجَائزُ الإضَافةِ إِلَىٰ

---

(1) من الآية 165، سورة البقرة.

(2) الحجة: 403/1 .

(3) من الآية 77، سورة النحل.

(4) من الآية 17، سورة الشورى.

(5) من الآية 50، سورة الأعراف.

(6) الحجة: 403/1 .

(7) من الآية 27، سورة الإنعام.

(8) من الآية 30 ، سورة الإنعام.

(9) من الآية 51، سورة سبأ.

(10) الكتاب: 60/30 .

الاسْـمِيّةِ إلاَّ بِشرطِ كَونِها ماضيةَ الْمَعْنَى حملاً عَلَىْ إذ[1] ما كَانَ بِمنْزِلَةِ (إذ) أو (إذا) فِـيْ كَونِهِ اسْمَ زَمانٍ مُبهمٍ لمَا مَضَى أو لمَا يأتِي.[2] مِنْ هَذَاْ نَستَخلصُ أنَّ إذْ تَخـتَصُ بالزَّمَنِ الْمَاضِي، ولكنْ كَيْفَ إذا اقترَنتْ بفعل دلَّ عَلَىْ أنَّهُ لَمْ يَحدثْ أصلا ؟؟، فَلا بُدَّ أنْ نَلجأ للمعْنَى، وهُوَ كَمَا يَقُولُ أَبُوْ عَلِي للتَّقريبِ.

وجَاءَ فِيْ الجَامعِ لأحكامِ الْقُرْآنِ: قَالَ أَبُوْ عُبيد: الْمَعْنَى لو يَرى الذينَ ظَلَموا فِيْ الدَّنيا عَذابَ الآخرةِ، لعَلِموا حِيْنَ يَرونَه أنَّ القوةَ لَهُ جَميعاً، (ويرى) عَلَىْ هَذَاْ مِنْ رُؤيـةِ البَصرِ، قَالَ النَّحاسُ فِيْ كِتَابِ (مَعانِي الْقُرْآنِ): وهَذَاْ القَولُ هُوَ الذي عَليهِ أهْـلُ التَّفْـسِيْرِ، وقَالَ فِيْ كِتَابِ (إعْرابِ الْقُرْآنِ) ، ورُوِيَ عَنْ مُحمدِ بنِ يَزيدَ أنَّهُ قَالَ: هَذَاْ التَّفْسِيْرُ الذي جَاءَ بِهِ أَبُوْ عُبيد بَعِيْدٌ، ولَيْستْ عبارتُهُ فيهِ بالجيدةِ؛ لأنَّه يقدَّرُ، ولـو يَـرى الذينَ ظَلَموا العَذابَ، فكأنَّهُ يَجعلُهُ مَشكوكاً فيهِ وقَدْ أوجَبَهُ الله. (ويَرى) بمَعْنَـى يَعلمُ، أيْ لو يَعلمونَ حَقيقةَ قوةِ اللهِ عَزَّ وَجلّ وشدَّةِ عَذابِهِ، فَيرى واقعةً عَلَىْ أنَّ القَوةَ للهِ. [3]

لمَـاذا يَلجأُ الْعُلَمَاءُ إِلَىْ هَذَاْ التَّأويلِ؟؟ لا شَكَّ أنَّهم عِنْدَمَا قعَّدُوا النَّحوَ وَوضَعوا أُسُسَهُ وقَواعِدَه، وَجدوا أنَّ بَعضَ ما جَاءَ فِيْ كِتَابِ الله يَصطدِمُ والقَواعدَ النَّحويةَ التي وضَعوها، فأخَذوا يتدَّبرونَ ويفسِّرونَ حَسبَ مَعْنَى هَذَه الآياتِ، ومَا تَدلُّ عَليه. وهَذَاْ لا يعنـي التَّشكيكَ فِيْ الْعُلَمَاءِ الأوَائلِ بَلْ عَلَىْ العَكسِ مِنْ ذَلكَ، فأَرى أنَّهم أصْحابُ فِكرٍ عَظيمٍ خَلاّقٍ ومُبدعٍ، فَما لَمْ يُوافِقْ قَواعدَهم، أخَذوا يَتأوَّلُونَهُ أحْياناً بِتكلفٍ وأحْياناً بِبساطةٍ أو عَلَىْ الأمْرينِ كِليهما مِنَ البَساطةِ والتكلّفِ، فهَذَاْ يُحْسَبُ لَهم، لأنَّهم أعْمَلُوا فِكـرَهم وجَهـدَهُم فـيْ هَذهِ القَضايا، ثمَّ إنَّ استقراءَهم لَمْ يَكنْ كَاملاً لِجميعِ العيّنات اللغوية، لذا اصطدمَت قَواعدُهم بِقواعدَ جَديدةٍ خَرجتْ عَلَىْ قواعدِهم الأصْليَّةِ.

و (إذْ) حَددَّهَا النُّحاةُ بأنَّها تَدلُّ عَلَىْ المضيِّ، ولَكنَّ الآيَاتِ السَّابقةِ تدلُّ عَلَىْ أنَّ الحَـدَثَ لَـمْ يَحـدُثْ، أيْ سَيحدثُ فِيْ الْمُسْتَقْبَلِ، ولَعلَّ هَذَاْ ما يُسميهِ ابنُ جِني دَلالةَ

---

[1] كتاب الكافية في النحو: 103/2 .

[2] أوضح المسالك: 197/2 .

[3] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 192/1 .

الْحَالِ[1] والدَّلالةُ فِيْ اللغةِ الإرشَادُ، وفي الاصْطِلاحِ: أن يكُوْنَ الْشَّيءُ يلزمُ مِنَ العلمِ بِـــهِ العلْـــمُ بِشيءٍ آخرَ.[2] وهنا يَنطبقُ عَلَىْ إذْ وعَلَىْ غَيْرِها مِنَ الأدوات التي تَدلُّ عَلَـــىْ الْمُـــسْتَقْبَلِ ولَكِـــنَّها بلَفْـــظِ الْمَاضِي، فلا بُدَّ أنْ يَعرفَ الإنسانُ أنَّ يومَ القِيامَةِ سَيحدثُ.

واللغـــةُ نـــشاطٌ اجْتماعيّ يَقومُ عَلَىْ التَّفاهمِ بَيْنَ الْنَّاسِ، ورَأى النُّحاةُ أنَّ قَرائنَ الأحـــوالِ قَدْ تغني عَنْ الألفاظ، كَمَا هُوَ فِيْ إذْ، لأنَّ الْمَعْنَى إذا ظَهَرَ بقرينةٍ حاليَّةٍ لَمْ يُحْتَجْ إِلَىْ اللَّفْظِ المُطابقِ.[3]

فَرُبّما تَكونُ علَّةُ دَلالةِ الْحَالِ الْتي يَكُوْنُ للمَعْنَى فيها أثرٌ، ويُتَوصَّل للمَعْنَى مِنْ خلالِهـــا ، هـــيَ علَّة اجتماعيَّة تَظهرُ فِيْ أعْمالِ أهْلِ اللغةِ وهُم يُقَعِّدُونَها[4] مُعتَمدينَ عَلَىْ سياقاتِ الْكَلامِ.

يَضربُ أَبُوْ عَلِي مِثالاً مِنَ الرَّجزِ عَلَىْ ما ذهَبَ إليه:

أَوْدَيْتُ إنْ لَمْ تَحْبُ حَبْوَ المُعْتَنك[5]

وابنُ جنيّ يَقُولُ فِيْ هَذَاْ البَيتِ مَعناهُ إنْ لَمْ تُحبُ أوديت[6] وأَبُوْ عَلِي فِيْ تَفْسِيرِهِ لحـــذفِ جَوابِ لو[7] أيضاً يُفسرهُ مَعنوياً، فَيقولُ: فَلأنَّ حَذفَهُ أفخمُ لِذهابِ المُخاطَبِ المُتوعَّدِ إِلَىْ كُلِّ ضَربٍ مِنَ الوَعيدِ، ويُوقعهُ لَهُ، واستشعار إيّاهُ، ولو ذُكِرَ لَهُ ضَربٌ منَ الوعيدِ، لَمْ يكنْ مِثْلَ أنْ يُبْهَمَ عَليهِ، لِمَا يُمكنُ مِنْ تَوطينِهِ نَفسَه عَلَىْ ذَلِكَ المَذكورِ

---

(1) الخصائص: 247/1 .

(2) كشاف اصطلاحات الفنون: 787/1، وانظر الجرجاني، التعريفات: 139 .

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: 125/10 ، وانظر الأشباه والنظائر: 302/2 .

(4) الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه: 59-67 .

(5) الرجـــز لـــرؤبة فـــي ديوانه: ص 118. الخصائص: 389/2، 3 / 332، قطر الندى: 209 شرح المفصل: 3/2لسان العرب: (عنك) 10 / 471

(6) الخصائص: 389/2، وإملاء ما من به الرحمن: 91/1 .

(7) في الآية السابقة 165، سورة البقرة.

وتَخفيفِه عليه، ومِنْ وطّنَ نفسهُ عَلَىْ شَيْءٍ لَمْ يَصْعُبْ عليه صُعوبتَهُ عَلَىْ من لَمْ يُوطِّنْ عليه نَفسَهُ. [1]

ومِمـا يُفسِّرهُ أَبُـوْ علِي فِيْ هذَاْ البَاب: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[2]. وقَالَ فِيْ تفسير آية أخْرى ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [3] وذَلِكَ أنَّ قَوْلَهُ: (يصدُّون) يَجوزُ أنْ يَكُوْنَ فِيْ الْمَعْنَى (صدُّوا)؛ إلا أنَّهُ جَاءَ عَلَىْ لَفْظِ المُضَارعِ حِكايةً للحَالِ [4] ويُوردُ أَبُوْ عَلِي هَاتينِ الآيَتَينِ ليُفسِّرَ بِهمَا اختِلافَ القُرَّاءِ فِيْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ﴾[5] وقِراءَةُ (قاتلوا) يَجوزُ أنْ يَكُوْنَ يُقتلونَ بمَعْنَى يُقاتلونَ، إلاَّ أنَّهُ جَاءَ عَلَىْ لَفْظِ المُضارعِ حِكايةً للحَالِ [6] ومِمـا حُمِلَ فِيهِ المُضارعُ عَلَىْ مَعْنَى الْمَاضِي، قِرَاءَةُ كَسرِ (إنَّ) فِيْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [7] حَيْثُ قُرئتْ (أنَّ) و (إنَّ) للجزاء فإنْ قُلتَ كَيْفَ صحَّ الجزاءُ والصدُّ ماضٍ والجزاءُ إنَّما يَكُوْنُ بما لَمْ يَأتِ، فأمَّا مَا كَانَ مَاضياً، فلا يَكُوْنُ فيهِ الجَزاءُ، فالقَولُ فِيهِ: إنَّ الْمَاضِي قَدْ يَقَعُ فِيْ الجَزاءِ ولَيْسَ أنَّ المُرادَ بالْمَاضِي الجَزاءُ، ولَكِنَّ المُرادَ أنَّ ما كَانَ مِثْل هَذَاْ الْفعْلِ فيَكُوْنُ اللَّفْظُ عَلَىْ مَا مَضَى ، والْمَعْنَى عَلَىْ مِثْلِه، كَأنَّه يَقُولُ: إنْ وقَعَ مِثْلُ هَذَاْ الْفعْلِ يَقعُ مِنْكم كذا، وعَلَىْ هَذَاْ حَمَلَ الخَليلُ وسِيْبَوَيْهِ. [8] قَولَ الفَرزدَقِ:

---

(1) الحجة: 44/1 .

(2) من الآية 20، سورة الحج.

(3) من الآية 88، سورة النحل. محمد 1.

(4) الحجة: 11/2

(5) من الآية 21 ، سورة آل عمران.

(6) الحجة: 11/2.

(7) المائدة 2 .

(8) الكتاب: 161/3.

أَتَغْضَبُ إنْ أذُنَا قُتَيْبَةَ حُـزَّتَا جهاراً ولَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابنِ خَازِمِ. [1]

وأمَّـا مَـنْ فَتحَ فبيِّنٌ لا مؤونَةَ فيه، وهُوَ أنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ والتَّقْديرُ: ولا يَجرمنّكم شَـنئانُ قَـومٍ لأنْ يَصدُّوكُم عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أنْ تَعتدوا [2] ، ويَقُولُ صَاحبُ ابن هـشام: إنَّ (إنْ) فـيْ البَيتِ الْسَّابقِ مَصدريةٌ وقَبْلَها لامُ العِلَّةِ مُقدَّرةٌ[3] ، وجَاءَ فيْ الهَمـعِ: مِـنْ مَعاني (أنْ) الشَّرطِ بِمَعْنَى (إنْ) أثْبَتَهُ الْكُوْفِيّونَ والأصْمَعيُّ، واستَدَلُّوا بِقولِ الفَرَزْدَقِ [4]، قَالُوا: الصَّحةُ وقُوعُ إنْ موقعَها وامتناعُ أنْ تَكونَ النَّاصبَةَ؛ لأنَّها لا تَفصلُ بَيْنَ الْفعْلِ أو المُخففة، لأنَّهُ لَمْ يَتقدمْ عَليها فعلُ تَحقيقٍ ولا شَكّ، قَالَ الخَليلُ: بَـلْ هِيَ النَّاصبةُ، وقَالَ الْمُبَرِّدُ: هِيَ المُخفَّفَةُ من الثَّقيلَة عَلَىْ تَقديرِ أتَغضبُ مِنْ أجلِ أنَّهُ أُذْنَا، ثمَّ حُذفَ الجارُّ وخُفِّفَ. [5]

مِـنْ كُلِّ ما سبقَ نَجدُ أنَّ أبا عَلي لَمْ يكتفِ بالقَوْلِ إنَّ (أنْ) تَكونَ بمَعْنَى (إنْ) الـشَّرطيَّة، بَـلْ فَسَّرَ كَلامَهُ: وهُوَ يَدورُ فيْ فَلكِ الْمَعْنَى، وعلَّقَ عَليه، وسَألَ الْسُّؤَالَ الـذي يَخطـرُ بِبالِ أيِّ إنسانٍ يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ، فقَالَ كَيْفَ والشَّرطُ يَكُوْنُ لمَا لَمْ يَأتِ، ولَكِنَّ مَعْنَى الْكَلامِ يَدلُّ عَلَىْ ما مَضَى، وهُوَ: إنْ صَدّكم الكُفارُ عَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، ولا بُدَّ أنَّهُ يُفسِّرُ مَعْنَىَ يَخدمُ رأيَهُ الذي جَاءَ بِهِ، وهو (أنْ) بمَعْنَى (إنْ) الْشَّرْطِيَة، إلا أنَّ ابْـنَ هِـشَامٍ يَقُوْلُ: لا يُوجدُ (أنْ) بمَعْنَى (إنْ) الْشَّرْطِيَة، بَلْ هِيَ النَّاصبةُ، ويَسـتدلُّ أَبُوْ عَلـي عَلَىْ رأيِهِ بـآياتٍ حُمِـلتْ(أنْ) عَلَىْ إنْ الْشَّرْطِيَةِ(بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ) [6].

---

[1] البيت للفرزدق في ديوانه: 311/2، الأزهية: 73، الكتاب: 61/3 والجنى الداني: 224، همع الهوامع: 327/2، مغني اللبيب: 39، برقم 28 ، 43 ، 46.

[2] الحجة: 112/2،111.

[3] مغني اللبيب: 55 .

[4] البيت أتغضب.

[5] همع الهوامع: 327/2 والكتاب: 162/3،161 .

[6] من الآية الثانية، سورة ق.

(يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ).[1][2]

7. 2 مسألة: (إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ)[3].

هَـذه الآيَةُ تَصطدمُ بقاعدة نحوية، وهِيَ أنَّ (إنَّ) تنصبُ اسْمَها وترفعَ خَبَرَها، وإذا كَـانَ اسْمُ (إنَّ) منصوباً، وكَانَ مثنىً، فلا بدَّ أنْ تكونَ علامة نَصبه الياء، لهَذَا أخـذَ الـنحويونَ يوجِّهـونَ هَذه الآيَةَ، وخَرَجُوا بمجموعة منَ الآراء، والمتتبِّعُ لهَذه الآراء يَـرى أنَّ بَعضَها متكلَّفٌ، وبعَضَها الآخرَ مقبولٌ ومَعقولٌ، بَعضُها يَتوافق مع ظاهرِ الآيَة، وبَعضُها مَعَ تأويلٍ وتَفْسيْرٍ.

وأَبُوْ عَلِي لَهُ أكثَر منْ توجيه لهَذه الآيَة:

الأَوَّلُ:- أنَّ (إنَّ) بمَعْنَـى أجَـلْ، ونَعَـمْ عِدَةٌ وتصديقٌ، كَمَا يَقُولُ سِيْبَوَيْهِ فإنْ حُمِلَـتْ (إنَّ) عَلَىْ أنَّها بمَعْنَى نَعَمْ، بقيَ الْكَلامُ: هَذَانِ لساحِران، فتَحصلُ لامُ الإبْتِدَاء داخلـةً عَلَـىْ خَبَـرِ المُبْتَدَأ. وهَذَا قَدْ قَالَ النحَويونَ فيه: إنَّهُ يجوزُ فِيْ الْشِّعْرِ عَلَىْ الـضَرورة، فإنْ قلتَ: أقدِّرُ الابتداءَ محذوفاً، فإنَّ هَذَا لا يَتَّجِهُ لأمرين، أحدُهما: أنَّ الـذي حَمَلَـهُ النحويونَ عَلَىْ الضَرورة لا يَمنعُ منْ أنْ يستمرَّ هَذَا التأويلُ فيه، ولمْ يحملـوهُ مَـعَ ذَلِـكَ عليه، والثَّاني: أنَّ التَّأكيدَ باللَّام لا يَليقُ بِهِ الْحَذف، ألا تَرَىْ أنَّ الأوْجَهَ فِيْ الرُّتبة أنْ يتمَّ الْكَلامُ، ولا يُحذَفُ، ثم يُؤَكَّدُ، فأمَّا أنْ يُحذَفَ ثم يُؤَكَّدَ، فلَيْسَ باللَّائـقِ فِيْ الْتَقْدِيرِ[4] وما يفيدُ أنَّ (إنْ) بمَعْنَى نَعَمْ قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ[5]: وأمَّا قولُ العربِ فِـيْ الجَوابِ إنَّه، فهُوَ بِمَنْزِلَةِ أجلْ، وإذا وصلتَ، قلتَ: إنْ يا فَتى، وهِيَ التي بِمَنْزِلَةِ أجل، قَالَ الْشَّاعِر:

---

[1] من الآية الأولى، سورة الممتحنة.

[2] مغني اللبيب: 55.

[5] طـــه 63(قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴿٦٣﴾).

[4] الحجة: 142/3 .

[5] الكتاب: 151/3 .

بكَرَ العَواذِلُ فِيْ الصَّبُو ح يلُمْنَنِي وألُومُهُنَّهْ

ويقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ وقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ[1]

ويقُــولُ سِــيْبَوَيْهِ فِيْ مَوْضعٍ آخرَ، وقَولُ العربِ (إنَّهْ) وهم يريدونَ إنَّ ومَعناهُ أجل[2]

وجَاءَ فِيْ إعرابِ الْقُرْآنِ للنَّحاسِ:" حَكى الكِسائِيُّ عَنْ عَاصمٍ، قَالَ: العربُ تأتي بـــ (إنَّ) بمَعْنَى نَعَم [3]، وجَاءَ فِيْ كِتَابِ الْحُجَّةِ فِيْ القراءاتِ السَّبعِ، لابنِ خَالَويه: أنَّ الْمُبَرِّدَ قَالَ:" أولَى الأمورِ بإنَّ المشددةِ أنْ تكونَ هاهُنا بمَعْنَى نَعَمْ[4] ، ويُوردُ ابنُ هــشامٍ:(وَرَدَ عَنْ ابنِ الزبيرِ –رضي الله عنهُما– أنَّه قَالَ لِمَنْ قَالَ لَهُ: لعنَ اللهُ ناقةً حَملتنِــي إلــيكَ: إنْ وراكــبُها، أيْ نَعَمْ، ولعنَ راكبَهَا، إذ لا يجوزُ هُنَا حَذفُ الاسْمِ والخبرِ جَميعاً. [5]

وقال الْزَمَخْشَرِيُّ:" قَالَ بَعضُهم، إنْ بمَعْنَى: نَعَمْ وسَاحرانِ خبرُ مُبْتَدَأ مَحذوفٍ والــلامُ داخلــةٌ عَلَىْ الجُمْلَةِ تقديرُهُ: لهما سَاحران[6]، ويوردُ القُرطبيُّ مَجموعةً من الــشَّواهدِ تدلُّ عَلَىْ أنَّ (إنْ) وَرَدَتْ عِنْدَ العربِ بمَعْنَى، نَعَمْ، منْها حديثٌ يَصلُ سندهُ إلَــىْ علــيٍّ بنَ أبي طالبٍ رِضوانُ الله عليهِم أجمَعينَ ، عنهُ:" أنَّهُ قَالَ لا أُحصي كَمْ سَــمعتُ رسولَ اللهِ ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ يَقُولُ عَلَىْ المِنْبَرِ:(إنِ الحمدُ لله نحمدُه ونستعينهُ) برَفْعِ الحَمْدِ. إعْرَابُهُ عِنْدَ أهلِ الْعَرَبِيَّةِ والنحوِ (إنّ الحمدّ لله) بالْنَّصْب، إلا أنَّ العَرَبَ تَجعلُ (إنْ) فِيْ مَعْنَى نَعَمْ، كأنَّه أراد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نَعَمْ، الحمدُ لله،

---

(1) لعــبد الله بــن قــيس الــرقيات، في ديوانه 66، الكتاب: 151/3، 4/ 162 مغني اللبيب: 55،851 برقم 50 و 1108، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: م6/ج135/11 .

(2) الكتاب: 162/4 .

(3) النحاس، إعراب القرآن: 343/2.

(4) الحجة: 143/3 .

(5) مغني اللبيب: 55 .

(6) الكشاف: 660 ط2002 .

وذَلِـكَ أنَّ خُطباءَ الجاهلِّيةِ كَانَت تفتتحُ خُطبها بنَعَمْ، ويوردُ فِيْ الصَّفحةِ نفسِها أبياتاً من الْشِّعْرِ إضَافة إِلَىْ البيتينِ الْسَّابقينِ يوردُ:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لِلْمُحِبِّ شِفَاءُ مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ إنِ اللقاءُ[1]

الْثَّانِي مِنْ توجيهاتِ أبي عليٍّ و أعتقدُ أنَّها عِلَّةٌ سماعيةٌ لا تَكلُّفَ فيها ولا تَمحُّل ولا تَفلسفَ، "وهِيَ أنَّها لغةٌ لِبَني الحارثِ بنِ كعبٍ يرفعونَ الاثنَين فِيْ كلِّ مَوْضعٍ[2]. ويزيدُ القُرطبيُّ:" وزبيد وخثعمُ وكنانةُ زيدٍ يجعلونَ رَفْعَ الاثنينِ ونصبَهُ وخفضَهُ بالألفِ يَقُولُونَ: جَاءَ الزَّيدان ورأيتُ الزَّيدان، ومَررتُ بالزَّيدان.[3]

ويذكرُ النُّحاةُ الشَّواهدَ التاليةَ عَلَىْ هذهِ اللغَةِ:

إنَّ أبَاهَا وأبَا أبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِيْ المَجْدِ غَايَتَاهَا[4]

وجَاءَ فِيْ مفاتيحِ الغيبِ:

كأنَّ صَرِيفَ نَابَاهُ إذا مَا أمَرَهُمَا صَرِيرُ الأُخْطُبَانِ[5]

ومِنْه أيضاً:-

هناك إنْ تَبْكِي بِشَعْشَعَان رَحْبَ الفُؤَادِ طَائِلَ اليدانِ[6]

وفي رُوحِ الْمَعَانِي:

واهاً لِرَيّا ثُمَّ وَاهَاً واهَاً يَا لَيْتَ عَينَاهَا لَنَا وفَاهَا.

---

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: م6، ج11، 134 .

(2) الحجة: 143/3 .

(3) الجامـــع لأحكام القرآن: م6 ج11 ، 134، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن: 118/2 والكشف: 99/2 ، والحجة: لابن خالويه: 145، والنحاس، إعراب القرآن 346/2 .

(4) الحجة: لابن خالويه: 242، ابن عقيل: 51/1، مغني اللبيب: 58 برقم 52.

(5) مفاتيح الغيب: 76/22 .

(6) المصدر السابق: 76/22، وانظر، شرح المفصل: 129/3: رجب الفؤاد مائل اليدان .

ومَوْضِعَ الخُلْخَالِ مِنْ رِجْلاهَا بِثَمَنٍ نُزْجِي بِهِ أَبَاهَا[1]

وفي جمهرةِ اللغةِ:

تزوَّدَ منَّا بَيْنَ أُذُنَاهَا طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَىْ هَابِي التُّرَابِ عَقِيْمُ. [2]

"وقَوْلُهُ:(إنَّ هَذَانِ لسَاحرانِ) قَدْ اختلَفَ فيهِ القرّاءُ، فقالَ بعضهُم هوَ لحنٌ، بقولِ الفــراء: ولَكِنَّا للمُضيِّ لئلا نخالفَ الكِتَابَ، فقراءتنا بتَشديدِ إنّ وبالألفِ عَلَىْ لغةِ بني الحَارثِ بنِ كعبٍ، يجعلونَ الاثنين فِيْ رَفْعِهما ونصبِهما وخفضِهما بالألفِ". [3]

ورأيٌ آخــرُ، جَــاءَ فِــيْ البَحرِ المحيطِ:" يتضحُ فِيْ جعلِ إنَّ عاملةَ النَّصْبَ والرَّفعَ، واسْمُها (ما) فِيْ اسْمِ الإشارةِ (هَذَانِ) و (ذانِ) مُبْتَدَأ، ولسَاحرانِ خبرٌ وجملةُ ذانِ لساحرانِ فِيْ مَحلِ رَفْعِ خبرِ إنَّ[4].

وعِنْدَ الْفَرَّاءِ: والْوَجْهُ الآخرُ أنْ نقولَ وُجِدتْ الألفُ مِنْ هَذَا دعامةً ولَيْسَتْ بلامِ الْفِعْــلِ، فلمَّــا ثَنيّتْ زِدتَ علَيها نُوناً، ثمَّ تُركتِ الألفُ ثابتةً عَلَىْ حالِها لا تزولُ كَمَا قالــتِ العــربُ: الــذي، ثــمّ زَادوا نُوناً تدلُّ عَلَىْ الجميعِ، فقالوا : الذينَ فِيْ رَفْعِهم ونصبِهم وخفضِهم ، كَمَا تَركوا هَذَانِ فِيْ رَفْعِهِ ونصبِهِ وخفضِهِ. [5]

وهُــوَ يريدُ القَوْلَ إنَّ الألفَ فِيْ (هَذَانِ) لَيْسَت للتَّثنيةِ، ويعترضُ أَبُوْ عَلِيّ عَلَىْ هَــذَا بقَوْلِه: فإنَّ الأمرَ لو كَانَ عَلَىْ ما زَعَمَ، لَمْ تنقلبْ هَذهِ الألفُ فِيْ تَثنيتِه، كَمَا أنَّ الألفَ التي فِيْ هَذَا لا تنقلبُ عَلَىْ حالٍ، وفي كونِ هَذهِ الألفِ مرةً ياءً ومرةً ألفاً دلالةٌ عَلَىْ أنَّهُ كسائرِ التثنيةِ ولا فَصْلَ بَيْنَ هَذَا وبَينَ غيرِهِ منَ الأسماءِ المُعْرَبةِ، ويدلُّ عَلَىْ أنَّ هَــذهِ الألفَ للتَّثنيةِ أنَّ التي كَانَت فِيْ الواحدِ قَدْ حُذِفتْ، كَمَا حُذِفتِ الياءُ منَ التي والــذي إذا قُلــتَ: اللتانِ واللذانِ، فالياءُ التي كَانَتْ فِيْ الاسْمِ قَدْ حُذِفتْ وجيءَ بالتي

---

(1) روح المعاني م6 ج16 /223 .

(2) الكشف: 100، وجمهرة اللغة: 323/2 .

(3) الفراء، معاني القرآن:183/1 . وانظر: حسن عون، اللغة والنحو: 63

(4) البحر المحيط: 255/6 .

(5) الفراء، معاني القرآن 184/2.

للتَّثنية، فكذلكَ تُحْذَفُ منْ قَوْلِهم هَذَاْ ألفُهُ، وتلحقُ التي تكونُ علماً للتَّثنية، ومنْ ثَمَّ انقلبتْ مرةً ياءً ومرةً ألفا، والتي تَثْبُتُ فِيْ الواحدِ لا يعتورُها القلبُ، ولا تزولُ عَنْ أنْ تَكونَ ألفاً[1].

وفي شَرحِ المُفصلِ:" عَلَىْ أنَّ إثباتَ الألفِ فِيْ المُثنَّى فِيْ الرَّفعِ والنَّصْبِ والْجَرّ لَيْسَ خاصَّاً باسْمِ الإشارةِ وإنَّما هُوَ عامٌّ يشملُ كلَّ اسْمٍ جَاءَ فِيْ صيغةِ المُثنَّى، وهيَ لغةُ بَني الحارثِ وبطونٍ منْ ربيعةَ". [2]وممن اختارَ هَذَاْ المَنْهَجَ، منهجَ البِناءِ، وتعربُ بالحَركاتِ المُقدرةِ، ابنُ عقيلٍ[3] وابْنُ هِشَامٍ [4]، والْزَمَخْشَرِيُّ. [5]

وحَديثاً، قَالَ إبراهيمُ مُصطفى، ومُختصرُ قَوْلِهِ: إنَّ اسْمَ إنَّ مُسندٌ إليه وهُوَ مرفوعٌ فِيْ الأصلِ، لأنَّهُ متحدَّثٌ عَنهُ، كَمَا جَاءَ فِيْ القِرَاءَةِ (إنَّ هَذَانْ لسَاحران) بِتَشْدِيدِ إنّ[6].

عَلَىْ كلِّ حالٍ فإنَّ الدَّراسةَ تؤيدُ ما ذهَبَ إليه جمهور النُّحاةِ، مِنْ أنَّ هَذهِ لغةٌ مِنْ لغاتِ العَربِ، لأنَّهُ وَرَدَ مِثْلُها فِيْ الْشِّعْرِ والنَّثرِ، ولأنَّها سَهلةٌ وبسيطة وتتفق وروح اللغة وظاهرها، فإنِّي مَع هَذَاْ الرَّأي، الذي يَقُوْلُ: إنَّها لغةٌ.

2 .8 العَطْفُ عَلَىْ الْمَعْنَى:

يعللُ ذَلِكَ فِيْ قَوْلِهِ تَعَالَى:(إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٠﴾)[7] قُرئَت (يتقى) بإثباتِ الياءِ، ويصبرُ بالجزمِ، يَقُوْلُ أَبُوْ عَلِيّ تحتمل القراءةُ ثلاثةَ أضربٍ:

---

(1) الحجة: 143/3 .

(2) شرح المفصل: 128/3.

(3) شرح ابن عقيل: 52/1 .

(4) شرح شذور الذهب: 46.

(5) المفصل في صنعة الإعراب: 136.

(6) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: 64.

(7) من الآية 90، سورة يوسف.قرأها ابن كثير وحده بياء في الوصل والوقف، وقرأ الباقون بغير ياء (السبعة لابن مجاهد: 351) وانظر البحر المحيط: 5 / 342 ، والجامع لأحكام القرآن: 9 / 256 .

الأَوَّلُ: أنْ يُقــدَّرَ فــيْ الــياءِ الحركةُ، فَيحذفُها، فتَبقى الياءُ ساكنةً للجزمِ، كَما قُــدِّرَ، ذَلِكَ فِيْ:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباء تَنْمِي بِما لاقَتْ لَبُونِ بَنِي زِيَادِ[1]

وهَذَاْ لا تَحملُهُ عليهِ، لأنَّهُ يَجيءُ فِيْ الْشِّعْرِ دُوْنَ الْكَلامِ. [2]

الْثَّانــي: أنْ تَجعــلَ (مَــنْ يتقي) بِمَنْزِلَةِ الذي يَتقي، ويُحمَــلُ المَعْطُوْفُ عَلَىْ الْمَعْنَــى لأنَّ (مَنْ يتقي) إذا كَانَ بِمَنْزِلَةِ الذي، كَانَ بِمَنْزِلَةِ الجزاءِ الجازمِ بدلالَةِ أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهما يَصلُحُ دخولُ الفاءِ فِيْ جوابِهِ، فإذا اجتمعا فِيْ ذَلِكَ لمَا يتَضمَّنانِهِ مِنْ مَعْنَــى الجزاءِ، جازَ أيضاً أنْ يُعْطَفَ عليهِ كَمَا يُعْطَفُ عَلَىْ الشَّرطِ المجزومِ، لكونِهِ بِمنــزلتِهِ فــيما ذَكــرنا، ومِثْلُ (**فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن**) [3]، حُمِلَتْ وأكنْ عَلَىْ مَوْضعِ الفاءِ، لأنَّ تقديرَ الآيَةِ إنْ أخَّرتَني أصدّقَ وأكنْ[4]، ونحوَ ذَلِكَ مما يُحملُ عَلَىْ الْمَعْنَى.

والــثَّالثُ: أنْ تُقــدِّرَ الضَّمَّةَ فِيْ قَوْلِهِ ويصبرْ وتَحذفُها للاستخفافِ، كَمَا يُحذفُ نحوَ: عَضُدٍ وسَبُعٍ، وجَازَ هَذَاْ فِيْ حركةِ الإعرابِ كجوازِهِ فِيْ حَرَكَةِ البِنَاءِ[5] .

إذنْ (مَــن) إمَّــا أنْ تكونَ مَوصولةً وفيها مَعْنَى الشَّرطِ، أو أنْ تكونَ شرطيةً جازمةً، والْفِعْلُ (يتقى) هَذِهِ الياءُ لَيْسَتْ لامَ الفِعْلِ، ويَصْبِرْ: هَذِهِ السكونُ لَيْسَت علامةَ الجزمِ، وإنَّما هُوَ مرفوعٌ، وحُذِفَتِ الضمةُ استخفافاً. فيَكُوْنَ الفعلُ يصبرْ مَعْطُوْفاً عَلَىْ يَتقي فِيْ الْمَعْنَى.

وجَاءَ فِيْ مُشكلِ إعرابِ الْقُرْآنِ:" فأمَّا ما رَواهُ قُنبل عَنْ قِرَاءَةِ ابنِ كثيرٍ أنَّهُ قَرَأَ (يتقــي) فــإنَّ مَجــازَهُ جَعْــلُ مَن بمَعْنَى الذي فَرَفَعَ يتقى لأنَّهُ صِلةٌ لمن، وعَطْفَ

---

(1) الكــتاب: 316/3، شــرح الأشــموني: 168/1، شرح شافية ابن الحاجب: 184/3، الأشباه والنظائر: 280/5، الإنصاف: 30/1 أوضح المسالك: 76/1 .

(2) الحجة: 460/2.

(3) من الآية 10، سورة المنافقون

(4) الحجة: 460/2 وانظر، مجمع البيان: م4 110/13 .

(5) المصدر السابق والصفحة نفسها.

(ويـــصبرْ) علَـــىْ معْنَى الْكَلامِ، لأنَّ منْ وإنْ كَانَت الذي فَفيها الشَّرطُ ولذَلِكَ تَدخلُ الفـــاءُ فـــيْ خبرِهَا فِيْ أكثرِ المواضعِ، فلمَّا كَانَ فيها معْنَى الشَّرطِ عطْفَ و(يصبرْ) علَـــىْ ذَلِـــكَ الْمَعْنَى فَجزَمَهُ"[1]. واختارهُ ابنُ الأَنْبارِيّ فِيْ **البيان**. [2] والعُكْبُرِيُّ فِيْ: **إمْلاءِ ما مَنَّ بِهِ الرَّحمنُ**، ويَقُوْلُ: (ويصبرْ) بالسُّكونِ وفيهِ وجهان: أنَّهُ حَذَفَ الضَّمَّةَ لـــئَلا تَتوالى الحركاتُ، أو نَوَى الوَقْفَ عَلَيْهِ، وأَجْرَى الوَصلَ مُجرى الوَقفِ **والثَّانِي** أنَّـــهُ مجزومٌ علَىْ الْمَعْنَى، لأنَّ مَن هُنَا وإنْ كَانَت مَوصولةً ولَكِنَّها بمَعْنَى الشَّرطِ لما فيها منْ العمومِ والإبهامِ. [3] و ذهَبَ ابنُ يعش[4]هَذَا المَذْهَبَ .

ويَقُوْلُ ابْنُ هِشَامٍ : مَن موصولةٌ لأنَّها شَرطيةٌ وسُكونُ الراءِ من يصبرْ لتَوالي حرَكَاتِ (البَاءِ والرَّاءِ والفَاءِ والهَمْزَةِ تَخفيفاً). [5]

أمـــا الـــرأيُ الآخـــرُ لـــــ (مَن) فهِيَ شَرْطِيَّةٌ جَازِمَةٌ، وحُذِفَتِ الياءُ من الْفِعْلِ (ويتقـــى) لأنَّهُ معتلٌّ الآخرِ، ولَكِنَّ الياءَ الموجودةَ فِيْ القِرَاءَةِ هِيَ الياءُ المُشْبَعَةُ عَنْ كَسْرَةِ القَافِ. [6] وهذا ما يسمى في علم الأصوات بالإشباع الصوتي.

ويَذكرُ الْسُّيوطِيُّ وجهاً آخرَ، وهُوَ أنَّ وجودَ الياءِ فِيْ الْفِعْلِ لغةٌ لِبَعْضِ العَرَبِ ، فيَقُوْلُ: إنَّه يجوزُ فِيْ سعةِ الْكَلامِ، وإنَّه لغةٌ لبعضِ العربِ[7].

وعلَىْ هَذهِ اللغةِ (**لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ** ﴿٧٧﴾) [8]، والرأي الأغلب في الآيَةِ الْسَّابقة: هُوَ عَطْفُ يصبرْ علَىْ مَحَلِ يتقى منْ خِلالِ الْمَعْنَى، أو عَطْفٌ فِيْ الْمَعْنَـــى، لمـــا بَيْنَ مَنْ الموصولةِ ومَنْ الْشَّرْطِيَّةِ منْ العمومِ والإبهامِ فهِيَ مُتَضمِّنَةٌ

---

(1) مكي، مشكل إعراب القرآن 391/1 .

(2) البيان في إعراب غريب القرآن: 45/2 .

(3) إملاء ما من به الرحمن: 85/2 .

(4) شرح المفصل: 106/10 .

(5) شرح شذور الذهب: 63 .

(6) شرح الكافية: 230/2، البحر المحيط: 342، همع الهوامع: 176/1 .

(7) همع الهوامع: 176/1 .

(8) من الآية 77، سورة طه.

مَعْنَـــى الــشَّرطِ لذَلِكَ جَازَ أَنْ نَعْطِفَ عَلَىْ صِلتِهَا فِيْ الْمَعْنَى، والبَيتُ التالي مِنْ هذَاْ البَابِ: حيث عطف الشاعر الحديدا على محل الجبال وهو خبر ليس.

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فأسْجِحْ
فلسنابالجبال ولا الحديدا

ومن الآيات التي فيها عَطْفٌ عَلَىْ الْمَعْنَى:

قَولُه تَعَالَى:(يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ). [1] قُـــرِئَت (وأرجلَكـــم ، وأرجلِكم) بالفَتْحِ والكَسْرِ.

قَـــالَ أَبُـــوْ عَلِيّ: الْحُجَّةُ لمَن جَرَّ فقالَ: وأرجلِـــكُم أنَّه وَجَدَ فِيْ الْكَلامِ عاملين: أحدهما الغَسْلُ، والآخرُ الباءُ الجارَّةُ، ووجهُ الْعَاملِينِ إذا اجتَمعا فِيْ التَّنزيلِ أنْ تَحملَ عَلَىْ الأقربِ مِنْهما دُوْنَ الأبعدِ، وذَلِكَ نحوَ قَولِه:(**وَأَنَّهُمْ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا** ﴿٧﴾) [2]، ونحوَ قَولِه:(**يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَـٰلَةِ**) [3].

ونحوَ(**هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَـٰبِيَهْ**) [4] ، وقَولُه (**ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**) [5] فلمَّا رأى الْعَامِلِـــين إذا اجتَمعا حُمِلَ الكلامُ عَلَىْ أقربِهما إِلَىْ المَعمُولِ، حُمِلَ فِيْ هَذهِ الآيَةِ

---

[1] مـــن الآيـــة 6 ، ســـورة المائدة. قرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو بالخفض، وقرأ نافع وابن عامـــر والكـــسائي بالنصب (السبعة لابن مجاهد: 242) وانظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 257 ، وفيه أنّ قراءة الخفض لابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر وأنس وعكرمة والشعبي والباقر وقتادة وعلقمة والضحاك

[2] الآية 7، سورة الجن.

[3] من الآية 176 ، سورة النساء.

[4] من الآية 19، سورة الحاقة.

[5] من الآية 96، سورة الكهف.

أيضاً عَلَىْ أقربِهما، وهُوَ الباءُ دُوْنَ قَوْلِه: فاغْسلُوا. وكَانَ ذَلِكَ المَوْضعُ واجباً، لمَّـا قـامَ منَ الدَّلالةِ عَلَىْ أنَّ المُرَادَ بالمَسْحِ الغَسْلُ. [1] لو أخَذْنَا كَلامَ أبِي عَليٍّ هَذَاْ عَلَىْ ظَاهِـرِه، لرَأيْنَا أنَّ المَقْصودَ مِنْ كلامِهِ المَسْحُ دُوْنَ الغَسْلِ، ولَكِنَّهُ يَستَطْرِدُ، فيقُوْلُ: وقيامُ الدَّلالةِ مِنْ وجهَين.

الأَوَّلُ: المَـسْحُ خفـيفُ الغَـسْلِ، عَنْ أبي زيدٍ، قالُوا: مَسحتُ للصلاةِ فحُمِلَ المَـسحُ عَلَـىْ أنَّـهُ غَسلٌ[2]، ويُجيبُ عَلَىْ سؤالٍ سَألَهُ بَعْدَ أنْ قَالَ فإنَّ المُستَحَبَّ أنْ يَغْـسلَ ثلاثَـاً؟؟ قِـيلَ: ذَلِكَ السُّنَةُ والاستِحبابُ، وإنَّما جَاءَتِ الآيةُ بالمَفروضِ دُوْنَ المَسنونِ فهَذَاْ وجهٌ. [3]

والثَّانِـي: أنَّ التَّحديدَ والتَّوقيتَ إنَّما جَاءَ فِيْ المَغسولِ ولم يَجيءْ فِيْ المَمْسُوحِ، فلمَّا وقَعَ التَحديدُ مَعَ المَسْحِ، عُلِمَ أنَّه فِيْ حُكْمِ الغسلِ لمُوافَقَتِه الغَسْلَ فِيْ التَّحْدِيدِ. فإنْ قُلْـتَ: فقَـدْ يَجوزُ أنْ يَكُوْنَ عَلَىْ المَسحِ، ألا تَرَىْ أنَّك تَقُوْلُ: مَررتُ بزيدٍ وعمراً، فـتَحملُه عَلَـىْ مَوْضعِ الجازمِ المَجْرُوْرِ، فحَمْلُهُ عَلَىْ المَسحِ قَدْ ثَبَتَ وجَازَ. جَرَرْتَ الـلامَ أو نَـصَبْتَهَا؟ قِيلَ لَيْسَ الحَملُ عَلَىْ المَوْضعِ فِيْ هَذَاْ النَّحْوِ فِيْ الكَسْرِ كَالحملِ عَلَىْ اللَّفْظِ. [4]

أمَّـا النَّصْبُ:(وأَرْجلَكُم) فيَقُوْلُ أَبُوْ عَلِيٍّ: إنَّه حُمِلَ ذَلِكَ عَلَىْ الغَسْلِ دُوْنَ المَسحِ لأنَّ العَمَلَ مِنْ فقهاءِ الأمصَارِ فيما عَلِمْت عَلَىْ الغَسْلِ دُوْنَ المَسْحِ. [5] .

ممـا سـبق يتبـين لنا أنّ أبا علي الفارسي قد وافق نحاة البصرة في آرائهم الـنحوية، وهذا يعني أنه يتبع المدرسة البصرية، فهو من المانعين من أنْ يعمل اسم التفضيل في مفعول صريح، وضعّف قراءة الجر في (والأرحامِ)، وقال عنها: منْ جَـرَّ الأرْحـام فإنَّـه عَطَفَهُ عَلَىْ الْضَّمِيْرِ المَجْرُوْرِ بِالباءِ وهَذَاْ ضَعيفٌ فِيْ القِيَاسِ،

---

(1) الحجة: 112/2 .

(2) الحجة: 112/2 .

(3) الحجة: 113/2 .

(4) الحجة: 113/2 .

(5) الحجة: 113/2 .

وقَليلٌ فِيْ الاستِعمالِ، فالبصريون لا يجيزون أن يعطف الاسم الظاهر على الضمير إلا فـــي ضرورة الشعر، وهو أيضا اتبع سيبويه في أنّ (أنّ) بمعنى نعم في قوله تعالى: (إن هذان لساحران).

لـــم يذكـــر أبو علي في مسألة المسح ما يدل على تشيعه، بل فسّر القراءتين: الجر والفتح تفسيرا نحويا دون أنْ يرجح قراءة على قراءة.

وســـتتناول الدراســـة في الفصل القادم علة الحذف عند أبي علي الفارسي في كـــتابه الحجة، ولقد أطلقت عليها اسم علة، لأني أرى أنّ أبا علي الفارسي يعلل بها كثيـــرا مـــن القراءات، فيقول هذه على حذف فعل أو حذف صفه أو حذف مضاف وغير ذلك.

الفصل الثالث

عِلَّة الْحَذْف

كَثِيْراً ما نلجأُ أثناءَ الكتابةِ أو الحَديثِ إِلَىْ حَذْفِ بَعْضِ العَناصرِ الَّتيْ تتكرَّرُ في الْكَلامِ، وأحياناً كَثِيْرة يَكُوْنُ في الجُملةِ قرائنُ حاليَّةٍ أو لفظيَّةٍ تدلُّ عَلَىْ هَذَاْ الْمَحْذُوْفِ أو تُـشيرُ إليه، ويَستَطِيعُ الإنسانُ بمساعَدةِ هَذِهِ القَرائنِ أنْ يَفْهَمَ العِبَاراتِ الَّتيْ حُذِف مِنَها شيءٌ مَا.

وقَـدْ تناولَ الْقُدَمَاءُ هَذِهِ الظَّاهرَةَ بالدِّرَاسَةِ ونَعَتُوهَا بِمُصْطَلَحَيْنِ هما (الْحَذْفُ) و(الإضْمَارُ)، ووَقَعَ استِعْمَالُ كُلٍّ مِنْهمَا مُعاقِباً للآخرِ بحَيْثُ يَبدُو للنَّاظرِ أنَّ لهمَا دَلالَةً وَاحِـدَةً وقَـدْ انتقدَ ابنُ مضاء القُرطُبِيّ هَذَاْ الخَلْطَ في استِعْمالِ الْمُصْطَلَحَيْنِ بمعنىً واحـد، فالْـنُّحَاة يفرِّقون بَيْنَ الإضمَارِ والْحَذْفِ، حيْنَ يَقُوْلُونَ: إنَّ الْفَاعِلَ يُضْمَرُ لا يُحْـذَفُ وذَلِكَ حَيْثُما أمْكَنَ تَقْدِيْرُه بضَمِيرٍ مُستَتِرٍ، فكأنَّهم يُريدونَ بالْمُضْمَرِ مَا لا بُدَّ مِـنْه، وبالْمَحْـذُوْفِ مـا قَدْ يُستغنَى عنه، بيدَ أنَّهم لا يَسِيرونَ عَلَىْ هَذِهِ التَّفرقةِ بَيْنَ الْمُصْطَلَحَيْنِ، بل يَخلِطُونَ حيْنَ يَقُوْلُونَ: هَذَاْ انتصبَ بفعلٍ مُضمَرٍ لا يَجُوْزُ إظْهَارُه، والفعـلُ بهَـذِهِ الـصِّفةِ لا بُـدَّ مِنْه، ولا يَتِمُّ الْكَلامُ إلا به، وهو النَّاصِبُ، فلا يُوجَدُ مَنْـصُوبٌ إلا بِنَاصِـب، وإنْ كَانُـوا يَعْنُونَ بالْمُضْمَرِ الأَسْمَاءَ، ويَعْنُونَ بالْمَحْذُوْفِ الأَفْعَـالَ، ولا يَقَـعُ الْحَذْفُ إلا في الأَفْعَالِ أو الجُمَلِ لا في الأَسْمَاءِ، فهم يَقُوْلُونَ في قَولِـنَا: إنَّ الَّذِيْ ضَرَبْتَ زيدٌ، إنَّ الْمَفْعُوْلَ محذوفٌ تَقْدِيْرُه ضَرَبْتَه ، فإنْ فُرِّق بَيْنَهما بمـا هو مقطوعٌ بأنَّ الْمُتَكَلِّمَ أرادَه، وبما يُظَنُّ أنَّ الْمُتَكَلِّمَ أرادَه ويَجُوْزُ أنْ لا يُرِيدَه، فهو فَرقٌ، لكنَّ إطلاقَ النَّحْويين لهذينِ اللفظيينِ لا يَأتِي مُوافقاً لهَذَاْ الفَرْقِ.[1]

لقَدْ نبَّه سِيْبَوَيْهِ في أولِ كتابِه إِلَىْ وجودِ الْحَذْفِ في اللُّغَةِ، أو لنَقُلْ وقوعِ الْحَذْفِ فـي اللُّغَـةِ، سواء أكَانَ متصلاً بالصِّيَغِ أم بالتَّرَاكِيبِ، فقَالَ:(اعلم أنَّهم مما يَحذفونَ الكَلِـمَ، وإذ كَانَ أصلُه في الْكَلامِ غيرَ ذَلِكَ، ويَحذفونَ ويُعوِّضُونَ ويَستَغنُونَ بالشَّيءِ عن الشَّيءِ الَّذِيْ أصله في كلامِهم أنْ يُستعمَل حَتَّىْ يصيرَ ساقِطاً، مما حُذِف وأصله

---

(1) ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد عَلَىْ النحاة: 105 – 106

فـــي الْكَـــلامِ غير ذَلِكَ، لم يكُ ولا أدرِ وأشباه ذَلِكَ، واستغناؤُهم بالشَّيءِ عن الشَّيءِ فـــإنَّهم يَقُولُـــون: تدع ولا يَقُولُون وَدَعَ..... وقَولُهُم اللهمَّ، حَذفُوا (يا) وألحقُوا الميمَ عِوَضاً). [1]

والْحَذْفُ كما يَقُولُ ابنُ جنِّيّ يعتَري الجُمْلَةَ والمفردَ والْحَرْف والحركةَ، ولَيْسَ شَـــيءٌ مِـــنْ ذَلِكَ: إلا عن دَليلٍ يدلُّ عَلَيْه. [2] وفي موضعٍ آخرَ (الْمَحْذُوْفُ إذا دلَّت الدَّلالةُ عَلَيْه كَانَ في حُكْمِ الملفوظِ به، إلا أنْ يَعترِضَ هُنَاك مِنْ صِناعةِ اللفظِ ما يمنعُ منْه[3]، وله رأيٌ في أنَّ ما يُطلقُه النُّحَاةُ مِنْ أنَّ الأصلَ أنْ يَكُوْنَ كَذا أو أنَّ الْعَرَبَ قَدْ نطَقَـــتْ عَلَىْ هَذَا الأصْلِ، هو خَطأٌ، بَلْ هو فيما يَبدُو مِنْ كَلامِ ابن جنِّيّ أنَّها أصولٌ مُفْتَرَضَـــةٌ أو متخـــيَّلةٌ. (وإنَّمـــا مَعْنَى قولُنا: إنَّه كَانَ أصلُه كذا، أنَّه لو جاءَ مجيءَ الصَّحيحِ ولم يُعَلَّلْ لوجبَ أن يَكُوْنَ مجيئُه عَلَىْ ما ذَكَرْنَا، فأمَّا أنْ يَكُوْنَ استُعمِلَ وقتاً مِـــنْ الزَّمانِ كذَلِكَ، ثم انْصَرَفَ عَنْهُ فِيمَا بَعْدُ إِلَىْ هَذَا اللفظِ فخَطأٌ، لا يعتقدُه أحدٌ مِنْ أهلِ النَّظرِ). [4]

وتَتَعرَّضُ دِرَاسَةُ الْقُدَمَاءِ للحَذْفِ وما يَتَّصلُ به مِنْ تَقْدِيْرٍ وحَديثٍ عن الأصليَّةِ والفـــرعيَّةِ لهجومٍ مِنْ أنصارِ المَنْهجِ الوَصْفِيِّ في اللُّغَةِ الَّذِيْنَ اتَّصلوا به في الغَربِ ونَقَلُـــوا عنه الانتقاداتِ الَّتِيْ يَأخذُها الوصفيُّونَ عَلَىْ الْنَّحْوِ التَّقْلِيدِيِّ الأوروبِيِّ[5]. بيدَ أنَّ مِنْ اللغويينَ المُحْدَثِينَ مَنْ يَرَى وجوبَ تَفْسيرِ كَثِيْرٍ مِنَ الظَّواهرِ اللغويَّةِ عَلَىْ نَحوِ مـــا قَامَ به الْقُدَمَاءُ، وما ذَكَرُوه بِصَدَدِهَا مِنْ تَقْدِيْرٍ لِمَحْذُوفٍ أو مِنْ وَصْفٍ بالأصليَّةِ والفـــرعيَّةِ، دُوْنَ الامتِنَاعِ بِمُجرَّدِ الوَصْفِ الشَّكْلِيِّ الَّذِيْ يدعو إليه الوصفيُّونَ والَّذِيْ يَعْجَـــزُ عـــن تَقـــديمِ التَّفْـــسِيْرِ المُقْـــنِعِ في أحيانٍ كَثِيْرة.[6] ذَلِكَ أنَّ تَقْدِيْرَ كَثِيْرٍ مِنَ الْمَحْذُوْفاتِ عَلَىْ نحو ما قَامَ به الْقُدَمَاءُ له ما يسوِّغه، مِنْ ذَلِكَ تَقْدِيْرُ (أنْ) محذوفةً بَعْدَ

---

(1) الكتاب: 1/ 24-25 .

(2) الخصائص: 360/2 .

(3) المصدر السابق: 284/1 .

(4) المصدر السابق: 256،257/1 .

(5) ظاهرة الْحَذْف في الدرس اللغوي: 24 .

(6) أبحاث في اللُّغَة: 20 .

(حتَّىْ) حيْنَ تَسبقُ الفعلَ، فحتَّىْ حرفُ جرٍّ، وحروفُ الجرِّ تَسبقُ الأَسْماء الصَّريحةَ أو الأَفْعَالَ المَسْبُوقَةَ بـ (أنْ) المَصْدَرِيَّة[1]. والتَّقْدِيْرُ في اللُّغَةِ لَيْسَ مَرفوضاً مِنْ حَيْثُ المَبْدَأ، وإنَّ كَثِيْراً مِنْ تَقْدِيْراتِ لُغَوِيينَا القُدَمَاءِ يحتِّمُها واقعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وتَرْكِيبُهَا. [2]

3 . 1 شروط الْحَذْف:

يذكرُ ابنُ هشام[3] في المُغني شروطَ الْحَذْفِ، وهي ثمانيةُ شروطٍ:

الأول: وجودُ دليلٍ حاليٍّ كَقَوْلِكَ لمَنْ رفَعَ سَوْطاً (زيداً) بإضمارِ اضربْ، ومِنْه (**قَالُواْ سَلَـٰمًا**) [4] أي سلَّمْنَا سَلاماً، أو مَقَالِي، كَقَوْلِكَ لمَنْ قَالَ: مَنْ أضربُ؟ زيداً، أو لفظاً يفيدُ مَعْنَىً هي مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهِ، نحو: (**تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ**) [5] أي لا تفتأ .

الثاني: ألا يَكُوْنَ ما يُحْذَفُ كالجُزْءِ، فلا يُحْذَفُ الفاعلُ ولا نائبُه ولا مشبَّهُهُ.

الثالث: ألا يَكُوْنَ مؤكّداً، وهَذَا الشَّرْطُ أولَّ مَنْ ذَكَرَهُ الأخفشُ، مَنَعَ في نحوِ (الَّذِيْ رأيْتُ زَيْد) أنْ يؤكَّدَ العائدُ الْمَحْذُوْفُ بقَولِكَ: نفسُه لأنَّ المؤكّدَ مُريدٌ للطُّولِ، والحاذفُ مُريدٌ للاختصارِ.

الرابع: ألا يُؤدِّيَ حَذْفُه إلَىْ اختصَارِ المُخْتَصَرِ، فلا يُحْذَفُ الفعلُ دونَ مَعْمُولِه، لأنَّه اختصارٌ للفِعْلِ، وأما قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ (زيداً فاقْتُلْهُ) فالتَّقْدِيْرُ عَلَيْكَ زيداً.

---

(1) أبحاث في اللغة: 23 . وانظر: د. علي الهروط، نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد، ويرى الدكتور علي أنّ حتى تنصب الفعل المضارع بنفسها وليس بتقدير أنْ، إذ إنّ حتى حرف يدخل على الأسماء والأفعال، ويكون معناه إذا دخل على الأسماء الإضافة وإذا دخل على الأفعال السببية، والفرق بينهما واسع. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، م9 ، العدد الأول، نيسان 1994، ص78.

(2) المصدر السابق: 26 .

(3) مغني اللبيب: 786 –795 .

(4) من الآية 69، سورة هود.

(5) من الآية 85، سورة يوسف.

الخـــامس: ألا يكُـــوْنَ العامـــلُ ضعيفاً، فلا يُحْذَفُ الْجَارُّ والْمَجْرُوْرُ والنَّاصِبُ للفعْـــلِ، إلا في مَوَاضِعَ قَوِيَتْ فِيْهَا الدَّلالةُ وكَثُرَ فِيْهَا اسْتِعْمَالُ تلك العَوامِلِ ولا يَجُوْزُ القِيَاسُ عَلَيْهَا.

الـــسادس: ألا يَكُوْنَ عوضاً عن شيءٍ، فلا تُحذَفُ (ما) في (أمَّا أنتَ مُنطَلِقاً انْطَلَقْتَ)، ولا كَلِمَةُ (لا) مِنْ قَوْلِهِم: (أفْعَلْ هَذَا إمَّا لا) ومِنْ هُنَا لم يُحذَفْ خَبَرُ كَانَ لأنَّهُ عِوَضٌ أو كالعوضِ مِنْ مَصْدَرِهَا .

الـــسابع والـــثامن: ألا يُـــؤَدِّيَ حذفُه إِلَىْ تَهيئةِ العَامِلِ للعَمَلِ وقَطْعِهِ عنه، ولا إعمالِ العَامِلِ الضَّعِيفِ مَعَ إمكان إعمال العامل القوي، وللأمر الأول منع الْبَصْرِيُّونَ حذف الْمَفْعُوْلِ الثَّاني مِنْ نحوِ :ضَرَبَني وضَرَبْتُهُ زيد، لئلا يَتَسلَّطُ عَلَىْ زيدٍ ثُمَّ يَقْطَعُهُ بِدَفْعِهِ الفعلَ الأولَّ.

ويزيدُ ابنُ هشامٍ، ينبغي أنْ يَكُوْنَ الْمَحْذُوْفُ لفظَ المذكورِ مَهْمَا أمْكَنَ. [1]

3 . 2 فوائدُ الْحَذْفِ:

للحـــذفِ فوائدُ جليلةٌ منْها الاختصارُ مَعَ عَدَمِ الإخلالِ بالمَعْنَى، ويَحسُنُ الْحَذْفُ فـــي بَعْـــضِ المَواضعِ لِقوَّةِ الدَّلالةِ عَلَيْهِ، أو يُقْصَدُ بِهِ تعدادُ أشياء فَيَكُونُ في تَعْدَادِهَا طـــولُ ســـآمة، فيُحذَفُ ويُكْتَفَى بِدَلالةِ الحالِ عَلَيْهِ، وتُتْرَكُ النَّفْسُ تَجُولُ في الأشيَاءِ المُكْتَفَـــى بالحـــالِ عَنْ ذِكْرِهَا[2]. وقَدْ يُرادُ بالْحَذْفِ التَّعَجُّبُ والتَّهويلُ عَلَىْ النُّفوسِ، ومِـــنْه قَوْلُهُ تَعَالَى في وَصْفِ أهلِ الجَنَّةِ:(حَتَّىْ إذا جاؤوها وفُتِحَت أبوابُها) فحُذِفَ الجـــوابُ إذا كَانَ وصف ما يجدونَه ويلقُونَه عِنْدَ ذَلِكَ لا يَتَنَاهَى، فجُعِلَ الْحَذْفُ دَلِيلاً عَلَىْ حَقِيقِ الْكَلامِ مِنْ وصفِ ما يشاهدونَه وتُرِكَتِ النُّفوسُ تُقَدِّرُ ما شاءَتْهُ، ولا تَبْلُغُ ذَلِكَ كُنْهَ ما هنالك. [3]

---

[1] مغني اللبيب 804.

[2] الإعجاز اللغوي في القصة الْقُرْآنية 306 .

[3] السيوطي،الإتقان في علوم الْقُرْآن: 57/2 .الآية 71 .سورة الزمر

ولا أريـدُ أنْ أطيلَ الْكَلامَ عن الْحَذْف، ولا أريدُ أنْ أتحدَّثَ عنه، لأنَّه لَيْسَ هو المَقْـصُود لذاتـه، وإنَّمـا ذكْرُ بعضِ مَا علَّلَ به أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ بَعْضَ القِراءاتِ مُعْتَمِداً عَلَىْ عِلَّةِ الْحَذْف، ولا بُدَّ منَ القَوْلِ: إنَّ أبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ عندَما يُعَلِّلُ بعلَّةٍ ما، فأحياناً كَثِيْرةً ترِد عِلَّةٌ أخرى لتوضيحِ العِلَّةِ الرَّئيسة كعِلَّةِ المَعْنَى وغيرِها منَ الْعِلَلِ، لقَـدْ وَجَـدْتُ فـيمَا يَخُصُّ الْحَذْفَ، أنَّ أكثرَ ما يُكرِّرُه أَبُو عَلِيٍّ منَ الْمَحْذُوْفاتِ هُوَ الْمُضَافُ في الدَّرَجَةِ الأولَى، ثُمَّ يأتِي بعْدَ ذَلِكَ حذفُ الْمَفْعُوْلِ بِهِ، ثُمَّ حَذْفُ الفعلِ، ثُمَّ بقـيَّةُ الْمَحْذُوْفات: منْ مُبْتَدأ أو خَبَرٍ أوصِفَهِ أو مَوْصُوفٍ أو حَرُوفٍ، أو جُمَلٍ، وهَذَا ما سَتَتَنَاوَلُهُ الدِّرَاسَةُ في الصَّفَحاتِ القادِمَةِ .

3 . 3 حَذْفُ الْمُضَافِ:

يَذْكُرُ سِيْبَوَيْهِ أنَّنا عَنَدَمَا ننظرُ في الكتابِ ونقول: هَذَا عمروٌ، وإنَّما المَعْنَى اسمُ عمـرو، وهَذَا ذِكْرُ عمرو، ونَحو هَذَا، إلا أنَّ هَذَا يَجُوْزُ عَلَىْ سعةِ الْكَلامِ، كما تَقُوْلُ جاءتِ القريةُ، وإنْ شِئْتَ قلتَ: هَذَا عمروٌ، أي هَذِهِ الْكَلِمَةُ اسمُ عمرو، كَمَا تَقُوْلُ: هَذِهِ ألفٌ وأنتَ تريدُ: هَذِهِ الدَّراهمُ ألفٌ[1].

يَقُـوْلُ ابن جِنِّيّ في الخَصَائِص:" وكذَلِكَ حَذْفُ الْمُضَافِ قَدْ كَثُرَ، حَتَّى إنَّ في الْقُرْآنِ – وهو أفصحُ الْكَلامِ – مِنْهُ أكْثَرُ مِنْ مائةِ مَوْضِعٍ، بل ثلاثمائة موضعٍ، وفي الشِّعْرِ منْه ما لا أُحْصِيه". [2]

ويُحذَفُ الْمُضَافُ لِدَلِيلٍ جَوَازاً، نحو: (**أَوْ كَصَيِّبٍ**) [3]. أي كأصحَابِ صَيِّبٍ أو (**أَوْ كَظُلُمَـٰتٍ فِى بَحْرٍ**)[4]، أي، كَذِي ظُلُمَاتٍ، وإنَّما يُقاسُ إذا لَمْ يُستَبَدّ الثَّاني بنيَّةِ الحكـمِ نحو:(**وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا**) [5] أي أهلُها، فإنَّه إنْ جازَ استبدادُه به،

---

[1] الكتاب: 269/3 .

[2] الخصائص: 452/2 .

[3] من الآية 15، سورة البقرة.

[4] من الآية 40، سورة النور.

[5] من الآية 82، سورة يوسف.

اقتُصر فيه علَىْ السَّماعِ ولم يُقَسْ خِلافاً لابن جنِّي[1] ، في قَوْلِه بالقياسِ مُطلَقاً فأجازَ: جلَسْتُ زيداً، علَىْ تَقْديرِ: جُلُوس زيدٍ. [2]

ويقُولُ ابنُ مالك: قَدْ يُحْذَفُ الْمُضَافُ ويبقَى الْمُضَافُ إليه مَجْرُوراً، كَمَا كَانَ عندَ ذِكْرِ الْمُضَافِ، لكنْ بِشَرْطِ أنْ يَكُوْنَ الْمَحْذُوْفُ مُمَاثلاً لمَا علَيْهِ قَدْ عطف، مثل قولِ الشَّاعرِ:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا.

والتَّقْديْر (وكُلِّ نارٍ) فحَذَفَ (كُلّ) وبَقِيَ الْمُضَافُ إليه مجروراً، وقَدْ يُحْذَفُ الْمُضَافُ ويبقى الْمُضَافُ إليه علَىْ جرِّه، والْمَحْذُوْفُ لَيْسَ مماثلاً للملفوظِ بل مقابلا له[3] وحَذْفُ الْمُضَافِ كَمَا يَقُولُ الحمُوزُ:" هو أكثرُ المَسَائِلِ شُيُوعاً وهو حَذْفٌ يَدُورُ في فَلَكِ المَعْنَى". [4]

ومِنْ تعليلاتِ أبِي عَلِيٍّ مُعتَمِداً علَىْ الْحَذْفِ في قَوْلِه تَعَالَى:(**وَلَبِثُواْ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا** ﴿٢٥﴾)[5]. وهنا يَتَحَدَّثُ عَنْ نَصْبِ (تِسْعاً). فيَقُولُ: أي ازدادوا لُبْثَ تِسْعٍ، فحُذِفَ المَصْدَرُ وأُقِيمَ الْمُضَافُ إليه مقامه، فانتصب تسعٌ علَىْ هَذَا انتصابَ الْمَفْعُولِ به لا انتصابَ الظَّرفِ، كَمَا أنَّ الْمُضَافَ لو ظَهَرَ وأُضِيفَ إِلَىْ التِّسعِ كَانَ كذَلِكَ[6] أي أنَّ إعرابَ (تسعاً) في الآيةِ الْكَرِيْمةِ، هو مفعولٌ بِهِ مَنْصوبٌ لمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيْرُه (لُبْثَ). ومثل ذَلِكَ في إضمارِ المَصْدَرِ الْمُضَافِ في الفعلِ وإسنادِ الفعلِ إليه قَوْلُهُ تَعَالَى:(**فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا**)[7]، والمَعْنَى زَادَهُم قَوْلُ النَّاسِ لَهُم إيماناً،

---

(1) الخصائص: 2/452-453.

(2) همع الهوامع 2/428 .

(3) شرح ابن عقيل: 2/77 .

(4) التأويل النَّحْوي في الْقُرْآن الْكَرِيْم: 1/43.

(5) الآية 25، سورة الكهف.

(6) الحجة: 1/206 .

(7) من الآية 173، سورة آل عمران.

وكذَلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى:(فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴿٤٢﴾)[1]، أي ما زادهُمْ مَجِيءُ النَّذِيرِ، وقَالَ:(وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا ﴿٢٢﴾)[2]، أي نَظَرُهم إليهم ورؤيتُهم لَهم إلا إيماناً. [3]

ومِـــنْ حَذْفِ الْمُضَافِ (فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا) [4]، أي زَادَهُم عداوة الله مرضاً، وهَـــذَا في حَذْفِ الْمُضَافِ كَقَوْلِ مَنْ قَالَ في (يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ) [5] إنَّ المَعْنَى يُخَادِعُونَ رســـولَ اللهِ، ومثلُه في حَذْفِ الْمُضَافِ، قَوْلُهُ: (فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ) [6]. والمَعْنَـــى مَنْ تَرَكَ ذِكْرَ الله، كما قَالَ في صِفَةِ المُنَافِقِينَ: (يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٤٢﴾) [7].

فهَذِهِ الآياتُ وغيرُهَا فيمَا سَيَأتِي، يُوجِّهُهَا أَبُو عَلِيٍّ عَلَىٰ حَذْفِ الْمُضَافِ، ولا بُدَّ أنَّ الَّـــذِيْ قَـــادَه إِلَىٰ هَذَا التَّقْدِيْرِ هو المَعْنَى، لأنَّ الكُفَّارَ لا يُخَادِعُونَ الله، فالخِداعُ لا يَجُوْزُ عَلَيْهِ، كَمَا أنَّه لا يَصِلُ إليه تَعَالَى أذَى الكفَّارِ، في قَوْلِهِ:(إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ). [8] التَّقْدِيْرُ يُؤذُونَ أولياءَ الله،[9] فحُذِفَ الْمُضَافُ.

---

[1] من الآية 42، سورة فاطر.

[2] من الآية 22، سورة الأحزاب.

[3] الحجة: 205/1.

[4] من الآية 10، سورة البقرة.

[5] من الآية 9، سورة البقرة.

[6] من الآية 22، سورة الزمر.

[7] من الآية 142، سورة النساء.

[8] من الآية 57، سورة الأحزاب.

[9] وهنا يتحدث أَبُو عَلِيٍّ عن القراءتين يخدعون ويخادعون، الحجة: 200/1-209 .

يَقُــولُ السَّمينُ الحَلَبِيُّ: ومَعْنَى يُخَادِعُونَ الله أيْ مِنْ حيْثُ الصورةُ لا مِنْ حيْثُ المَعْنَى، وقِيلَ: لِعَدَمِ عِرْفَانِهم بالله تَعالَى وصفاتِه ظَنُّوهُ ممَنْ يُخَادَعُ. [1]

وقيل يُخَادِعُونَ الله، أي يُخَادِعُونَ نبيَّ الله، فحُذِفَ الْمُضَافُ وأقيم الْمُضَافُ إليه مقامه، كَقَوْلِه تَعَالَى:(وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ) [2]. أي حبَّ العجلِ وكَقَوْلِه:(واسألِ القريةَ) أي أهل القريةِ وأهل العيرِ، وهَذَا كَثِيْرٌ في كَلامِهِم. [3]

ويَقُولُ في البغداديَّاتِ أثناء حديثِه عن بيتٍ مِنْ الشِّعْرِ: وهو:

تَرَكْنَا الخَيْلَ وهْيَ عَلَيْهِ نوْحٌ مُقَلَّدَةً أعِنَّتها صَفُونَا[4]

وأمــا الــرَّفْعُ (نــوْحٌ) فعَلَــى ضربينِ: عَلَىْ أنْ يَكُوْنَ أقامَ الْمُضَافَ إليه مقامَ الْمُضَافِ، أي وهي ذاتُ نوْحٍ فحُذِفَ الْمُضَافُ، كَقَوْلِه (واسألِ القريةَ)، أو عَلَىْ أنْ يَكُوْنَ جعَلَ الخيلَ نَفْسَهَا نوْحاً لِكَثْرَةِ ذَلِكَ مِنْها. [5]

ومما جَعَلَهُ أبُو عَلِيٍّ عَلَىْ حَذْفِ الْمُضَافِ (إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ) [6]. في نِعْمَ ضَمِيْرُ الفَاعلِ و (ما) فِي موضــعِ نَــصْبٍ، وهي تَفْسِيرُ الفَاعِلِ الْمُضْمَرِ قَبْلَ الذِّكرِ فالتَّقْدِيْرُ نِعْمَ شيئاً إبداؤها، فالإبداءُ هو: المَخصُوصُ بالمَدْحِ إلا أنَّ الْمُضَافَ حُذِفَ، وأقيمَ الْمُضَافُ إليه الَّذِيْ هو ضَــمِيْرُ الــصَّدَقَاتِ مقامَه، فالمخصُوصُ بالمَدحِ هو الإبداءُ بالصَّدَقاتِ لا الصَّدَقاتُ، يدلُّكَ عَلَىْ ذَلِكَ قَوْلُه تَعَالَى:(وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ)، أي

---

[1] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 114/1 .

[2] من الآية 93، سورة البقرة.

[3] البيان في غريب إعراب الْقُرْآن: 55/1، وانظر البيان في إعراب الْقُرْآن: 26/1.

[4] معاني الْقُرْآن للأخفش: 235، وفيه نوحاً بدل نوح، وفي شرح المعلقات للزوزني: ص 164 وفيه (تركنا الخيل عاكفة عَلَيْهِ).

[5] البغداديات: 205 .

[6] من الآية 271، سورة البقرة.

الإخفـاءُ خيـرٌ لكم، فكَما أنَّ هو ضَميْرُ الإخفاءِ، ولَيْسَ بالصَّدقاتِ، كذَلكَ ينبَغي أنْ يكُوْنَ ضَـميْرُ الإبـداءِ مُرَاداً، وإنَّما كَانَ الإخفاءُ ــ واللهُ أَعْلَمُ ــ خيراً؛ لأنَّه أبعدُ مِنْ أنْ تَـشُوبَ الصَّدَقَةُ مَراءةً للنَّاسِ وتَصنُّع لهم، فَتَخْلُصُ لله سُبْحَانَهُ ولم يكنِ الْمُسْلِمون إذ ذاك ممَنْ سبق إليهم ظنَّه في مَنْع و اجب. [1]

وأمَّـا قَـولُهُ:(وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) [2]. يَكُوْنُ انتصابُ أربعين بوقـوعِهِ مَوْقِعَ الْمَفْعُوْلِ الثَّاني، والتَّقْدِيْرُ: وعَدْنَا مُوسَى انقضَاءَ أربعين ليلةً أو تَتِمَّةَ أربعـين ليلةً، فحُذِفَ الْمُضَافُ، كما تَقُوْلُ: اليومَ خمسةَ عشرَ من الشَّهْرِ، أي:تَمَامُهُ، وفُسِّرَ أنَّ الأربعينَ: ذُو القِعْدَةِ، وعَشْرٌ مِنْ ذي الحِجَّةِ. [3]

ومـثله قَوْلُهُ تَعَالَى:(وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ) [4].

وقَـدْ أفادَ الْحَذْفُ الاهتمامَ بالعَدَدِ ذاتِه إذ هو المَقْصُودُ، فقَدْ حُذِفَ للعِلْمِ به. [5] ومثل هَـذَا – أي حَـذْفُ الْمُـضَافِ- قَـولُهُ تَعَالَـى :(وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا) [6]. وَجَبَ هُنَا أنْ تُقدَّرَ مضافاً مَحْذُوفاً، كأنَّه وَعَدَكُم الله تمليكَ مَغَانِمَ أو إيـراثَها. [7] قَـولُهُ تَعَالَـى:(ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ) [8] فإنَّ هَذَا ونحوه يَحتَملُ أمـرين: يَجُـوْزُ أنْ يَكُـوْنَ انتصابُ الوَعْدِ بالمَصْدَرِ ويَجُوْزُ أنْ يَكُوْنَ انتصَابُه بأنَّه

---

[1] الحجة: 480/1 .

[2] من الآية 57، سورة البقرة.

[3] الحجة: 292/1 .

[4] من الآية 142، سورة الأعراف.

[5] الْحَذْف البلاغي في الْقُرْآن الْكَرِيْم 70 .

[6] من الآية 20، سورة الفتح.

[7] الحجة: 289/1، بيت الشعر التالي، ويقدر فيه حذف مضاف:

ضَوامِنُ ما جار الدليل ضُحى غدٍ من البُعد ما يَضْمَنَّ فَهُوَ أداءُ

أي: مؤدى أوْ ذو أداءٍ، لسان الْعَرَب (ضمن): 257/13.

[8] إبراهيم 22 .

الْمَفْعُــولُ الثَّانِـــي، وسُمِّيَ الموعود بِهِ الوعد، كما سُمِّيَ المَخْلُوق بالخَلق، فإنْ حمَلْتَهُ عَلَىْ هَذَاْ فينبغي أنْ تقدِّرَ حَذْفَ الْمُضَافِ[1] وقَوْلُهُ تَعَالَى:(وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ) [2] فإنَّ إحدى الطائفتين فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بأنَّه الْمَفْعُولُ الثَّانِي وأنَّهَــا لَكُم: بَدَلٌ مِنْه، والتَّقْدِيْرُ: وإذْ يَعِدُكُمْ الله ثباتَ إحدَى الطائفتين، أو مُلْكَ إحدى الطائفتــين، ونحو هَذَاْ مما يدلُّ عَلَيْهِ لكم[3]، وهنا وإنْ لم يقلْ بأنَّ الْمُضَافَ محذوفٌ، إلا أنَّ تَقْدِيْرَ (ثَبَات)، يدلُّ عَلَىْ أنَّهُ مُضَافٌ، وعَلَىْ أنَّه مَحْذُوفٌ.

ومِــنْ حَذْفِ الْمُضَافِ أَيْضاً (لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا۟) [4]. أي عَلَىْ جَزَاءِ شَيءٍ مِمَا كَسَبُوا مِنَ الخيرِ، لِبُطُولِه بالإحباطِ،[5]. وقَوْلُهُ تَعَالَى:(وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم) [6]. أي يضلون بإتِّباعِ أهوائِهم[7]ومِنْه أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: (يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾) [8]. عَلَــىْ أنَّــه يَخْــرُجُ مِنْ أحدِهما فحُذِفَ الْمُضَافُ، ومثلُ ذَلِكَ في حَذْفِ الْمُضَافِ قَوْلُهُ:(وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾) [9]. والــرَّجلُ إنَّما يَكُوْنُ مِنْ قريةٍ واحدةٍ، كَمَا أنَّ اللؤلــؤ يَخْــرُجُ مِــنَ المِلْــحِ، وإنَّمــا المَعْنَى عَلَىْ رجلٍ مِنْ رجلي القَرِيَتَيْنِ عظيمٍ،

---

(1) الحجة: 290/1 .

(2) من الآية 7، سورة الأنفال.

(3) الحجة: 290/1 .

(4) من الآية 264، سورة البقرة.

(5) الحجة: 206/2 .

(6) من الآية 119، سورة الأنعام.

(7) الحجة: 207/2.

(8) الآية 22 ، سورة الرحمن.

(9) الآية 31، سورة الزخرف.

والقريتان: مكَّةُ والطَّائفُ[1]، وقولُهُ تعالَى :(لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟)[2].

البنيانُ مَصْدرٌ واقعٌ عَلَىْ المَبْنِيِّ، وإنْ كَانَ كذَلِكَ كَانَ الْمُضَافُ محذوفاً تَقْدِيْرُه: لا يزالُ بناءُ المَبنِيِّ الَّذِيْ بَنَوْا رِيبَةً، أيْ شَكّاً في قلوبِهِم، فِيمَا كَانَ مِنْ إظهارِ إسلامِهِم وثَباتاً عَلَىْ النِّفاقِ إلا أنْ تُقَطَّع قلوبُهم بالموتِ والبلاءِ، لا يَخْلُصُ لهم إيمانٌ، ويُنْزَعُونَ عَنِ النِّفاقِ[3]. وقَولُهُ:(هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا)[4] الْمُضَافُ مَحذُوفٌ، المَعْنَى جَعَلَ الشَّمْسَ ذاتَ ضِياءٍ ، والقَمَرَ ذا نُورٍ.[5] (وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ)[6]، فكَأنَّ المَعْنَى – واللهُ أَعْلَمُ– وذا الرُّجزِ، أيْ الَّذِيْ يُؤَدِّي عِبادَتَهُ إِلَىْ العَذَابِ[7].

وقَولُهُ: (وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَـٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴿٢٥﴾)[8]،ويَجُوْزُ في قَولِهِ (تُسَاقِطْ) أيْ تَسَاقَطَ عليك ثَمَرَةُ النَّخْلةِ رُطباً، فحُذِفَ الْمُضَافُ الَّذِيْ هو الثَّمرةُ ويَكُوْنُ انتصَابُ رُطَبٍ عَلَىْ الحَالِ، وجَازَ أنْ تُضْمَرَ الثمرةُ وإنْ لَمْ يجْرِ لها ذِكْرٌ لأنَّ ذِكْرَ النَّخلةِ يدلُّ عَلَيها، [9].

---

[1] الحجة: 234/2، 284/2، 15/4 .

[2] من الآية 110، سورة التوبة.

[3] الحجة: 342/2.

[4] من الآية 5، سورة يونس.

[5] الحجة: 355/2.

[6] الآية 5، سورة المدثر.

[7] الحجة: 379.

[8] الآية 25، سورة مريم.

[9] الحجة: 121/3.

ومِـــــــــــنْه أَيْـــــــــــضاً فـــــــــــي (وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا) [1]، أي مِنْ حَمْلِ الأمانةِ، فحُذِفَ الْمُضَافُ.[2]

3 . 4 حَذْفُ الْمَفْعُوْلِ بِهِ:

ومِـــنْ هَذَاْ، حَذْفُ الْمَفْعُوْلِ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى :(مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤) [3]، يَقُـــوْلُ أَبُو عَلِيٍّ أَمَّا مَنْ قَرَأَ (مالك) فأضافَ اسمَ الفاعِلِ إِلَىْ الظَّرفِ، فإنَّه قَدْ حُذِفَ الْمَفْعُوْلُ بِهِ من الْكَلامِ للدَّلالةِ عَلَيْهِ، وأنَّ هَذَاْ الْمَحْذُوْف قَدْ جاء مثبتاً في قَوْلِهِ :(يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ) [4]، فتَقْدِيْـــره، مالـــك يـــوم الـــدين الأحكامَ، وحسن هَذَاْ الاختـــصاص لتفـــرد الْقَدِيْم سُبْحَانَهُ في ذَلِكَ اليومِ بالحكمِ، فأمَّا الدُّنْيَا، فإنَّه يحكمُ فِيْهَا الولاةُ والقضاةُ والفقهاءُ، وحَذْفُ الْمَفْعُوْلِ عَلَىْ هَذَاْ كَثِيْرٌ واسعٌ في التَّنْزِيْلِ وغيرِه. [5] ومِمـــا حُـــذِفَ مِنْه الْمَفْعُوْلُ به في التَّنْزِيْلِ، قَوْلُهُ تَعَالَى:(فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ) [6]، والتَّقْدِيْرُ ذُوقُوا العذَابَ، فاستُغْنِيَ عن ذكرِه للعلْمِ به، وكثرةِ تردُّدِه فـــي نحـــو (وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ) [7]، و(ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ) [8]، أي ناساً أو فـــريقاً، وقَالَ:(رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ) [9]. أيْ شيئاً. و(فَٱدْعُ لَنَا

---

[1] من الآية 72، سورة الأحزاب.

[2] الحجة: 152/3، وانظر أيْضاً من باب حذف الْمُضَاف: 191/3 (النور: 1)، 200/3 (النور: 35)، 256/3 (القـصص: 48)، 416/3 (ق: 40)، 36/4 (المجادلـة: 22) 40/4 (الصف 6) وانظر في حذفه في الشعر 48/2، 147/2 .

[3] الفاتحة 4 .

[4] من الآية 19، سورة الانفطار.

[5] الحجة: 45/1.

[6] من الآية 14، سورة السجدة.

[7] من الآية 14، سورة السجدة.

[8] من الآية 20 ، سورة السجدة.، ومن الآية 42، سورة سبأ.

[9] إبراهيم 37 .

رَبُّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا) [1]. (يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ) { إبراهيم: 48 }

ولا يَكتفي أَبُو عَلِيٍّ بهَذِهِ الآيات. بل يوردُ الْحَدِيْثَ الشَّرِيْفَ (لا يُقتَلُ مسلمٌ بكافرٍ ، ولا ذو عَهدٍ في عهدِه، المَعْنَى: ولا ذو عهدٍ في عهدِه بكافرٍ، كما كَانَ التَّقْدِيْرُ في الآيةِ: والسَّمَاواتُ غيرُ السَّماواتِ، والمَعْنَى: لا يُقتَل مؤمنٌ بكافرٍ حربيٍّ، ولا ذو عهدٍ في عهدِه بكافرٍ، ولا يَكتفي أبو عَلِيٍّ بسردِ هَذِهِ الآياتِ، والحديثِ بكافرٍ[2]، ولكَنْ يوردُ أَيْضاً مجموعةً مِنْ أبياتِ الْشِّعْرِ:

كأنَّ لَهَا في الأَرْضِ نِسْياً تَقُصُّهُ عَلَىْ أَمِّهَا وإنْ تُخَاطِبْكَ تَبْلَتِ[3]

ومِنْه قَوْلُه تَعَالَى:(وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾) [4] ويَجْحَدُونَ مَحذُوفُ الْمَفْعُوْلِ للدَّلالَةِ عَلَيْهِ والتَّكذيبُ أكبرُ من الكَذِبِ، لأنَّ كُلَّ مَنْ كذَّب صادقاً فقَدْ كَذَبَ، ولَيْسَ كُلُّ مَنْ كَذَبَ كَانَ مُكَذِّباً لغيرِه[5]، والتَّقْدِيْرُ يجحدون ما عَرَفُوه مِنْ صدقِكَ وأمانتِكَ.

ومِثْلُ هَذَا في قَوْلِهِ تَعَالَى:(وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ) [6] فَيَكُوْنُ عَلَىْ إضافةِ المصدرِ إِلَىْ الْمَفْعُوْلِ، مِثْلُ (بِسُؤَالِ

---

(1). البقرة 61 .

(2) الحجة: 46/1 .

(3) انظر لسان الْعَرَب 11/2 (بلت)، 15، 324 (نسا) ومقاييس اللُّغَة: 295/1 والخصائص: 28/1 .وهنا الْمَفْعُوْل به محذوف والتَّقْدِيْر أي: تقطع الحديث، ومثل ذَلِكَ في المَعْنَى والْحَذْف.

رحيماتُ الكلام مبتّلات جواعل في البُرى قصباً خذا لا

وانظر الحجة: 48/1،47،46،45.

(4) من الآية 33 ، سورة الأنعام.

(5) الحجة: 215/1 .

(6) من الآية 23، سورة السجدة.

نَعْجَتِكَ) [1]. فالمَعْنَى مِنْ لقاءِ مُوسَى الكتابَ، فأضِيفَ إِلَىْ ضَمِيْرِ الكتابِ، وفي ذَلِكَ مَدْحٌ له عَلَىْ امتثالِه ما أُمِرَ به، وتنبيهٌ عَلَىْ الأخذِ بمثلِ هَذَاْ الفعلِ، ويَجُوْزُ أنْ يَكُوْنَ الضَمِيْرُ لمُوسَى، والْمَفْعُوْلُ به محذوفٌ، كَقَوْلِه:(إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ) [2]. فالدُعَاءُ مضافٌ إِلَىْ الْفَاعِلِ، والْمَفْعُوْلُونَ مَحذُوفُونَ،ومِثْلُ ذَلِكَ في إضافةِ المَصدرِ إِلَىْ الْفَاعِلِ، وحَذْفِ الْمَفْعُوْلِ بِهِ، قَوْلُهُ تعالى:(لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ) [3] وهَذَاْ عَلَىْ قياسِ مَنْ قَرَأَ :(فتلقى آدمُ مِنْ ربه كلماتٍ) لأنَّ موسى هو اللاقي، كَمَا أنَّ آدمَ هو المُتَلَقِّي. [4]

ومِنْه أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى:(سَأَلَ سَآئِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝) [5]. كأنَّ المَعْنَى: سَأَلَ سائلٌ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– أو الْمُسْلِمينَ بعذابٍ واقعٍ، فلم يُذكَرِ الْمَفْعُوْلُ الأولُ، وسؤالُهم عن العذابِ، إنَّما هو استعجالُهم له لاستبعادِهم وقوعَه، ولردِّهم ما يُوعَدُونَ بِهِ مِنْه. [6] . وقَدْ أوْرَدَ أَبُو عَلِيٍّ هَذِهِ الآيةَ بعدَ تعليقِه عَلَىْ كلامِ سِيْبَوَيْهِ (اذهبْ فاسألْ: زيدٌ أبو مَنْ هو) فالْمَفْعُوْلُ محذوفٌ لأنَّ المَعْنَى: اسألْ إنساناً زيدٌ أبو مَنْ هو) [7].

وفي توجِيْهِهِ للضمِّ والفَتْحِ في (غُرْفَةٌ) [8]، يَقُوْلُ: مَنْ فَتَحَ الفاءَ الَّتِيْ هي غينٌ مِنْ غَرفةٍ عدّى الفعلَ إِلَىْ المصدرِ والْمَفْعُوْلُ به محذوفٌ، إلا مَنِ اغترفَ ماءً

---

[1] من الآية 24، سورة ص.

[2] من الآية 14، سورة فاطر.

[3] من الآية 10، سورة غافر.(وعند أَبِي عَلِيٍّ في الحجة اسم السورة: سورة المؤمن)

[4] الحجة: 271/1 .

[5] الآية الأولى، سورة المعارج.

[6] الحجة: 376/1 .

[7] الحجة: 376/1 .

[8] من الآية 249، سورة البقرة.(إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِۦ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا).

غـــرفةً، ومَنْ قَالَ غُرفةً عدّى الفعلَ إِلَىْ الْمَفْعُوْلِ به [1].ومثل هذه الآية أَيْضاً، فـــي حَـــذْفِ مفعولِ (أرْسِلْ) الأول، قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَـٰرُونَ ﴿١٣﴾) [2]. يـــتعدَّى الفعلُ (أرسل) إِلَىْ مفعولين، ويتعدَّى إِلَىْ الثَّاني منْهما بحرف الجرِّ أمَّا في هَـــذه الآية، فعُدِّيَ إِلَىْ الثَّاني والأولُ مقدّرٌ في المَعْنَى، والتَّقْدِيْرُ: أرسِلْ رَسُولاً إِلَىْ هارونَ [3]. ومثل ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:(مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُوٓاْ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ) [4]، أيْ إلا أنْ يـــشاءَ إجـــبارَهم عَلَـــىْ الإيمـــانِ[5]، فحُذِفَ الْمَفْعُوْلُ به، وقُرِئَت (لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴿٩٣﴾) [6] بـــضمِّ الـــياءِ في يُـــفْقِهُونَ، فالمعْنَى فيمَنْ ضَمَّ: لا يَكَادُونَ يُفقِهـــون أحَـــداً قَـــولاً، فحُذِفَ أحدُ الْمَفْعُوْلين، كَمَا حُذِفَ مِنْ قَوْلِهِ : (لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا). [7]

وأَبُـــو عَلِـــيٍّ يكرِّرُ عبارةَ وحَذْفُ الْمَفْعُوْلِ في التَّنْزِيْلِ كَثِيْرٌ، بل يَزِيدُ أنَّ حَذْفَ الْمَفْعُوْلِ بِهِ كَثِيْرٌ في الْقُرْآنِ والْكَلامِ[8] وجَاءَ في **كِتَابِ الْشِّعْرِ** لأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ في معرضِ حَدِيثِهِ عن بيتِ الْشِّعْرِ:

وهُمُ الْعَشِيْرَةُ أَنْ يُبطئَ حَاسِد أَوْ أَنْ يَلُومَ مِنَ الْعِدَى لُوَّامُهَا. [9]

---

[1] الحجة: 454/1، 355 .

[2] من الآية 13، سورة الشعراء.

[3] الحجة: 125/2.

[4] من الآية 111، سورة الأنعام.

[5] الحجة: 199/2 .

[6] من الآية 93، سورة الكهف.

[7] من الآية 2، سورة الكهف.

[8] الحجـــة: 45/1، 94/2، 15/3، 26/3، 142/3، 208/3، 250/3، وانظر كتاب الشعر لأَبِي عَلِيٍّ: 67/1، 343/2، 398/2.

[9] البيت للبيد بن ربيعه في ديوانه: 321 .

ومعْنَـــى (أنْ يُبْطِئَ حاسِدٌ): أيْ يُبْطِئُهُم حاسدٌ، يُريدُ أنَّهُم يَنْصُرُونَ ويَعينُونَ فلا يَخْذلـــونَ كراهةَ أنْ يَنْسبَهُم حَاسِدٌ إلَىْ البطءِ والتَّثاقُلِ عن النَّصرةِ، فحُذفَ الْمَفْعُولُ، كَمَـــا يُحْذَفُ فِيْ غيرِ هَذَاْ، ولِحَذْفِ الْمَفْعُولِ هنا مَزِيَّةٌ في الحُسْنِ؛ لأنَّها في صِلَةِ أنْ، مثله حَذْفُ الْمَفْعُولِ في نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾﴾ [1][2].

والحذف يشيع في الكلام العربي، ومنه المثل العربي.

ويَـــشيعُ في المَثَلِ الْعَرَبِيِّ حَذْفُ الْمَفْعُولِ بِهِ، ويَشيعُ حَذْفُ مَعْمُولاتِ المُشْتَقَّاتِ وغيـــرِهما مما يعملُ عَمَلَ الفعلِ، ومِنْ ذَلِكَ اسمُ الْفَاعِلِ، وهو أكثرُها شيوعاً، ومنْه قَـــولُهُم :(إنْ حَالَتِ القوسُ فسهمي صائبٌ)، أي صائبٌ الغَرَضَ، ومنْه قَولُهُم:(خِلَّةُ إعـــرابٍ وديـــنٌ فادح، أيْ فادحٌ صاحبَه، وهو الَّذِيْ يُثْقِلُهُ، وقَولُهُم:(ذَكَّرْتَنِي الطَّعنَ وكنتُ ناسياً). أيْ ناسياً الطَّعنَ. [3]

وربما يَكُوْنُ سببُ حَذْفُ الْمَفْعُولِ به التَّنَاسبَ، ويُقْصدُ به المُحَافَظَةُ عَلَىْ موسيقا الفَواصـــلِ أو الـــسَّجعِ في الْكَلامِ، وهو مِنْ مَظَاهِرِ الخفَّةِ لأنَّه يُعْطِي الْكَلامَ موسيقا رَنَّانَـــةً يَخِفُّ بها وَقعُ الثِّقلِ اللفظِي في الْكَلامِ ويُؤَدِّي هَذَاْ إلَىْ الخفَّةِ المعنويَّةِ، حَيْثُ تَسْهُلُ مُتَابعةُ مَعَانِي الْكَلامِ، والحفاظ عَلَىْ التناسبِ مِنْ أسبابِ الحَذْفِ، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾﴾ [4]. والتَّقْدِيْرُ، وما قَلاكَ، حَيْثُ حُذِفَ الْمَفْعُولُ بِهِ حِفَاظـــاً عَلَىْ موسيقى الْكَلامِ، وبَعْدُ لا بُدَّ أنْ نذكُرَ أنَّ حَذْفَ الْمَفْعُولِ بِهِ، قسَّمَه النُّحَاةُ إلَىْ قِسْمَيْنِ: [5]

---

[1] من الآية 41، سورة الفرقان.

[2] كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة: 386/2، 387، ونلاحظ هنا أن أبا علي يجعل لحذف الْمَفْعُولِ هنا مزية الحسن، فحذفه من مثل هَذَاْ الموضع أبلغ من ذكره.

[3] عبد الفتاح الحموز،الْحَذْف في المثل الْعَرَبي: 78، 79 .

[4] الآية 3، سورة الضحى.

[5] أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في الْنَّحْو الْعَرَبي: 283 .

الأولُ: الْمَحْذُوفُ اختصاراً، وفيه يُرَادُ الْمَحْذُوفُ؛ لأنَّ في الْكَلامِ دليلاً عَلَيْهِ[1].

والثانـــي: يُـــسَمَّى الْحَذْفَ اقتصاراً وهو لا يُراد[2] ولا دليل عَلَيْهِ[3] ومِنْ أمثلة الْمَحْذُوْفِ اختصاراً، حَذْفُ الْمَفْعُوْلِ في التَّنازُعِ[4]، وحَذْفُ مفعولِ المشيئةِ[5]، وحَذْفُ عائد الصلة المَنْصوب[6]،

وحَذْفُ عائدِ الصِّفةِ[7] وحَذْفُ العائدِ عَلَىْ الْمُبْتَدأ مِنْ جملةِ الخَبَرِ. [8]

3 . 5 حَذْفُ الْمُبْتَدأ:

"يشيعُ حَذْفُ الْمُبْتَدأ في القرآن الكريم وقراءاته كَثِيْراً، ولعلَّ مَا في سورةِ البقرةِ مِـــنْ مَواطن حَذْفٍ وما فِي تأويلات الْنَّحْويين خيرُ دَليلٍ عَلَىْ هَذِهِ الكثرةِ[9]، ويزيـــدُ الدُّكْـــتُورُ عَبْدُ الفتَّاحِ الحموز:"ولقَدْ قُمْتُ باستقصاءٍ شاملٍ لكُلِّ مَا جَاءَ في التَّنْزِيْلِ مِنْ حَذْفِه ودوَّنتُ آياتِ كُلِّ سورةٍ مَصحُوبَةً بتأويلاتِ الْنَّحْويينَ ومَذَاهبِهم فوَجَدْتُ مَواضعَ كَثِيْـــرةً مِـــنْها ما هو مُجْمَعٌ عَلَيْهِ تقريباً، ومِنْها ما فيه خِلافٌ بَيْنَهم، ثُمَّ يَذْكُرُ الدُّكْتُورُ عبد الفتاح تسعةً وعشرينَ مَوْضِعاً ، يأتي فِيْهَا الْمُبْتَدأُ محذوفاً". [10]

---

[1] ابن عصفور، المقرب: 114/1، حاشية الصبان: 34/2، وحاشية الخضري: 162/1.

[2] المقرب: 114/1 .

[3] حاشية الصبان: 34/2 . والخضري: 162/1 وانظر المغني: 611/3.

[4] مثل ضربت، وضربني زيد (الكتاب: 1/ 74 ، أمالي ابن الشجري 1/ 323)

[5] مـــثل: **لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحةَ حَاتِمٍ كَرَماً ولَمْ تهدِمْ مَآثرَ خالدٍ.** فأصله: لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، (دلائل الإعجاز: 163)

[6] مثل ((أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ۝٤١)) الفرقان 41، أي بعثه ، الحجة: 150/2.

[7] مثل: **فمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُم تَنَاءٍ وطُوْلُ العَهْدِ أمْ مَالٌ أصَابُوا**

أراد أصابوه فحذف الهاء، وهو يريدها، شرح المفصل: 89/6، 90.

[8] **قَدْ أَصبَحَتْ أمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عليَّ ذنباً كلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ.** أراد أصنعه، المفصل: 9/6.

[9] التأويل الْنَّحْوي: 139 .

[10] التأويل النحوي: 140 .

ولَيْسَ غرضي هُنَا أنْ أتتبَّعَ مواضعَ حذْفِ الْمُبْتَدأ في الْقُرْآنِ الْكَرِيْمِ، وإنَّمَا ما قَالَه الْفَارِسِيّ مَنْ حذْفِ للمُبْتَدأ في توجيهِه للقراءاتِ، وفي إعْرَابِه لبعضِ آيِ الكتابِ.

ويكثـــر فـــي الْقُـــرْآنِ الْكَـــرِيْمِ حَذْفُ الْمُبْتَدأ بَعْدَ القولِ، ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ ۚ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾) [1]. فتَحْتَمِلُ أمرين: يَجُوْزُ أنْ يَكُوْنَ مُبْتَدأ محذوفَ الخَبَرِ، كَقَوْلِه :(إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٢٥﴾) [2]. وهـــو يريدُ، قَالَ: سَلامٌ عَلَيْكُم. والآخرُ أنْ يَكُوْنَ خَبَرَ مُبْتَدأ، كأنَّه أرادَ: أمـــرِي ســـلامٌ، أيْ: أمرِي براءةٌ، وأضْمَرَ الْمُبْتَدأَ في هَذَا الوجه، كما أضمرَ الخَبَـــرَ فـــي الوجهِ الأولِّ، ويَكُوْنُ المَعْنَى: أمرِي سلامٌ، أيْ أمرِي براءةٌ، قَالَ : لأنَّ السَّلامَ يَكُوْنُ في الْكَلامِ البراءةُ. [3]

أمـــا الْفَـــرَّاءُ، فيجيزُ فِيْهَا وجهَيْنِ: الأولُ مُبْتَدأ مَحذُوفُ الْخَبَر، والثَّانِي مفعولٌ مُطْلَقٌ. [4]

وأمَّا مكِّي بنُ أبي طالب، فيردُّ كلامَ الْفَرَّاءِ السَّابقِ، ويَقُوْلُ: وقُلْ سَلامٌ هو خَبَرُ ابـــتداءٍ مَحـــذُوفٍ تَقْدِيْـــرُه: وقُلْ أمرِي مسالمةٌ مِنْكُم، ولم يُؤْمَرْ بالسَّلامِ عَلَيْهِم، إنَّما بالتَّبـــرؤِ مِـــنْهم ومِنْ مسالمةِ دينِهم، وهَذَا قَبْلَ أنْ يُؤْمَرَ بالقتالِ، لأنَّ السورةَ مَكيَّةٌ ثُمَّ نُسِخَ بالأمرِ بالقتالِ وقَالَ الْفَرَّاءُ معناه: وقُلْ: سَلامٌ عليكم، وهَذَا مردودٌ؛ لأنَّ النَّهيَ قَدْ أتَى أنْ يَبدَؤوا بالسَّلامِ. [5]

---

[1] الآية 89، سورة الزخرف.

[2] الآية 25، سورة الذاريات.

[3] الحجة: 424/1 .

[4] الْفَرَّاء، معاني الْقُرْآن: 38/3 .

[5] مشكل إعراب الْقُرْآن: 197/2 .

واختُلِفَ في رفعِ ونصْبِ كَلِمَةِ (متاع) مِنْ قَوْلِهِ تَعالَى:(إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا) [1]، فالرَّفْعُ علَىْ أنَّه خَبَرٌ لمُبْتَدأ محْذُوف، كأنَّكَ قُلْتَ: ذَلِكَ مَتاعُ الحياةِ الدُّنْيَا، أو هو مَتَاعُ الحَياةِ الدُّنْيَا. [2]

وفي إعرابِ القُرْآنِ للنَّحاسِ يَقُولُ:(إِنَّمَا بَغْيُكُمْ) رفعٌ بالابتداءِ وخبرِهِ (مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا)ويجُوزُ أنْ يَكُونَ خبرُه (عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم) وتُضمِرُ مُبْتَدأ أي ذَلِكَ مَتاعُ الحياةِ الدُّنْيَا، أو هو مَتَاعُ الحَياةِ الدُّنْيَا، وبَيْنَ المَعْنَيين فَرْقٌ لَطِيفٌ إذا رَفَعْتَ مَتاعاً علَىْ أنَّه خبرُ بغيكم فالمَعْنَى إنَّما بَغَى بعضُكم علَىْ بعضٍ مثل (فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ) [3]. وكذا (لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ) [4] وإذا كَانَ الْخَبَرُ علَىْ أنفسِكُم فالمَعْنَى إنَّما فَسَادُكُم رَاجِعٌ عليكم مثل (وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا) [5][6]

ويَقُولُ ابنُ الأنبَارِيّ:" بغيُكم مُبْتَدأٌ، وعلَىْ أنفسِكم خبرُه، ومتاع يُقْرَأُ بالرَّفْعِ والنَّصبِ والجرِّ ولَيْسَ من المشهورِ، فالرَّفْعُ مِنْ وجهين: الأولُ: أنْ يَكُونَ خبراً بعدَ خبرٍ لقَوْلِهِ بغيُكم، والثَّاني: أنْ يَكُونَ خبرَ مُبْتَدأ محذوفٍ تَقْدِيرُه هو متاعُ الحياةِ الدُّنْيَا. [7]

وأرَى أنَّ كلام ابن الأنباري أقرب إلَىْ طَبيعة اللُّغَة وحملِها علَىْ الظَّاهرِ.

---

(1) من الآية 23، سورة يونس. كلهم قرأ (متاعُ) بالضم، إلا ماروَاه حفص عن عاصم أنه قرأها بالنصب، و قرأ ابن كثير بالنصب أيضا (السبعة في القراءات: 325) وانظر: البحرالمحيط 5 / 143

(2) الحجة: 360/2، وانظر إعراب القرآن للنحاس: 2 / 144.

(3) من الآية 61، سورة النور.

(4) من الآية 128، سورة التوبة.

(5) من الآية 7، سورة الإسراء.

(6) النحاس، إعراب القُرْآن: 144/2 وانظر، البحر المحيط: 143/5، و الْفَرَّاء، معاني الْقُرْآن: 461/1.

(7) البيان في غريب إعراب الْقُرْآن: 347/1، وانظر مثل هَذَا الرأي، الآلوسي، في روح المعاني: مجلد 10/ ج3 /118 .

وهَذَاْ يقودُنا إِلَىْ سؤالٍ: هل يَجُوْزُ تعدُّدُ الْخَبَرِ؟؟ وطبعاً، انقسم الْنُحَاةُ قسمين في مسألة تعدُّدُ الْخَبَر، فمنْهم مَنْ أجازَ ذَلِكَ، ومنْهم مَنْ منَعَ، وأولُ مَنْ منَعَ تعدُّدَ الْخَبَرِ الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيدي[1] وتبعه ابنُ عصفورٍ، فقَدْ قَالَ في المقرّب: ولا يَقْتَضِي الْمُبْتَدَأُ أزيدَ منْ خبرٍ واحدٍ منْ غيرِ عطفٍ إلا بشرطِ أنْ يَكُوْنَ الْخَبَران فصاعداً في مَعْنَىً واحدٍ، نحو قَوْلِهم: هَذَاْ حُلْوٌ حَامِضٌ. [2]

ومنْ هَذَاْ قَوْلُهُ تَعَالَى:(ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٣٤﴾) [3]، فاختلفوا في نَصبِ ورَفعِ (قول)، أما أَبُو عَلِيٍّ فيَقُوْلُ في الرَّفْعِ: إنَّه عَلَىْ إضمارِ مُبْتَدَأ، الرَّفْعُ: عَلَىْ أنَّ قولَه:(ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ) كلامٌ. فالْمُبْتَدَأ الْمُضْمَرُ ما دلَّ عَلَيْهِ هَذَاْ الْكَلامُ، أي هَذَاْ الْكَلامُ قولُ الحقِّ، ويَجُوْزُ أنْ تُضْمِرَ هو وتجعلَه كنايةً عن عيسى، فيَكُوْنُ الرَّافعُ قولَ الحقِّ أيْ هو قولُ الحقِّ لأنَّه قَدْ قيل فيه: روحُ الله، وكلمتُه، والْكَلِمَةُ قولٌ، والنَّصْبُ عَلَىْ أنَّه (أحُقّ قولَ الحقِّ) وتَقُوْلُ: هَذَاْ زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ، لأنَّ قولَك هَذَاْ زيدٌ عندك، بمَنْزلةِ أَحقُ، فكأنَّك قلت: أحُقُّ الحقَّ وأحقُّ قولَ الحقِّ. [4]

ويبدو أنَّ رأيَ أَبِي عَلِيٍّ في النَّصِّ لا يخلو من المعيارية الَّذِيْ تمتازُ به المدرسةُ البصريةُ، أمَّا الرَّفْع فهو مقبولٌ وقريبٌ منْ ظاهرِ اللُّغَة.

وجاءَ في إعرابِ الْقُرْآنِ للنَّحاسِ: قَالَ الكِسائِي: (قَوْلَ ٱلْحَقِّ) نعتٌ وقَالَ أبو حاتمٍ: المَعْنَى هو قولُ الحقِّ، وقيل التَّقْدِيْرُ هَذَاْ الْكَلامُ قولُ الحقِّ، وقَرَأَ عاصمٌ وعبدُ

---

(1) همع الهوامع: 108/1 .

(2) المقرّب: 86/1 .

(3) الآيــة 34، سورة مريم. قرأ عاصم وابن عامر بالنصب وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع (السبعة في القراءات: 409)، وانظر: الجامع لأحكام القرآن: 6 / 32 وفيه أنّ قراءة النصب لعاصم وعبد الله بن عامر، وقرأ عبد الله (قالُ الحق)وقرأ الحسن (قُولُ الحق)، والقَول والقَالُ والقُولُ بمعنى واحد.وانظر تفسير الكشاف للزمخشري: 636 ط 2002

(4) الحجة: 122/3 .

الله بـــنُ عامـــرٍ (قولَ الحقِّ) بالنَّصْبِ، قَالَ الْفَرَّاء،بمَعْنَى حقًّا، قَالَ أبو إسحاقَ: هو مصدرٌ أي أقولُ قولَ الحقِّ، لأنَّ ما قبلَه يدلُّ عَلَيْهِ. [1]

ومِـــنْ حَـــذْفِ الْمُبْتَدَأ عندَ أَبِي عَلِيٍّ (ثلاث) مِنْ قَوْلِه تَعَالَى:(ثلاث عورات) [2] فقُـــرِئَت (ثلاث) بالرَّفْعِ والنَّصْبِ: قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مَنْ رَفَعَ فقَالَ (ثلاثُ عوراتٍ) كَانَ خبرَ ابتداءٍ محذوفاً لمَّا قَالَ: (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَـٰثَ مَرَّٰتٍ) [3]. وفـــصَّلَ الثَّلاثَ في الآيةِ نفسها وهي:(مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ثَلَـٰثُ عَوْرَٰتٍ) [4]. فصارَ كأنَّه قَالَ:(هَذِهِ ثلاثُ عوراتٍ، فأجملَ بَعْدَ التَّفصيلِ والنَّصْبُ عَلَىْ أنَّه بدلٌ. [5]

أمَّـــا الْفَـــرَّاءُ فيفـــضِّلُ في هَذِهِ الآية قِرَاءَة الرَّفْعِ، حَيْثُ يَقُولُ:" ثمَّ قَالَ (ثلاث عـــورات لكـــم)فنصبها عاصمٌ والأعمشُ، ورَفَعَ غيرُهما، والرَّفْعُ في الْعَرَبِيَّةِ أحبُّ إلـــيَّ، وكذَلِكَ أَقْرَأُ، والكسائي يَقْرَأُ بالنَّصب، لأنَّه قَدْ فسَّرَها في المرَّاتِ وفيما بَعدَها فكرهت أنْ تُكْسَرَ ثالثُه، واخترتُ الرَّفْع لأنَّ الفعلَ – واللهُ أَعْلَمُ– هَذِهِ الخصالُ وقتُ العوراتِ لَيْسَ عليكم جناحٌ بعدَهُنَّ، فمَعَها ضَمِيْرٌ يرفعُ الثَّلاثَ، كأنَّك قلت هَذِهِ ثلاثُ

---

[1] الْفَرَّاء، معاني الْقُرْآن: 168/2 .

[2] النحاس، إعراب الْقُرْآن 12/3 .

[3] من الآية 58، سورة النور.

[4] مـــن الآيـــة 58، سورة النور. . قراءة الرفع لابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم، وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر بالنصب (السبعة في القراءات لابن مجاهد: 459)، وجاء في الحجة لابن خالويه 162: الرفع أنه ابتدأ فرفعه بالابتداء، والخبر (لكم) أو لأنه خبر لمبتدأ محذوف، والنصب على أنه بدل من قوله: (ثلاث عورات)

[5] الحجة: 205/3، 206 .

خـصالٍ كما قَالَ (سُورَةٌ أَنزَلْنَـٰهَا) [1]، أي هَذِهِ سورةٌ،[2] وكما قَالَ:(لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَـٰغٌۚ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴿٣٥﴾). [3]

ومما حَمَلَهُ أَبُو عَلِيٍّ عَلَىْ حَذْفِ الْمُبْتَدَأ، قَوْلُهُ تَعَالَى :(تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٥﴾)[4] فاخْتُلِفَ في رَفْعِ ونَصْبِ (تنزيل)، ويوجِّهُ أَبُو عَلِيٍّ القراءتين، فالرَّفْعُ عَلَىْ أَنَّه، هو تنزيلُ العزيزِ، والنَّصبُ عَلَىْ نَزَلَ تنزيلَ العزيزِ[5]، أي الرَّفْعُ: خبرٌ لمُبْتَدَأ محذوفٍ، والنَّصْبُ عَلَىْ أَنَّه مفعولٌ مطلَقٌ.

وجاءَ عندَ النَّحاسِ:" تنزيلَ العزيزِ الرَّحيمِ، هَذِهِ قِرَاءَة أهلِ المدينة وأبي عمروٍ، وقَرَأَ الكُوفِيُّونَ وعبدُ اللهِ بنُ عامرٍ اليَحْصُبِي (تنزيلَ العزيزِ الرحيمِ) بالنَّصْبِ وحُكِيَ بالخفضِ، قَالَ أبو جعفرٍ: فالرَّفْعُ عَلَىْ إضمارِ مُبْتَدَأ، أيْ: الَّذِيْ أُنزِل إليك تنزيلَ الحَقِّ، والنَّصْبُ عَلَىْ المَصْدَرِ، والخَفْضُ عَلَىْ البَدَلِ مِنْ الْقُرْآنِ الْكَرِيْمِ".[6]

ولم يقلْ أَبُو عَلِيٍّ في قراءةِ الجرِّ، بل ذَكَرَ أَنَّهم اختلَفُوا في الرَّفْعِ والنَّصْبِ فقط.

وعندَ العُكبُري: أيْ هو تنزيلُ العزيزِ، والمصدرُ بمَعْنَى الْمَفْعُوْلِ، أيْ مُنَزَّلُ العزيزِ، ويُقرأُ بالنَّصْبِ عَلَىْ أَنَّه مصدرٌ، أيْ نَزَلَ تنزيلاً، وبالجَرِّ أَيْضاً صِفَةٌ للقرآنِ.[7]

---

[1] من الآية 1، سورة النور.

[2] الْفَرَّاء، معاني الْقُرْآن: 290/2 .

[3] من الآية 35، سورة الأحقاف.

[4] الآية 5 ، سورة يس.قراءة الرفع لابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم، وقراءة النصب لابن عامر و حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (السبعة في القراءات: 539)

[5] الحجة: 305/3 .

[6] النحاس، إعراب الْقُرْآن 259/3 .

[7] إملاء ما من الرحمن: 201/2 .

ومما حملَهُ أَبُو عليٍّ علَىْ حذْفِ الْمُبْتَدأ قولُهُ تعالَى:(وَلَوْ جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَـٰتُهُۥٓ ءَأَعْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ)[1]. فأمَّـا قولُهُ : (ءَأَعْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ) فالمَعْنَى المنزَّلُ علَيْهِ أعجميٌّ وعربيٌّ، يرتفعُ كُلٌّ واحدٍ بأنَّه خبرُ مُبْتَدأ محذوفٍ. [2].

ومِـنْ هَذَاْ البابِ أَيْضاً، يوجِّه أَبُو عليٍّ قراءةَ الرَّفْعِ في (عالم) مِنْ قولِهِ تعَالَى: (عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ) [3] فقُـرِئَت (عالم) بالخفض والرَّفْع. علَىْ حَذْفِ الْمُبْتَدأ، وهو هنا ينقلُ ولا يبدي رأيَهُ، ولكنَّه يَقُولُ: قَالَ أبو الحسنِ: الجرُّ أجودُ ليَكُوْنَ الْكَلامُ مِنْ وجهٍ واحدٍ، وأمَّا الرَّفْعُ فعلَىْ أنْ يَكُوْنَ خبرَ ابتداءٍ محذوفٍ، قَالَ: ويُقوِّي ذَلِكَ أنَّ الْكَلامَ الأولَ قَدْ انقطعَ . [4]

ومثلُه (وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ۝) [5]، والْمُبْتَدأ محذوفٌ مِنْ اللفظِ، مُرادٌ في المَعْنَى والتَّقْدِيْرُ: هل لكَ إِلَىْ ذَلِكَ حاجةٌ أو أربَةٌ. [6] .

وقُرِئَتْ (خَالِصَةَ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ) [7]. برفعِ (خالصة) ونصبِها، فأمَّا الرَّفْعُ فجعلَهُ خبراً لمُبْتَدأ محذوفٍ، الَّذِيْ هو هي، ويَكُوْنُ الَّذِيْنَ آمنوا خبراً وخالصةً خبراً آخر[8]، والنَّصْبُ علَىْ أنَّه حالٌ. [9]

---

[1] من الاية 44، سورة فصلت.

[2] الحجة: 358/3 .

[3] من الآية 92، سورة المؤمنون. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم وابن عامر خفضا، و قرأ نافع وعاصـم فـي روايـة أبي بكر وحمزة والكسائي رفعا (السبعة لابن مجاهد: 447)، وجاء في الجامع لأحكام القرآن 6 / 137 : قرأ نافع وأبو بكر وحمزة والكسائي بالرفع على الاستئناف، والباقون بالجر على الصفة لله.

[4] الحجة: 186/3.

[5] الآية 7، سورة عبس.

[6] الحجة: 97/4.

[7] من الآية 32، سورة الأعراف. (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَـٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝)

[8] الحجة: 235/2 .وقراءة الرفع لنافع وحده، وقرأ الباقون بالنصب.

[9] المصدر السابق والصفحة نفسها.

ومـــنْ خلال كلامِ أَبي عَلِيٍّ، أنَّه يجيزُ أنْ يتعدَّد الْخَبرُ لمُبْتَدأ واحدٍ عَلَىْ غيرِ ما قَالَ به الخليلُ وغيرُه.

3 . 6 حَذْف المُنَادَى: القَوْلُ فِيْ: (ألا يَسْجُدُوا). [1]

النِّداءُ في اللُّغَة: الدُّعاءُ، بأيِّ لفظٍ كَان[2]. أما في الاصطلاحِ فهو الدُّعاءِ بياءٍ أو إحـــدى أخـــواتِها، أو طَلَـــبُ الإقبالِ بإحدى أدواتِ النِّداء. [3] ويَعُلِّلُ سِيْبَوَيْهِ نصبَ المُـــنَادَى، بأنَّه عَلَىْ فعلٍ محذوفٍ هو (أريدُ) وفي ذَلِكَ يَقُوْلُ سِيْبَوَيْهِ :(ومما يَنْتَصِبُ فـــي غيرِ الأمرِ والنَّهيِ عَلَىْ الفِعْلِ المتروكِ إظهارُهُ، قَوْلُكَ: يا عبدَ الله، والنِّداءُ كُلُّه، وقَدْ حذفوا الفعلَ لكثرةِ استعمالِهم هَذَا في كلامِهم، وصارت (يا) بدلاً من اللفظِ، لأنَّك إذا قُلتَ يا فلانُ، عُلِمَ أنَّك تريدُه) [4]. وفي الصَّفحةِ نفسِها يَقُوْلُ سِيْبَوَيْهِ وقَوْلُ الْعَرَبِ: يـــا إيَّـــاك، إنَّما هي يا إيَّاك أَعْنِي، ولكنَّهم حذفوا الفعلَ وصَارَ يا و أيا وأي بدلاً مِنَ اللفـــظِ بالفعـــلِ [5]. وسِيْبَوَيْهِ يُسَمِّي حروفَ النِّداءِ حروفَ التَّنبيهِ، فهو يَقُوْلُ: (فأمَّا الاسمُ غيرُ المندوبِ فينبَّهُ بياءٍ، وهيا، وأي وبالألفِ) [6]. ويَقُوْلُ السيرافي، وأعمُّ هَذِهِ الحروفِ (يا) إذْ إنَّها تَدخُلُ في كُلِّ نداءٍ. [7]

ونرى أنَّ حروفَ النِّداءِ تُحْذَفُ، وأنَّ النِّداءَ مِنْ علاماتِ الأَسْمَاءِ، أمَّا أنْ يُحْذَفَ المُنادَى فهو قليلٌ، ويَتَحدَّثُ أَبُو عَلِيٍّ عن قَوْلِهِ تَعَالَى (هَـٰٓأَنتُمْ) [8]، فيَقُوْلُ: فيَجُوْزُ أنْ تكونَ (ها) الَّتِيْ للتَّنبيه دَخَلَتْ عَلَىْ أنتم ويكونُ التَّنبيهُ داخلاً عَلَىْ الجملةِ كَمَا دَخَلَ في

---

(1) من الآية 25، سورة النمل.

(2) شرح المفصل: 3/2 .

(3) معجم المصطلحات النَّحْوية والصرفية: 219.

(4) الكتاب: 193/1 .

(5) المصدر السابق والصفحة نفسها.

(6) الكتاب: 183/2، وانظر شرح الأشموني: 48/3، وابن عقيل: 256/1 .

(7) شرح السيرا في عَلَىْ كتاب سيبويه: 128/3 .

(8) من الآية 66، سورة آل عمران.

قَــولِه : هَلُمَّ وكَما دَخَلَتْ (لا) الَّتيْ للتنبيهِ في نَحْوِ (ألا يسجدوا)، وكما دَخَلَتْ فيما أنشدَه أبو زيد:

يَا قَاتَلَ اللهُ صِبْيَاناً تَجِيءُ لَهُم أمُّ الهُنَيْبِرِ مِنْ زِنْدٍ لَهَا وَارِي. [1]

فــإنْ شئتَ قُلتَ: إنَّ (يا) دَخَلَتْ يُرَادُ بها منادىً محذوفٌ. [2] وإذا وُلِيَ (يا) ما لَيْسَ بمنادىً، كالأَفْعَالِ، فهي للنِّدَاءِ، والمُنَادَى محذوفٌ،[3] ويذهبُ أَيْضاً إِلَىْ أنَّ يا قَدْ تأتي للتَّنبيهِ.

وهنا لابُدَّ من القَولِ: إنَّ القراءةَ السابقة والْشِّعْرَ الَّذِيْ وَرَدَ عن الْعَرَبِ، وفيه أنَّ (يــا) جاءَ بَعْدَها فعلٌ، قَدْ اصطدمَ بقاعدةٍ نحويَّةٍ وضَعَهَا الْنُّحَاة، وهي أنَّ النِّداءَ مِنْ علامــاتِ الأَسْمَاءِ، ولَيْسَ مِنْ علاماتِ الأَفْعَالِ، فكَانَ لا بُدَّ أنْ يُقدِّروا محذوفاً، ومِنْ هَذِهِ الأبياتِ:

ألا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارةِ سِنْجَال وقَبْلَ مَنَايَا قَدْ حَضَرْنَ وآجَالِ[4]

فنلاحظُ أنَّ الفِعلَ (اسقيا) قَدْ دَخَلَهُ النِّداءُ، وأَيْضاً قول ذي الرِّمةِ:

ألا يَا اسْلَمِي يَا دارَ ميّ عَلَىْ البلى ولا زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِك القَطْرُ[5]

ولأنَّ الْــنُّحَاة قَدْ اصطدموا بقَاعدةٍ، وهي أنَّ النِّداءَ علامةٌ للاسمِ ولَيْسَ للفعلِ، فلجَأوا إِلَىْ التَّأويلِ، وتَقْدِيْرِ الْمَحْذُوْفِ، والتَّقْدِيْرُ والتَّفْسِيْرُ جاءا بِسَبَبِ هذا الاصطدامِ.

---

[1] الحجة: 2/24،23 .

[2] الحجة: 1/24 .

[3] مغني اللبيب 488 .

[4] الكتاب: 4/224، مغني اللبيب 488 .

[5] ديــوان ذي الرمة: 559، الأنصاف: 1/100، الخصائص: 2/278، الصّاحبي في فقه الْلُّغَة: 232، أوضح المسالك: 1/235، همع الهوامع: 1/355، النحاس، إعراب الْقُرْآن 3/141، شرح قطر الندى: 128، ابن عقيل: 136، ومنه أَيْضاً:

يــا لعــنةَ الله والأقوامِ كلِّهم والصَّالحِيْنَ عَلَىْ سمعان من جار ، الحجة: 2/25، وانظر همع الهوامع: 1/174، 2/70 .

أما أبو عَلِيٍّ فلَه رأيانِ: الأولُ: أنَّها حرفُ تنبيه. والثَّاني: أنَّ المنادى محذوفٌ، يُضعِّف ابنُ النَّحاس هَذِه القراءة بالتلميحِ، فهو يَقُولُ:(وهَذَا موجودٌ في كلامِ الْعَرَبِ إلا أنَّــه غيــرُ معــتادٍ أنْ يُقَــالَ: يا قَدمَ زيدٌ، والقراءةُ بها بعيدةٌ؛ لأنَّ الْكَلامَ يَكُوْنُ معترضــاً، والقراءةُ الأولَى يَكُوْنُ الْكَلامُ بها مُتَّسقاً، وأَيْضاً السَّوادُ عَلَىْ هَذِه القراءةِ، لأنَّه قَدْ حُذِفَ مِنْها ألفان).[1]

3 . 7 حَذفُ المَوصُوفِ:

وهــو جائــزٌ حــسنٌ في الْعَرَبِيَّةِ يُعدُّ مِنْ جملةِ الفصاحةِ والبلاغةِ، وقَدْ ذكرَه سِيْبَوَيْهِ في غيرِ موضعٍ مِنْ كتابِه. [2]

مِــنْ هَــذَا الــبابِ عندَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ قَوْلُهُ تَعَالَى:(**وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِأَعۡدَآئِكُمۡۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيّٗا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرٗا ۝٤٥ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ**) [3] حَــيْثُ قَالَ : سَأَلَني أحدُ شيوخِنَا عنه، فأجبتُ بأنَّ التَّقْدِيْرَ: وكَفَى باللهِ نــصيراً مِنَ الَّذِيْنَ هادُوا، وقَوْلُهُ (**مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ**) متعلِّقٌ بالنصرةِ، كَقَوْلِه (**فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأۡسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَاۚ**) [4] أي مَنْ يَمْنَعُنَا، فيَكُوْنُ (**يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ**) عَلَــىْ هَذَا حالاً من الَّذِيْنَ هادوا تَقْدِيْرُه: وكَفَى باللهِ مانعاً لهم مِنْكُم محرِّفينَ الكَلِمَ[5]، فحُذِفَ الموصوفُ ، وأقِيمَتِ الصِّفةُ مقامه. [6]

يَقُوْلُ مَكِّي بنُ أبي طالبٍ: قَوْلُهُ (**يُحَرِّفُونَ**) حالٌ من الَّذِيْنَ هادوا، فلا تَقِفْ عَلَىْ (**نَصِيرًا**) عَلَــىْ هَــذَا القولِ، وقيلَ: (**مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ**) مُتَعلِّقَةٌ بمحذوفٍ وهو خبرُ

---

(1) النّحاس، إعراب الْقُرْآن: 142/3 ط 2001. والمقصود بالسواد: عامة القراء.

(2) الزجاج ، إعراب الْقُرْآن: 286/1 .

(3) الآية45، سورة النساء، ومن الآية 46، نفس السورة.

(4) من الآية 29، سورة غافر.

(5) الحجة: 274/1.

(6) الحجة: 275/1 .

ابتداءٍ محذوفٍ تَقْدِيْرُه: من الَّذِيْنَ هادوا قومٌ يُحرِّفُونَ، فيُعلَّقُ (من) بمحذوفٍ، فيكُوْنُ (**يُحَرِّفُون**) نعتاً للابتداء الْمَحْذُوْفِ. [1]

الزَّمَخْشَرِي عَلَىْ أنَّ (يُحَرِّفُون) صفةُ مُبْتَدَأ محذوفٍ تَقْدِيْرُه: من الَّذِيْنَ هادوا قومٌ يُحرِّفونَ كَقَوْلِه:

ومَا الدَّهْـــرُ إلا تَارَتَانَ فَمِنْهُمَا أَمُوْتُ وأُخرَى أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْدَحُ

أي فمِنْهما تارةٌ أموتُ فِيْهَا. [2]

أمَّا ابنُ الأنباريّ، فيَقُوْلُ في البيانِ:" فيما تتعلَّقُ به (من): في الآيةِ السَّابقةِ ثلاثةُ أوجه:

الأولُ: أنْ تكـــونَ تفسيراً لقَوْلِه تَعَالَى (ألم ترَ إِلَىْ الَّذِيْنَ أُتُوا نَصِيباً من الكِتابِ) (مِـــنَ الَّذِيْنَ هادوا)، والثَّاني: أنْ تكونَ متعلّقةً بمحذوفٍ وتَقْدِيْرُه: مِنَ الَّذِيْنَ هادوا قـــومٌ يُحرِّفونَ، وقومٌ: مُبْتَدَأ ويُحَرِّفُونَ جملةٌ فعليةٌ في موضعِ الصِّفة للمُبْتَدَأ، وحُذِف الموصوفُ وأقيمت الصفةُ مقامه، وخبره من الَّذِيْنَ هادوا مقدّم عَلَيْهِ .

والـــثالث: أنْ يَكُوْنَ متعلّقاً بقَوْلِه: نصيراً عَلَىْ حَدِّ قَوْلِه: فمَنْ ينصرنا مِنْ بأسِ اللهِ إنْ جَاءَنَا. [3]

وعَلَىْ هَذَاْ تَكُوْنُ جُمْلَةُ (يحرّفون) لَها وجهان: **الأولُ:** في محلِّ نصبِ حالٍ، **الثاني:** أنَّها صفةٌ.

وإنِّـــي مَـــعَ الرَّأيِ الَّذِيْ يَقُوْلُ: (إنَّها حالٌ، لأنَّه حَمَلَ الْكَلامَ عَلَىْ الظَّاهر، فهي حالٌ من الضَمِيْرِ في (هادوا)، وأعتقدُ أنَّ أبا عَلِيٍّ يؤيِّدُ هَذَاْ.

---

[1] مشكل إعراب الْقُرْآن: 237/1.

[2] الكشاف: 239، ط 2002 .

انظـــر الكـــتاب: 345/2، وفـــي حذف الموصوف يقول سيبويه: ما منهم مات حَتَّىْ رأيته، وإنما يريد ما منهم واحد مات، ثم يذكر البيت، ويعلق عَلَيْهِ : إنما يريد منهما تارة أموت وأخرى.

[3] البيان في غريب إعراب الْقُرْآن: 222/1 .

ومِـــنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:(وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا) [1]، فقُرِئَتْ حَسَنا، يَقُولُ أَبُو عَلِيٍّ: مَـــنْ قَـــالَ حَسَناً جعلَه صفةً، وكَانَ التَّقْدِيْرُ عندَه: وقولوا للنَّاسِ قَولاً حَسَناً ، فحُذِفَ الموصوفُ، وحَسُنُ ذَلِكَ في (حَسَنٍ)لأنَّها ضَارعتِ الصِّفاتِ الَّتِيْ تقومُ مقامَ الأَسْمَاءِ، نحـــو الأَبْـــرَقِ والأَبْطَـــحِ وعَبْدٍ، ألا تراهم يَقُولُون: هَذَا حَسَنٌ، ومررتُ بحَسَنٍ،ولا يَكادُونَ يَذْكُرونَ المَوصوفَ [2].

وحُسْنا عَلَىْ تَقْدِيْر: قولاً ذَا حُسْنٍ. [3] ومثل ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:(**قَـالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا**) [4]. أي مَـــتاعاً قليلاً، يدلُّكَ عَلَىْ ذَلِكَ قَوْلُهُ (**قُلْ مَتَـٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ**) [5]. وقَـــوْلُهُ (**إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ** ﴿٥٤﴾)[6]. فأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ لا يَترك الأمرَ هَكَذَاْ في التَّقْدِيْر، فعندما قدَّر أنَّ كلمةَ (مَتاعاً) محذوفةٌ، دلَّلَ عَلَىْ كلامِه بما وَرَدَ مِنْ آيـــاتٍ كـــريمةٍ تُثْـــبِتُ صحةَ رأيِه، مثل ما وَرَدَ في سورةِ النِّسَاءِ وسورةِ الشُّعَرَاءِ السَّابِقَتَي الذِّكْر.

ومِـــنْ حَـــذْفِ الموصـــوفِ، قَوْلُهُ تَعَالَى:(**وَلَلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ**) [7]، فقُرِئَت (للدار ولدار). فالآخرةُ صفةٌ للدَّارِ، وإذا كَانَتْ صفةً لـــــــــهَا وجبَ أنْ يَجْرِي عَلَيْهَا في

---

[1] مـــن الآيـــة 83، ســـورة البقـــرة.قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع عاصم وابن عامر بالضم والتخفـــيف، وقـــرأ حمزة والكسائي بالفتح في الحاء (السبعة لابن مجاهد: 163). وانظر البحر المحـــيط: 1 / 453 ، وجاء في إعراب القرآن للنحاس: 1 / 64: وقرأ عيسى بن عمر (حُسُنا) بضمتين، وهذا مثل الحُلُم.

[2] الحجة: 326/1.

[3] المصدر السابق والصفحة نفسها.، وانظر الجامع لأحكام الْقُرْآن: م1.ج17/2 .

[4] من الآية 126، سورة البقرة.

[5] من الآية 77، سورة النساء. والحجة: 327/1 .

[6] الآية 54، سورة الشعراء.

[7] من الآية 32، سورة الأنعام. (وَلَلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٣٢﴾). وكلهم قرأ بلامين ورفع الآخرة غير ابن عامر فإنه قرأ (ولَدارُ الآخرةِ)بلام واحدة وخفض الآخرة. (الحجة لأبي علي: 2 / 157)

الإعْرَابِ، ولا يُضَافُ إليها[1]، وعَلَىْ هَذَا، لا يَكُوْنُ في الْكَلامِ حَذْفٌ.

أمَّـا قراءةُ (لدارُ الآخرة)، فإنَّه يجعلُ الآخرةَ صفةً للدَّارِ، ولكنَّهُ أضافَ الآخرةَ إلَىْ الدَّارِ، فلا تَكُوْنُ الآخرةُ عَلَىْ هَذِهِ صفةً للدَّارِ، لأنَّ، الشيءَ لا يُضَافُ إلَىْ نَفْسِهِ، ولكنَّهُ جَعَلَهَا صفةً للسَّاعةِ، فكأنَّه قَالَ، ولَدَارُ السَّاعةِ الآخرةِ. [2]

يَقُوْلُ الْفَرَّاءُ: جُعلت الدَّارُ ها هنا اسماً، وجُعلت الآخرةُ مِنْ صِفَتِها وأُضيفَتْ في غَيْـرِ هَذَا الموضعِ، ومثله ممّا يُضَافُ إلَىْ مثلِهِ في المَعْنَى قَوْلُهُ:(إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾ [3]. والحَـقُّ هو اليَقِينُ، كَمَا أنَّ الدَّارَ هي الآخرةُ، وكذَلِكَ أتَيْتُكَ بارحةَ الأولَى والبارحةَ الأولَى، ومِنْه يومَ الخميسِ وليلةَ الخميسِ، يُضَافُ الشَّيءُ إلَىْ نفسه إذا اختَلَفَ لفظُهُ، كَمَا اخْتَلَفَ حَقُّ اليَقِينِ. [4]

إذن أَبُـو عَلِيٍّ يَخْتَلِفُ في التَّقْدِيْرِ عن الْفَرَّاءِ، فهو يَقُوْلُ: إنَّ الشَّيءَ لا يضافُ إلَىْ نفسه، فالقراءةُ عَلَىْ أنَّها صفةٌ لموصوف محذوفٍ، وهو (السَّاعةُ).

وقراءةُ الإضافةِ عَلَىْ تَقْدِيْرِ حَذْفِ الْمُضَافِ وإقامةِ الصِّفَةِ مقامَه، التَّقْدِيْر: ولَدَارُ الحياةِ الآخرةِ. [5]، وعَلَىْ قراءةِ الجمهورِ و (للدار الآخرة) اللامُ لامُ الابتداءِ، ورُفِعَ الدَّارُ بالابتداءِ، وجَعَلَ الآخرةَ نَعْتاً لها والْخَبَرُ خير للذين.

يقـوِّيه تِلْـكَ الدَّارُ الآخرةُ. [6] ومِنْه قَوْلُهُ تَعَالَى:(يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ﴿٥٧﴾ [7]، يَقُوْلُ أَبُو عَلِـيٍّ: فأمَّـا الحَـقُّ فيَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: يَجُوْزُ أنْ يَكُوْنَ صفةَ مصدرٍ محذوفٍ، يقضي

---

(1) الحجة: 158/2.

(2) الحجة: 158/2.

(3) الواقعة 95 .

(4) الْفَرَّاء، معاني الْقُرْآن: 330/1 .

(5) الجامع لأحكام الْقُرْآن م3/ج334/6. وأعتقد أنه يريد حذف الْمُضَاف إليه، ولكنه ذكر حذف الْمُضَاف .

(5) الجامـع لأحكـام القـرآن: 3 / 334. وانظر النهر الماد: 384/2، وفيه وقيل: عَلَىْ حذف موصوف، تَقْدِيْره: ولدار الحياة الآخرة.

(7) الأنعام 57 .

القَضاءَ الحَقَّ أو يَقُصُّ القصصَ الحقَّ، ويَجُوْزُ أنْ تكونَ مفعولاً به مثل (يفعل الحق) [1] ومِنْه أَيْضاً قولُ الشَّاعرِ:

لَكُمْ مَسْجِدا اللهِ المَزُورَانِ والحَصَى لكم قِبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وأَقْتَرَا. [2]

تَقْدِيْـرُه: مِنْ بين رجلٍ أثرَى ورجلٍ أقترَ، فأقامَ الصِّفَةَ مقامَ الموصوفِ، وفي التَّنْزِيْلِ(**وَمِنْ أَهْـلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ**)[3] فيَجُوْزُ أنْ يَكُوْنَ عَلَىْ قَبِيلِ مَرَدوا عَلَىْ النفاقِ مثل قَوْلُهُ تَعَالَى:(**ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ**). [4][5]

ومِنْه أَيْضاً (السَّوأَى) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى:(**ثُمَّ كَانَ عَـٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَـٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ**) [6] فقَدْ قُرِئَتْ عاقبةٌ مرفوعةً ومنصوبةً، يَقُوْلُ أَبُو عَلِيٍّ: مَنْ رَفَعَ العاقبةَ (ثم كَانَ عاقبة الَّذِيْنَ اساؤوا) جَازَ أنْ يَكُوْنَ الْخَبَرُ شيئين (**ٱلسُّوٓأَى**) و (**أَن كَذَّبُواْ**) كَمَـا جَـازَ فـيمَنْ نَصَبَ العاقبةَ أنْ يَكُوْنَ كُلُّ واحدٍ مِنْهما الاسمَ ومَعْنَى (**ٱلَّذِينَ أَسَـٰٓـُٔواْ**): الَّـذِيْنَ أشـركُوا، التَّقْدِيْرُ: ثم كَانَ عاقبةُ المسيءِ التكذيبَ بآياتِ الله، فإذا جَعَلْتَ (**أَن كَذَّبُواْ**) نَفْسَ الْخَبَرِ، جَعَلْتَ (**ٱلسُّوٓأَى**)في مَوضعِ نصبٍ، بأنَّه المَصْدَرُ وقَدْ يَجُوْزُ أنْ تَكُوْنَ السَّوأَى صفةً لموصوفٍ محذوفٍ كأنَّه الخُلَّةُ السَّوأَى، أو الخِلالُ الـسوأى. [7] ومِنْه أَيْضاً قراءةُ الجرِّ في (**يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ**

---

[1] الحجة: 167 .

[2] البـيت للكميت بن زيد في ديوانه: 192/1، ولسان الْعَرَب: 205/3 (سجد)، 68/7 (قبض)، 14 /111 (قرا)، إصلاح المنطق: 397،والإنصاف: 721/2 .

[3] من الآية 101 ، سورة التوبة.

[4] من الآية 24، سورة الروم.

[5] الحجة: 214/3 .

[6] مـن الآيـة 10، سورة الروم.قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بالنصب (عاقبةَ)، وروى الكسائي وحسين الجُعْفي عن أبي بكر عن عاصم (عاقبةُ) بالضم. (السبعة لابن مجاهد: 506)

[7] الحجة: 267/3 .

فَـلَا تَـنتَصِرَانِ ﴿٣٥﴾) [1] فَوَجْهُ الجرِّ أنْ تُقدِّرَ: يُرسَـلُ عليكما شواظٌ مِنْ نارٍ وشيءٍ مِنْ نحاسٍ فتَحْذِف الموصوفَ، وتُقِيمُ الصِّفَةَ مقامَه كقَوْلِه (وَإِن مِّنْ أَهْـلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ). [2][3]

3 . 8 حَذْفُ الْمُضَافِ إِلَيْه:

وحَذْفُ الْمُضَافُ إليه يَكْثُرُ في ياءِ الْمُتَكَلِّمِ ــ رَبِّ اغفرْ لِي ــ وفي الغايات لله الأمــرُ مِنْ قبلُ ومِنْ بعدُ، وفي كُلٍّ، وبعضٍ، وأيٍّ، وجَاءَ في غيرِ هَذَا. [4] يَقُولُ أَبُو عَلِــيٍّ فــي قَوْلِه تَعَالَى:(فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾) [5]، المَعْنَى أَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينُ الإِحْرَاقِ[6] .

ويبدو أنَّ هَذَا التَّقْدِيْر لم يأتِ به أحدٌ غيرُ أَبِي عَلِيٍّ فيما أَعْلَمُ، وفيما تَوَفَّرَ لَدَيَّ مِنْ مصادر .

ومِنْ حَذْفِ الْمُضَافِ إليه (وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا) [7]، فإذا قدَّرْتَه: ولكُلّ ذوي وجهةٍ فيَصيرُ التَّقْدِيْرُ الله مُوَلٍّ كُلّ ذوي وِجْهَةٍ وِجْهَتُهُمْ. [8] .

بَيْنَ حَذْفِ الْمُضَافِ إليه والمَعْنَى:

---

[1] الآية 35، سورة الرحمن.قرأ ابن كثير وأبو عمرو (ونحاسٍ) خفضا، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي (ونحاسٌ) رفعاً (السبعة لابن مجاهد: 621. وانظر الفراء: 3 / 117 : والنحاس يرفع، ولو خفض كان صوابا، يراد: من نار ومن نحاس.

[2] من الآية 159، سورة النساء.

[3] الحجة: 4/ 17 .

[4] الإتقان في علوم القُرْآن: 80/2.

[5] من الآية 18، سورة الحجر.

[6] الحجة: 100/3 .

[7] من الآية 148، سورة البقرة.

[8] الحجة: 392/1 .

قَوْلُهُ تَعَالَى:(وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ)[1].

يَقُولُ أَبُو عَلِيٍّ: قَرَأَ ابنُ عامرٍ وحدَهُ: (وكذَلِكَ زُيِّنَ) برفع الزاي (لكَثِيْر مِنْ المشركين قتلُ) برفع اللام (أولادَهم) نصب الدَّال (شركايهم) بياء[2] . الشركاءُ عَلَىْ قولِ العامَّةِ فاعلُ (زين) وهو مثل (لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا)[3]. لما تقدَّم ذكرُ المشركين كنَّى عنهم في قَوْلِهِ (شركاؤهم) كما أنَّه لما تقدَّم ذكرُ النَّفسِ وإبراهيمَ في قَوْلِهِ (لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا) (وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ)[4] كنَّى عن الاسمينِ المتقدِّمِ ذكرُهما، ولا يَجُوْزُ أنْ يَكُوْنَ (الشركاءُ) فاعلَ المصدرِ الَّذِيْ هو القتلُ؛ لأنَّ زَيَّنَ حيْنَئذ يبقى بلا فاعل، ولأنَّ الشركاءَ ليسوا قاتلينَ إنَّما هم مُزيِّنونَ القتلَ للمشركينَ، وأُضيفَ المصدرُ الَّذِيْ هو القتلُ إلى الْمَفْعُوْلين الَّذِيْنَ هم الأولادُ كَقَوْلِهِ (لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ)[5]، ونحو ذَلِكَ مما يُحْذَفُ مَعَه الْفَاعِلون والمَعْنَى قَتْلُهُمْ أولادَهم، فحُذِف الْمُضَافُ إليه الَّذِيْ هو الْفَاعِلُ، كما حُذِفَ ضَمِيْرُ الإنسانِ في قَوْلِهِ (مِنْ دُعَاءِ الخَيْرِ) والمَعْنَى مِنْ دُعَائِهِ الخَيْرَ. [6]

---

[1] من الآية 137، سورة الأنعام.

[2] وانظر أيضاً النشر في القراءات العشر: 263/2 ، والسبعة لابن مجاهد: 270، وجاء في البحر المحيط: 231/4، قال أبو حيان: "فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهي مسألة مختلَف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها ــ متقدموهم ومتأخروهم ــ ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح، لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب "

[3] من الآية 158، سورة الأنعام.

[4] من الآية 124، سورة البقرة.

[5] من الآية 49، سورة فصلت.

[6] الحجة: 214/2 .

وفي قِرَاءَةِ ابنِ عَامرٍ، أُسنِدَ الفِعْلُ إِلَىْ القَتْلِ فأُعْمِلَ المَصْدَرُ عَمَلَ الفعلِ وأضافَه إِلَىْ الْفَاعِلِ، ونَظِيرُ ذَلِكَ (وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ) [1]، فاسمُ الله فاعِلٌ ، كما أنَّ الشركاءَ فاعلونَ والمصدرُ مضافٌ إِلَىْ الشُّركاءِ الَّذِيْنَ هم فاعلونَ، والمَعْنَى: قتلُ شركاءَهم أولادِهم ففَصَلَ بَيْنَ الْمُضَافِ والْمُضَافِ إليه بالْمَفْعُوْلِ بِهِ، والْمَفْعُوْلُ بِه مفعولُ المصدرِ. وهَذَا قبيحٌ قليلٌ في الاستعمالِ، ولو عَدَلَ عنها إِلَىْ غيرِها كَانَ أولَى. ألا تَرَى أنَّه لم يفصلْ بَيْنَ الْمُضَافِ والْمُضَافِ إليه بالظَّرفِ في الْكَلَامِ وحالِ السّعةِ مَعَ اتِّساعِهِم في الظُّروفِ. [2] إذن مِنْ خِلالِ كَلامِ أَبِي عَلِيٍّ نَجِدُ أنَّه لم يَرْضَ عن قِرَاءَةِ ابنِ عامرٍ، حَيْثُ إنَّه – ابن عامر – فَصَلَ بَيْنَ المُتَضَايِفَيْنِ – وهَذَا عندَ أَبِي عَلِيٍّ قَلِيلٌ ولا يَجُوْزُ في الْكَلَامِ، وإنَّما يَجُوْزُ في الْشِّعْرِ اضطرارا وهَذَا هُوَ مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ، وقَدْ ذهبَ الكوفيّونَ إِلَىْ جوازِ الفصلِ بَيْنَ الْمُضَافِ والْمُضَافِ إليه بغيرِ الظَّرفِ وحرفِ الخفضِ لضرورةِ الْشِّعْرِ. [3] وهَذَا يدلُّ عَلَىْ بصريةِ أَبِي عَلِيٍّ في رأيِهِ السَّابقِ.

أمـــا سِـــيْبَوَيْهِ فـــلا يجيزُ الفصلَ (ولا يَجُوْزُ يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدَارِ إلا في الْشِّعْرِ، كراهِيَةَ أنْ يفصلوا بَيْنَ الْجَارِّ والْمَجْرُوْرِ. [4]

و عَارَضَ الْفَرَّاءُ هَذِهِ القِرَاءَةَ – وهو كوفيٌّ– (ولَيْسَ قولُ مَنْ قَالَ، وإنَّما أرادوا قَوْلَ الشَّاعِرِ:

فَزَجَجْتُهَا مُتَمَكِّناً زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

وهَذَا مما كَانَ يَقُوْلُه نَحوِيُّو الحِجَازِ، ولَمْ نَجِدْ مثلَه في الْعَرَبِيَّةِ. [5]

---

[1] من الآية 250، سورة البقرة.

[2] الحجة: 214/2 .

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف: 429/2، مسألة: (60) .

[4] الكتاب: 176/1، 177.

[5] الْفَرَّاء، معاني الْقُرْآن: 357/1 . وانظر البيت البيان: 289/1، الإنصاف: 429/1 .

وقَــدْ وقَعَ ابنُ الجَزْرِيِّ في سهوٍ حيْنَ ذَكَرَ أنَّ ابنَ جَرِيرٍ الطَّبرِي هو أولُ مَنْ طَعَــنَ فــي قِــرَاءَةِ ابنِ عامرٍ، والصَّحيحُ أنَّ أبا زكريا الْفَرَّاءَ هو أولُ مَنْ ضعَّفها ورَفَضَها، وهو سابقٌ عَلَىْ الطَّبَرِيِّ بمائةِ عامٍ أو يَزِيدُ. (1)

ويَذكــرُ ابــنُ الأنباريِّ:" وأمَّا نَصْبُ أولادِهم وجَرُّ شركائِهم فهو ضَعِيفٌ في القِــيَاسِ جداً، وتَقْدِيْرُه زين قتلُ شركائِهم أولادَهم، فقدَّمَ وأخَّرَ وفَصَلَ بَيْنَ الْمُضَافِ والْمُضَافِ إليه بالْمَفْعُولِ، كقول الشاعر:

يَطُفْنَ بِحُوزِيٍّ المَرَاتِعِ لم يُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ

أي قَــرْعُ الكــنائنِ القِــسِيِّ، ومــثل هَذَا لا يَكُوْنُ في اختيارِ الْكَلامِ بالإجماعِ، واختلَفوا في ضرورةِ الْشِّعْرِ، وهَذِهِ القِرَاءَةُ ضعيفةٌ في القياسِ بالإجماعِ. (2)

ومِــنْ حَذْفِ الْمُضَافِ إليه: (**لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ**) (3) والتَّقْدِيْرُ مِن قبلِ كُــلِّ شيءٍ ومِنْ بعدِ كُلِّ شيءٍ وقَدْ حُذِفَ الْمُضَافُ إليه لإفادةِ الشُّمُولِ لكُلِّ ما تَحْمِلُهُ القبليةُ والبعديَّةُ مِنْ أزمنَةٍ وأمكنةٍ وأشياء وغيرِها. (4)

3 . 9 حَذْفُ الصِّفَةِ:

---

(1) ظاهرة التأويل في الْقُرْآن الْكَرِيْم: 74 .

(2) البيان في غريب إعراب الْقُرْآن: 289/1، وانظر، الجامع لأحكام الْقُرْآن: 92/7 الحجــة: لابن خالويه: ص 81 وفيه (وهو قبيح في الْقُرْآن)يقصد قراءة الفصل بين الْمُضَافِ والْمُضَافِ إليه، ومجمع البيان: م3/ج7/206 ، روح المعاني: م3/ج8/34 مــشكل إعراب الْقُرْآن: 309/1 (وهي قِرَاءَة بعيدة)، وجامع البيان: 137/12 (قبيح غير فصيح).

(3) من الآية 4، سورة الروم.

(4) الْحَــذْف البلاغــي في الْقُرْآن الْكَرِيْم، 89 ومن حذف الْمُضَافِ إليه (كل قَدْ علم صلاته)، أي كــلُّ فــريق، الــنور: 41 ،(ربِّ اجعل لي آية) أي (ربِّي) آل عمران: 41، ومما حذف فيه ياء الْمُتَكَلِّم: (رب ارني انظر إليك) الأعراف: 143، (رب اغفر لي ولأخي) الأعراف: 151، (ربِّ إنَّ ابني من أهلي) هود: 45 (ربِّي إنِّي وضعتها أنثى) آل عمران: 36 .

وحـــذفُ الصِّفةِ قليلُ الوجودِ في الْكَلامِ لمكانِ استبهامه ولا يكادُ يُوجدُ في غيرِ كـــلامِ اللهِ. [1] ويرد حذفُ الصِّفةِ في اللُّغةِ معَ نيَّةِ معناها في الموضعِ الَّذيْ تدلُّ فيه قـــرينةٌ لفظيةٌ وحاليَّةٌ عَلَىْ أنَّ الموصوفَ مُقَيَّدٌ أو مُخصَّصٌ بصفةٍ معيَّنةٍ بحَيْثُ لو لم تقـــدِّرْ صفةً مَحْذُوفَةً لأدَّى إلَىْ خللٍ بالمَعْنَى المقصودِ[2]، ومِنْه قَوْلُهُ تَعَالَى:(**إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ** شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ) [3]، يَقُوْلُ أَبُـــو عَلِـــيٍّ : فـــلا يَجُوْزُ تَعَلُّقُ (كتاب) بالعدَّةِ لأنَّ فيه فصلا بَيْنَ الصلةِ والموصولِ بالْخَبَـــرِ، ولكـــنَّه يَـــتَعَلَّقُ بمحذوفٍ عَلَىْ أنْ تكونَ صفةً للخَبَرِ الَّذيْ هو قَوْلـــهُ (اثنا عَشَرَ) [4]

ومِنْه أَيْضاً (**وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا** ﴿٧٩﴾) [5] والتَّقْدِيْرُ يأخـــذُ كُـــلَّ ســـفينةٍ صالحةٍ، جَاءَ في الجامعِ للقرطُبِيِّ:" قَرَأَ ابنُ عبَّاسٍ وابنُ جبيرٍ (صـــحيحة) وقَرَأَ ابنُ عبَّاسٍ وعثمانُ بنُ عفَّانَ (صالحة) [6]، والدَّليلُ عَلَىْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى (**فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا**)

ومِنْه (**قَالُوٓاْ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ** فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾) [7]، والتَّقْدِيْرُ جِئْتَ بالحقِّ الواضحِ الَّذِيْ اتَّضحَ لهم به المطلوبُ فحُذفت الصِّفَةُ للعلمِ بها اختصاراً، جاءَ في النَّهرِ المادِّ:" أيْ بالحقِّ الواضحِ لنا، أيْ : نَطَقْتَ به لا أنَّه كَانَ غائباً فَجَاءَ. [8]

---

(1) الْحَذْف البلاغي 91.

(2) الْحَذْف اللغوي 217.

(3) التوبة 36 .

(4) الحجة: 511/1 .

(5) الكهف 79 .

(6) الجامع لأحكام الْقُرْآن م5/ج407/10 .

(7) البقرة 71 .

(8) النهـــر الماد من البحر المحيط: 144/1، ومن حذف الصفة أيْضاً، (النساء: 12، طه 74، النمل 23، الأنعام 44، المائـــدة 54، آل عمران 13، النساء 76، الكهف 79 ، البقرة 71، الكهف 105، القارعة 8،9، قريش 4 ، المائدة 68 ص 51، آل عمران 173، وانظر الْحَذْف اللغوي 218، 219، والْحَذْف البلاغي 92، 93).

ومِنْ حَذْفِ الصِّفةِ عندَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ، قَوْلُهُ تَعَالَى:(أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ﴿٦٧﴾) [1] فمعناه لم يكُ شيئاً موجوداً ولَيْسَ يُرَادُ أَنَّه قبلَ الخلقِ لم يَقعْ عَلَيْهِ اسمُ شيءٍ[2] وهو هنا عَلَىْ حَذْفِ الصِّفَةِ (موجوداً)، ومِنْه أَيْضاً (أوَ لا يَذَّكَرُ الإنسانُ) والمَعْنَى أو لا يَذَّكَرُ الإنسانُ الجاحدُ للبعثِ أولَّ خلقِه. [3]

3 . 10 حَذْفُ الفِعْلِ:

مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:(وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴿٤﴾) [4]، في حالةِ النَّصْبِ يَقُولُ أَبُو عَلِيٍّ: وأَمَّا النَّصْبُ في (حمالةَ) فعَلَىْ الذَّمِ لَها، وكأَنَّها كَانَت اشْتَهَرَتْ بذَلِكَ فجَرَتِ الصِّفَةُ عليها للذَّمِّ لا للتَّخْصِيصِ و التَّخْلِيصُ مِنْ موصوفٍ غيرِها، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

ولا الحَجَّاجُ عَيْنَيْ بِنْتِ ماءٍ تُقَلِّبُ طَرْفَهَا حَذَرَ الصُّقُورِ [5]

يَقُولُ سِيْبَوَيْهِ: وبلغنا أنَّ بعضَهم قَرَأَ هَذَا الْحَرْفَ نصباً (وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ)ولم يَجْعَلِ الحمَّالةَ خبراً للمرأةِ، ولكنَّه كأَنَّه قَالَ :أذكرُ حمَّالةَ الحطبِ، شَتْماً لها، وإنْ كَانَ فعلاً لا يُستَعْمَلُ إظهارُه. [6]

---

[1] من الآية 67، سورة مريم.

[2] الحجة: 124/3 .

[3] المصدر السابق والصفحة نفسها.

[4] الآيــة 4، سورة المسد (تبت).قرأ عاصم وحده (حمالةَ) بالنصب، وقرأ الباقون (حمالةُ) بالرفع (السبعة في القراءات لابن مجاهد: 700) وانظر: البحرالمحيط: 8 / 527، واتحاف فضلاء البشر: 445.

[5] الحجــة: 152/4، وفــي الكتاب: ورد (نعت الحجاج بن يوسف بالجبن مع تسلق الجفنين، وشبه عينيه عند تقليــبه لهمــا حــذراً وجبناً بعيني بنت الماي، وهي ما يصاد من طير الماء كالغرانيق ونحوها، إذا نظرت إِلَىْ الصقور، فقلبت حماليقها حذرا منها، والشاهد فيه نصب (عيني) عَلَىْ الذم. الكتاب: 73/2 (الهامش) .

[6] الكتاب: 70/2 .

ويقُولُ ابنُ الأنباريِّ في وقَدْ قُرِأَ (حمَّالةَ الحطبِ) بالنَّصْبِ فإنَّه منْصوبٌ علَىْ الـــذَّمِّ، وتقْديْرُه أذمُّ حمَّالةَ الحطب واللهُ أعلَمُ. [1] وفي مُغنِي اللبيبِ أَيْضاً بإضمارِ أذمُّ ونظائرُه كَثِيْرةٌ. [2]

وجـــاءَ عـــندَ ابن خالويه:" والحُجَّةُ لمَنْ نَصَبَ: أنَّه أرادَ الذَّمَّ، والْعرَبُ تَنْصبُ بالـــذَّمِّ والمَدْحِ والتَّرحمِ بإضمارِ (أعني) ومعناه أنَّها كَانَت تَمشِي بالنَّميمةِ فَذُمَّتْ بذَلِكَ [3] ".أمَّا الْفَرَّاءُ فَجعَلَ لقِرَاءَةِ النَّصْبِ وجهين:

الأولّ: أنْ تجعلَ الحمَّالةَ قطعاً، لأنَّها نكرةٌ، ألا تَرَى أنَّك تَقُولُ: وامرأتُه الحمالةُ الحطبِ، فإذا ألقَيْتَ الألفَ واللامَ كَانَت نكرةً ولم يستقمْ أنْ تَنْعَتَ مَعرفةً بنكرةٍ .

والوجهُ الآخرُ: أنْ تشتمَها بحملِها الحطبَ، فيَكُوْنُ نَصبُهَا علَىْ الذَّمِّ كَمَا قَالَ ــ صلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ ــ سَيِّد المُرسلِينَ، سَمِعَهَا الكسائيُّ مِنْ الْعَرَبِ[4] .

فالجميعُ متَّفقونَ علَىْ أنَّ (حمالة) مَنْصوبةٌ بفعلٍ محذوفٍ تَقْديْرُه أذمُّ، إلا الْفَرَّاء ينصبُها علَىْ القطعِ.

ومثل ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو علِيٍّ في (أشدَّ العذابِ) مِنْ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۚ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [5] فقُرِئَتْ (ادْخُلُوا) و (أدْخِلوا) ومَعْنَى (أشدَّ العذابِ) أنَّه في موضعِ مفعولٍ به وهو في الاخْتِصَاصِ مثل المسجدِ الحرامِ، فحذفَ الْجَارُّ فانتصبَ انتصابَ الْمَفْعُولِ بِهِ. [6]

ومما حَمَلَهُ أَبُو علِيٍّ علَىْ حَذْفِ الفعلِ[7] قَوْل الشَّاعرِ:

---

[1] البيان في غريب إعراب الْقُرْآن: 460/2 .

[2] مغني اللبيب: 828 .

[3] الحجة: لابن خالويه: 249 .

[4] الْفَرَّاء، معاني الْقُرْآن: 298/3 ،انظر مشكل إعراب الأشعار الستة، ق3، ديوان النابغة،18،ت:د.علي الهروط

[5] الآيـــة 46، سورة غافر. قرأ نافع وحمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص بفتح الألف وكسر الخاء، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر : بألف موصولة وبضم الخاء (السبعة : 572).

[6] الحجة: 352/3 .وانظر: النحاس، إعراب القرآن: 4 / 192.

[7] الحجة: 361/3 .

ليُـبْكَ يزيدُ ضارعٌ لِخُصُومَةٍ ومختبطٌ مما تُطيحُ الطَّوائحُ[1]

وضـــارِعٌ: فاعــلٌ مــرفوعٌ لفعلٍ محذوف، وفسَّر ذَلِكَ حاملاً البيتَ عَلَىْ الآيةِ الْقُــرْآنيةِ (يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَـا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ ﴿٣٦﴾)[2]، ثُــمَّ قَالَ:(رِجَال)[3]، كأنَّه قيل مَنْ يــسبِّحُ؟ فقَالَ: يُسبِّحُ رِجَالٌ[4] وهو مثلُ البيتِ السَّابقِ عندَه، يَقُولُ سِيْبَوَيْه: لما قَالَ: ليُـــبْكَ يزيدُ، كَانَ فيه مَعْنَى لِيَبْكِ يَزيدُ كأنَّه قَالَ: ليبكه ضارع[5] وجاءَ في الأشباهِ والنَّظائرِ:" ألا ترى أنَّ أوَّلَ البيتِ مبنيٌّ عَلَىْ طرحِ ذَلِكَ الْفَاعِلِ وأنَّ آخرَه قَدْ عُودَ فيه الحــديثُ عن الْفَاعِلِ، فإنَّ تَقْدِيْرَه فيما بَعْدُ، لِيَبْكِه مختبطٌ، فدلَّ قَوْلُهُ: (ليبك) عَلَىْ ما أرادَه مِنْ قَوْلِه: ليبكه". [6]

وجــاءَ في المفصَّلِ للزَّمخشَرِيّ، وقَدْ يجيءُ الْفَاعِلُ ورافعُه مضمرٌ، يقال (مَنْ فعــلَ). فــيَقُولُ: زيــدٌ بإضمارِ فعلٍ، ومِنْه قَوْلُهُ تَعَالَى (يسبح له ...). فيمَنْ قَرَأَها مفتوحةَ الباءِ، أي يُسبِّحُهُ رجالٌ، ومَعْنَى البيتِ أي ليبكه ضارعٌ والمرفوعُ في قَوْلِهم: هــلْ زيــدٌ خَرَجَ، فاعلٌ مضمَرٌ يفسِّرُهُ الظَّاهرُ[7]. أمَّا السِّيُوْطِيّ في الهمعِ فيَقُولُ في بــابِ: **حَذْف عامِلِ الْفَاعِلِ**:"ويحذَفُ لِقرينةٍ كأنْ يُجابَ بِهِ نَفْيٌ أو استفهامٌ. ولا يُقَاسُ (ليــبكك يــزيد ضارع). وقيل: يَجُوْزُ إنْ أمن، وجوّز قومٌ: زيدٌ عمراً أي **لِيَضْرِبَ** لدلــيلٍ، ويزيدُ السِّيُوْطِيّ: ومما حُذِفَ فيه لَعَدَمِ اللَّبسِ قَوْلُهُ تَعَالَى:(يُسَبَّح له فِيْهَا...) عَلَــىْ قِرَاءَةِ بناءِ يسبح للمفعولِ، إذ التَّقْدِيْرُ يُسَبِّحُه رجالٌ لدلالةِ يُسَبِّحُ عَلَيْهِ، ثم ذكر البيتَ (ليبك).

---

[1] انظــر الحجة: 361/3 وهمع الهوامع 514/1، والكتاب: 288/1، 366، 398، والأشباه والنظائر: 305/1 والمفصل في صنعه الإعْرَاب: 50، وشرح المفصل: 80/1. أوضح المسالك 93/2، الخصائص: 424/2،353، وشرح الأشموني: 171/1 ومغني اللبيب 807 برقم 1044

[2] من الآية 36، سورة النور.

[3] من الآية 37، سورة النور.

[4] الحجة: 361/3

[5] الكتاب: 288/1 .

[6] الأشباه والنظائر: 305/1 .

[7] المفصَّل في صنعه الإعْرَاب 50،51 .

ويــزيدُ واخــتُلف في القياسِ علَىْ ذَلكَ، فمنعَه الجمهورُ وجوَّزَه الجرميُّ وابنُ جنِّيّ وابنُ مَالِكٍ حَيْثُ لم يَلْتَبِس الْفَاعِلُ بالنّائبِ عنه". [1]

وخرَّجَ أَبُو عَلِيٍّ قولَه: (ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٣) [2] علَىْ ذَلكَ، فقَالَ:" ويَجُوْزُ فــي قَــوْلِه: (ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ..) أنْ يَكُــوْنَ تبييناً للفاعل، وقاسَه علَىْ (يُسَبَّح) والفعلُ (يُوحَى) مبنيٌّ للمفعولِ". [3]

ويقــدِّرُ مثل ذَلكَ ابنُ هشامٍ في المغني: فيمَنْ رواه مبنياً للمفعولِ فإنَّ التَّقْدِيْرَ: يُــسَبِّحُه رجــالٌ، و يوحــيه الله، وزيــنَّه شــركاؤُهم ويبكيه ضارعٌ. ولا تقدِّرُ هَذِهِ المرفوعاتِ مبتدآتٍ حُذِفَت أخبارُها، لأنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ قَدْ ثبتَتْ فاعليتُها في روايةِ مَنْ بَنَى الفعلَ فيهنَّ للفاعلِ. [4]

ومِــنْ حَذْفِ الفعلِ أيْضاً (وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ) [5] اختُلِفَ في قِــرَاءَةِ (العفو) بَيْنَ الرَّفْعِ والنَّصْبِ، والَّذِيْ يَهمُّنا هنا هو قِرَاءَةُ النَّصْبِ، يتحدَّثُ أَبُو عَلِيٍّ عن (ماذا) فيَقُوْلُ: إنَّ (ما) مَعَ (ذا) بمَنْزلةِ اسمٍ واحدٍ، لذَلكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:(مَاذَا يُنفِقُونَ) بمَنْــزلةِ قَوْلِه ما ينفقون، وقَوْلُهُ: ماذا في موضعِ نصبٍ، كما أنَّ (ما) في قــولِك ما ينفقون؟ وأياً في قولك: أياً ينفقون؟ كذَلكَ، فجوابُ هَذَا العفوَ بالنَّصْبِ كما تَقُــوْلُ فــي جــوابِ ما أنفقتَ؟ درهماً، أي أنفقتُ درهماً، فهَذَا وجهُ قَوْلِ مَنْ نصبَ (العفوَ في الآية[6]) والرَّفْعُ علَىْ أنَّه خبرٌ لمُبْتَدَأ مضمرٍ. [7]

---

[1] همع الهوامع: 515/1 .

[2] من الآية 3، سورة الشورى.

[3] الحجة: 361/3 .

[4] مغني اللبيب: 807، وانظر الْفَرَّاء، معاني الْقُرْآن: 21/3 .

[5] مــن الآيــة 219، ســورة البقرة.قرأ أبو عمرو وحده (العفوُ) رفعا وقرأ الباقون (العفوَ) نــصبا، قال أبو بكر: أرى ابن عامر نصب الواو أيضا، وابن كثير قرأها رفعا، والمعروف عن المكيين النصب (السبعة لابن مجاهد: 182)

[6] الحجة: 436/1 .

[7] المصدر السابق: والصفحة نفسها.

ومثلُ ذلكَ في إضمارِ الفعلِ (نصب متاع) في قولِهِ تعالَى:(إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا) [1]. فيحتملُ نصبُ متاعٍ وجهين:

الأولُ: تُمَتَّعون مَتاعاً، فيدلُّ انتصابُ المصدرِ عَلَيْهِ. والثَّاني: أنْ تُضْمِرَ يبغونَ متاعَ الحياةِ الدُّنْيَا، فيَكُوْنُ مفعولاً له. [2]

ومِنْه أَيْضاً (فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ) [3] أي فيُقَالُ لهم(أَكَفَرْتُم)،[4] يَعْنِي عَلَىٰ إضمارِ الفعلِ (يُقَالُ)، ومثله (قَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ) [5]، و(جعله دكًّا) مِنْ قولِهِ تعالَى (فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ رَبِّى جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ) [6].

3 . 11 حَذْفُ الْحَرْفِ:

يَقُولُ ابن جنِّيّ في المُحْتَسَبِ بعدَ أنْ يعلِّقَ عَلَىٰ قِرَاءَةِ (أنذرتهم) [7] بهمزةٍ واحدةٍ مِنْ غيرِ ألفٍ، هَذَا مما لا بُدَّ فيه أنْ يَكُوْنَ تَقْدِيْرُه (أأنذرتهم) ثم حُذِفَت همزةُ الاستفهامِ تخفيفاً لكراهةِ الهمزتين[8]، ثم يزيدُ:

"وعَلَىٰ كُلِّ حالٍ فأخبرَنا أَبُو عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ أبو بكرٍ: حَذْفُ الْحَرْف لَيْسَ بقياسٍ، وذَلِكَ أنَّ الْحَرْفَ نائبٌ عن الفعلِ وفاعلِه، ألا ترى أنَّك إذا قلت: ما قامَ زيدٌ، فقَدْ نابَتْ (ما) عن (أنفي)، كما نابَت (إلا) عن (أستثنى) وكما نابَتِ الهمزةُ وهَلْ عَنْ

---

[1] من الآية 23، سورة يونس 23.

[2] الحجة: 362/2 .

[3] من الآية 106، سورة آل عمران.

[4] الحجة: 347/2 .

[5] من الآية 69 ، سورة هود.، انظر الحجة: 409/2، 410.

[6] الكهف 98، انظر الحجة: 110/3، وانظر 510/1 (آل عمران: 145) و 302/3 (فاطر 43) ،385/2 (هود: 25). 325/1 (البقرة: 83) .

[7] البقرة 65 .

[8] المحتسب 50/1 ، وانظر الإتقان في علوم القُرْآن 82/81/2 .

أســتفهمُ . وكمــا نابَــتْ حر وفُ العطف عن أعطفُ، ونحو ذَلكَ فلو ذهبْتَ تَحذفُ الْحَرْف لكَانَ ذَلكَ اختصاراً واختصارُ المختَصرِ إجحافٌ به، إلا أنَّه إذا صحَّ التَّوجُّهُ إليه، جَازَ في بعضِ الأحوالِ حَذْفُهُ لقوَّةِ الدَّلالةِ عَلَيْهِ". [1]

يبدو واضحاً أنَّ الْحَرْفَ في اللُّغَةِ وُجِدَ لاختزالِ أو اختصارِ كلمةٍ ما، فذَكَرَ ابنُ جنِّــيّ بعــضَ الحــروفِ، وماذا تختصرُ، غيرَ أنَّ أكثرَ ما يُحْذَفُ من الحروفِ هي حروفُ الجَرِّ، إضافَةً إلى الحُروفِ الأخرى، وهذا ما ستتناولُهُ الدِّراسةُ فيما يأتي مِنْ حَذْفِ (إنْ)، وحَذْفِ حروفِ النِّداءِ، وغيرِ ذلك.

3 . 11 . 1 حذف أنْ:

ومِنْ ذَلكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:(وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ) [2] لا يخلــو قَــوْلُهُ تعــبدونَ مِنْ أنْ يَكُوْنَ حالاً. أو يكونَ تَلَقِّيَ قَسَمٍ، أو يكونَ عَلَىْ لفظِ الْخَبَــرِ، والمَعْنَى مَعْنَى الأمرِ، أو تقدِّرَ الْجَارَّ في (أنْ) فتحذفُه ثم تَحذفُ أنْ[3]. فإنَّ ذَلــكَ يقــوِّيه مــا زعَموا مِنْ أنَّ في إحدى القراءتين (ولا تعبدوا) ومثل ذَلكَ قَوْلُهُ: (تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ) [4]. يدلُّك ذَلكَ قَوْلُهُ:(يَغْفِرْ لَكُمْ) [5] وإنْ حَمَلْتَهُ عَلَــىْ (أنْ)، المَعْنَى: أَخَذْنَا ميثاقَهم بأنْ لا تعبدوا فإنَّ هَذَاْ قولٌ إنْ حَمَلْتَهُ عَلَيْهِ كَانَ فيه حَذْفٌ بعدَ حَذْفٍ وزَعَمَ سِيْبَوَيْهِ أنَّ حَذْفَ أنْ مِنْ هَذَاْ النَّحْوِ قليلٌ[6]. وهُنَا أَجِدُ أنَّ هَذَاْ التعليلَ فيه تَكَلُّفٌ فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ أنْ تُقَدِّرَ مَحذوفاً ثم تَحْذِفُهُ؟؟.

---

(1) المحتسب 51/1.

(2) البقرة 83 .

(3) الحجة: 324/1.

(4) الصف 11 .

(5) الصف 12 .

(6) الحجة: 325/1 .

ومِنْ حَذْفِ (أنْ) عندَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ. في قَوْلِهِ تَعَالَى:(قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾) [1] فقُرِئَت (تأمرونّيْ، تأمرونّيَ، تأمرونِي) .

قَــالَ أَبُو عَلِيٍّ: قَوْلُهُ (أفغير الله تأمروني أعبدُ) (غيرَ) فيه ينتصبُ عَلَىْ وجهين أحدُهما: أعبدُ غيرَ الله فيما تأمروني.

والوجه الآخر: أنْ ينتصبَ بتأمرونّي، والمَعْنَى: اتأمرونّي بعبادةِ غيرِ الله فلما حُذِفَ (أنْ) ارتفــع (أعبدُ) فصارَ أنْ وصلتُها في موضعِ نصبٍ، ولا يَجُوْزُ انتصابُ (غير) بأعــبدُ عَلَىْ هَذَا؛ لأنَّه في تَقْدِيْرِ الصِّلَةِ فلا يَعْمَلُ فيما تقدَّمَ عَلَيْهِ، والمَعْنَى: أتأمروني بعــبادةِ غيــرِ الله؟ فموضوعُ (أعبدُ) وأنْ الْمُضْمَرةِ نصٌّ عَلَىْ تَقْدِيْرِ البدلِ مِنْ غيرِ كأنَّه: أبعبادةِ غيرِ اللهِ تأمروني، إلا أنَّ الْجَارَّ حُذِفَ كَمَا حُذِفَ مِنْ قَوْلِهِ:

أمَرْتُكَ الخَيْرَ

والدليلُ عَلَىْ أنَّ (أنْ)الْمَحْذُوْفةَ من اللفظِ مرادةٌ في المَعْنَى: أنَّ أبا عمرٍ حكى عن ابنِ قطرب عن أبيه أنَّه سَمِعَ مَنْ يُنْشِدُ:

ألا أيّهاذا الزَّاجِري أحْضُرَ الوَغَى وأنْ أشهدَ اللذّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي[2]

وسِــيْبَوَيْهِ يَقُوْلُ:" وهو في الْكَلامِ قليلٌ، لا يكادونَ يتكلَّمونَ به، وذَلِكَ بعدَ قَوْلِهِ: وتَقُوْلُ:" مُرْهُ يَحْفِرْهَا، وقل له يقل ذَلِكَ، ولو قلت مره يَحْفِرُهَا عَلَىْ الابتداءِ كَانَ جيِّداً و قَدْ جاءَ رفعُه عَلَىْ شيءٍ هو قليلٌ، عَلَىْ مُرْهُ أنْ يحفرَها ثم يذكر بيت الْشِّعْر". [3]

---

[1] الزمــر 64 . قــرأ نافــع وابــن عامر بتخفيف النون (تأمروني) غير أن نافعا فتح الياء(تأمرونــيَ) ولم يفتحها ابن عامر، قال أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن ذكوان: كذلك وجدتها في كتابــي عــن أيوب، وفي حفظي: (تَأمُرُنَنِي) بنونين. وقال هشام عن لبن عامر: بنونين، وقرأ ابــن كثير (تَأمُرُنِّيَ) مشددة النون مفتوحة الياء، وقرأ الباقون: تأمُرُو~نِّي~) مشددة النون ساكنة الياء (السبعة في القراءات لابن مجاهد: 563).

[2] الحجة: 343/3 .وانظر الحجة لابن خالويه: 192.

[3] الكــتاب: 99/3 ويحمل سيبويه عَلَىْ حذف (أن) ، قوله تعالى:(قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ) (إبراهيم 3).

وجـــاءَ في الهَمْعِ:(تسمعَ بالمعيدي خيرٌ مِنْ أنْ تراه) فإنَّ الإسناد وقع فيه إلَىْ تسمع وهو فعل، ولم يرد لفظه؟ فالجواب مِنْ وجهين.

أحدهما: أنَّه محمولٌ عَلَىْ حَذْفِ (أنْ) أي أنْ تَسْمَعَ، ونظيرُه في حَذْفِ أنْ البيتُ الـــسابقُ، فـــيمَنْ رواه بـــرفع (أحـــضر) فإنَّه حُذِفَ مِنْه (أنْ) لقرينةٍ وذَكَرَهَا في المعطـــوفِ لِيَصحَّ عطفُه عَلَيْهِ، والإلزامُ عطفُ مفردٍ عَلَىْ جملةٍ وهو ممنوعٌ، وأمَّا روايةُ النَّصْبِ: فَهو عَلَىْ إضمارِ(أنْ)لا حَذْفِهَا والْمُضْمَرُ في قُوَّةِ المذكورِ. [1]

3 . 11 . 2 حذف لعل:

قُرِئَت الآية (لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ) [2] بنصب ورفع (فاطَّلع).

يَقُولُ أَبُو عَلِيٍّ:" مَنْ قَالَ: لعلِّي أبلغُ فأطَّلعُ كَانَ المَعْنَى: لعلِّي أبلغُ ولعلِّي أطَّلعُ ، ومثل هَذِهِ القِرَاءَةِ قَوْلُه تعالىُ:(لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ) [3]، أي لعلَّهُ يَتَزَكَّى ولعلَّهُ يَتَذَكَّـــرُ، ولَـــيْسَ بجوابٍ، ولكنَّ المَعْنَى أبلغُ فاطَّلعُ ومَنْ نَصَبَ جَعَلَه جواباً بالفاءِ لكلامٍ غيرِ موجبٍ كالأمرِ والنَّهْيِ، ونحوهما مما لا يَكُوْنُ إيجاباً، والمَعْنَى أنَّني إذا بَلَغْتُ أطَّلَعْتُ. [4]

3 . 11 . 3 حذف حرف النداء:

وهـــو كَثِيْـــرٌ وكَثُرَ حَذْفُ (يا) في الْقُرْآنِ من الرَّبِّ تنزيهاً وتعظيماً، لأنَّ في النِّداءِ طَرَفاً مِنَ الأمرِ. [5] وأكثرُ ما تَرِدُ مَعَ (الرَّب)، ومما وَرَدَ غيرُ ذَلِكَ يَقُوْلُ أَبُو عَلِيٍّ:

---

[1] همـــع الهوامـــع: 27/1 ،البـــيت لطـــرفة في ديوانه: 32 ،الأنصاف: 560/2، سر صناعه الإعْرَاب 285،/1 شرح المفصل، 28/7،4/2،، 52/7، الكتاب: 99/3 .

[2] مـــن الآيتـــين 36،37، من سورة غافر.النصب قراءة عاصم في حفص والرفع قراءة الباقين وأبى بكر عن عاصم.(حجة أبي علي: 351/3) وانظر السبعة لابن مجاهد: 570

[3] من الآيتين 4، 3 ، سورة عبس.

[4] الحجة: 351/3 .

[5] الإتقان في علوم الْقُرْآن: 82/2 .

(أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ)[1] ، كَانَ انتصابُ (ءَالَ فِرْعَوْنَ) علَىْ النِّداءِ[2] ومما يُحْذَفُ في النِّداءِ أَيْضاً الياءُ فمَنْ قَالَ في قِرَاءَةِ (يا بُنيِّ إنَّها)[3] فهو علَىْ قولِك: يا غلامِ أقبلْ، وهَذَاْ حَسَنٌ لأنَّ المُسْتَحْسَنَ في هَذِهِ الياءِ أنْ تُحْذفَ من المنادى لوقوعِها موقعَ التَّنوينِ، كونها بمَنْزِلَتِه، والتَّنوينُ يُحْذَفُ في النِّداءِ، فكذَلِكَ هَذِهِ الياءُ تُحْذَفُ فيه.[4]

القَوْلُ فِي يا أبتِ:

مِنْ قَوْلِهِ تعالَىْ:(إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ ۝)[5] فِيْهَا قراءات (يا أبتِ) (يا أبَــه) (يا أبتَ).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ:" الفتحُ (يا أبتَ) فلَه وجهانِ: الأولُ : أنْ يَكُوْنَ مثلَ : يا طلحةَ أقبلْ، ووجه قَولِ مَنْ قَالَ: يا طلحةَ، أنَّ هَذَاْ النَّحوَ من الأَسْمَاءِ الَّتِيْ فِيْهَا تاءُ التَّأنيثِ أكثرُ ما يُدعَى مرخَّماً، فلمَّا كَانَ كذَلِكَ رَدّ التَّاءَ الْمَحْذُوْفَةَ في التَّرخيمِ إليه، والثَّاني: أنْ يَكُوْنَ أرادَ: يا أبتَا فحَذَفَ الألفَ كَمَا يَحْذِفُ التَّاءَ، وبقيت الفتحةُ دالَّةً علَىْ الألفِ، كما أنَّ الكسرةَ تبقى دالةً علَىْ الياءِ، مثل قولِ رؤبةَ:

---

(1) من الآية 46، سورة غافر.

(2) الحجــة: 352/3، وممــا جاء فيه حذف حرف النِّداء: البقرة: 286،126 ، آل عمران: 35، 38، 41 ،الأعــراف: 151 ، إبراهيم: 40، الإسراء: 24، مريم: 4، طه: 25، المؤمنون: 29، 93، 94، 97، 118، يوسف: 29، 46، 101، ومعظم الْحَذْف هنا مع كلمة (ربّ).

(3) من الآية 16، سورة لقمان.

(4) الحجة: 273/3.

(5) الآية 4، من سورة يوسف. قرأ ابن عامر وحده: (يا أبَتَ) بفتح التاء في جميع القرآن، وقرأ الــباقون بكسر التاء، وابن كثير يقف على الهاء (يا أبهْ) وكذلك ابن عامر فيما أرى، والباقون يقفون بالتاء وهم يكسرون (حجة أبي علي: 2 / 426) وانظر السبعة لابن مجاهد: 343.

يا أبتَا علَّك أو عسَاكَا.

فلما كثُرَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ في كلامِهِم هَذِهِ الكثرةَ ألزموها القلبَ والْحَذْفَ، والكسرُ (يـا أبتِ) عَلَىْ أنَّ الإضافةَ مرادةٌ، كَمَا حَذَفَ الباقون (يَـٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ۝١٦)[1]، والوقف (يا أبـه) أراد به الإضافة، فحذف الألف أو ربّما لم يُرِد الإضافة، كما أنَّه لو نادى مثل طلحة وحمزة فوقف[2] أي أنَّ الهاءَ هَذِهِ هاءُ السَّكتِ، كما يَقُولُ ابنُ خالويه.[3]

وعندَ مَكِّي أنَّ قِرَاءَةَ ابنِ عامرٍ بالفتحِ جاءتْ عَلَىْ تَقْدِيْرِ حَذفِ التَّاءِ كما تُحذَفُ في التَّرخيمِ، ثُمَّ أعادَها ثانيةً، ولم يَعْتَدْ بها ففَتَحَهَا كما كَانَ الاسمُ قَبْلَ رجوعِها مفتوحاً، كما قالوا: يا طلحةَ ويا أميمةَ بالفتحِ[4]، وقيل: إنَّه أرادَ أبتاه ثم حَذَفَ، وهَذَا لَيْسَ موضعَ نُدبةٍ[5]،وإلَىْ ذَلِكَ ذَهَبَ ابنُ الأنباريّ في البيانِ[6]، والعُكْبُريّ في إملاءِ ما مَنَّ بِهِ الرَّحْمنُ. [7] والْفَرَّاءُ عَلَىْ أنَّ أصلَه يا أبتاه فهو للنُّدبَةِ ثُمَّ حُذِفَتِ الألفُ والهاءُ[8] والزَّمَخْشَرِي يَرَى أنَّه:" يَجُوْزُ أن يقَالَ حرَّكَهَا بحركةِ الياءِ المُعَوَّضِ مِنْها في قولِك يا أبي[9]، وهنا أنَّ فتحةَ الياءِ انتَقَلَتْ إلَىْ التَّاءِ، ويُعَلِّلُ الزَّمَخْشَرِي وجودَ التَّاءِ بقَوْلِه: فإنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَازَ إلحاقُ تاءِ التَّأنيثِ بالمذكَّرِ؟ قُلْتُ كَمَا جَازَ نحو قولِك حمامةٌ ذَكَرٌ وشَاةٌ ذَكَرٌ ورَجُلٌ رَبْعةٌ وغُلامٌ يَفَعه). [10]

---

[1] من الآية 16، سورة الزمر.

[2] الحجة: 426/2-428.

[3] الحجة: لابن خالويه 109 .

[4] مشكل إعراب الْقُرْآن: 421/1 .

[5] المصدر السابق: 413/1 .

[6] البيان في غريب إعراب الْقُرْآن: 25/2.

[7] إملاء ما من به الرحمن: 48/2 .

[8] الْفَرَّاء، معاني الْقُرْآن: 32/2 .

[9] الكشاف: 503 ط2002.

[10] المصدر السابق: 503 وانظر النحاس، إعراب الْقُرْآن 189/2 والبحر المحيط 279/5 وفيه أن يا أبت الأصل فيه أبةً ثم حذف التنوين من المنادى وهو رأي قطرب.

ولعلَّ أرجحَ هذه التأويلات، هو أنَّ أصلَ يا أبت، يا أبتي، أبْدلَ مِنْ كسرةِ التَّاءِ فـتحةً، ومن الياءِ ألفاً فصارَتْ (يا أبتا) ثم حُذفَتِ الألفُ فصارَتْ (يا أبت)، واختارَ هَـذَا النَّحاسُ بقَوْلِه: كأنَّه أحسنُها. [1] ونلاحظُ بعضَ التأويلاتِ المتفلسفةِ البعيدةِ منْها أنَّ أصـلَها يا أبتاه، وهو بعيد، إذ لَيْسَ الموضع موضع ندبة، وأيْضاً يَقُولُ النحاس (هَذَا القولُ خطأٌ لأنَّ هَذَا لَيْسَ موضعَ ندبةٍ) [2] .

3 . 11 . 4 حذف قَدْ:

قَـــولُهُ تعالَـــى:(وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَـٰكُم بِقُوَّةٍ)[3]، يَقُولُ أَبُو عَلِيٍّ:" قَوْلُهُ:(ورفعنا) يَجُوْزُ أنْ يَكُوْنَ حالاً وتريدُ فيه قَـدْ[4]"، ومسألةُ مجيء الحالِ مِنْ الماضي غيرِ المسبوقِ بقَدْ مسألةٌ خلافيَّةٌ بَيْنَ نحاةِ البـصرةِ والكوفةِ، فالكوفيُّون يجيزونَها والْبَصْرِيُّون يمنعونَها، ولكنْ يجبُ أنْ تكونَ الجملةُ غيرَ مسبوقةٍ بالواو. [5]

3 . 11 . 5 حذف الواو:

ومِنْ أمثلتِه (وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا) [6] فقُرِئَتْ بواوٍ، وبدونِ الواوِ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: حَذْفُ الواوِ في ذَلِكَ يَجُوْزُ مِنْ وجهين: أحدُهُمَا أنَّ الجملةَ الَّتِيْ هي ((وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا) مُلابِسَةٌ لما قبلَها، مِنْ قَوْلِه (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ) [7]، ومَنْ مَنَعَ مساجدَ الله أن يُذْكَرَ فِيْهَا اسمُه:

---

(1) النحاس، إعراب القُرْآن 191/2.

(2) المصدر السابق والصفحة نفسها.

(3) البقرة 63 .

(4) الحجة: 324/1 .

(5) الإنصاف: 252/1 المسألة: 32 .

(6) البقرة 116. قرأ ابن عامر وحده بغير واو وكذلك في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون: بالواو، وكذلك في مصاحف أهل المدينة ومكة والكوفة والبصرة (السبعة في القراءات لابن مجاهد: 169). انظر: الحجة 369/1

(7) البقرة 114.

جميعُ المتظاهرينَ علَىْ الإسلامِ منْ صنوفِ الكفَّارِ لأنَّهم بقتالِهم الْمُسْلِمينَ وإرادتِهم غلبتهم والظهور علَيْهِم مانعونَ لهم منْ مواضعِ مُتعبَّداتِهم، والمساجدُ هي جميعُ المواضعِ الَّتيْ يُتَعبَّد فيْهَا، وإذا كَانَ التأويلُ علَىْ هذَا، فالَّذيْنَ قالُوا: اتَّخذَ الله منْ جملةِ هؤلاء الَّذيْنَ تقدَّم ذكْرُهم، فيُسْتغنَى عن الواوِ لالتباسِ الجملةِ بما قبلَها، كما استُغنيَ عنها في نحو. قوْلِه:(وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾)[1] ولو كَانَ وهم فيْهَا خالدونَ، كَانَ حَسَناً إلا أنَّ التباسَ إحداهُما بالأخرى وارتباطَها بها أغْنَى عن الواوِ، ومثْل ذَلِكَ قوْلُه (سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ)[2] ولَمْ يَقُلْ ورابعهم، كما جاءَ (وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ)[3]، ولو حُذفَتِ الواوُ منْها كَمَا حُذفَتْ منَ الَّتيْ قبلَها واستُغْنيَ عن الواوِ بالملابَسَةِ الَّتيْ بيْنَهما كَانَ حَسَناً، والوجهُ الآخرُ: أنْ تَستَأنفَ الجُمْلَةَ فلا تَعْطفُهَا علَىْ ما تقدَّمَ.[4]

ويَذكرُ هَذِهِ القِرَاءَةَ الزَّمَخْشَرِي، بقَوْلِه": وقالوا: وقُرِئَ بغيرِ الواوِ يريدُ الَّذيْنَ قالوا: المسيحُ ابنُ مريمَ ابنُ الله، وعزيرٌ ابنُ الله، والملائكةُ بناتُ الله "[6]

وجاءَ في مُغْني اللبيبِ: وحَكَى أبو زيدٍ (أكَلْتُ خُبْزاً لَحْماً تمراً) فَقيلَ علَىْ حَذْفِ الواوِ، وقيل علَىْ بَدَلِ الإضرابِ.[5]

ومنْه أيْضاً عندَ أَبِي علِيٍّ: (قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ)[6] بإثباتِ الواوِ وكذَلِكَ هي في مصاحفِهم وهَذِهِ قِرَاءَةُ ابنِ عامرٍ، وقَرَأَ الباقونَ بغيرِ واوٍ، وكذَلِكَ هي

---

(1) البقرة 39.

(2) الكهف 22 .

(3) الكهف 22 .

(4) الحجة: 369/1، 370 .

(6) الكشاف: 93، ط 2002

(5) مغني اللبيب، 83، ومما حمل علَىْ حذف الواو (الواقعة 2، 8، آل عمران 19، التوبة 9.

(6) من الآية 75، سورة الأعراف .

في مصاحفِهم، ويزيد: قَدْ قلنا فيما تقدَّمَ في نحو هَذِهِ الواو: إنَّ إثباتَها حَسَنٌ، وحذفها حسنٌ. [1]

ومِـــنْه أَيْضاً قِرَاءَةُ ابنِ كَثِيْرٍ وحدَه **(وَقَـالَ مُوسَىٰ)** [2] بغيرِ واوٍ، وكذَلِكَ هي في مصاحِفِ أهْلِ مَكَّةَ، وقَرَأَ الباقونَ بالواوِ [3] .

3 . 11 . 6 حَذْفُ لامِ لَعلَّ:

يَقُولُ أَبُو عَلِيٍّ في البيتِ الْشِّعْرِيِّ التالِي:

فَقُلْتُ ادْعُ أخْرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً لَعَلَّ أبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[4]

ولعلَّ أبي المغوارِ منْك قريبٌ، فَيَنْبَغِي عَلَىْ إضمارِ القصَّةِ والحديثِ كأنَّه خَفَّفَ لعلَّ، وأَعْمَلَهَا كَمَا يُخَفِّفُ أنَّ ويُعْمِل فمَنْ فَتَحَ اللامَ وجرَّ الاسمَ فقَالَ لَعَلَّ أبي المغوارِ، فاللامُ لامُ الجَرِّ: إلا أنَّه فَتَحَهَا مَعَ المظهرِ كَمَا يَفْتَحُ مَعَ الْمُضْمَرِ. والتَّقْدِيْرُ لَعَلَّ لأبِي المغـــوارِ، منْكَ جَوَابٌ فإنْ قُلْتَ: إنَّه حَذَفَ اللامَ لاجتماعِ اللامين، كَمَا حُذِفَ مِنْ (إنَّا مَعَكَم) ونحو ذَلِكَ كَانَ قولاً. [5]

"ولا تكـــونُ لَعَلَّ حرفَ جرٍّ إلا في لُغَةِ عَقِيلٍ، يَقُوْلُ ابنُ عَقِيلٍ، أمَّا لَعَلَّ فالجَرُّ بهـــا لغةُ عقيلٍ[6]، ومِنْه البيتُ السابقُ، ولكنَّه يخرِّجُها عَلَىْ أنَّها زائدةٌ، فأبِي المغوارِ مُبْتَدَأ، وقريبٌ خَبَرٌ، ولَعَلَّ حرفُ جَرٍّ زائدٍ، دَخَلَ عَلَىْ الْمُبْتَدَأ فهو كالباءِ في (بِحَسْبِكَ درهمٌ)، وقَدْ رُوِيَ عَلَىْ لغةِ هؤلاء في لامِها الأخيرةِ الكسرُ والفتحُ، ورُوِيَ أَيْضاً

---

[1] الحجة: 253/2 .

[2] من الآية 37، سورة القصص.قرأ ابن كثير وحده بغير واو في قال وكذلك هي في مصاحف أهل مكة، وقرأ الباقون بواو، وكذلك هي في مصاحفهم (السبعة لابن مجاهد: 494)

[3] الحجة: 255/3 .

[4] البـيت: شـــرح ابـــن عقيل 4/2، سر صناعة الإعْرَاب 407، لسان الْعَرَب 213/1، صف المباني 375، همع الهوامع 372/2، 93/3 .

[5] الحجة: 1 / 355.

[6] شرح ابن عقيل: 4/2 .

الــلامُ الأولَــى، فتَقُولُ: عَلَّ بفتحِ اللامِ وكسرِها[1] ، وعَلَىْ مذهبِ الكُوفِيِّينَ لا يَجُوْزُ حَذْفُ لام لَعَلَّ، لأنَّها أصليةٌ، ولأنَّ لَعَلَّ حرفٌ وحروفُ الحروفِ كُلّها أصليَّةٌ. [2]

وعَلَــىْ هَــذَاْ نَرَى أنَّ أبا علي الْفَارِسِيّ يَجُوْزُ عندَه أنْ تُحْذَفَ لام لَعَلَّ. وهو مذهبُ البصريين في اللامِ، وأنَّها زائدةٌ، فهو كَمَا أرى بصريّ المذهبِ بكُلِّ ما تَحْمِلُهُ الْكَلِمَــةُ منْ مَعْنَى، وهَذَاْ مَا يُؤَيِّدُ هَذَاْ الْكَلامَ، وفي غَيْرِ هَذَاْ الموضعِ أَيْضاً، وهو بهَذَاْ الرَّأيِ يَتَّبِعُ شيخَ نُحَاةِ البَصْرَةِ سِيْبَوَيْهِ[3] – رَحِمَهُ اللهُ.

ويُعَلِّــقُ السِّيُوْطِيّ عَلَىْ رَأيِ الْفَارِسِيّ فيَقُوْلُ: (وقَدْ أنكَرَهَا قومٌ منْهم الْفَارِسِيّ، وتــأولَّ البــيتَ عَلَــىْ أنَّ الأصــلَ: لَعَلَّه لأبي المغوارِ منْكَ جوابٌ قَرِيبٌ، فَحَذَفَ الموصــوفَ (قريب) وضَمِيْرَ الشَّأنِ، ولام لَعَلَّ الثانية تخفيفاً، وأدغَمَ الأولَى في لامِ الجَرِّ، ومنْ ثَمَّ كَانَتْ مَكْسُورَةً، ومَنْ فَتَحَ فهو عَلَىْ لُغَةِ: المَالُ لزيدٍ، وهَذَاْ تكلُّفٌ كَثِيْرٌ مردودٌ بنَقْلِ الأئمةِ. [4]

3 . 11 . 7 حَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ:

وهــو كَثِيْرٌ في الْقُرْآنِ، منْه مثلاً (وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ) [5] مَصْدَرٌ مــضافٌ إِلَــىْ الْمَفْعُــوْلِ عَلَىْ الاتِّساعِ، فحُذِفَ حرفُ الجرِّ؛ لأنَّك تَقُوْلُ: غبتُ في الأرضِ، وغبتُ ببلدِ كَذا، مُتعديَّةٌ بحرفِ الجَرِّ، فحُذِفَ الْحَرْفُ وأضيفَ المَصْدَرُ إِلَىْ الْمَفْعُوْلِ بِهِ في المَعْنَى. [6]

---

[1] شرح ابن عقيل: 5/2 .

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف: 219/1 مسألة 26 .

[3] الكتاب: 332/3 .

[4] همع الهوامع: 373/2 .

[5] هود 123.

[6] الحجة: 155/1 .

ومنه أيضاً(أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ﴿٤٦﴾)فمَنْ قَالَ (أدْخِلوا) [1] كَانَ (آل فرعونَ) مفعولاً بهم. و(اشدَّ العذابِ) مفعولٌ ثَانٍ والتَّقْدِيْرُ إرادةُ حرفِ الجَرِّ ثمَّ حَذَفَ[2]. وغيرُه الكَثِيْرُ مِنْ هَذَا البابِ، بابُ حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ.

هنا لا بدّ من الإشارة إلى أن أبا علي الفارسي تابع في تعليلاته النحاة البصريين في قواعدهم النحوية التي قالوا بها.

وهنا أعتقد أن أبا علي الفارسي لم يكن يتبع المذهب البغدادي ولم نتبين أنه ينشيء هذا المذهب أو هذه المدرسة التي تحدث عنها النحاة، وكما أشارت الدراسة سابقا فإنّ أبا علي يذهب في تعليلاته مذهب البصريين المتشددين في الاحتجاج، فالفصل بين المتضايفين مثلا لا يجوز عنده إلا في ضرورة الشعر، لذلك وجدناه ضعّف قراءة ابن عامر، وهو من القراء السبعة، وقال عنها: وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها كان أولى.

فأبو علي الفارسي ضعّف القراءة، وعنده الفصل لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وكل هذا حتى لا يخرج عن آراء مدرسته التي ارتضاها لنفسه، وهي البصرية، هذه المدرسة التي لا تجيز الفصل بين المتضايفين إلا في ضرورة الشعر.

وفي الصفحاتِ التَّاليةِ سَتَتَنَاوَلُ الدِّرَاسَةُ، عِلَّةَ القياسِ عندِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ، واعتماده عَلَيْهَا في تأويلِ وتعليل وتفسير بَعْضِ آيِ الْقُرْآنِ الْكَرِيْمِ.

---

[1] غافر 49 .

[2] الحجة: 352/3 .

الفصل الرابع

علة الْقياس.

الْقِـيَاسُ لغةً: التَّقْدِيْرُ، يُقَالُ: قاسَ الشَّيءَ يَقِيْسُه قِيَاساً وقَيْساً، واقتَاسَهُ وقَيَّسَهُ إِذَا قَـدَرَهُ عَلَـى مـثاله[1]، وعِنْدَ المناطقة والفلاسفة أنْ يُحاولَ الحُكْمَ عَلَى شيءٍ بحُكمِ مَوْجُودٍ في شبيهِه، والْقِيَاسُ قديمٌ عِنْدَ النَّحاةِ الأوَّلينَ[2].

واصـطلاحاً: تقديـرُ الفـرعِ بحكْـمِ الأصلِ، وقِيْلَ:هو حَمْلُ فرعٍ عَلَى أصلٍ لِعِلَّةٍ،وإجراءُ حكمِ الأصلِ عَلَى الفرعِ، وقِيْلَ: هو إلحاقُ الفرعِ بالأصلِ بجامعٍ، وقِيْلَ: هو اعتبارُ الشَّيءِ بجامعٍ، وهَذِه الحدودُ كلُّها متقاربَةٌ[3].

والْقِـيَاسُ: هو معظمُ أدلَّةِ النَّحوِ والمعوَّل في غالبِ مسائله عَلَيْهِ كَمَا قِيْلَ: إنَّما الـنَّحْوُ قِـيَاسٌ يُتَّـبع[4]، وقِيْلَ في حدِّهِ: إنَّه عِلْمٌ بمقاييسَ مُستَنْبَطَةٍ من استقراءِ كلامِ العربِ[5].

ويعـرِّفه الدُّكتورُ مهدي المخزوميّ: هو حَمْلُ مجهولٍ عَلَى معلومٍ،وحملُ ما لم يُـسْمَعْ عَلَـى ما سُمِعَ، وحَمْلُ ما يَجِدُّ من تعبيرٍ عَلَى ما اختَزَنَتْهُ الذَّاكرةُ وَوَعَتْهُ مِنْ تعبيـراتٍ وأساليبَ كَانَت قد عُرِفَت أو سُمِعت[6].ومما لا يَخْفَى عَلَى أحدٍ أنَّ الْقِيَاسَ بـدأ بـسيطاً(مرحلة النشأة)،وقد نشأ الْقِيَاسُ نشأةً فطريةً بمسائلَ محدودةٍ،تلتقي فيها الأمـورُ المتشابهةُ والظَّواهرُ المتقاربَةُ في النُّصوصِ الَّتِيْ انْحَدَرَتْ إليهم، ثم تُستنبَطُ مـن هَذِهِ الأشباهِ والنَّظائرِ مقاييسُ وأصولٌ وأحكامٌ[7].ثم تطوَّرَ الْقِيَاسُ أو لنقل: إنَّه أصـبَحَ مَنْهجاً وأصلاً من أصولِ الدَّرسِ النَّحويِّ عَلَى يدِ الخليلِ (سيِّدِ قومِه وكاشفِ

---

(1) لسان العرب: 178/6 (مادة قيس)

(2) أبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ:217

(3) لمع الأدلة: 45

(4) الاقتراح: 89، وقائل عبارة (إنما النحو...) هو الكسائي، انظر بغية الوعاة 337.

(5) الاقتراح: 89، وهَذَا تعريف النحو

(6) في النحو العربي، نقد وتوجيه20.

(7) الْقِيَاس في النحو العربي: 18.

قــناعِ الْقِيَاسِ في علمه)[1] ، ولَعلَّه أَصْبَحَ مكتملاً علَى يد أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ وتلميذِه ابــنِ جنِّــي، فهــو القائلُ – أيْ أَبُو عَلِيٍّ–(أخطيءُ في خمسين مسألةً في اللُّغَةِ ولا أخطيءُ في واحدةٍ في الْقِيَاسِ) [2].

قسّمَ أَبُو عَلِيٍّ في كتابه (**المسائلِ العسكريِّات**) الشَّاذَّ في الْعَرَبِيَّةِ ثلاثة أقسامٍ[3]

1) شاذّا عن الاسْتِعْمَالِ مُطَّرِدا في الْقِيَاسِ.

2) ومُطَّرِدا في الاسْتِعْمَالِ شاذا عن الْقِيَاسِ.

3) وشاذّا عنهما.

ثم يَقُولُ: هَذَا قولُ أبي بكرٍ رَحمَهُ الله.

ويضربُ لذَلِكَ أمثلةً، فأمَّا الشاذُّ عن الاسْتِعْمَالِ المُطَّردُ في الْقِيَاسِ ف كَمَاضِي: يَــدَع، ويَــذَر فماضــي هَذَا لا يمنعُ منه الْقِيَاسُ، ومثلُه رَفْضهُم وَصلَ كافِ التَّشبيهِ بعلاماتِ الضَّميرِ، واستُغنِيَ عنه بقَوْلِهُم: أنا مثلُك وأنت مثلِي[4].

ويضربُ للثَّاني:" وأمّا المُطَّردُ في الاسْتِعْمَالِ الشاذّ في الْقِيَاسِ، فنحو قَوْلِهُم: اسْتَحْوَذَ، فهــو شاذّ وإنْ كَانَ في الاسْتِعْمَالِ مُطَّرِداً. ومنه (عسى الغويرُ أبؤساً) ألا تراك لا تَقُولُ: كادَ زيدٌ قائماً، وإنَّما المستعملُ هنا المضارعُ،أو (أنْ) في عسى[5]".

ومــن الــشاذّ في الْقِيَاسِ والاسْتِعْمَالِ قَوْلِهُم: اليُجَدَّع، إدخالُ لامِ التَّعريفِ فيه علَى الفعلِ، فهَذَا شاذٌّ عن الْقِيَاسِ لأنَّ موضوعَ الفعلِ علَى خلافِ التَّخصيص، وشاذٌّ في الاسْتِعْمَالِ أَيْضاً والبيت:-

يَقُولُ الخَنَى وأبْغَضُ العجم نَاطِقاً

إلى ربِّنَا صوتُ الحِمَارِ اليُجَدّعُ [6]

---

[1] الخصائص: 362/1

[2] الخصائص: 90/2

[3] أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ، المسائل العسكريات: 63

[4] المصدر نفسه: 64،65

[5] المسائل العسكريات 71، 72، 73.

[6] المصدر السابق 76،77 ، علَى أنَّ ابن جنِّي قسَّم الاطراد والشذوذ أربعة أقسام:

مطردا في الْقِيَاسِ والاسْتِعْمَالِ جميعا=

وأَبُــو علِــيٍّ يعبِّــرُ عن الْقِياسِ بالتوفيقِ، أو موافقةِ الأشباهِ، ويسمِّيهِ الأصلَ المــستمرَّ، وهــو عِــنْدَه نوعٌ من التَّشبيهِ، وهو يختلفُ عن سابقيه فقد نوَّعَ الْقِياس، وتوسَّع فيه، حَتَّىْ أصبحَ عقليّاً يتمشَّى مَعَ القناعةِ المنطقيَّةِ، ثم حُكْمُ الْقِيَاس عِنْدَه فيما هو ثابتٌ بالنَّقلِ والأثرِ[1]

وكــتابُ الْحُجَّــةِ خيرُ مثالٍ علَى تعمُّقِ أَبِي علِيٍّ وتَوَسُّعِهُ في الْقِيَاسِ فهو يَقِيْسُ حَتَّىْ لا يكادُ يخلو احتجاجٌ لآيةٍ من قياسٍ.

يعلِّــقُ الدُّكــتورُ عــبدُ الفتاحِ شلبي علَى كتابِ الْحُجَّة:" ولموقفِ أَبِي علِيٍّ من الْقِيَاسِ، أرى أنَّه كتبَ كتابَ الْحُجَّةِ بروحِ النَّحْويِّ لا بروحِ القارئِ فإذَا أضــفت إلى ذَلِــكَ مــوقفَهُ مــن القراءاتِ الصَّحيحةِ الَّتِيْ تخالفُ مَذْهَبَهُ النَّحويِّ، وكَثْرَةَ تعرُّضِهِ للمسائلِ النَّحويَّةِ والصَّرفيَّةِ، والبرهنَةَ علَى ما يراه منْ هَذِهِ المسائلِ برهاناً قائماً علَى التَّدليلِ المنطقيِّ في تقصٍّ واستطرادٍ، إذَا أُضيفَ ذَلِكَ عرفنا السببَ في جَفْوَةِ القرَّاءِ عــن صحبتِهِ، وبعدِهم منه، وصُدُودِهم عنه، حَتَّىْ عدُّوه كتاباً في النَّحوِ بما فيه من تخريجٍ ودرايةٍ لا كتابَ قراءاتٍ يتَّبِعُ فيه التَّلَقِّيَ والروايةَ[2].

وهــنا سأوردُ بعضَ الأمثلةِ الَّتِيْ تدلُّ علَى اهتمامِ أَبِي علِيٍّ بعلَّةِ الْقِيَاس، الَّتِيْ أظنُّ أنَّها تطغى علَى كتابِ الْحُجَّةِ، وكتبِهِ الأخْرَى.

من الْقِيَاس عِنْدَه أنَّه يَقِيْسُ قِرَاءَةَ (تَخْرُجُونَ)[3] ، يَقِيْسُ هَذِهِ القِرَاءَة علَى اتِّفاقِ القُــرَّاءِ في آيةٍ أخرى، فَيَقُوْلُ:" وصحةُ من قَالَ (تَخرجون)، اتِّفاقُ الجميعِ في قَوْلِهُ تَعَالَى(ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ)[4].بفتحِ التَّاءِ[5]

=مطردا في الْقِيَاس شاذا في الاستِعْمَالِ

مطردا في الاستِعْمَالِ شاذا في الْقِيَاس

شاذّا في الْقِيَاس والاستِعْمَالِ جميعا، انظر الخصائص 97/2

[1] عبد الفتاح شلبي، أبوعلي الْفَارِسِيّ: 220

[2] أبوعلي الْفَارِسِيّ: 227

[3] من الآية25، سورة الأعراف. وهي قراءة حمزة والكسائي (السبعة لابن مجاهد: 279)

[4] من الآية 25 ، سورة الروم.

[5] الْحُجَّة: 233/2

فـيُلاحَظُ هنا، أنَّ المقيسَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ هو قِرَاءَةُ (تَخْرُجُونَ) بالفتحِ، فالمقيس عَلَيْهِ آيةٌ أخرى هي (إِذَا أنتم تخرجون) والْعِلَّةُ الجامعةُ، هي اتِّفاقُ القُرَّاء في الثانية.

4 . 1 الْقِيَاس المعنوي:

يَقِيْسُ أَبُو عَلِيٍّ الآية الكريمة:(وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ)[1]،يَقِيْسُ أَبُو عَلِيٍّ يجعل صدرَهُ ضيّقاً عَلَى قَوْلِ العرب: إنَّهم يصفونَ الجبانَ بأنَّه لا قلبَ له، فَيَقُوْلُ: فكَمَا وُصِفَ الجبانُ بأنَّه لا قلبَ لَه، وأنَّه مجوَّفٌ وأنَّه يَرَاعَةٌ، لأنَّه إِذَا كَانَ كذَلِكَ بَعُدَ عن الشَّجاعَةِ، ومن الفَهْمِ لعدمه القلب، وكذَلِكَ وُصِفَ من بَعُدَ عن قبولِ الإسلامِ بَعُد الدُّعاء إليه، وإقامة الْحُجَّة عَلَيْهِ بأنَّه مطبوعٌ عَلَى قلبِه، وضيّقٌ صدرُه، وقلبه كِنانٌ وفي غلافٍ، والكِنان: الغطاء [2]. أي من يستحقُّ الإضلالَ عن الثَّوابِ يَجْعَلُ صدرَه ضيّقا في نهايةِ الضيّقِ لمّا كَانَ القلبُ للعلومِ والاعتقاداتِ بدلالةِ قَوْلِهِ (لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا)[3]، فوصفه بالضِّيقِ وأنَّه عَلَى خلافِ الشَّرحِ والانفساحِ[4].

ومن الْقِيَاس المعنوي عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ قَوْلُهُ تَعَالَى:(وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ) [5] فِي المَعْنَى مثل(صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ)[6]، وكذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (صُمٌّۢ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ)[7]، لأنَّه وَصْفُ البَصَرِ بالكَوْنِ في الظُّلماتِ بمنزلةِ الوصفِ بالعَمى

---

(1) من الآية 125، سورة الأنعام.

(2) الْحُجَّة: 197/1

(3) من الآية 179، سورة الأعراف.

(4) الْحُجَّة: 195/1

(5) من الآية 7، سورة البقرة.

(6) من الآية 18، سورة البقرة.

(7) من الآية 39، سورة الأنعام.

وكـــذَلك وصفُه بكونِ الغشاوة عَلَيْه، لأنَّه في هذهِ الأحوالِ كلِّها لا يصبحُ به إبصارٌ فقَوْلهُ في الظُّلماتِ متعلِّقٌ بمَحْذُوْف[1].

4 . 2 قِياسُ (إلا) في الاستِثْنَاءِ عَلَى واوِ المَعِيَّة:

وهـــنا يَقِيْسُ قِرَاءَةَ من نَصَبَ (غيرَ)[2] في قَوْلِهُ تَعَالَى: (غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)، فالمقـــيسُ عِـــنْدَه إلا، والمقيسُ عَلَيْهِ واوُ المعيَّةِ والْعِلَّة الجامعةُ بَيْنَهما هي إيصالُ الفعلِ إلى ما بعدَهَما. يَقُوْلُ أبو عَلَى:" ونظيرُ (إلا) في الاستثناءِ في إيصالِها الفعـــلَ إلـــى ما بعدَها، وانتصابُ الاسمِ بذَلِكَ الواوُ في قَوْلِهُم: جَاءَ البردُ والطيالسةَ، استوى الماءُ والخشبةَ، فانتصابُ الاسمِ بَعْدَ إلا كانتصابِه بعدَ الواوِ، ألا ترى أنَّه لولا الـــواوُ لـــم يصلِ الفعلُ إلى الاسمِ المنتصبِ عَلَى أنَّه مفعولٌ مَعَه، كَمَا أنَّ (إلا) في الاستثناءِ لولا هي لم يصلِ الفعلُ، ولا مَعْنَاه إلى الاسمِ المستثنى[3]، ويَجُوْزُ أنْ تكونَ حالاً أو بدلاً[4].

أما القُرْطبيُّ يَقُوْلُ : والنَّصبُ في الرَّاءِ (غيرِ) عَلَى وجهين، عَلَى الحالِ من الَّذِيْنَ أو مـــن الهـــاءِ والميمِ في عَلَيْهِم، كَأَنَّك قلت عَلَيْهِم لا مغضوباً عَلَيْهِم، أو عَلَى الاستثناءِ كَأَنَّك قلت: إلا المغضوبَ عَلَيْهِم، ويَجُوْزُ النَّصبُ بأَعْنِي، وحُكِي عن الخليلِ[5]. وجَاءَ فـــي كـــتابِ أسرارِ الْعَرَبِيَّة:" ذهب البصريُّونَ إلى أنَّ العاملَ هو الفعلُ بتوسّط إلا، وذَلِكَ لأنَّ هَذَا الفعلَ (جَاءَ) وإنْ كَانَ لازماً في الأصلِ إلا أنَّه قَوِيَ بـــ (إلا) فتعدَّى إلـــى المستثنى، كَمَا تعدَّى الفعلُ بالحروفِ المتعدِّيةِ، ونظيرُه نصبُهم الاسمَ في بابِ المفعـــولِ مَعَه نحو: استوى الماءُ والخشبةَ، فإنَّ الاسمَ منصوبٌ بالفعلِ المتقدِّمِ بتقويةِ الواوِ[6].

---

(1) الْحُجَّة: 194/1

(2) وهي قراءة ابن كثير، وروي عنه النصب والجر (الحجة: 1/ 106)

(3) الْحُجَّة: 144/1

(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(5) الجامع لأحكام الْقُرْآن: م1/ج147/1

(6) كتاب أسرار الْعَرَبِيَّة: 185، وانظر الإنصاف: 261/1

فنَجِدُ أنَّ أَبَا عَلِيٍّ حَمَلَ (غير) عَلَى (إلا) الَّتِيْ تصلُ إلى الفعلِ، قياساً عَلَى واوِ المعـيَّة، فعَلَـى هَذَاْ يذهبُ أَبُو عَلِيٍّ إلى ما ذَهَبَ إليه البصريُّونَ من أنَّ العَامِلَ في الاستثناءِ هو الفعلُ، ولَيْسَ كَمَا قَالَ الفرَّاءُ مِنْ أنَّ إلا مركَّبَةٌ من (إن ولا)، ثم خففت إنَّ، وأدغمـت في (إلا) فهي تنصبُ في الإيجابِ اعتباراً بـ (إنْ)، وترفعُ في النَّفْيِ اعتباراً بـ (لا)، وذَهَبَ الزَّجَّاجُ إلى أنَّ العاملَ في المستثنى هو إلا بمَعْنَى أستَثْنِي[1] وأرَى أنَّ ما ذَهَبَ إليه الفرَّاء فيه تكلّفٌ وتعسُّفٌ.

وأَبُـو عَلِـيٍّ لا يمتـنعُ عِنْدَه أنْ يُقَاسَ عَلَى ما لم يُسمَعْ، فهو يَقُوْلُ وقَالَ قومٌ: تَقُـوْلُ:أنـت غيرُ القائمِ ولا القاعدِ، تريدُ وغيرَ القاعدِ كَمَا قَالَ (غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ)،قَالُوا : لم يجيءْ هَذَاْ في المعرفةِ العَلَم،فلا يَجُوْزُ(أنت غير زيد ولا عمرو)، وهَذَاْ وإنْ لم يُسمَعْ كَمَا قَالُوا: فإنَّه لا يُمنَعُ أن يُقاسَ عَلَى ما سُمِع، وذَلِكَ أنَّ هَذَاْ إنَّما جَاءَ لِما في (غير) من مَعْنَى النَّفي[2].

فأبـو عَلَى يَقِيْسُ (غير) عَلَى (لا) في النفي، بل يتوسَّعُ إلى حدٍّ أنَّه يَقِيْسُ الفعل (قَلَّ) عَلَى النَّفي، فجعلوا قَلَّ– وإنْ كَانَ فعلا – بمنزلةِ الحرفِ النَّافي لمَّا كَانَ مثلَه[3]

4 ــ 3 دخولُ الباءِ الجارةِ:

يَجُوْزُ أنْ تَدْخُلَ الباءُ الزائدةُ في خبرِ (لا) العاملةِ عملَ لَيْسَ، لأنَّها في مَعْنَاهَا، وهـنا يَـتَحدَّثُ أَبُو عَلِيٍّ عن (لا خيرَ بخيرٍ بعده النَّارُ ولا شرَّ بشرٍّ بعده الجنَّةُ)، فَيَقُوْلُ: ويَجُوْزُ أنْ تجعلَ (لا) بمنزلةِ لَيْسَ عَلَى قَوْلِهِ(لا مستصرخ)، فتكونُ الباءُ في الْقِيَاسِ كالباءِ الَّتِيْ تُزَادُ في خبرِ لَيْسَ[4].

---

[1] المصدر السابق 186، وانظر المساعد عَلَى تسهيل الفوائد: 556/1 وفيه (وقِيْلَ: إن العامل الفعل مستقلا من غير أَنْ يَكُوْنَ لا معديّة له، وهَذَاْ مذهب ابن خروف، وقِيْلَ (إن) مقدرة بعد إلا، ونسب السيرافي وابن بابشار هَذَاْ القول إلى الكسائي)

[2] الْحُجَّة: 116/1

[3] الْحُجَّة: 117/1

[4] الْحُجَّة: 135/1.

بــل إنَّ أبَا عَلِيٍّ يتوسَّعُ في قياسِه، فتدخل الباءُ عِنْدَه عَلَى ما معناه مَعْنَى لَيْسَ، وهي (لم)، فيَقُولُ:" وإنْ شئتَ أجزْتَ دخولَ الباءِ لمضارعتِها لَيْسَ وكونُ الكلامِ بها في النَّفي بمنزلةِ لَيْسَ، فكَمَا دَخَلَتْ عَلَى خبرِ لَيْسَ وكَانَتْ هي مثلها في النَّفي دَخَلَتْ عَلَــى خَبَــرِها أيضا الباءُ، ألا تَرَى أنَّه قد جَاءَ (أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ)[1]،قد دَخَلَتْ الباءُ حيثُ كَانَ مَعْنَى الكلامِ النَّفي وكَأَنَّ المَعْنَى: أَلَيْسَ اللهُ بقادرٍ[2].

فيَقِيْسُ أَبُو عَلِيٍّ(وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ) عَلَى أَلَيْسَ الله بقادرٍ؟؟،أي أنَّ الباءَ في (بخلقهن) زائدةٌ، والْعِلَّةُ أنَّ مَعْنَى (لم يَعي) هي لَيْسَ.

ويَقِــيْسُ آيةً عَلَى أخرى، وذَلِكَ قَوْلُهُ، وإنْ شِئتَ أجَزْتَ دخولَ الباءِ عَلَى خبرِ المبتدأ عَلَى قياسِ أبي الحَسنِ، لأنَّه أجازَ في قَوْلِهُ: (جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا)[3]،أنْ تَكُوْنَ الباءُ داخلةً عَلَى خبرِ المبتدأ لأنَّه قد جَاءَ(وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا)[4]، فيَجُوْزُ أنْ تكونَ الباءُ الداخلةُ عَلَى (مثلها) داخلة عَلَى الخبرِ الَّذِيْ هو في موضعِ رفعٍ[5].

ويتحدَّثُ أصحابُ من صنف في القراءاتِ عن قَوْلِهُ تَعَالَى:(وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ)[6]،فعِــنْدَ الــنَّحَّاس:" وقد تكلَّمَ النَّحويونَ في الآيةِ الَّتِيْ أَشْكَلَتْ عَلَى قائلِ هَذَا، فقَالَ الكِــسائيُّ: إنَّما دَخَلَتْ الباءُ من أجلِ (لم)وهَذَا قولٌ صحيحٌ، وسمعتُ عليّ بنَ سليمانَ يشرَحُه شرحاً بيِّناً، قَالَ: الباءُ تدخلُ في النَّفي فتَقُوْلُ: ما زيدٌ بقائمٍ،فإذَا دَخَلَ الاستفهامُ عَلَــى النَّفــي لــم يغيِّرْه عمَّا كَانَ عَلَيْهِ، فتَقُوْلُ:أمَا زيدٌ بقائمٍ، فكذا (بقادرٍ) لأنَّ قبلَه حــرفَ نفيٍ وهو (لــم)، ويزيدُ: والمَعْنَى: أوَ لَيْسَ الَّذِيْ خلقَ السماواتِ

---

[1] من الآية 33، سورة الأحقاف.

[2] الْحُجَّة: 135/1

[3] من الآية 27، سورة يونس.

[4] من الآية 40، سورة الشورى.

[5] الْحُجَّة: 135/1

[6] من الآية 33، سورة الأحقاف.

والأرضَ بقـــادرٍ فـــي رويّتِهم وفي علمِهِمْ، قَالَ أبو جعفرٍ، فإنْ قَالَ قائلٌ: لِمَ صارتِ الـــباءُ فـــي النَّفي ولا تكونُ في الإيجابِ؟ فالجوابُ عِنْدَ البصريين أنَّها دَخَلَتْ توكيداً للنَّفي لأنَّه قد يَجُوْزُ ألا يَسْمَعَ المخاطب (ما) أو يتوَهَّمَ الغلطَ، فإذَا جئتَ بالباءِ عُلِم أنَّه نفيٌ، وأمَّـــا قولُ الكوفيين:فهو الباءُ في النَّفي حذاءُ اللامِ في الإيجابِ[1]. أما قولُ الفرّاءِ فَـــيَقُوْلُ: دَخَلَتِ الباءُ (لِلَم)، والعربُ تُدْخِلُها مَعَ الجُحُودِ إذَا كَانَت رافعةً لما قبلها، ولو أُلْقِيَتِ الباءُ من قادرٍ في هَذَا الموضعِ، رَفَعَهُ لأنَّه خبرُ إنَّ[2].وعِنْدَ مكِّي ابنِ أبي طالب، إنما دَخَلَتِ الباءُ عَلَى أصلِ الكلامِ، قبلَ دخولِه ألفَ الاستفهامِ عَلَى لَمْ، وقِيْلَ: دَخَلَتْ لأنَّ في الكلامِ لفظَ نفيٍ وهو(أو لَم يَروا أنَّ اللهَ الَّذِيْ)، فحُمِل عَلَى اللفظِ دونَ المَعْنَى[3].

وعِـــنْدَ ابنِ الأنبا ري: إنَّما دَخَلَتْ الباءُ في بقادرٍ، لدخولِ حرفِ النَّفيِ في أولِ الكلامِ[4].

وعِنْدَ القرطبي: (بقادرٍ)قَالَ أبو عبيدةَ والأخفشُ:" الباءُ زائدةٌ للتَّوكيد كالباءِ في قَوْلِهُ تَعَالَى (وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا)[5] وقَوْلِهُ(تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ)[6]، وقَالَ الكسائي والفـــرّاءُ والزَّجَّاجُ:" الباءُ فيه خلفَ الاستفهامِ والجحدُ في أولِّ الكلامِ، قَالَ الزَّجَّاجُ: والعـــربُ تُدْخِلُها مَعَ الجحدِ تَقُوْلُ:" ما ظننت أنَّ زيداً بقائمٍ ولا تَقُوْلُ:ظننتُ أنَّ زيداً بقائمٍ، وهو لدخولِ (ما) ودخولِ (إنَّ) للتَّوكيدِ، والتَّقْدِيْر: أَلَيْسَ اللهُ بقادرٍ[7].

ويذكر السُّيُوطِيّ في الهَمْعِ:" وقد تُزَادُ(الباء) في (لا)التبرئة قَالُوا لا خيرَ بخيرٍ بعده النّارُ، أي خيرٌ، وفي اسمِ لَيْسَ إذَا تأخَّرَ عن الخبرِ وفي خبرِ إنَّ بَعْدَ نفيٍ ودونَه،

---

(1) النَّحَّاس، إعراب الْقُرْآن: 116/4.

(2) الفرّاء، معاني الْقُرْآن: 59/3

(3) مشكل إعراب الْقُرْآن: 212/2

(4) البيان في غريب إعراب الْقُرْآن: 31/2

(5) من الآية 79، سورة النساء.

(6) من الآية 20، سورة المؤمنون.

(7) الجامع لأحكام الْقُرْآن م8/ج202/16

وذكــرَ الآيــةَ السابقةَ، ويزيدُ:" وجوّز الأخفشُ زيادةَ الباءِ في كلِّ موجبٍ نحو: زيدٌ بقــائمٍ، واســتبدلَه بقَوْلِهِ(وجزاءُ سيئةٍ بمثلِها) وأوّله الجمهورُ علَى حَذْفِ الخبرِ، أيْ واقع[1]

فأَبُو عَلِيٍّ يَقِيْسُ(لم) عَلَى لَيْسَ لأنَّ فيها النَّفيَ، وبذَلِكَ يَجُوْزُ أنْ تكونَ الباءُ زائدةً حملاً عَلَى النَّفيِ في الاثنتين.

4 . 4 اسمُ الفاعلِ والمصدرُ لا يعملانِ إذَا بُنِيَا مَعَ لا عَلَى الفَتْحِ:

أمَّا ما ذَهَبَ إليه البغداديّون من استجازتِهم إعمالَ أسماءِ الفاعلين والمصادرِ إذَا بُنــيَا عَلَى الفتحِ، فمما يُبيِّنُ أنَّه لَمْ يَكُنْ ينبغي أنْ يُعملوه كَمَا كَانَ يَعْمَلُ من قَبْلُ، أنَّ ذَلــكَ بالبــناء مَعَ لا عَلَى الفتحِ قد فَارَقَ شبهَ الفعلِ، كَمَا أنَّ اسمَ الفاعلِ والمصادرَ بالتَّــصغيرِ والوصفِ قد فارقا ذَلِكَ، فكَمَا لا يَعْمَلُ اسمُ الفاعلِ والمصدرُ إذَا بُنِي كلُّ واحدٍ منهما مَعَ لا عَلَى الفتحِ[2].

نــستطيعُ أنْ نُمَثِّلَ قولَ أَبِي عَلِيٍّ بالبرهانِ الجدَلِيِّ وهو مكوَّنٌ من مقدمةٍ كُبْرَى وصُغْرَى ونتيجةٍ.

هو يتحدَّثُ هنا عن بيتِ الشِّعرِ

فَلا لَغْوٌ وَلا تَأْثِيمَ فِيهِمَا

ومَا فَاهُوَ بِهِ لَهُم مُقِيمُ[3]

اسمُ الفاعلِ والمصدَرُ إذَا

صُغِّرَا أو وُصِفَا أو بُنِيَا مَعَ(لا) عَلَى الفتح لا يعملان (مقدمة كبرى)

لا تأثيمَ مصدرٌ بُنِيَ عَلَى الفتحِ مَعَ لا (مقدمة صغرى)

(أنَّ المصدر) (تأثيم) لا يعملُ (النتيجة)

وهَذِهِ النتيجةُ مخالفةٌ لرأيِ البغداديين من أنَّه يَعْمَلُ.

---

(1) همع الهوا مع: 405/1-407

(2) الْحُجَّة:: 136/1وانظر الكتاب: 274/2-275

(3) البيت في لسان العرب: 383/4 (سهر)، والمعجم المفصل في شواهد اللغة الْعَرَبِيَّة 1257/7

وروايته وفيها لحمُ ساهرةٍ وبحر وما فاهو به لهم مقيم

فنجدُ: أنَّ أبا علَى قاسَ اسمَ الفاعلِ والمصدرِ إذَا بُنِيا علَى الفَتْحِ مَعَ (لا) عليهما إذَا وُصِفَا أو صُغِّرا .

الْعِلَّــةُ الجامعــةُ عِنْدَه، في حالةِ الوصفِ والتَّصغيرِ والبناءِ أنَّه خرجَ عن شبهِ الفعلِ، وبذَلكَ أصبحَ اسماً؛ لأنَّ الفعلَ لا يُصغَّرُ ولا يُوصَفُ ولا يُبنَى علَى الفتحِ.

يَقُولُ سِيْبَوَيْهِ: واعلمْ أنَّك لا تُحَقِّرُ الاسمَ إذَا كَانَ بمنزلةِ الفعلِ ألا تَرَى أنَّه قبيحٌ: هو ضويربٌ زيداً، وهو ضويربُ زيدٍ إذَا أردتَ بضاربِ زيدٍ التنوينَ.[1]

ويَقُــولُ ابن السَّرَّاجِ: ولا يُحَقَّرُ الاسمُ إذَا كَانَ بمَعْنَى الفعلِ نحو: هو ضويربٌ زيداً[2].

4 . 5 قياسُ (لَيْسَ)علَى الأفعالِ التَّامةِ، واسمِهَا علَى الفاعلِ:

يَقُولُ أبو علَى: اختلفوا في رفعِ الرَّاءِ ونصبِها في قَوْلِهُ تَعَالَى (لَّيْسَ ٱلْبِرَّ)[3].

قَالَ : كلا المذهبينِ حسنٌ، لأنَّ كلَّ واحدٍ من الاسمين اسم لَيْسَ وخبرها معرفةٌ، فــإذَا اجــتمعا فــي التَّعريفِ تَكَافَئا في كونِ أحدِهما اسماً والآخرِ خبراً، كَمَا تَتَكافأُ النكرتان. وصِحَةُ مَنْ رفعَ (البرّ) أنَّه: أنْ يَكُوْنَ (البرّ) الفاعلَ أولى، لأنَّ(لَيْسَ) تشبهُ الفعــلَ وكونُ الفاعلِ بَعْدَ الفعلِ أولَى من كونِ المفعولِ بعدَه،ألا ترى أنَّك تَقُولُ: قامَ زيــدٌ، فيلــي الاســمُ الفعــلَ، وتَقُــولُ: ضــربَ غلامَه زيدٌ فيكونُ التَّقْدِيْر بالغلامِ التَّأخِيــر،ولولا أنَّ الفاعلَ أخصُّ بهَذَاْ الموضعِ لم يَجُزْ هَذَاْ، كَمَا لم يَجُزْ في الفاعلِ: ضربَ غلامُه زيداً، حيثُ لم يَجُزْ في الفاعلِ تقديرُ التَّأخيرِ كَمَا جازَ في المفعولِ بِهِ، لوقوعِ الفاعلِ في المَوْضعِ الَّذِيْ هو أخصُّ بِهِ[4].

فأَبُــو علَــيٍّ يَقِــيْسُ لَيْسَ واسمَهَا علَى الفعلِ التَّامِ مَعَ فاعلِه،إذن المقيسُ (لَيْسَ واســمُها) والمَقِــيسُ عَلَيْهِ(الفعل التام وفاعله) والْعِلَّةُ الجامعةُ أنْ يَلِيَ الفعلَ أو لَيْسَ الفاعلُ أو اسمُها، وهو أولَى مِنْ أنْ يَلِيَ الفعلَ المفعولُ بِهِ.

---

[1] الكتاب: 480/3

(2) ابن السَّرَّاجِ، الأصول: 62/3

[3] من الآية 177، سورة البقرة.

[4] الْحُجَّة: 409/1

والنَّـصبُ، أيْضاً فيه قياس، فهو يقِيْسُ (أنْ وصلتها)(أنْ تولوا) علَى المضمر، فَيَقُوْلُ: ومن حجَّة من نصب(البرّ): أنْ يَكُوْنَ الاسمُ(أنْ وصلتها) أولَى وأحسنَ،لشبهِها بالمـضمرِ، فـي أنَّهـا لا تُوصَـفُ كَمَـا لا يُوصَفُ المُضْمَرُ، فكَأَنَّه اجتمَعَ مظهرٌ ومـضمرٌ،والأولى إذَا اجتمَعَ مضمرٌ ومظهرٌ أنْ يَكُوْنَ المضمرُ الاسمَ من حيثُ كَانَ أذهـبَ في الاختصاصِ من المُظْهرِ، فكذَلِكَ إذَا اجتمَعَ أنْ مَعَ مظهرِ غيرِه، كَانَ أنْ يَكُوْنَ أنْ والمظهرَ الخبر أولى[1].

ولا يـتحدَّثُ الفرّاءُ عن هذِهِ الآيةِ كثيراً، ويَقُوْلُ:" إنْ شئتَ رفعتَ البرَّ وجعلت أنْ تولَّوا في موضعِ نصبٍ، وإنْ شئتَ نصبتهُ وجعلتَ (أن تولُّوا) في موضعِ رفعٍ[2].

وفي إعرابِ الْقُرْآن للنحاسِ أنَّ النصبَ قِرَاءَةُ الكوفيين[3]. وعِنْدَ ابنِ الأنبا ري: النصبُ أنْ يَكُوْنَ (البر) خبرَ لَيْسَ و(أن تولَّوا) اسمُها، ورجَّحهُ بعضُ النَّحويين، لأنَّ أنْ المصدريةَ مَعَ صلتِها أعرفُ من البرّ،لأنَّها لا تُوصَفُ كَمَا لا يُوصَفُ المضمرُ والمضمرُ أعرفُ المَعَارف فلمَّا أشبَهَتْ أعرفَ المَعَارف،كَانَ جعلُها الاسمَ أولى [4].

لـم يذكر أحدٌ من النَّحويين من تشبيهِ اسمِ لَيْسَ بالفاعلِ وإنْ أجمَعُوا بأنَّ قِرَاءَةَ الرَّفعِ (البرُّ) اسم لَيْسَ.

4 . 6 (لَيْسَ) لَيْسَت من حُرُوفِ العَطْفِ:

يرفض أَبُو عَلِيٍّ القول في البيت التالي:

وإذَا أقْرَضْتَ قَرْضاً فاجْزه إنَّما يُجْزي الفتَى لَيْسَ الجَمَل[5]

فـإنْ قلتَ: أَلَيْسَ قومٌ قد ذهبوا إلى أنَّ (لَيْسَ) من حُرُوفِ العطف؟؟ ويحملون قولَ الـشاعرِ السابقِ، فيمَنْ أنشَدَه بلَيْسَ، فمَعْنَاهَا عاطفة كمَعْنَاهَا غير عاطفةٍ في النَّفيِ، قِـيْلَ:إنَّها في هَذَا البيتِ يستقيمُ أنْ تكونَ نافيةً ويَكُوْنَ خبرُهَا مضمراً، فكَأَنَّ التَّقْدِيْر،

---

(1) الْحُجَّة:1 /409

(2) الفرّاء، معاني الْقُرْآن: 103/1

(3) النَّحَّاس، إعراب الْقُرْآن: 90/1 وانظر البحر المحيط: 3/2

(4) البيان في غريب إعراب الْقُرْآن:1 / 125

(5) الْحُجَّة:356/1 وانظر البيت لسان العرب 211/6(لَيْس)،و217/7 مادة (قرض) ، وأوضح المسالك 38/3، والمقتضب 410/4.

إنَّما يُجْزَي الفتى لَيْس الجملُ الَّذِيْ يُجْزَى، فحُذِفَ الخبرُ، فلَيْسَ لا تثبت حرفَ عطفٍ من هَذَاْ البيتِ الَّذِيْ استدلُّوا به عَلَى ذَلِكَ[1]. وهـــي حــرفُ عطفٍ عِنْدَ الكوفيين أو البغداديــين، هَذَاْ ما نقلَه ابنُ هشامٍ في المغني، فهو يَقُوْلُ: الرابعُ أنْ تكونَ حرفاً عاطفاً أثْبَتَ ذَلِكَ الكوفيّونَ أو البغداديّونَ عَلَى خلافٍ بَيْنَ النَّقلةِ،واستدلُّوا بنَحْوِ قَوْلِهُ:

أيْنَ المَفَرُّ والإله الطَّالبُ

والأشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالبُ

وخُــرِّج عَلَــى أنَّ (الغالــب) اسمُها والخبرُ مَحْذُوْفٌ، قَالَ ابنُ مَالِك: وهو في الأصلِ ضميرٌ مُتَّصلٌ عائدٌ عَلَى الأشرَمِ، أي لَيْسَه الغالبُ، كَمَا تَقُوْلُ :الصَّديقُ كَأَنَّه زيدٌ، ثم حُذِفَ لاتصاله، ومُقْتَضَى كلامه أنَّه لولا تقديرُه متَّصلاً لم يَجُزْ حَذْفُه، وفيه نظرٌ[2]، وقَالَ في أوضحِ المسالِكِ: ولَيْسَ عِنْدَ البغداديين أيْ أنَّ (لَيْسَ) حرفُ عطفٍ عِنْدَ البغداديين[3].

وجَــاءَ في الهَمْعِ:" وأثبت الكوفيَّةُ العطفَ بلَيْسَ كـــ(لا) فتكونُ حرفاً، واحتجُّوا بقَــوْلِ الشاعرِ وذَكَرَ بيتَ المغني السابقَ، ويعلِّقُ عَلَيْه، أي لا الغالب، وفي الصَّحيحِ من قَوْلِ أبي بكرٍ: بأبي شبيه بالنبي لَيْسَ بشبيهٍ بعليّ، والبصريون أولَّوا بأنَّ المرفوعَ بعــدَها اسمُها والخبرُ ضميرٌ متصلٌ مَحْذُوْفٌ تخفيفاً أي لَيْسَه قلت الغالب، وفي ذَلِكَ نظــرٌ عَلَى أنَّ حَذْفَ خبرِ بابِ كَانَ ضرورةٌ، وبه نطق الشافعي، فإنَّهُ قَالَ في (الأم) في أثناء مسألة:(لأنّ الطهارةَ عَلَى الظَّاهرِ لَيْسَ عَلَى الأجوافِ أيْ:لا، ولا يصحُّ أنْ يَكُــوْنَ اســمُها ضميراً مستتراً لوجوبِ تأنيثِ الفعلِ حينئذٍ، وقولُ الشَّافعيِّ حُجَّةٌ في اللُّغَة[4].

يــبدو لــي مِنْ خِلالِ هَذَاْ الكلامِ أنَّ أَبَا عَلِيٍّ لَيْسَ بغدادياً فالَّذِيْنَ قَالُوا: إنَّ لَيْسَ حرفُ عطفٍ هم البغداديّون والكوفيُّون، هَذَاْ ما أثبته ابنُ هشامٍ والسِّيُوطِيّ، ولكنَّ أَبَا عَلِيٍّ يرفضُ هَذَاْ، أيْ أنَّ (لَيْسَ) عِنْدَه لَيْسَت حرفَ عطفٍ، وإنَّما هي ناقصةٌ عاملةٌ.

---

(1) الْحُجَّة: 356/1

(2) مغني اللبيب 390 ورقم الشاهد 549 وانظر لشاهد الجني الداني: ص 498

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 38/3

(4) همع الهوا مع: 186/1.

4 . 7 الحرْفُ لا يدْخُلُ علَى مثْلِه:

وهنا يتحدَّثُ أبو عَلِيٍّ عن قَوْلِهُ تَعالَى (حَـٰشَ لِلَّهِ)[1]، فقُرِئَت حاشَ لله بغيرِ ألــف، يقُــولُ:لا يخلو قَوْلُهُم(حاش لله) منْ أَنْ يكُوْنَ الحرفَ الجارَّ في الاستثناءِ،أو يكــونَ فاعَلاً من قَوْلِهُم: حاشا يُحَاشِي،فلا يَجُوْزُ أَنْ يكُوْنَ الحرفَ الجارَّ،لأنَّ الحرفَ الجــارَّ لا يدخلُ علَى مثلِه، ولأنَّ الحروفَ لا تُحْذَفُ إذَا لَمْ يَكُنْ فيها تضعيفٌ فإذَا لم يَكُــنِ الجارُّ ثَبَتَ أنَّه الَّذِيْ علَى (فاعَلَ) وهو مأخوذٌ من الحَشَا الَّذِيْ يُعْنى به النَّاحيةُ، والمَعْنَى أنَّه صارَ في حشا،أي: في ناحيةٍ كَمَا قُرِفَ فيه، أي: لم يقترفه، ولم يلابسه، وصَــارَ في عزلةٍ عنه وناحيةٍ، ولا بدَّ لَه من فاعلٍ، وفاعلُه يوسف، كَأَنَّ المَعْنَى بَعُدَ مــن هَذَاْ الَّذِيْ رُمِيَ به الله، أي لخوفِهِ ومراقَبَةِ أمرِه. وقياسُ الحَذْفِ في (حاشَ لله) هو ما وَرَدَ منْ أفعالٍ حُذِفَت منها بعضُ الحروفِ، مثل: لم يكُ ، ولا أدرِ، ولم أُبَلْ. وقد حَذَفُوا الألفَ من الفعلِ في قَوْلِهُم: ولو ترَ مَا أهل مَكَّةَ، فإنَّما هو : تَرَى، فحُذِفَتِ الألفُ المنقلبَةُ عن اللامِ، كَمَا حُذِفَتْ من (حاشا) من قَوْلِهُ: (حاش لله)[2].

تتعــيَّنُ حَاشَ هنا بأنّها فعلٌ، ولَيْسَت حرفَ جرٍ، لماذا؟ لأنَّ الْقِيَاسَ ألا يَدْخُلَ حــرفُ الجــرِّ علَــى حَــرْفٍ مــثلِه، فخــرجت عن كونِها حرفَ جرٍّ لهَذَاْ السببِ

تكــون فعــلاً علَى الْقِيَاسِ السابقِ، ثم لماذا حُذِفَ منها الألفُ؟ أيْضاً قياساً علَى الأفعــالِ الَّتِيْ تُحْذَفُ منها الحروفُ، و الْقِيَاسُ: ألا يُحْذَفَ من الحروفِ حروفٌ، إلا إذَا كَانَت مضعَّفَةً، وحاش لَيْسَت مضعَّفَةً إذن (حاشا) تكونُ فعلاً ولَيْسَت حرفَ جرٍّ. وهــذِهِ نتــيجةٌ منطقيةٌ، ومقنعةٌ، وكَمَا هي عادةُ أَبِي عَلِيٍّ في أنَّه يأخذُ الآيةَ و يقلبُها علَى أكثرِ من وجهٍ، حَتَّىْ يُقنِعَ القارئَ أو السامعَ برأيِهِ، ويبدو أنَّه يراعي المنطقَ و الفلــسفةَ فــي أقــوالِهِ، وعلَى الرّغم من هَذَاْ، فهو بلا شكٍّ عالمٌ فذٌّ واسعُ المحفوظِ والاطِّلاعِ، يقدِّمُ للقارئِ كلَّ ما يمكن أَنْ يكُوْنَ في خَلَدِه.

أمّــا الزَّمَخْــشَرِيّ في الكشَّافِ، فعِنْدَه أنّها مصدرٌ، والدَّليلُ علَى تنزيلِ حاشا منزلةَ المــصدرِ قِرَاءَةُ أبي السّمال حاشاً لله بالتَّنوينِ، وقِرَاءَةُ أبي عمرو: حاش لله بحَذْفِ

---

[1] من الآية 31، سورة يوسف.

[2] الْحُجَّة: 2 /445 -446

الألـــف الآخـــرة، وقـــراءة الأعمش حشا لله بحذْف الألف الأولى، وقرئ: حاشْ لله بـــسكونِ الـــشّينِ علَى أنَّ الفتحةَ تبعت الألفَ في الإسقاطِ، وهي ضعيفةٌ لما فيها من التقاءِ السَّاكنين علَى غيرِ حدٍّ، وقُرِئ حاشا الإله،فإنْ قلت فلِمَ جازَ في حاشا لله أنْ لا يُـــنوّنَ بعدَ إجرائه مُجرى براءة لله؟ قلت: مراعاةً لأصلِه الَّذِيْ هو الحرْفيّة ألا تَرَى إلـــى قَـــوْلِهُم: مِنْ عِنْ يمينه، كيف تَرَكُوا (عن) غيرَ معربٍ علَى أصلِه[1]، والفرَّاءُ علَى أنَّ (حاش لله) هو بمَعْنَى مَعَاذَ الله[2].

وفـــي الهمعِ:"وتقعُ حاشا قبلَ لامِ الجرِّ، نَحو: حاشا لله، وهي عِنْدَ المبرِّدِ وابن جنِّي والكوفيين فَعَلَ، قَالُوا لتصرُّفهم فيها بالحَذْفِ، قَالُوا: حاش وحشا ولإدخالِهم إيَّاها علَى الحرفِ قبلَ لامِ الجرِّ، والصَّحيحُ أنَّها اسمُ مصدرٍ مرادف للتَّنزيهِ بدليلِ قِرَاءَةِ بعضِهم (حاشـــاً لله) بالتَّـــنوينِ، كَمَـــا يُقَالُ: تنزيهاً لله وبراءةً، وقِرَاءَةُ ابنِ مسعودٍ (حاشا لله) بالإضـــافةِ، كمَعَـــاذَ الله، وإنما تُرِكَ التَّنوينُ في قِرَاءَةِ الجمهورِ، لأنَّها مبنيَّةٌ لشبهها بحاشا الحرفيَّةِ لفظاً وزَعَمَ بعضُهم أنَّها اسمُ فعلٍ بمَعْنَى أتبرأُ،أو تبرأتُ، وحاملُه علَى ذَلِكَ بناؤُه[3]".

يَقُـــوْلُ ابنُ الأنبا ري في البيانِ: و(حاش) اخْتَلَفَ النَّحويون فيها، فَذَهَبَ جماعةٌ إلى أنَّها فعلٌ، وذهب سِيْبَوَيْهِ وأكثرُ البصريين إلى أنَّها حرفٌ[4].

4 . 8 قياسُ (كُنْ فيكونُ) علَى (أكرمْ بزيدٍ):

---

(1) الكشَّاف 513 ط 2002

(2) الفرّاء، معاني الْقُرْآن: 42/2. القراءات التي في (حاشا)، قرأ أبو عمرو (حَشَا)بألف، وقرأ بقية السبعة (حَشَ) بغير ألف.(السبعة لابن مجاهد: 348)، وحاشاً بالتنوين أثبتها الزمخشري في الكشاف 513، وهي قراءة ابي السمّال، و في المحتسب، 1 /341 ، أنّ قراءة: (حاشْ) للحسن، وانظر البحر المحيط: 5 / 303.

(3) همع الهوامع: 214/2 وانظر البحر المحيط: 303/5 والنهر الماد: 265/3

(4) البيان في غريب إعراب الْقُرْآن: 31/2.

وهـــنا يتحدث أَبُو عليٍّ عن قِراءة(كُن فَيَكُونُ)[1]، فقُرِئَت بالنَّصبِ والرَّفعِ،فقد قرأها ابنُ عامرٍ وحدَه بالنَّصب وقرأ الباقون بالرَّفع، ومعظمُ البصريين لا يُجيزُونَ نـــصبَ الفعلِ المضارعِ بَعْدَ الفاءِ في الآيةِ؛ لأنَّ الفعلَ (فيكون) لَيْسَ جواباً للأمـــر[2].ولكـــنَّ أَبَا عَلِيٍّ يتناولُ هَذِهِ الآيةَ بالتَّحليلِ، فيَقُولُ: أمَّا قَولُهُ(كُنْ) فإنَّه وإنْ كَانَ عَلَى لفظِ الأمرِ فلَيْسَ بأمرٍ، ولكنَّ المُرادَ به الخبرُ كَأَنَّ التَّقْدِيْرَ يُكوِّن فَيكُونُ، وقد قَالُـــوا: أَكْرِمْ بزيدٍ فاللفظُ لفظُ الأمرِ، والمَعْنَى والمرادُ الخبرُ، ألا ترى أنَّه بمنزلةِ: ما أكرمَ زيداً، فالجارُّ والمجرورِ في موضعِ رَفعٍ بالفعلِ، وفي التَّنزيلِ ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[3]، فالتَّقْدِيْرُ مدَّه الرَّحمنُ، وإذَا لَمْ يَكُنْ قَـــولُهُ(كن) أمراً في المَعْنَى، وإنْ كَانَ عَلَى لَفْظِه، لم يَجُزْ أنْ تَنْصِبَ الفعلَ الفاءُ بأنَّه جـــوابُه، كَمَـــا لم يَجُزِ النَّصبُ في الفعلِ الَّذِيْ تَدْخُلُهُ الفاءُ بعدَ الإيجابِ، نحو: آتيك فأحدِّثُك، إلا إذَا كَانَ في شعرٍ نَحْوَ قَولِهُ:

لَنَا هَضَبَةٌ لا يَنْزِلُ الذُّلُّ وسْطَهَا

ويَأْوِي إليها المُسْتَجِيرُ فيُعْصَمَا[4]

إذن الْقِـــيَاسُ هنا أنَّ كنْ وإنْ كَانَ لفظُها لفظُ الأمرِ فهي ماضٍ، قاسَها أَبُو عَلِيٍّ عَلَـــى (أكرِمْ بزيدٍ) وعَلَى (فليَمْدُدْ له الرَّحمنُ) والْعِلَّةُ الجامعةُ بَيْنَ الفعلينِ أنَّهما وإنْ كَانَا عَلَى لفظِ الأمرِ، فإنَّ معناهُمَا المضيُّ.

ويـــزيدُ أَبُـــو عَلِـــيٍّ – وأظنُّه مُعْتَرِضاً عَلَى قِرَاءَةِ ابنِ عامرٍ– ومما يدلُّ عَلَى امتـــناعِ النَّصبِ في قَولِهُ (فيكون) أنَّ الجوابَ بالفاءِ مضارعٌ للجزاءِ، يدلُّ عَلَى ذَلِكَ

---

[1] من الاية117، سورة البقرة (بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ)، قـــراءة النـــصب لابـــن عامـــر، كأنه ذهب إلى أنه أمر، وقرأ الباقون بالرفع، على العطف أو على الاستئناف، المعنى: (فهو يكونُ) انظر: حجة القراءات:111، والسبعة لابن مجاهد: 169.

[2] سيبويه والقراءات: 64

[3] من الآية 75، سورة مريم.

[4] الْحُجَّة: 1/ 370-371

أنَّــه يُؤَوَّلُ في المَعْنَى إليه، ألا تَرَى أنَّ: اذهبْ فأعطيك، معناه، إنْ تذهبْ أَعْطَيْتُك، والأجــودُ إنْ ذهبتَ أعطيتُك، فلا يَجُوْزُ:اذهبْ فتذهبُ، لأنَّ المَعْنَى يصيرُ: إنْ ذهبتَ أعطَيــتُك، وهَــذَاْ كــلامٌ لا يفــيدُ كَمَا لا يفيدُ إذَا اختلفَ الفاعلان والفعلان نحو قمْ فَأعطــيك، لأنَّ المَعْنَى: إنْ قُمتَ أعطيتُك، ولو جَعَلْتَ الفاعلَ في الفعلِ الثَّاني فاعلَ الفعلِ الأولِ، فقلت: قم فتقومَ، أو أعطني فتعطيَني عَلَى قِرَاءَةِ ابنِ عامرٍ لكَانَ المَعْنَى إنْ قمــت تقــمْ، وإن تعطني تعطي، وهَذَاْ كلامٌ في قلَّةِ الفائدةِ عَلَى ما تراه، وإنْ كَانَ الأمــرُ عَلَــى هَذَاْ لَمْ يَكُنْ ما رُوِيَ عنه من نَصْبِهِ فيكونَ ويجدُ أَبُو عَلِيٍّ لقِرَاءَةِ ابنِ عامــرٍ مخرجاً وذَلِكَ أنَّه يَقِيْسُها عَلَى قَوْلِ أبي الحسنِ، فَيَقُوْلُ وقد يُمْكِنُ أن نَقُوْلَ في قَوْلِ ابــنِ عامرٍ أنَّ اللفظَ لمَّا كَانَ عَلَى لفظِ الأمرِ وإنْ لم

يكــنْ المَعْنَــى عَلَيْهِ حملْتَه عَلَى صورةِ اللَّفظِ، فقدْ حَمَلَ أبو الحسنِ نحو قَوْلِهِ:(**قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ**)[1]،ونحو ذَلِكَ من الآيِ عَلَى أنَّه أُجرِيَ مُجــرى جوابِ الأمرِ،وإنْ لَمْ يَكُنْ جواباً له في الحقيقةِ، فكذَلِكَ عَلَى قَوْلِ ابنِ عامرٍ: يكــونُ قَوْلُهُ فيكونَ بمنزلةِ جوابِ الأمرِ، نحو: آتني فأحدِّثَك، لمّا كَانَ عَلَى لفظِه وقد يَكُــوْنُ اللَّفظُ عَلَى شيءٍ والمَعْنَى عَلَى غيرِه، ألا ترى أنَّهم قد قَالُوا: ما أنت وزيداً؟ والمَعْنَى: لِمَ تؤذيه؟ولَيْسَ ذَلِكَ في اللفظِ.[2].

ويزيدُ: ولَيْسَ قَوْلُهُ (كُنْ) من قَوْلِهِ (كنْ فيكون)أمراً، ومن ثم أجمَعَ الناسُ عَلَى رفعِ يَكُوْنُ، ورفضوا فيه النَّصبَ إلا ما رُوِيَ عن ابنِ عامرٍ وهو من الضَّعفِ بحيثُ رأيت،فالوجهُ في (يَكُوْنُ) الرفعُ[3].

والــنحاةُ يُــضَعِّفون هَــذِهِ القِرَاءَة، بل بعضُهم وسَمَها بالغلطِ وأوَّلُهم سِيْبَوَيْهِ– رغــم أنَّه لم يصرِّح بذَلِكَ في كتابِه، ولكن نستطيعُ استنتاجَ ذَلِكَ مِنْ خِلالِ كلامِه في وجوبِ رفعِ الفعلِ المضارعِ بعدَ الفاءِ، يَقُوْلُ سِيْبَوَيْهِ : واعلم أنَّ الفاءَ لا تُضْمَرُ فيها أنْ في الواجبِ ولا يَكُوْنُ في هَذَاْ البابِ إلا الرَّفعُ، وسنبيِّن لِمَ ذَلِك؟ وذَلِكَ قَوْلُهُ: أنَّه

---

[1] من الآية 31، سورة إبراهيم.

[2] الْحُجَّة: 372/1

[3] المصدر السابق والصفحة نفسها.

عـنْدنا فيحدثُـنا، وسوْفَ آتيه فأحدّثُه لَيْس إلا، وإنْ شئتَ رفعْتَهُ علَى أنْ تُشْرك بيْنَه وبَيْنَ الأوّلِ،وإنْ شئتَ كَانَ منقطعاً، لأنَّك قد أَوْجبْتَ أنْ تفعلَ فلا يكُوْنُ فيه إلا الرَّفعُ، وقَـالَ عـزَّ وجلَّ(فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ)[1]، فارْتَفَعَتْ لأنَّه لم يَخْبِرْ عن الملَكَيْنِ أنَّهما قَالا: لا تَكْفُرْ فيتعلَّمُون، ومثله (كُنْ فيكونُ)، كَأَنَّه قَالَ : إنما أُمِرْنَا بذَلِكَ فيكونُ، وقد يَجُوْزُ النَّصبُ في الواجبِ في اضطرارِ الشِّعْرِ، فمما نُصِبَ في الشِّعرِ اضطراراً

سأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَني تَمِيمٍ

وأَلْحَقُ بالحِجَازِ فأسْتَرِيحَا

ومنه اَيْضاً:

ثُمَّتَ لا تَجْزُوننَني عِنْدَ ذَاكُمُ

ولَكِنْ سَيَجْزِيْنِي الإلهُ فَيُعْقِبَا[2]

يُعَلِّـقُ الدُّكتورُ عبدُ الفتَّاحِ شلبي علَى كلامِ سِيْبَوَيْهِ:" فهو أحياناً يُخطّئ القارئَ، ويُـضَعِّفُ القِـرَاءَةَ إذَا لـم تكنْ متَّفقَةً هي وما انْتَهَى إليه من رأيٍ أو قياسٍ، وذَلِكَ تخريجُه لإعرابِ (فيكون) من قَوْلِهُ تَعَالَى:(كن فيكون)، فاختارَ الرَّفع، ثم قَالَ: وقد يَجُوْزُ النَّصبُ في الواجبِ في اضطرارِ الشِّعْرِ[3].

والفرَّاءُ يَقُوْلُ في الآيةِ: (رفع ولا يكون نصبا)[4]. وطَعَنَ ابنُ مجاهدٍ في قِرَاءَةِ ابنِ عامرٍ(قرأ ابنُ عامرٍ وحدَه كنْ فيكونَ بنصب النون، وهُوَ غَلَطٌ)[5].

وَوَصَـفَهَا ابـنُ الأنبا ري في البيانِ، بالضَّعف: (مَنْ قرأَ بالنَّصبِ اعتبرَ لفظَ الأمـرِ، وجـوابُ الأمـرِ بالفاءِ منصوبٌ، والنَّصبُ ضعيفٌ لأنَّ كُنْ لَيْسَ بأمرٍ في الحقيقةِ)، إنَّما مَعْنَى (كن فيكون) أي يكوِّنُه فيكونُ، فلهَذَا كَانَت القِرَاءَةُ ضعيفةً[6].

---

(1) من الآية 102، سورة البقرة.

(2) الكتاب: 3/38-39

(3) سيبويه والقراءات: 65

(4) الفرّاء، معاني القُرْآن: 74/1

(5) السبعة في القراءات – ابن مجاهد: 169.

(6) البيان في غريب إعراب القُرْآن: 120/1

وابــنُ خالــويه في الْحُجَّة:" قَرأ ابنُ عامرٍ بالنَّصبِ والْحُجَّةُ له الجوابُ بالفاءِ، ولَــيْسَ هَــذَاْ مــن مواضــعِ الجوابِ، لأنَّ الفاءَ لا تنصبُ إلا إذَا جَاءَت بعدَ الفعلِ المستقبلِ[1].

ولعــلَّ أبــا حــيان هــو الَّذيْ لم يضعِّف القِرَاءَةَ، بل عدَّ أنَّ مَنْ يخطِّئُها آثما (القولُ بأنَّها لحنٌ من أقبحِ الخطأِ المؤثمِ الَّذيْ يَجُرُّ قائلَهُ إلى الكفرِ، إذ هو طعنٌ علَى مــا عُلِم نقلُه بالتواترِ من كتابِ الله)[2]. والراويةُ الأولى أوجَهُ مِنْ حيثُ كَانَ الكلامَ محمولاً فيها علَى اللَّفظِ، ومما جَاءَ علَى هَذَاْ في الشِّعرِ:

فَمَضَى وقدَّمَهَا وكَانَتْ عَادَةً

منْهُ إذَا هِيَ عَرَّدَتْ إقْدَامُها

فأنَّــثَ الإقدامَ لما كَانَ العادةُ في المَعْنَى، هَذَاْ البيت وهَذِهِ الآيةُ إذَا قُرِءا علَى الْقِيَاسِ أقربُ. والفتنةُ هي: القولُ، وقد جَاءَ في الكلامِ، ما جَاءَتْ حاجتك، فأنَّثَ ضميرَ (ما) حيثُ كَانَ الحاجةُ في المَعْنَى، وألزَمَ التَّأنيثَ ونُصِبَتْ الحاجةُ، ومثل ذَلِكَ قَوْلُهُم : من كَانَت أمَّــك، فأنَّث ضميرَ (من) حيثُ كَانَ الأمَّ[3].

4 . 9 حَذْفُ العائدِ منَ الصِّلَةِ:

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر(تشتهي بغير هاء)، والجمهورُ علَى (تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ)[4].

يَقُوْلُ أَبُو علِيٍّ: حَذْفُ الهاءِ من الصلةِ في الحسنِ كإثباتِها، إلا أنَّ الحَذْفَ يَرْجَحُ علَــى الإثــباتِ، بأنَّ عامةَ هَذَاْ النَّحوِ في التَّنزيلِ جَاءَ علَى الحَذْف، فمن ذَلِكَ (أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا)[5]، (وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ)[6]،

---

[1] الْحُجَّة: لابن خالويه، 88

[2] البحر المحيط: 366/1

[3] الْحُجَّة: 152/2. انظر الحجة: 3 / 389، والسبعة لابن مجاهد: 589

[4] من الآية 71، سورة الزخرف.

[5] من الآية 41، سورة الفرقان.

[6] من الآية 59، سورة النمل.

(لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ)[1]، ويقوّي الحذْفَ من جهةِ الْقياسِ أنّه اسمٌ قد طَالَ، والأسماءُ إذَا طَالَتْ فقد يُحْذَفُ منها، كَمَا حَذَفُوا من اشهيباب اسم واحميرار، وكَمَا حَذَفُوا من كينونة، وصيرورة، فكَمَا ألزموا الحَذْفَ لهَذَا ولبابِ احميرار في أكثرِ الأمرِ، كذَلِكَ يَحْسُنُ أنْ تَحْذِفَ الهاءَ من الصلة[2].

ونرى أنَّ أبا علَي يَقِيْسُ عَلَى الكثير، فحَذْفُ الهاءِ من الصِّلةِ عِنْدَه قياسٌ لأنَّ ما وَرَدَ في الْقُرْآن الكَرِيْمِ من حَذْفِ الصِّلةِ كثيرٌ، فبهَذَا صَحَّ عِنْدَه الْقِيَاسُ عَلَيْهِ.

ونراه أيضا يَقِيْسُه عَلَى الإطالة، فالاسمُ إذَا طَالَ جَازَ أنْ تَحْذِفَ منه الهاءَ، لأنَّ الفعلَ بها يَطُولُ، فالْقِيَاسُ حَذْفُها حملاً عَلَى الأسماءِ الَّتِيْ حُذِفَتْ منها بعضُ حروفِها.

يَقُولُ الدُّكتورُ أحمدُ مكّي الأنصاريّ: (إنَّما الَّذِيْ يعنينا عَلَى الأقلِّ أنَّ هَذِهِ القاعدةَ بحيثُ تشملُ هَذِهِ القراءاتِ السبعةَ المتعددةَ فنجيزُ النَّصبَ دونَ الضَّعفِ، كَمَا نجيزُ الرَّفعَ أكثرَ)[3].

ويبدو لي أنَّ قِرَاءَةَ الرَّفعِ هي الوجهُ عَلَى ما ذَهَبَ إليه النحاةُ لأنَّ كُنْ لَيْسَت فعلَ أمرٍ عَلَى الحقيقةِ وإنَّما لفظُها لفظُ الأمرِ ومعناه المُضِيُّ أو الخبرُ فالأمرُ معناه المستقبلُ، وهنا كُنْ وإنْ كَانَ معدوماً فإنَّه بمنزلةِ المَوْجُود إذ هو عِنْدَه معلومٌ[4].

إلا أنَّ قولَ سِيْبَوَيْهِ وقول أَبِي عَلِيٍّ أنَّ هَذَا يَجُوْزُ في ضرورةِ الشِّعرِ، لا يمنعُ أنْ تأتيَ به القِرَاءَةُ عَلَى نصبِ (فيَكُوْنَ)، فالْقِيَاسُ عَلَى الشِّعرِ أصلٌ من أصولِ النَّحو العربيِّ.

4 . 10 قياسُ اسمِ الفعلِ عَلَى أسماءِ الأصوات:

(أُفٍّ لَّكُمَآ)[5]، قُرِئَت أفَّ، أفٍّ، إنَّ من نوَّن أفٍّ، جَعَلَهُ نكرةً مثل غاقٍ وصهٍ ونحو ذَلِكَ من الأصواتِ، وهَذَا التَّنوينُ في الصَّوتِ دليلُ التَّنكيرِ ومَنْ لم يُنوِّنْ جَعَلَهُ مَعْرِفَةً

---

(1) من الآية 43، سورة هود.

(2) الْحُجَّة: 382/3

(3) سيبويه والقراءات: 64، وانظر، ظاهرة التأويل في إعراب الْقُرْآن: 231

(4) انظر تفصيل هذه الآية في الجامع لأحكام الْقُرْآن: م1/ج86/2

(5) من الآية 17، سورة الأحقاف. قرأ نافع وحفص (أفٌ) خفضا منونا، وقرأ ابن كثير وابن عامر (أفّ) نصبا غير منون، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر(أفٍّ) انظر:السبعة 597

كَأَنَّه في المعْنَى: الصوتُ الَّذيْ يُعْرفُ، وكلُّ واحدٍ من الكسرِ والفتحِ، إنَّما هو لالتقاءِ الساكنين، فأمّا التَّنوينُ فدليلُ التَّنكير وحذْفُه دليل التَّعريفِ[1].

4 ــ 11 قياس المؤنث علَى المذكر:

قُرِئَت الآيةُ(ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ)[2]، قُرِئَت (تكن ، ويكن)، من قَرأَ تَكُنْ بالتاءِ ورَفَعَ الفتنةَ، كَانَ ذَلِكَ حَسَناً لإثباته علامةَ التَّأنيثِ في الفعلِ المسندِ إليه الفتنةُ، والفتنةُ مؤنثةٌ للحاقِها علامةَ التَّأنيثِ و(أنْ قَالُوا) علَى هَذِهِ القِرَاءَة: في موضعِ نصب، والتَّقْديْرُ: لم تكن فتنتُهم إلا قَوْلُهُم،فأمَّا ما رُوِيَ عن ابنِ كثيرٍ من قراءته (ثم لَمْ يَكُنْ)بالتَّاء (فتنتَهم)نصباً، فقد أنَّثَ (أنْ قَالُوا) لما كَانَ الفتنةَ في المعْنَى، وفي التَّنزيلِ (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا)[3]، فأنَّث الأمثالَ، و واحدُها المثلُ، حيثُ كَانَت الأمثالُ في المعْنَى الحسناتِ، وقد كَثُر مجيءُ هَذَاْ في الشِّعرِ.

4 . 12 شاذّ في الاستِعْمَالِ والْقِيَاس:

اختلفوا في ضمِّ الميمِ وكسرِها من قَوْلِهُ جلَّ وعزَّ (مُتُّ) و(مُتنا)و(مُتم) في كلِّ الْقُرْآن، يَقُولُ أَبُو عَلِيٍّ: الأشهرُ الأقيسُ:مُتَّ تَمُوْتَ، مثل: قُلت تَقُوْلُ وطُفت تطوف ، وكذَلِكَ هَذَاْ يستمرُّ عَلَى ضمِّ الفاءِ منه، والكسرُ شاذٌّ في الْقِيَاسِ، وإنْ لَمْ يَكُنْ في الاستِعْمَالِ كشذوذِ:

يَقُوْلُ الخَنَى وأبغض العُجْمِ نَاطِقاً إلى ربِّنَا صَوْتَ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

ونحوه مما شذَّ عن الاستِعْمَالِ والْقِيَاس[4].

ومن الشاذِّ في الْقِيَاسِ عند أَبِي عَلِيٍّ: ومن قَالَ القَرْحُ الجراحاتُ بأعيانها، والقُرحُ ألَم الجراحات، قُبِلَ ذَلِكَ منه إذَا أتَى فيه براويةٍ، لأنَّ ذَلِكَ مما لا يُعْلَمُ بالْقِيَاسِ [5].

---

(1) الْحُجَّة: 399/3.

(2) من الآية 23، سورة الأنعام. قرا ابن كثير بالتاء ورفع (فتنة)، وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم بالتاء ونصب (فتنة)، وقرأ حمزة والكسائي بالياء ونصب (فتنة)، انظر السبعةلابن مجاهد: 255، وحجة القراءات: 243

(3) من الآية 160، سورة الأنعام.

(4) الْحُجَّة: 46/2، وانظر: شرح المفصل: 144/3، لسان العرب(جدع) 41/8.

(5) الْحُجَّة: 39/1

ومما جاءَ شاذّاً عن الْقياسِ قِراءةُ الكسائي(سَلَـٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ)[1]، بكسرِ اللامِ (مَطْلِع)، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: المَطْلَعُ مصدرٌ، يدلُّ علَى ذَلِكَ أنَّ المَعْنَى سلامٌ هـــي حتَّىْ وقتَ طُلُوعِه، وإلى وَقْتِ طُلُوعِه فهذَاْ نحو مَقْدَمِ الحجَّاجِ، وخفوقِ النَّجمِ، تجعلُ المصدرَ فيه زماناً علَى تقديرِ حَذْفِ المضافِ، فكذَلِكَ المَطلعُ، وإن كَانَ كذَلِكَ.

فالْقِـــيَاسُ أنْ يَفْـــتَحَ اللامَ، كَمَا أنَّ مصادرَ سائرِ ما كَانَ من فَعَلَ يَفْعَلُ مفتوح العـــينِ نحو المَقْتَلِ والمَخْرَجِ، فأمّا الكسرُ، فلأنَّ المصادرَ الَّتِيْ يَنْبَغِي أنْ تكونَ علَى المَفْعِلِ ما قد كسر، نحو: علاه المَكْبِر والمَعجز، وقَوْلُهُ(وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ)[2]، وكذَلِكَ كُسِر المَطْلِع وإنْ كَانَ الْقِيَاسُ الفتحَ وأمّا المسجدُ فكَانَ الْقِيَاس فيه إذَا كَانَ اسم موضعٍ من سَجَدَ (مسجَد)بالفتح، وسِيْبَوَيْهِ يحملُه علَى أنَّه اسمٌ للبيت، ولو كَانَ اسم الموضعِ علَى الْقِيَاس لوجبَ أنْ يُفتَح علَى قياسِ ما علَيْهِ سائرُ هَذَاْ البابِ فتَقُوْلُ: مَنْ كَسَرَ اللامَ من المطلِع علَى أنَّه جَاءَ شاذاً عمَّا علَيْهِ بابه والكثرة[3].

4 . 13 الْقِيَاس علَى كلام سِيْبَوَيْهِ:

أقصدُ هنا أنَّ أَبَا علِيٍّ أحياناً، يُخرِّجُ الآيةَ علَى قَوْلِ سِيْبَوَيْهِ، فلا يزيدُ شيئاً من كلامِـــه ، وأحـــيانا يـــزيدُ، ومن هَذَاْ مثلاً في قِرَاءَة الرَّفعِ والنَّصبِ من قَوْلِهُ تَعَالَى: (مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ)[4].فقُـــرِئَت معذرةً، ومعذرةٌ يَقُوْلُ أَبُو علِيٍّ:" حجَّةُ من رفعَ: أنَّ سِيْبَوَيْهِ قَالَ: وفي مثله في قراءته علَى الابتداءِ، ويريدُ مثلَ حنانٍ في قَوْلِهُ:

قَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَا هُنَا؟ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ؟[5]

ومثله في أنَّه علَى الابتداءِ ولَيْسَ علَى قَوْلِ فَعل قَوْلُهُ: (قَالُوا: معذرةٌ إلى ربِّكم) لم يريدوا أنْ يعتذروا اعتذاراً مستأنَفاً من أَمْرٍ لِيمُوا علَيْهِ، ولكنَّهم قِيْلَ لهم: لمَ تعظون قوما؟ فقَالُوا: معذرة، أي موعظتنا معذرة إلى ربكم.

---

(1) الآية 5، سورة القدر. انظر: الحجة: 3 / 143، والسبعة لابن مجاهد 693، والحجة في القراءات:247، ومعاني الفراء: 3 / 280وعنده أن القراءة ليحيى بن وثّاب، وإعراب النحاس: 4 / 167.

(2) من الآية 222، سورة البقرة.

(3) الْحُجَّة: 3/ 134

(4) من الآية 164، سورة الأعراف. قرأ حفص عن عاصم بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع (حجة القراءات: 300

(5) الْحُجَّة: 276/2 وانظر: أوضح المسالك: 217/1 ، وشرح الأشموني: 106/1

وحجَّةُ من نَصب (معذرةَ) أنَّ سِيْبويْهِ قَالَ:" لو قَالَ رجلٌ لرجلٍ معذرةً إلى الله، وإلـيك مـن كذا أو كذا لنَصَب[1]". ففي قِراءةِ النَّصبِ لَمْ يتدخلْ أَبُو عَلِيٍّ في توجيهِ الآيةِ، وإنَّما اكتفَى بذِكْرِ كلامِ سِيْبَوَيْهِ فقط.

وفي موضعٍ آخرَ، وفي قَوْلِهُ تَعَالَى (رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ)[2]، يَقُولُ أَبُو عَلِيٍّ : "ومـن زعـمَ أنَّ الآيةَ عَلَى إضمارِ كَانَ، والتَّقْدِيْرُ: ربَّما كَانَ يودُّ الَّذِيْن كفروا، فقد خَـرَّج ذَلِـكَ عـن قَوْلِ سِيْبَوَيْهِ، ألا ترى أنَّ كَانَ لا تُضمَر عِنْدَه، ولم يجز عبد الله المقتولُ، وأنت تريد: كنْ عبدَ اللهِ المقتولَ[3].

4 . 14 الْقِيَاس عَلَى الشعر:

في قَوْلِهُ تَعَالَى(يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ)[4]، فأمَّا قَوْلُهُ (حيثُ يشاء) فتحتملُ موضعين: أحـدُهما: أنْ يَكُوْنَ في موضعِ نصبٍ بأنَّه ظرفٌ، والآخرُ أنْ يَكُوْنَ في موضعِ بأنَّه مفعولٌ به، ويدلُّ عَلَى جوازِ هَذَا قولُ الشَّاعرِ:

وحلَّأهَا عَنْ ذِي الأَرَاكَةِ عَامِرٌ أَخُو الخُضْرِ يَرْمِي حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاحِرُ[5].

وغيـر ذَلِكَ مما عَلَّلَ حَمْلَهُ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى الْقِيَاسِ، سواءَ ما جَاءَ موافقاً لقياسه، أم مخالفاً، أم شاذّاً في الْقِيَاسِ والاسْتِعْمَالِ.

---

(1) الْحُجَّة: 2/ 276.

(2) من الآية 2، سورة الحجر.

(3) الْحُجَّة: 23/3.

(4) من الآية 56، سورة يوسف.

(5) الْحُجَّة:: 449/2 وانظر الْحُجَّة:: 128/2 ،382/2 ،لسان العرب: (خضر) 244/4، تاج العروس: 189/11(خضر) فحيث: مفعول به، ألا ترى أنه لَيْسَ يريد أنه يرمي شيئا... الْحُجَّة: 128/2، والنواحز: المصابة بالنحاز: سُعال الإبل إذا اشتدّ

الفصل الخامس

علل متفرقة عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ:

بَعْـدَ أنْ تحدّثتُ عن عِلَلِ المَعْنَى والحَذْفِ والقياسِ، ستَتَنَاولُ الدِّراسةُ في هَذَا الفصلِ بقية الْعِلَلِ، وهي الْعِلَلُ الَّتِيْ عَلَّلَ بها أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ في كتابِه الْحُجَّةِ لاختلافِ الْقِرَاءَاتِ.

1 .5 عِلَّةُ السَّمَاعِ:

مـن المعـروفِ أنَّ المنهجَ البصريَّ يوصَفُ أنَّه مَنْهَجٌ معياريٌّ، والمنهجُ الكوفيُّ يوسـم بأنَّه وصفيٌّ[1]، فالْبَصْرِيُّوْنَ كَمَا هو معروفٌ قد ضَيَّقُوا المكَانَ والزمانَ بالنسبةِ لِمَـنْ يُحْـتَّجُ بكَلامِهِم من القبائلِ الْعَرَبِيَّةِ، فاقتصروا عَلَىْ قبائلَ معينةٍ، في حدودِ مكانٍ وزمـانٍ معيّنين، يَقُولُ الدُّكتورُ رمضانُ عبد التواب:" ومعلومٌ أنَّ هَذِهِ الآراءَ كُلَّهَا هي آراءُ الْبَـصْرِيِّينَ الـذين يختلفونَ عن الْكُوْفِيِّيْنَ في مَنْهَجِ البحثِ والمقياسِ الَّذِيْ يُوضَعُ أساسـا للأخـذِ عن الْعَرَبِ، فقد اختارَ الْبَصْرِيُّوْنَ قبائلَ معيّـنةً للأخذِ عنها وتركوا ما عـداها محتجّـينَ بفسادِ لغتِها، وكَانُوا يُسَمُّون لُغَاتِ هَذِهِ القبائلِ باللغاتِ الشّاذةِ الَّتِيْ لا يُـعْمَلُ بها، أمـا الْكُوفِيُّوْنَ فإنَّهم يوثّقون كُلَّ الْعَرَبِ عَلَىْ السواءِ، ويعدّون كُلَّ ما جَاءَ عنهم حُجَّةً، فيعتَدُّونَ بأقوالِهم، ويؤسِّسُون عَلَيْهَا نحوَهم وقواعدَهم[2].

والْكُوفِيُّوْنَ اعتمدوا عَلَىْ القبائلِ الَّتِيْ اعتمدَ عَلَيْهَا الْبَصْرِيُّوْنَ، واعتمدوا عَلَىْ لغاتٍ أخرى أبى الْبَصْرِيُّوْنَ الاستشهادَ بها[3]، وهَذَا يدلُّ عَلَىْ أنَّ الْكُوْفِيِّيْنَ توسَّعُوا بالاستشهادِ والأخذِ عن جميعِ القبائلِ، ولَيْسَ الأخذ عن قبائل محددة كَمَا حدَّدَهَا الْبَصْرِيُّوْنَ.

---

[1] للاسـتزادة، انظـر: د.عـبد الفـتاح الحموز، الْكُوْفِيُّونَ في النَّحْو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر

[2] فصول في فقه الْعَرَبِيَّة : 107

[3] الشاهد وأصول النَّحْو في كتاب سيبويه: 81 ، وانظر مدرسة الكوفة: 331 – 332.

ويفتخرُ الْبَصْرِيُّوْنَ ــ كَمَا يَقُوْلُ الدُّكتورُ الحموزُ ــ:" بأنَّهم أكثرُ تشدداً وتضييقاً في الأخذِ عن القبائلِ الْعَرَبِيَّةِ من الْكُوْفِيِّيْنَ[1]، فالْبَصْرِيُّوْنَ يأخذون اللغةَ عن حَرَشَةِ الضِّبابِ وأَكَلَةِ اليَرابيعِ، والْكُوفِيُّوْنَ يأخذون اللغةَ عن أكَلَةِ الشَّواريزِ وبَاعَةِ الكوامخِ[2].

ولا أريدُ الإطالةَ هنا في الحديثِ عن الْبَصْرِيِّينَ ومنهجِهم، ولكنْ لا بُدَّ أنْ نذكرَ أنَّ منهجَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ يعدّ معيارياً، فهو بصريُّ المنهجِ في معظمِ تعليلاتِه، ولَكِنّ يوجدُ عِنْدَهُ أحيانا بَعْضُ الْعِلَلِ السَّمَاعِيَّةِ.

ولو عَرَّفْنَا السَّمَاعَ لوجدنا:" أنَّ السَّمَاعَ ما لَمْ تُذكرْ فيه قاعدةٌ كليَّةٌ مشتملَةٌ عَلَىْ جزئيَّاتِها بل يتعلَّقُ بالسَّمعِ من أهلِ اللسانِ ويَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ، ويقابلُه القياسُ، ويقالُ هَذَاْ مؤنَّثٌ سَمَاعِيٌّ، وعاملٌ سَمَاعِيٌّ وحذف سَمَاعِيٌّ وغير ذَلِكَ[3]، إذن السَّمَاعُ هو الَّذِيْ لا تحكمُهُ قاعدةٌ نحويَّةٌ ما، وعلَّتُه أنَّه سَمَاعِيٌّ.

ونجدُ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ هَذِهِ الْعِلَّةَ، فهو يُعَلِّلُ بَعْضَ اختلافاتِ الْقِرَاءَاتِ، بأنَّها من لغاتِ الْعَرَبِ، أو أنَّ الْعَرَبَ استعملَتْهَا هكذا، أو أنَّه كثيرٌ عِنْدَ الْعَرَبِ، ومن هَذِهِ التعليلاتِ، عَلَىْ سبيلِ المثالِ:

يَقُوْلُ أَبُو عَلِيٍّ، ولِمَنْ قَرَأَ ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[4]، وجهٌ آخر وهو أنْ يُنَزِّلَ ما يخطرُ ببالِه وما يهجسُ في نفسِه من الخِدَعِ منزلةَ آخر يجازيه ذَلِكَ ويقاومُه إيَّاه، فعَلَىْ هَذَاْ يَكُوْنُ الفعلُ كأنَّه من اثنين، فيلزمُ أنْ يقولَ (فاعل) وهَذَاْ في كَلامِهِم غير ضيّق، وعَلَىْ هَذَاْ قَوْلُهُم: أنَا أفعلُ كذا وكذا أيُّها الرجلُ[5]، ولا بُدَّ أنَّ أَبَا عَلِيٍّ يقصدُ وهَذَاْ غيرُ ضيِّقٍ في كَلامِهِم، أيْ في كَلامِ الْعَرَبِ، وقَوْلُهُ (أراد) أي أراد الإنسانُ الْعَرَبِيُّ، وهو بهَذَاْ يُعَلِّلُ كيف تَكُوْن مخادعةُ الإنسانِ اللهَ ــ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى ــ فاحتجَّ

---

(1) الْكُوْفِيوُنَ في النَّحْو والصرف: 18

(2) انظر الاقتراح: 84

(3) كشاف اصطلاحات الفنون: 1/ 971

(4) من الآية 9 ، سورة البقرة ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۝﴾

(5) الحُجّة لأبي علي 1 / 203 ، وهو هنا يفرق بَيْنَ قِرَاءَة (يخدعون) و (يخادعون).

لِقــرَاءَة يُخادعــون بقول الْعَرَب السابق، وهو يُعلِّلُ هذه الْقِرَاءَةَ لأنَّ الفعلَ يُخَادِعُ عَلَىْ وزنِ (فَاعَــلَ) وهو هنا يفيدُ المشاركَةَ، فكَانَ الطَّرفُ الثَّاني مَعَ الإنسانِ هو الإنسان نفسُه، وذَلِكَ بما يُوجَد في نفسه من خَدْعٍ و غيره.

ومــن ذَلــكَ أَيْــضاً، في قِرَاءَة: (قُل إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا)[1]، بجَمْعِ كلمةِ عشيرتِكم (عشيراتكم)، وهــي قِــرَاءَةُ عاصــمٍ عــن أبي بكرٍ، يَقُولُ أَبُو عَلِيٍّ: وجهُ الجَمْعِ: أنَّ كُلَّ واحدٍ من المخاطبين له عَشِيْرَةٌ، فإذا جَمَعْتَ، قَالَ: عشيراتُكم من حَيْثُ كَانَ المرادُ جَمْعاً، ويزيدُ: ويقــوِّي تــركَ الْجَمْــع بالــتاءِ أنَّ أبا الحسنِ قَالَ: لا تكادُ الْعَرَبُ تجمعُ عَشِيْرَةً عَلَىْ عشيراتٍ، إِنَّمَا جَمَعُوهَا عَلَىْ عشائرَ[2]، وهنا عَلَىْ الرغمِ من أنَّ الرَّأيَ لَيْسَ رأيُه إلا أنَّه يُفْهَــمُ مــن كلامــه، أنَّه يفضلُ قِرَاءَةَ الإفراد، وذَلِكَ لأنَّ العَرَبَ لم تجمعْ عَشِيْرَةً عَلَىْ عشيراتٍ.وهنا أَبُو عَلِيٍّ يفضلُ قِرَاءَةَ الإفراد عَلَىْ الْجَمْع لأنَّه احتكمَ لكلامِ الْعَرَبِ، وهَذَا هو السَّمَاعُ.

ومما احتكمَ فيه لكلامِ الْعَرَبِ جَمْعُ ذِئْبٍ عَلَىْ ذُؤْبَان، فيَقُولُ: وقد جمعوا فقَالُوْا في العــددِ القليلِ: أَذْؤُبٌ وذؤبانٌ، وقَالُوْا: ذِئْبٌ وذُؤْبَان،فإن خففت الهمزة أبدلت منها الياء فقلت:ذياب، كَمَا قَالُوْا: زِق وزُقَان، ويستشهدُ ببيتٍ من الشِّعرِ عَلَىْ ذَلِكَ،وهو:

وأزْوَرَ يَمْطُوا فِي بِلادٍ بَعِيْدَةٍ

تَعَاوَتْ بِهِ ذُؤْبَانُهُ وثَعَالِبُهْ

وكَانَ يتكلمُ عن قِرَاءَةِ من قَرَأَ: (فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ)[3]. بالياء

وكَثِيْراً ما يدعمُ آراءَهُ ببيتٍ من الشِّعرِ أو اثنين أو أكثرَ،" لأنَّ الشِّعرَ ديوانُ الْعَرَبِ، فــإذا خُفِــيَ علينا الحرفُ من القرآنِ الَّذِيْ أنزلَه الله بلغةِ الْعَرَبِ، رجعنا إلى ديوانِها،

---

[1] من الآية 24 ، سورة التوبة. قرأ عاصم وحده بالجمع (عشيراتكم) وقرأ الباقون (عشيرتكم) واحدة، السبعة لابن مجاهد، 313. وانظر: حجة القراءات: 316.

[2] الْحُجَّة : 2 / 318

[3] من الآية 13 ، سورة يوسف، وانظر الْحُجَّة 2 / 438. وهي قراءة أبي عمرو.

فالتمسنا ذَلِكَ منْهُ"[1]، ويَقُولُ عمرُ رَضِيَ الله عنه لأصحابه: عليكم بديوانكم، لا تضلوا، قَالُوْا: وما ديوانُنَا؟؟ قَالَ: شعرُ الجاهليَّةِ فإنَّ فيه تفسيرَ كتابكم ومعاني كلامكم[2]، وأَبُو عَلِيٍّ لا يدخِّرُ جهدا في الرُّجوعِ إلى ديوانِ الْعَرَبِ، ليؤكِّدَ كلامَه وآراءَه الَّتِيْ يوجه بها الْقِراءَاتِ المُــختلَفِ فيها.

ومن السَّمَاعِ عِنْدَهُ، قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا)[3]، فقُرِئَتْ (مِرفقا) بكَسْرِ الميمِ، و (مَرفقا) بفَتْحِ الميمِ، يَقُولُ أَبُو عَلِيٍّ: كَانَ القياسُ الفتحَ، لأنَّه لَــيْسَ مِنْ يَرْفِقُ، ولَكنَّه يذكرُ قولَ أبي الحسنِ في أنَّ مِرفقا، أيْ شيئاً يرتَفِقُون به مثل المقْطَعِ، ومَرْفِقاً جَعَلَهُ اسماً مثلَ المسجدِ أو تَكُوْنُ لغةً[4]. أَيْضاً هنا أَبُو عَلِيٍّ ينهي الأمرَ بأنَّها لُغَةٌ، وبالطبعِ دُوْنَ أنْ يحدِّدَ لُغَةَ مَنْ هي، بل يَكْتَفِي بالقولِ: إنَّها لُغَةٌ، وبالطبعِ أَيْضاً لُغَةٌ من لغات العرب، ولَكِنَّ المهمَ أنَّه احتكمَ للسَّماعِ في توجيهِ من كَسْرَ.

ومن عِلَلِهِ النَّحويَّةِ السَّمَاعِيَّةِ، قِرَاءَةُ (ثلاث مائةِ سنين)[5] مضافا غير منونٍ، ومما يــدلُّ عَلَــىْ صــحةِ القراءة بغيرِ تنوينٍ، أنَّ هَذَا الضَّربَ من العَدَدِ يُضافُ في اللغةِ المشهورةِ إلى الآحادِ نَحْوَ: ثلاثمائةِ رَجُلٍ، وأربعمائةِ ثوبٍ، وقد جَاءَ مضافاً إلى الجميعِ في قولِ الشَّاعرِ:

---

(1) غريب القرآن في شعر العرب: 19

(2) المصدر السابق : 17

(3) من الآية 16 ، سورة الكهف. قرأ ابن كثير وابو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي(مِرْفَقا) بكسر الميم وفتح الفاء، وقرأ نافع وابن عامر(مَرْفِقا)بفتح الميم وكسر الفاء، والكسائي عن أبي بكر، عن عاصم(مَرْفِقا). (السبعة:388)

(4) الْحُجَّة : 3 / 77

(5) من الآية 25 ، سورة الكهف، وقِرَاءَة الجمهور بتنوين ثلاثمائةٍ (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَـٰثَ مِاْئَـةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا)، وقراءة الإضافة: لحمزة والكسائي (ثلاث مائةِ سنين)، السبعة لابن مجاهد: 390.

مَا زَوَّدُونِي غَيْرَ سَحْقِ عِمامَة

وَخَمْسَ مِيءٍ فِيْهَا قَسِيٌّ وزَائِفُ[1]

وعِنْدَما يعلل أَبُو عَلِيٍّ لهَذِهِ الْقِرَاءَات فإنما يُعَلِّلُ بالسَّمَاعِ، ذاكراً ما قَالَتِ الْعَرَبُ من الشِّعْرِ بالنسبةِ للموقفِ الَّذِيْ يتحدثُ فيه، لأنَّه في نظري عِنْدَمَا يتحدَّثُ عن قِرَاءَة ما ويدلي برأيِهِ فيها ثم يذكرُ ما قَالَه الشُّعَرَاءُ، فكأنِّي به يَقُوْلُ أَيْضاً أقولُ كَمَا قَالَ الشَّاعرُ الْعَرَبِيُّ كذا وكذا.

ودخولُ مِنْ عَلَى(أيٍّ) لأنَّ أكثرَ الْعَرَبِ يستعملُها هكذا، فيَقُوْلُ: أكثرُ الْعَرَبِ يستعملها مَعَ (مِن)، وكذَلِكَ ما جَاءَ مِنْهُ في التَّنْزِيْل نحو قَوْلِهِ تَعَالَى:(وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ)[2]، وقَوْلِهِ تَعَالَى:(وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا) [3] وقَوْلِهِ تَعَالَى:(وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ)[4]، ومما وَرَدَ في الشِّعْرِ قولُ جرير:

وكَائِنْ بالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيْقٍ

يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا[5]

---

[1] الْحُجَّة : 3 / 81، وانظر بيت الشِّعْر في إصلاح المنطق 300 ، لسان العرب 9 / 143 (زيف) ، 10 / 153 (سحق) ، 15 / 181 (قسا) 15 / 270 (مأى) وانظر جمهرة اللغة 822

[2] من الآية 8 ، سورة الطلاق.

[3] من الآية 60 ، سورة العنكبوت

[4] من الآية 146 ، سورة آل عمران

[5] الْحُجَّة: 4 / 47 ، وانظر ديوان جرير 17 ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 643، برقم 881 ، وأمالي ابن الحاجب: 662 ، خزانة الأدب: 4 / 53 ، 5 / 139 ، رصف المباني: 130 ، وهمع الهوامع: 1 / 228 ، 2 / 504 بر قم 189 ، 1358، شرح المفصل: 3 / 110 ، 4 / 135 شرح الأشموني: 3 / 639

فأبُــو عَلِيٍّ يؤكِّدُ رأيَه بمصدرين من مصادرِ السَّماعِ، عَلَىْ دخولِ مِنْ عَلَىْ (أي) وهما القرآنُ الكريمُ، والشِّعْرُ.

وقد جمعَ مصادرَ السَّمَاعِ كلَّهَا (القرآنَ والْقِرَاءَاتِ والحديثَ والشِّعْرَ وكلامَ الْعَرَبِ) قَوْلُهُ: ما رُوِيَ عن نافعٍ من قَوْلِهِ:(وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ)[1]، وهــنا يــتحدَّثُ عن قَوْلِهِ تَعَالَى: (بعذابٍ بِــيْــسٍ) في قِرَاءَةِ من خفَّفَ الهمزةَ، فإنَّه جَعَلَهُ بِيْسٍ الَّذِيْ هو فِعْلٌ اسماً فوصفَ به، ومثل ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إنّ الله يَنْهَى عَنْ قِيْلٍ وقَالَ)[2] و (عَنْ قِيْلٍ وقَالٍ)، وقولُ الشَّاعِرِ:

أَصْبَحَ الدَّهْرُ وَقَدْ أَلْوَى بِهِمْ

غَيْرَ تَقْوَالِكَ مِنْ قِيْلٍ وقَالِ[3]

ومثلُ ذَلِكَ: (من شُبَّ إلى دُبَّ)[4]، و (من شُبٍّ إلى دُبٍّ) فكما استُعْمِلَتْ هَذِهِ الألفاظُ أسماءً وأفعالاً، كذَلِكَ (بِئْسَ) جَعَلَهُ اسماً بَعْدَ أنْ كَانَ فعلا فصارَ وصفا، ونظيرُه من الصِّفَةِ: نِقْضٌ و نضوٌ وهِرْطٌ[5]، وهنا أرادَ أنْ يؤكِّدَ خروجَ بِئْس إلى الأسميةِ وإلى أنَّها يؤتى بها وصفاً، مُدَلِّلاً عَلَىْ ذَلِكَ مما جَاءَ في الحديثِ والشِّعْرِ وكلامِ الْعَرَبِ، وله نظائرُ ومما يُعَدُّ من هَذِهِ الْعِلَّةِ أَيْضاً قِرَاءَةُ (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً)[6]، قُــرِئَتْ غَلْظَةً بالفتحِ وغِلظةً بالْكَسْرِ، يذكرُ

---

(1) من الآية 165، سورة الأعراف، انظر القراءة: السبعة: 296، وحجة القراءات: 300

(2) أخرجه البخاري في صحيحه في الزكاة : 10 / 340 ، ومسند الأمام أحمد 2 / 327 ، ومشكل إعراب القرآن 1 / 340 .

(3) الْحُجَّة : 2 / 277 ، وانظر لسان العرب 15 / 263 (لوى)

(4) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 522

(5) انظر الْحُجَّة 2 / 277، والهِرط: لحم مهزول كأنه مُخاط لا ينتفع به، والهِرط والهِرطة: النعجة الكبيرة المهزولة، والجمع هِرَط مثل قِربة وقِرَب (لسان العرب: 7 / 432 (هرط))

(6) من الآية 123 ، سورة التوبة. قرأ عاصم بالفتح (غَلظة) وقرأ الباقون بالكسر(غِلظة) السبعة: 320، وانظر الجامع لأحكام القرآن: م4/ج214/8: قال الفراء: لغة أهل الحجاز وبني أسد بكسر الغين ولغة بني تميم بضم الغين.

أَبُو عَلِيٍّ قولَ أبي الحسنِ: (غِلظةٌ) قِراءةُ الناسِ بالْكَسْرِ وهي الْعَرَبِيَّة، وبها نقرأُ، قَالَ: ولم أعلمْ غَلَظةً إلا لغةً، وقَالَ غيرُه: هي لغةٌ[1]

ممـــا سبق يَتَبيَّنُ أنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ، كَانَ لديه بَعْضُ الْعِلَلِ السَّمَاعِيَّةِ عَلَىْ غيرِ مـــنهجِه، فالغالـــب عليه القياسُ، فكَانَ يُعَلِّلُ بَعْضَ الاختلافِ في الْقِرَاءَاتِ بأنَّها لغاتٌ. القرآنُ كَمَا هو معروفٌ نَزَلَ بلغاتِ الْعَرَبِ المختلفةِ، ويَجُوْزُ أنْ يُقْرَأ بلغاتِ الْعَرَبِ، كَمَا مرَّ في حديثِ (نَزَلَ القرآنُ عَلَىْ سبعةِ أحرفٍ ...) ولَكِنْ لَيْسَ هَذَا منهجُه في تعليلاتِه كلِّهـــا بَـــلْ إنَّ بَعْضَ تعليلاتِه يغلبُ عَلَيْهَا الطابعُ الفلسفيُّ، فهو ــ كَمَا أرى ــ بصريُّ المنهجِ ــ فلا بُدَّ أنْ يتعبَّدَ في محرابِ شيوخِه الْبَصْرِيِّينَ ويَتأثَّرَ بمنهجهم.

ويفـــضلُ أَبُو عَلِيٍّ القياسَ عَلَىْ المسموعِ، دُوْنَ الاقتصارِ عَلَىْ المسموعِ فقط، ومن ذَلِـــكَ قوله تَعَالَى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ﴾[2]، حَـــيْثُ يَقُـــوْلُ أَبُو عَلِيٍّ: ويَجُوْزُ أنْ يَكُوْنَ انتصابِ الشُّرَكَاءِ عَلَىْ أنَّه مفعولٌ مَعَهُ، أي أجمعوا أمرَكُمْ مَـــعَ شركائكم، كقَوْلِه: استوى المـــاءُ والخشبةَ، وجَاءَ البردُ والطيالسةَ، يدلُّ عَلَىْ جوازِه أنَّ الشركاءَ فاعلُه في المَعْنَى، كَمَا أنَّ الطيالسةَ كذَلِكَ، وثُمَّ قَـــرَأَ الحَسَنُ فيما زَعَمُوا: (فاجمعوا أمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكم)، وزعمَ أبو الحسنِ أنَّ قوماً يقيسونَ هَذَا البابَ، ويجعلونَهُ مستمراً، وأنَّ قوماً يقصرونَه عَلَىْ ما سُمِعَ، والقولُ الأول عِنْدَي أقيسُ[3].

5 .2 علَّة القربِ أو المُجَاوَرَة[4]:

عَلَّـــلَ بهَـــذِه الْعِلَّةِ النُّحاةُ النَّعتَ والبدلَ وغيرَ ذَلِكَ، يَقُوْلُ سِيْبَوَيْه: هَذَا بابُ مُجرَى الـــنَّعتِ عَلَـــىْ المـــنعوتِ والـــشَّرِيكِ عَلَـــىْ الـــشَّرِيكِ والـــبدلِ عَلَـــىْ المُـــبدلِ مِنْهُ،

---

[1] الْحُجَّة: 2 / 327 ، وانظر عِلَّة السَّمَاع في الْحُجَّة 1 / 410 ، 2 / 254- 255 ، 2 / 274 ، 2 / 290 ، 3 / 51 ، 4 / 81

[2] من الآية 71، سورة يونس.

[3] الْحُجَّة: 2 / 371، وانظر القراءة المحتسب: 1 / 314، وفيه أن القراءة للأعرج وأبو رجاء و عاصم الجحدري

[4] انظر الاقتراح: 72 ، وللاستزادة حول هَذِه العِلَّة، انظر: د. عبد الفتاح الحموز، الحمل عَلَىْ الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد، الرياض، 1985 .

وما أشبه ذَلِكَ[1]، ويَقُولُ في جرٍّ (خَرِبٍ): وقد حَمَلَهم قُرْبُ الجوارِ عَلَىْ أنْ جرُّوا هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، ونحوه، فكيف ما يصِحُّ معناه[2]. أي أنَّ الَّذِيْ جَرَّ خَرِبٍ هو الجوارُ، أو بلغة أخرى: مَجْرُورٌ عَلَىْ الجوارِ.

يَقُولُ الدُّكتورُ الحموزُ:" أما شيخُ النُّحاةِ سِيْبَوَيْهِ فيكادُ يَكُوْنُ حديثُه عن هَذِهِ المسألةِ موجزاً غيرَ وافٍ[3]"، لم يُنْكِرِ الدكتور الحموز ذِكْرَ سِيْبَوَيْهِ هَذِهِ المسألةَ، ولَكِنْ ذكره لها لَـــمْ يَكُنْ وافيا، كَمَا أنَّ غيرَه لم يُعطِهَا حَقَّهَا، مما حثه على تأليفِ كِتَابٍ يُعَالِجُ فيه هَذِهِ الْعِلَّةَ.

وجَاءَ في مُغْنِي اللبيب: وقيلَ في (وأرجلِكم)[4] بالخفض:" إنَّه عَطْفٌ عَلَىْ أيديكم لا عَلَىْ رؤوسِكم، إذ الأرجلُ مَغْسُولةٌ لا مَمْسُوحةٌ، ولَكِنَّهُ خَفَضَ لمجاورةِ رُؤُوْسِكِمْ، والذي عَلَيْهِ المحققون أنَّ خَفْضَ الجوارِ يَكُوْنُ في النَّعتِ قليلاً وفي التَّوْكِيْدِ نادراً"[5]، تُطَالِعُنا عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ هَذِهِ الْعِلَّةُ في بَعْضِ تَعليلاتِه، فقد حَمَلَ بَعْضَها عَلَىْ الجوارِ، وإنْ لَمْ يَكُنْ يُصَرِّحُ أحيانا باسمِ الْعِلَّةِ.

مثالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ)[6] ، حَيْثُ قُرِئَتْ (الكفار) بالجرِّ والنَّصْبِ.

يَقُــولُ أَبُــو عَلِيٍّ: حُجَّةُ مَنْ قَرَأَ بالجرِّ، أنَّه حَمَلَ الكلامَ عَلَىْ أقربِ العاملين، ولغةُ التَّنزيلِ عَلَىْ الحَمْلِ عَلَىْ أقربِ العاملين، فحُــمِلَ عَلَىْ عاملِ الجَرِّ حَيْثُ كَانَ أقربَ إلى

---

(1) سيبويه، الكتاب: 1 / 421 .

(2) المرجع السابق، 1 / 67 ، وانظر : 1 / 436 ، وفيه شرح لهَذِهِ العِلَّة

(3) د. عبد الفتاح الحموز، الحمل عَلَىْ الجوار في القرآن الكريم: 16

(4) من الآية 6 ، سورة المائدة (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ)

(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 896، وانظر الأشباه والنظائر : 1 / 156

(+) الآيــة 57 ، ســورة المائدة. قرأ أبو عمرو والكسائي بالخفض على النسق على (الذين أوتوا) المعنى من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الكفار، وقرأ الباقون بالنصب على النسق على قوله: (لا تتخذوا) ولا تتخذوا الكفارَ أولياء، حجة القراءات230

لغــةِ المجرورِ من عاملِ النَّصْبِ، وحَسُنَ الحملُ عَلَىْ الجرِّ؛ لأنَّ فِرَقَ الكفَّارِ الثلاث: المشركِ والمنافقِ والكتابِيِّ الَّذِيْ لم يُسْلِمْ قد كَانَ مِنْهُم الهزءُ، فساغ لذَلِكَ أَنْ يَكُوْنَ الكُفَّارُ مجروراً وتفسيراً للموصولِ، وموضّحاً له[1]، وصحةُ النَّصْبِ: أنَّه عَطَفَ عَلَىْ العاملِ النَّاصبِ، فكأنَّه قَالَ: لا تتخذوا الكُفَّارَ أولياءَ الله، فيَكُوْنُ معطوفاً عَلَىْ الاتِّخاذِ[2].

إذن فالجَرُّ عطفٌ عَلَىْ أقربِ العاملين، وهو الاسمُ الموصولُ (الذين) فتكونُ كلمةُ الكفَّارِ توضيحاً له وتفسيراً، وهنا ما يَهُمُّنَا أنَّ أَبَا عَلِيٍّ استخدمَ عِلَّةَ الجوارِ، وإنْ لم يَقُلْ عــنها جواراً، فقد قَالَ عنها (القُرْب)، أو أقربُ العاملين، وهَذَا دليلٌ عَلَىْ استخدامِ أَبِي عَلِيٍّ هَذِهِ الْعِلَّةَ.

وَمِنْهُ أَيْضاً، أنَّ الْمُضَافَ يَكْتَسِي من الْمُضَافِ إليه التعريف والتنكير، ومَعْنَى الاستفهامِ والجــزاءِ، فــي نحو: غلامَ مَنْ تضربُ وغلامُ من تضربُ أضربْهُ، والنَّفي في نحو قَــوْلِهِم: ما أخذتُ بابَ دارِ أحدٍ، ويَكْتَسِي مِنْهُ الإعرابَ والبناءَ[3]، ومن ذَلِكَ: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[4]، فــ (مثلَ) في موضعِ رَفْعٍ في قولِ سِيْبَوَيْهِ، وقد جَرَى وصفاً عَلَىْ النكرةِ إلا أنَّه فَتَحَ للإضافةِ[5]. وهنا يبدو واضحاً كــلام أَبِــي عَلِيٍّ وهو أنَّه وبسببِ القربِ أو المجاورةِ فإنَّ (مثل) بُنِيَتْ لمجاورتِها (مــا) وهي في الأصلِ مُعْرَبَةٌ ولَيْسَت مبنيَّةً، وكَانَ أَبُو عَلِيٍّ يتحدَّثُ عن قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾[6]، حَيْثُ قُرِئَتْ (يومئذ) بجَرِّ الميمِ

---

(1) الْحُجَّة: 2 / 123

(2) المصدر السابق والصفحة نفسها

(3) الْحُجَّة: 2 / 404

(4) الآية 23 ، سورة الذاريات

(5) الْحُجَّة: 2 / 405

(6) من الآية 66 ، سورة هود.قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة(يومئذ)مضافا بكسر الميم، وقرأ الكسائي: (يومَئذ) ففتح الميم للإضافة، واختلف عن نافع (السبعة في القراءات:336).

ونـــصبِها، أما الْكَسْرُ فهو مضافٌ إليه، والْفَتْحُ: يَكُوْنُ في موضعِ جرٍّ، إلا أنَّ الْمُضَافَ اكتسبَ مِنَ الْمُضَافِ إليه البناءَ بِسَبَبِ القُرْبِ أو المجاورةِ[1].

ومن هَذِهِ الْعِلَّةِ عِنْدَهُ حديثُهُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى:(وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ ﴿٤﴾ [2]

بـــرفعِ وخفضِ (زرع) مَنْ رَفَعَ (زرع) جعله محمولا عَلَىْ قَوْلِهِ في الأرضِ، والتَقْدِيْرُ: وفي الأرضِ زَرْعٌ ونَخِيْلٌ صنوانٍ، وأما قِرَاءَةُ (وزرعِ) فإنَّه حَمَلَ الزَّرْعَ والنَّخِيلَ عَلَىْ الأعنابِ[3].

فقِرَاءَةَ الرَّفْعِ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ: هي حَمْلٌ عَلَىْ الأرضِ، وكَمَا هو واضحٌ، فإنَّ القصدَ أنَّه حَمَلَها عَلَىْ الأقربِ أو المُجاورِ لها فلـــذَلِكَ رَفَعَ، والجَرُّ كـــذَلِكَ الأمـــرِ فإنَّ القارئَ قد حَمَلَها عَلَىْ الأقربِ، فَيكون جَرُّها حَمْلاً عَلَىْ الأعنابِ، وتَكُونُ معطوفةً عَلَىْ الأعنابِ الَّتِيْ هي مجرورةٌ بِحَرْفِ الجَرِّ.

ويَقُـــوْلُ أَبُـــو عَلِيٍّ واختَلَفُوا في قَوْلِهِ تَعَالَى: (الحميد ، الله)[4]، في جَرِّ (الله) ورَفْعِهِ، من جَرَّ جَعَلَهُ بدلاً من الحميدِ، ولَمْ يَكُنْ صفةً؛ لأنَّ الاسمَ وإنْ كَانَ في الأصلِ مـــصدراً، صفةٌ، والمصادرُ يُوْصَفُ بها كَمَا يُوْصَفُ بأسماءِ الفاعلين، وكذَلِكَ كَانَ هَذَا الاسمُ في الأصلِ (الإله) ومعناه ذو العبادةِ، أي: العبادةُ تجبُ له، والرَّفْعُ عَلَىْ القطعِ، وجَعَلَ الَّذِيْ الخَبَرَ أو جَعَلَهُ صفةً وأضمرَ الخَبَرَ[5].

---

[1] الْحُجَّة : 2 / 404

[2] من الآية 4 ، سورة الرعد.قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص بالرفع، وقرأ الباقون بالجر (حجة القراءات:369)

[3] الْحُجَّة : 3 / 3 ، 4

[4] من الآية 1،2 ، سورة إبراهيم، (الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿١﴾ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿٢﴾) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (الحميدِ، اللهِ)، وقرأ نافع وابن عامر: (الحميدِ، اللهُ). (السبعة في القراءات: 362)

[5] الْحُجَّة: 3 / 14 ، 15

والبدلُ عَلَىْ اعتبارِ المجاورةِ، فالجرُّ يُعْرَبُ بدلا حَمْلاً عَلَىْ الحميدِ، والرَّفْعُ عَلَىْ القطعِ. وعِلَّةُ القطعِ يُعلِّلُ بها أَبُو عَلِيٍّ كَثِيْرا، في كتابِه الْحُجَّةِ، وحقيقة نَسْتَطِيعُ أنْ نَجْعَلَهَا ضمن عِلَّةِ الإتباعِ، وسيأتي الحديثُ عَنْهَا في الصَّفحاتِ التَّاليةِ إنْ شاء الله.

ومثل ذَلِكَ في تعليلِ الْقِرَاءَاتِ بسببِ المُجَاورةِ، قَوْله تَعَالَى:(هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا)[1]، حيْثُ قُرِئَتْ برفْعِ وخَفْضِ كَلِمَةِ (الحقّ)، فالْكَسْرُ فإنَّه جَعَلَهُ من وصفِ الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَى، ووَصَفَهُ بالحقِّ وهو مصدرٌ، كَمَا وَصَفَهُ بالعَدْلِ والسَّلامِ، والمَعْنَى أنَّه ذو الحَقِّ وذو السَّلامِ، والرَّفْعُ: عَلَىْ جَعْلِهِ صفةً للولاية، ومَعْنَى وَصْفِ الولاية بالحَقِّ، أنَّه لا يشوبُهَا غيرُه، ولا يخافُ فيها في سَائِرِ الوَلاياتِ مِنْ غيرِه[2].

ومثل ذَلِكَ يُطَالِعُنَا أَبُو عَلِيٍّ في قَوْلِهِ تَعَالَى: (قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ) [3] ، بِرفْعِ وخَفْضِ كَلِمَةِ (عالم)، فالجرُّ ــ كَمَا يَقُوْلُ أَبُو عَلِيٍّ ــ في عالمِ عَلَىْ إتباعِه المَجْرُورَ (عالمِ الغيبِ) والرَّفْعُ عَلَىْ أنَّه خَبَرٌ لمبتدأ محذوفٍ تَقْدِيْرُه، هو عالمُ الغيبِ، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مبتدأً وخَبَرُه (لَا يَعْزُبُ عَنْهُ) وقُرِئَتْ هَذِهِ الآية (علاّمُ الغيبِ) عَلَىْ إتباعه ما قبله، وعلاّم أبلغُ من عالمٍ[4].

---

[1] الآية 44 ، سورة الكهف. قرأ أبو عمرو والكسائي بالضم، وقرأ الباقون بالكسر. (حجة القراءات: 419)

[2] الْحُجَّة: 3 / 88

[3] من الآية: 3 ، سورة سبأ. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم (عالمِ الغيبِ) كسرا، وقرأ نافع وابن عامر (عالمُ الغيب) رفعا، وقرأ حمزة والكسائي: (علاّمِ الغيب) كسرا وبلام قبل الألف مشددة. (السبعة: 526). وانظر (حجة القراءات: 581)

[4] الْحُجَّة : 3 / 288 ، وانظر مثل ذلك ، الْحُجَّة: 3 / 289 (آل عمران: 177) ، (البروج : 20 ، 21) ، (الإنسان: 21) ، (سبأ : 5) ، وانظر أيْضاً ، الْحُجَّة: 4 / 110 (البروج : 15).

فالجـــر عَلَىْ إتباعه ما بَعْدَه ولَيْسَ ما قبله كَمَا هو معروف، فالْكَسْر في عالم عَلَىْ إتباعها الغيب.

3. 5 علَّة المُشَاكَلَة:

يَقُولُ السِّيُوطِيّ:" وعِلَّةُ المُشَاكَلَة مثل قَوْلِه تَعَالَى: (**سلاسلاً وأغلالاً**)[1]، وقد وَرَدَتْ هَذِه الْعِلَّةُ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ في حُجَّتِه، ونَصَّ عَلَىْ كَلِمَة المُشَاكَلَة[2]، وسيأتي الكلامُ في بَعْضِ الآيَاتِ الَّتِيْ حَمَلَها أَبُو عَلِيٍّ عَلَىْ هذه الْعِلَّة في الأسطرِ التَّالية، وللعربِ ــ كَمَـــا يَقُـــولُ ابنُ فَارِس ــ" الإتْبَاعُ، وهو أنْ تَتْبَعَ الكلمةُ الكلمةَ عَلَىْ وزنِهَا أو رَوِيِّهَا إشـــباعاً وتأكيداً، ورُوِيَ أنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ سُئِلَ عن ذَلِكَ فقَالَ: هو شيءٌ نَتَدُّ به كَلامَنَا، وذَلِكَ قَوْلُهُم: سَاغِبٌ ولاغِبٌ، وهو خَبٌّ ضَبٌّ وخَرَابٌ يَبَارٌ، وقد شاركَتِ الْعَرَبُ العَجَمَ في هَذَاْ الباب[3]".

يَقُـــولُ ابنُ جِنِّي في قِرَاءَةِ (الحمدُ لُله) بالإتباعِ: هَذَاْ اللفظُ كثيرٌ في كَلامِهم وشَاعَ اسْـــتِعْمَالُهُ، وهم لِمَـــا كَثُرَ في اسْتِعْمَالِهِمْ أشدّ تغييراً، كَمَا جَاءَ عنهم كذَلِكَ: لَمْ يَكُ، ولَمْ أَدْرِ، وأيـــش تَقُـــولُ، وسايسو بِحذفِ هَمْزَتَيْهِمَا، فَلَمّا اطَّرَدَ هَذَاْ ونحوه لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِه، أتـــبعوا أحدَ الصَّوتين الآخرَ، وشَبَّهُوهُمَا بالجزءِ الواحدِ فصَارَتْ (الحمدُ لُـــله) كعُنُق وطُـــنُب، (والحمدِ لِـــله) كإبِل وإطِل، إلا أنَّ (الحمدُ لُله) بِضَمِّ الحَرْفَيْنِ أسهلُ من (الحمدِ لِله) بكَسْرِهما[4]. ولَكِنِّي أرَى أنَّ الْكَسْرَ أسهلُ مِنَ الضَّمِّ على المتكلم.

والفَرَّاءُ عَلَىْ أنَّ الضَّمَّ والْكَسْرَ عَلَىْ الإتباعِ" لأنَّ الْعَرَبَ تَثْقُلَ عَلَيْهِم أنْ يَجْتَمِعَ في اســـمٍ واحـــدٍ من كَلامِهِم ضَمَّةٌ بَعْدَها كَسْرَةٌ، ووجدوا الْكَسْرَتين قد تجتمعان في الاسمِ الواحدِ مثل إبِل، فكسروا الدَّالَ لِيَكُوْنَ عَلَىْ المثالِ الواحدِ من أسمائِهم[5].

---

(1) من الآية 4، سورة الإنسان، وانظر الاقتراح: 72، ط 1998

(2) انظر الْحُجَّة: 1 / 488 ، 514

(3) ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، 270

(4) ابن جني ، المحتسب : 1 / 37 ، وانظر الأشباه والنظائر: 1 / 20.

(5) الفَرَّاء، معاني القرآن: 1 / 3

ويقُــولُ أَبُو عَلِيٍّ: فإن قُلْتَ: قد قَدَّمْتَ أنَّ حركةَ الإتباعِ لا تَطَّرِدُ ولا يُقَاسُ علَيْهَا، قِيلَ لَهُ: لَيْسَ هَذَاْ القياسُ ولَكنَّه مسموعٌ، كَمَا أنّ (مِغيرة) مسموع، وكَمَا أنَّ (حِلِيّ) و (عِصِيّ) و (مُرُدِّفين) كذَلِكَ، ومع ذَلِكَ فقد اطردت هَذِهِ الحركة في قول من قَالَ: رُدّ ، وعَضّ، وفِرّ، والأظهر في (مُرُدِّفين) أنَّه مطرد في بابه[1] .

و يَعْتَرِضُ الدُّكتورُ الحموزُ عَلَىْ مَنْ يَقُوْلُ إنَّ الإتباعَ لَيْسَ من لُغاتِ الْعَرَبِ، فهو يرى:" أنَّ الإتباعَ لغةٌ للعَرَبِ، حَيْثُ يُعزِّزُهَا كلامُهم: (ولَسْنَا نَتَّفِقُ مَعَه في هَذَاْ المَذْهَبِ؛ لأنَّ ما في القرآنِ من مَوَاضِعَ حُمِلَتْ عَلَىْ الإتباعِ، تجعلُنَا نجيزُ هَذِهِ المسألة، من غيرِ تَرَدُّد، وهي مسألةٌ يُعَزِّزُهَا أنَّ الإتباعَ وَرَدَ في لغاتِ الْعَرَبِ[2].

ومن هَذِهِ الْعِلَّةِ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾ [3]و ﴿يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ﴾ [4]و ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا﴾ [5] و ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [6] و ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾[7]، يقُــولُ أَبُــو عَلِيٍّ: وأما الْكَسْرُ في الميمِ في (أمِّهات) فقول الكسائي أشبه مِنْهُ[8]، ووجهه أنَّه أتبعَ الميمَ الهمزةَ، كَمَا قَالُوْا: مُنحدُرٌ من الجبلِ، فأتبعوا حركةَ الدَّالِ ما بَعْدَها، ونحو هَذَاْ الإتباعِ لا يُجْسَرُ عَلَيْهِ إلا بالسَّمْعِ،

---

[1] الْحُجَّة : 1 / 82 ــ 85

[2] الحمل عَلَىْ الجوار في القرآن الكريم: 133

[3] من الآية 11، سورة النساء

[4] من الآية 6 ، سورة الزمر

[5] من الآية 59 ، سورة القصص

[6] من الآية 4 ، سورة الزخرف

[7] من الآية 23 ، سورة النساء

[8] يقصد قِرَاءَةَ الكسائي الفتح في الميم من (أمَّهاتكم)، انظر: السبعة في القراءات: 226.

ويقــوِّي ذَلِكَ قولُ من قَالَ: (علَيْهِمي ولا الضَّالين)[1]، ألا ترى أنَّه أَتْبَعَ الياءَ ثم أتبعَ المــيمَ الهاءَ، وإن لَمْ تَكُنْ في خَفَاءِ الهاءِ[2]. ولَعَلَّ عِلَّةَ الإتباعِ أكثرُ ما تَكُونُ في إتباعِ الــصَّوتِ الــصوتَ، أي في الأغلبِ أنَّها مسالةٌ صوتيةٌ، وأقربُ إلى الصَّرْفِ منْهَا إلى الــنَّحْوِ، ومثالُ هَذَا في تذكيرِ الفعلِ وتأنيثِه، ومِنْهَا قولُ أَبِي عَلِيٍّ في قِرَاءَةِ التَّاءِ والياءِ فِيْمَنْ قَرأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: (وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ) [3] ، فأمَّا حُجَّةُ مَنْ قَالَ:(ولا تُقْبَلُ منهَا) فألحــقَ علامةَ التَّأنيثِ، فهي أنَّ الاسمَ الَّذِيْ أُسْنِدَ إليه هَذَا الفعلُ مُؤَنَّثٌ، فيلزمُ أنْ يُلْحَقَ المُــسندُ أَيْضاً علامةَ التَّأنيثِ، لِيُؤْذِنَ لحَاقَ العلامةِ بتأنيثِ الاسمِ. فهنا التَّعليلُ لِمَنْ أنَّثَ الفعلَ أنَّ الاسمَ الَّذِيْ لَحِقَهُ هو مؤنثٌ، فَتَبِعَ الفعلَ نائبُ الفاعلِ، والتَّذكيرُ: عَلَىْ أنَّ الاسمَ اللاحقَ التأنيثُ فيه لَيْسَ حقيقيا[4] ، (شفاعة): لأنَّ الشفاعة و التشفع بمَعْنَى واحد، كَمَا أنَّ الموعظةَ والوَعْظَ بمَعْنَى واحدٍ، وعَلَىْ هَذَا جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ) [5]، وغيرُ ذَلِكَ مما جَاءَ في القرآنِ وهو كثيرٌ[6].

لقد أَطْلَقَ المحدثون عَلَىْ الإتباعِ اسمَ التوافقِ الحَرَكِيِّvowel harmony [7]، ولَكِنَّ أَبَا عَلِيٍّ كَانَ يَعْرِفُ هَذَا المصطلحَ فيما أظنُّ، فهو يَقُوْلُ في تعليلِه لقِرَاءَةِ(يُضَارّ) من قَوْلِهِ تَعَالَى: (لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ

---

[1] من الآية 7 ، سورة الفاتحة. والقراءة للحسن، وعمرو بن فايد. انظر المحتسب: 1/ 44.

[2] الْحُجَّة: 2 / 70.

[3] من الآية 48 ، سورة البقرة.قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتاء (تقبل) وقرأ الباقون بالياء. حجة القراءات: 95

[4] الْحُجَّة 1 / 284 – 285، وقصد بالاسم اللاحق(شفاعة) من الآية: (وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ)

[5] من الآية 275 ، سورة البقرة

[6] انظر مثلا، الْحُجَّة: 1 / 285 ، 2 / 308 – 309 ، (الأنفال: 65 – 67) ، (الروم : 57)

[7] محمود فهمي حجازي، علم اللغة الْعَرَبِيَّة: 229.

بِوَلَدِهِۦ) [1]، في رَفْعِ ونَصْبِ الرَّاءِ، فالرَّفْعُ لمشابهةِ المرفوعِ قَبْلَهُ (نفس)، ومَنْ فَتَحَ جعَلَــهُ أمراً، وفَتَحَ الرَّاءَ لتكونَ حَرَكَتُهُ مُوافقَةً لِمَا قَبْلَهَا وهو الألفُ، وعَلَىْ هَذَاْ قَوْلُ لَوْ سَــمَّيْتَ رَجُــلاً بِــ (أسحارَ)، فَرَخَّمْتَهُ عَلَىْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: يا حارِ، لَقُلْتَ: يا إسحارَ، فَفَتَحْتَ مِنْ أجلِ الألفِ الَّتِيْ قَبْلَهَا[2] ، وكَمَا أشرتُ فإنَّ أَبَا عَلِيٍّ أطلقَ لفظةَ التَّوافقِ وإنْ لــم يَقُلِ الحَرَكِيّ، ولَكِنِّي أظنُّ أنَّــه يقصدُ التَّوافقَ الحَرَكِيَّ

ومِنَ المُشَاكَلَةِ نَحْوِياً قَوْلُهُ في قولِ مَنْ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ) [3]، فقُرِئَ الفعلان (فيغفر ويعذب) بالرَّفْع والجزم، وأما وجهُ الجَزْمِ أنَّه أتــبعَهُ مــا قَــبْلَهُ ولم يقطعْهُ منْهُ، وهَذَاْ أشبهُ بِمَا عَلَيْهِ كلامُهُم، ألا تَرَى أنَّهُم يطلبون المُشَاكَلَةَ، ويُلْزِمُونَهَا ؟؟ فمنْ ذَلِكَ إنْ كَانَ معطوفاً عَلَىْ جُمْلَةٍ من فعلٍ وفاعلٍ، واشتغلَ الاســمُ الَّذِيْ من الجُمْلَةِ الَّتِيْ يُعْطَفُ عَلَيْهَا الفعلُ، يُخْتَارُ فيه النَّصْبُ، ولو لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ الفعــلُ والفاعــلُ لاختاروا الرَّفْعَ، وعَلَىْ هَذَاْ جَاءَ من هَذَاْ النَّحوِ في التَّنْزِيلِ: (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ ۖ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا) [4]و(فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۚ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ) [5]و(يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ

---

[1] من الآية 233 ، سورة البقرة. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبان عن عاصم بالرفع، وقرأ نافع وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي بالنصب، ويزيد: والمعروف عن أهل الشام النصب. (السبعة في القراءات: 183)، وانظر: حجة القراءات: 136، والمحتسب: 1/ 123، و مشكل إعراب القرآن: 1 / 169.

[2] الْحُجَّة: 1 / 445

[3] من الآية 284 ، سورة البقرة (لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ) قرأ عاصم وابن عامر برفع الراء والباء على الاستئناف، وقرأ الباقون: بالجزم فيهما، عطف على (يحاسبكم به الله). انظر حجة القراءات: 153، و البحر المحيط: 2/ 376، وهي قراءة أبي حيوة، والمحتسب:149/1

[4] من الآية 39 ، سورة الفرقان

[5] من الآية 30 ، سورة الأعراف

وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) [1] ، فكذلك يَنْبَغِي أنْ يكُوْنَ الجزمُ أحسنَ لِيَكُوْنَ مشاكلاً لِمَا قبلَه في اللفظِ، ولم يَخلَّ من المَعْنَى بشيءٍ وذَلِكَ إذا عطفوا فعلا علَىْ اسمٍ أضْمَرُوا قبلَ الفعلِ أنْ؛ لِيَقَع بذَلِكَ عطْفُ اسمٍ علَىْ اسمٍ؛ لأنَّ الاسمَ بالاسمِ أشبَهُ من الفعلِ بالاسمِ[2]، كَمَا أنَّ جملةً من فعلٍ وفاعلٍ أشبهُ بجملةٍ من مبتدأ وخَبَرٍ بجملةٍ من فعلٍ وفاعلٍ، فلهَذَاْ ما جَاءَ كَانَ من نحو: ((وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ)) في التَّنْزِيْلِ بالنَّصْبِ وهَذَاْ النَّحوُ من طلبِهم المُشَاكَلَة كثيرٌ"[3].

ومن هَذَاْ البابِ أيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ) [4]، فقُرِئَتْ هَذِهِ الآيةُ: (لا تُسْمِعُ) و (ولا يَسْمَعُ)، وأبُو عَلِيٍّ هنا يُفَضِّلُ قِرَاءَةَ (لا تُسْمِعُ) لِيَكُوْنَ مشاكلاً لما قبلَه في إسنادِ الفعلِ إليك أيُّها المخاطبُ، وحُكْمُ المعطوفِ أنْ يَكُوْنَ مشاكلاً لِمَا عُطِفَ عَلَيْه[5].

4. 5 عِلَّةُ التَّعْوِيْضِ:

جَاءَ في الاقتراحِ:" وعِلَّةُ التَّعْوِيضِ مثلُ تعويضِهِم الميمَ في (اللهُمَّ) من حرفِ النِّداءِ[6]، والتعويضُ من سنن الْعَرَبِيَّةِ، وهو إقامةُ الكلمةِ مقامَ الكلمةِ[7]، والعوضُ غيرُ البَدَلِ كَمَا يَقُوْلُ ابن جِنِّي، فكُلُّ عِوَضٍ بَدَلٌ ولَيْسَ كُلُّ بَدَلٍ عِوَضاً[8]

---

[1] الآية 31 ، سورة الإنسان

[2] الْحُجَّة: 1 / 514

[3] الْحُجَّة: 1 / 515.

[4] من الآية 52 ، سورة الروم (فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟ مُدْبِرِينَ).
كلهم قرأ (ولا تسمع) بالتاء (الصمَّ) نصبا غير ابن كثير فإنه قرأ: (ولا يسمع) بالياء (الصمُّ) رفعا ، وروى عبّاس عن أبي عمرو مثل ابن كثير. السبعة في القراءات: 508. وانظر: حجة القراءات: 561.

[5] الْحُجَّة : 3 / 270 ، وانظر : 1/ 154 (الأنعام: 7) ، 1 / 373 (البقرة : 119) ، 2 / 57 (آل عمران : 18) ، 4 / 14 (الرحمن : 12) ، 3 / 289 (سبأ: 9).

[6] الاقتراح : 72

[7] الصاحبي في فقه اللغة: 179

[8] الخصائص: 1 / 266

وجـــاءَ في شَرْحِ المُفَصَّلِ في الفرقِ بَيْنَ التَّعْوِيْضِ والإبدالِ: البدلُ أنْ تُقِيمَ حرفاً مقامَ حـــرف إمَّا ضرورةً وإمَّا صَنْعَةً واستحسانا، ورُبَّمَا فَرَّقُوا بَيْنَ البَدَلِ والعِوَضِ، فقَالُوْا: البدلُ أشبهُ بالمُبْدَلِ مِنْهُ مِنَ العِوَضِ بالمعوَّضِ ولذا يَقَعُ مَوْقِعَهُ، نحو: تاءُ (تُخمة) ، و (تُكأة) ، وهاء (هَرَقت) فهَذَا ونحوه يقالُ له بدلٌ ولا يقال له عِوَضٌ؛ لأنَّ العوضَ أنْ تُقِيمَ حَرْفاً مقامَ حرفٍ في غيرِ مَوْضعِه، نحو: تاء (عِدة) ، (وزنة) ، وهمزة (ابن) و (اسم) ولا يقالُ في ذَلِكَ بدلٌ، إلا تَجَوُّزاً مَعَ قِلَّتِه[1].

و يـــشير الدُّكتورُ الحموزُ إلى أنَّ النُّحاةَ أو بَعْضَهم أطلَقُوا عَلَىْ ما يُمْكِنُ أنْ يُعدَّ تعويـــضا إبدالا، وهي مسألةٌ لا تَصِحُّ؛ لأنَّ كُلَّ إبدالٍ يُعدّ تعويضاً ولَيْسَ العكسُ، ومن هَؤُلاءِ العلماءِ أبو البركاتِ الأنباري وغيره[2].

ويـــرى الدُّكـــتورُ الحمـــوزُ: أنَّ سببَ هَذِهِ الْعِلَّةِ في اللُغَةِ الْعَرَبِيَّةِ يعودُ إلى التَّقاربِ الصَّوتِيِّ، يَقُوْلُ:" إنني أذهبُ من غيرِ تَرَدُّد إلى أنَّ للتقاربِ الصَّوْتِيِّ أثراً بيِّناً في هَذِهِ الظاهرةِ بمسائِلِهَا المُخْتَلِفَةِ، وهي مسألةٌ تَجْعَلُ النُطقَ أكثرَ يسراً وانسياباً، ولستُ أُنْكِرُ أنَّ مـــا يمكنُ عَدُّهُ من بابِ التَّعْوِيْضِ لَيْسَ بعيداً عن أثرِ اللغاتِ فيه[3]. إذن للغاتِ أثرٌ في وجودِ هَذِهِ الظاهرةِ في اللُغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

ومما يُمْكِنُ عَدُّهُ من بابِ التَّعْوِيْضِ عِنْدَ الْفَارِسِيّ، هو ما وجَّهَ به قِرَاءَةَ (لا تسألَنِّ) من قَوْلِهِ تَعَالَى: (قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِى فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا)[4]، يَقُوْلُ أَبُو عَلِيٍّ: وقَوْلُ ابنِ عامرٍ (ولا تسألَنِّ) ألحقَ الثقيلةَ، وعدّى الفعلَ إلى المفعولِ به في اللفظِ، والْكَسْرةُ في النُّونِ تَدُلُّ عَلَىْ إرادةِ المفعولِ بِهِ، وحَذْفِ الياءِ من اللفظِ[5].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: 10 / 7

(2) ظاهرة التعويض في اللغة الْعَرَبِيَّة: 11، 12

(3) المرجع السابق، 14

(4) الآية 70، سورة الكهف. انظر السبعة في القراءات: 394.

(5) الْحُجَّة: 3 / 94، وانظر 2 / 401 (هود: 46).

وهنا نَجدُ أنَّ الكلامَ يحتوي علَى علَّتَيْنِ، وهما حذفُ الياءِ، والثانيةُ التَّعْوِيْضُ، حَيْثُ إنَّ الْكَسْرَةَ عوض عن الياءِ المرداةِ، والَّتِيْ هي مفعول بِهِ.

ومما حمَلَه أبُو عَلِيٍّ علَى التَّعْوِيْضِ قِراءَةُ (لِتُغرِقَ أهْلَهَا)[1]، والمقصودُ لِتُغرِّقَ أهْلَهَا، فجاءَت أفعلُ عوضاً عن فعَّلَ[2]، فالمرادُ من الفعلِ المبالغةُ والتَّكثيرُ، فجَاءَ الفعلُ (أغْرَقَ) عوَضاً عن الفعلِ (غَرَّقَ).

ومما يُمْكِنُ عَدُّه من بابِ التَّعْوِيْضِ ــ ومن خِلالِ المَعْنَى ــ قِرَاءَة (عباده) علَى الْجَمْعِ من قَوْلِهِ تَعالَى: (أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ)[3] ، يَقُوْلُ أَبُو عَلِيٍّ مَنْ جَمَعَ ، فكأنَّ المَعْنَى: أليْسَ بكاف عبادَه الأنبياءَ قَبْلُ ، كَمَا كَفَى إبراهيمَ النَّارَ، ونوحاً الغرقَ، ويونسَ ما دُفِعَ إليه، وهو سُبْحَانَهُ كَافِيْكَ كَمَا كَفَى هَؤُلاءِ الرُّسلَ قبلك[4]. فهنا أراد أنَّ مَنْ جَمَعَ كَانَ المقصودُ مِنَ الآيةِ أنَّ اللهَ كَفَى عبادَه الأنبياءَ صنوفَ ما تعرضوا له مِنَ الويلاتِ والعذابِ، فكذَلِكَ الله كافيك.

وَمِنْهُ أنَّ الاسمَ الموصولَ يمكن أنْ يَكُوْنَ عوضاً عن أداةِ الجزاءِ، كَقَوْلِ القائلِ: المرأةُ الَّتِيْ أَتَزَوَّجُهَا فهِيَ طَالِقٌ، إنَّه من تزوَّجَ من النِّساءِ طَلُقَ لدخولِ مَعْنَى الجزاءِ الكلامَ، ولحاقُ الفاءِ من أجلِهِ ، والجزاءُ يُوْجِبُ الشَّيَاعَ والإبهامَ واستغراقَ الجميعِ، ومثل ذَلِكَ في دخولِ الفاءِ، قَوْلُهُ تَعالَى: (ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)[5] ، وهنا أرادَ أنَّ (الذينَ) يَكُوْنُ في الآيةِ عوضاً عن أداةِ الشَّرطِ إنْ.[6]

---

(1) من الآية 71 ، سورة الكهف، (فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا ۖ قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا)

(2) الْحُجَّة: 3 / 95

(3) من الآية 36 ، سورة الزمر. قرأ حمزة والكسائي (عباده) وقرأ الباقون (عبده) واحدا. (السبعة: 562)

(4) الْحُجَّة: 3 / 341

(5) الآية 274 ، سورة البقرة

(6) الْحُجَّة: 2 / 52

ومما يمكنُ عدُّهُ أَيْضاً مـــن بابِ عِلَّةِ العوض هو (زُبُورا) علَىْ أنَّه جمـــعٌ يقُولُ أَبُو عَلِيٍّ في قَوْلِهِ تَعالَى: (وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾)[1]، حَيْثُ قُرِئَتْ(زُبُورا) علَىْ أنَّهـا جمعٌ، والقولُ فيه ــ كَمَا يَقُولُ الْفَارِسِيّ ــ أَنْ يَكُوْنَ جَمْعَ (زَبْرٍ)فأوقعَ المزبورَ اسـمَ الزبْـرِ كقَوْلِهم: ضَرْبُ الأميرِ، ونَسْجُ اليمنِ، كَمَا سُمِّيَ المكتوبُ الكِتَابَ ثم جَمَعَ الزُّبر علَىْ زُبُور، وجَمْعُهُ لوقوعِه موْقِعَ الأسماءِ، فقَالُوْا: زُبور"[2].

وهنا ومِنْ خلالِ كَلامِ أَبِي عَلِيٍّ أنَّ الزبورَ جَاءَ كصيغةٍ نائبةٍ عن اسمِ المفعولِ، كَمَا جَاءَ ضَرْبُ الأميرِ ونَسْجُ اليمنِ و كَمَا جَاءَ الكتابُ علَىْ هَذَاْ.

وَمِنْهُ أَيْضاً، أنَّ الصِّفَةَ عِنْدَما تَكُونُ عَدَداً تَأتِي عوضا عن التَّوْكِيْدِ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: إنَّ مـــن نَـــوَّنَ، فَقَـــالَ: (قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ)[3] ، بتـــنوينِ (كُلٍّ)، فَحَذَفَ الْمُضَافَ مِنْ كُلٍّ ونَوَّنَ، فالمعْنَى: من كُلِّ شيءٍ، ومِنْ كُلِّ زوجٍ زوجين اثنـــين، فيَكُوْنُ انتصابُ اثنين علَىْ أنَّه صفةٌ لزوجين، فإنْ قُلْتَ: فالزوجان قَدْ فُهِمَ أنَّهما اثـــنان، فكَيْفَ جَازَ وصفهُما بقَوْلِهِ (اثنين)؟؟ فإن ذَلِكَ إنَّمَا جَاءَ للتَّأكيدِ والتَّشديدِ، كَمَا قَالَ: (وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۖ فَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ)[4]، وقَـــدْ جَاءَ في غيرِ هَذَاْ من الصِّفاتِ ما مَصْرَفُهُ إلى التَّأكيدِ، كَمَنْ قَرَأَ: (فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾)[5] ، وقَـــدْ عُلِمَ مِنَ النفخةِ أنَّها

---

[1] من الآية 163، سورة النساء (إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا). قرأ حمزة (زُبورا) بضم الزاي جمع زَبْر، وقرأ الباقون (زَبورا) بفتح الزاي. حجة القراءات: 219، وانظر: السبعة في القراءات: 240، البحر المحيط:3/ 414.

[2] الْحُجَّة: 2 / 100

[3] من الآية 40 ، سورة هود

[4] الآية 51 ، سورة النحل

[5] الآية 13 ، سورة الحاقة

واحـــدةٌ [1]، وهَـــذِهِ الصِّفَةُ في حَقِيقَتِهَا ما هي إلا عِوَضٌ عنِ التَّوْكِيْدِ اللفظِيِّ، أي بَدَل تكرارِ المفردةِ، ذُكِرَتْ صفتُها فهي بذا، صِفَةٌ تفيدُ التَّوكيدَ.

والتَّـــنوينُ يَكُوْنُ عوضاً عن جُمْلَةِ الإضافة، ومثالُ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ:" فأمَّا الْكَسْرُ فـــي (إذ) فللـــتقاءِ الـــسَّاكنَيْنِ، وذَلِكَ أنَّ (إذْ) مِنْ حُكْمِهَا أنْ تُضَافَ إلى الجُمْلَةِ من الابتداءِ والخَبَرِ، فلَمَّا اقْتُطِعَتْ عَنْهَا الإضافةُ نوِّنَتْ لِيَدُلَّ التَّنوينُ عَلَىْ أنَّ الْمُضَافَ إليه قَدْ حُـــذِفَ فصارَ التَّنْوِينُ هنا لِيَدُلَّ عَلَىْ قَطْعِ الإضَافَةِ من الْمُضَافِ، كَمَا صارَ لِيَدُلَّ عَلَىْ انقضاءِ البيتِ في قَوْلِ مَنْ نَوَّنَ في الإنشادِ أواخرَ الأبياتِ[2].

وهَذِهِ الْعِلَّة عَلَّلَ بها أَبُو عَلِيٍّ لبَعْضِ أوجُهِ الاختلافِ في الْقِرَاءَاتِ، وأكثرُ شيءٍ يَرِدُ عِـــنْدَهُ مِـــن هَـــذَا القبيلِ، عِنْدَ حَذْفِ الياءِ ويُعَوَّضُ عَنْهَا بالْكَسْرَةِ؛ لِتَدُلَّ عَلَىْ الْمُضَافِ المحذوفِ.

5. 5 عِلَّةُ الاسْتِغْنَاءِ:

عَلَّلَ بِهَا أَبُو عَلِيٍّ وذَكَرَهَا أثناءَ توجيهِهِ لبَعْضِ الْقِرَاءَاتِ المختلَفِ فِيهَا، ووَرَدَ عِنْدَهُ بَعْضُ ما يَدُلُّ عَلَىْ التَّسميةِ، مثل: اسْتُغْنِيَ، واستغنوا ، ...

وقـــد وَرَدَ كلامٌ عن الاسْتِغْناءِ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ: وأمّـــا استغناؤُهم بالشَّيءِ عن الشَّيءِ فإنَّهم يَقُوْلُونَ: يَدَعُ، ولا يَقُوْلُون وَدَعَ، استغنوا عنها بِتَرَكَ، وأشباهُ ذَلِكَ كثيرٌ"[3].

وقَالَ في بابِ: هَذَا يُسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ ما أفعلَهُ بما أَفْعَلَ فِعْلَهُ، وعن أفعلَ مِنْهُ بقَوْلِهِم: هو أفعلُ مِنْهُ فعلاً، كَمَا اسْتُغْنِيَ بِتَرَكْتُ عَنْ وَدَعْتُ، وكَمَا اسْتُغْنِيَ بِنُسْوَةٍ عن أنْ يجمعوا المرأةَ عَلَىْ لَفْظِهَا[4].

---

[1] الْحُجَّة: 2 / 392

[2] الْحُجَّة : 2 / 405 ، وانظر أيْضاً ، الْحُجَّة: 2 / 166 (الأنعام: 55) ، 2 / 239 (الأعراف: 44) ، 4 / 123 (الفجر: 25)، 4 / 395 ، 396

(3) الكتاب: 1 / 25 ، وانظر الاقتراح 72.

[4] الكـــتاب: 3 / 99 ، وانظـــر 3 / 603 وفيه : استغني بجروح عن أجراح، وبغلمة عن أغلمة، وبفتية عن أفتاء، وبـــصعائد عن أصعدة، وبعجل عن عجائل، وانظر: 3 / 646 وبعراة عن عراء، وانظر: 4 / 33 واشتد عن شَدُد وباحمارّ عن حَمِر، وبافتقر عن فَقُر، وانظر: 4 / 66 وانفعل بفعل

أما ابنُ جنِّيّ فقد ذَكَرَ هذه الْعلَّةَ بكثرة في كتابِه (الخصائص)، ومِنْهُ عِنْدَ ابن جنِّي: أنَّهم استغنوا بذَكَرَ عن مِذْكَارٍ أو مِذْكِيرٍ، وعَلَيْهِ جاءَ مَذاكيرُ، وكذَلِكَ استغنوا بِقِسِيٍّ عن قُــووس، فلــم يأتِ إلا مقلوباً، ومن ذَلِكَ استغناؤُهم بجمعِ القِلَّةِ عن جمعِ الكَثْرَةِ، نحو قَوْلِهم: أرْجُل، لم يأتوا فيه بجمعِ الْكَثْرَة[1].

ويَذْكُرُ السِّيُوْطِيّ: هو بابٌ واسعٌ فكَثِيْراً ما استَغْنَتِ الْعَربُ عن لفظ بلفظ، ومن ذَلِكَ اســتغناؤُهُمْ عــن تثنيةِ سواء بتثنيةِ (سيَّ)، فقَالُوْا: سيّان ولم يَقُوْلُوا: سواءان، وتثنيةُ ضَبْعِ الَّذِيْ هو اسمٌ لمؤنث عن تثنيةِ (ضَبُعان) الَّذِيْ هو اسمٌ لمُذَكَّر، فقَالُوْا: ضَبْعَانَ، ولم يَقُوْلُوا: ضبعانات[2].

وعِنْدَ خديجةَ الحديثي أنَّ علَّةَ الاسْتِغْنَاءِ كَانَ يَطْلُقُ عَلَيْهَا سِيْبَوَيْهِ اسمَ الاكتفاء[3].

ويــبدو أنَّه ومن خِلالِ كَلامِ العلماءِ عن هذه الْعلَّة: أنَّها تَخْتَصُّ بالصَرْفِ أكثر مِنْهُ فــي النَّحوِ، أو هي أقربُ إلى الصَّرفِ مِنْهَا إلى النَّحوِ؛ لأنَّ أكثرَ النحويين إنْ لَمْ يَكُنْ كلُّهم لا يذكرون عَلَيْهَا أمثلةً نحويَّةً، فجَاءَت مُعْظَمُهَا في بابِ الْجَمْعِ أو في بابِ الأفعالِ، الَّتِيْ يَسْتَغْنِي بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، ولَكِنَّ أَبَا عَلِيٍّ لديه تعليلاتُه النَّحويَّةُ والَّتِيْ يُمْكِنُ أنْ تُعَدَّ في

فــي بابِ هَذِهِ الْعلَّة، ومن هَذَا مثلا: في قَوْلِهِ تَعَالَى: (ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢)[4]، يَجُــوْزُ أَنْ يَكُــوْنَ فُعَلَ مصدراً اختَصَّ بِهِ المُعْتَلُّ، وإنْ لَمْ يَكُنْ في الصَّحيحِ، كَمَا كَانَ كينونة ونحوه من المصادرِ، ولا يَكُوْنُ فَعْلُولَةٌ عِنْدَهُ ولا فَعْلُولَةٌ عِنْدَ مَــنْ خَالَفَهُمْ مَصْدَراً فَيْ الصَّحيحِ، ويُؤَكِّدُ الأولَّ ما قَالَه مِنْ أنَّهُ قَدْ يُسْتَغْنَى بِفِعْلَة، نحو: الجِلْسَةُ والرِّكتةُ من المَصْدَرِ، ويقوِّيه أَيْضاً أنَّ ناساً من النَّحويينَ يَزْعُمونَ أنَّه قَدْ يَجْرِي

---

[1] الخصائص: 1 / 367 - 266،وانظر: 1/ 83 ، 232 ، 272 ، 392 ، 397 ، 2 / 367، 26 / 3

[2] الأشباه والنظائر: 1 / 59-60، ووردت عِنْدَ أبي علي، انظر الْحُجَّة: 2 / 448

[3] الشاهد وأصول النَّحْو في كتاب سيبويه: 378، وانظر الخصائص : 2 / 376

[4] الآية 2 ، سورة البقرة

الأسـماءَ الَّتـيْ لَيْسَت بمصادرَ مُجرى المصادرِ، فيقُوْلُون: عَجِبْتُ من دُهْنِكَ لِحيتَكَ، ويُنْشِدُون:

أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي

وبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِئَةَ الرِّتَاعَا[1]

فكذَلِكَ يَكُوْنُ الهُدَى والسُّرَى والتُّقَى، وفي التَّنْزِيْلِ ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [2] ، فكـذَلِكَ يَكُوْنُ هَذَا النَّحْوِ قد استُغْنِيَ به عن المصدرِ كَمَا قَالُوْا: هو يَدَعُهُ تَرْكاً شَديداً[3]. ويَقُوْلُ أَبُو عَلِيٍّ ناقلاً كلامَ أبي الحَسَنِ و أبي عَمْرٍو في سواء: أَنَّهم زعموا أَنَّ (سواء) لا يُثَنَّى، فيَقُوْلُ: كأَنَّهم استغنوا بتثنيةِ سِيَّ عن تثنيةِ سواءٍ، كَمَا استغنوا عن وَدَعَ بِتَرَكَ[4].

ومـن ذَلِكَ عِنْدَهُ: أَنَّ حرفَ الاستفهامِ يَغْنِي عن حرفِ الجزَاءِ، فيَقُوْلُ أَبُو عَلِيٍّ: فإِنْ قُلْتَ: أيَجُوْزُ أَنْ تُوقِعَ الجُمْلَةَ الَّتِيْ من الابتداءِ والخَبَرِ مَوْقِعَ الَّتِيْ من الفعلِ والفاعلِ في نحوِ: سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ، فيَقُوْلُ: سواءٌ عليَّ أَدِرْهَمٌ مَالُكَ أَمْ دِينَارٌ، وما أبـالي أَقائمٌ أَنْتَ أَمْ قاعدٌ ؟؟ فالقولُ في ذَلِكَ أَنَّ أبا الحسنِ يَزْعُمُ أَنَّ ذَلِكَ لا يَحْسُنُ، قَالَ: وكذَلِكَ لو قُلْتَ: ما أبالي أتقوم أم تَقْعُدُ؟؟ لَمْ يَحْسُنْ؛ لأَنَّه لَيْسَ مَعَهُ الحرفُ الَّذِيْ يَجْزِمُ[5].

ولَكِـنْ أَبُو عَلِيٍّ يُخالفُ أبا الحسنَ في هَذِهِ المسألةِ، فقَالَ: فلمَّا كَانُوا قَدْ حَذَفُوْا حرفَ الجزاءِ واستَمَرَّ حَذْفُهُ لطولِ الكلامِ حَيْثُ لو ظَهَرَ لم يَمْتَنِعْ، وذَلِكَ نحو : لأضربَنَّهُ ذَهَبَ أو مَكَثَ، لَزِمَ حَذْفُ الحرفِ هنا لإغناءِ حرفِ الاستفهامِ عنه لِمُقَارَبَةِ الشَّرطِ الاستفهامَ

---

(1) انظر هذا الشاهد في: التبصرة والتذكرة: 1 / 244 ، ولسان العرب: 9 / 141 (رهف) ، 15 / 69 (عطا) ، والأشباه والنظائر: 2 / 411 ، وشرح شذور الذهب 412 برقم 186 ، وشرح ابن عقيل: 2 / 99 برقم 250، وفيه : (وزعم المصنف أن (عطاء) مصدر وأن همزته حذفت تخفيفا، وهو خلاف ما صرح به غيره من النحويين)

(2) من الآية 28 ، سورة آل عمران

(3) الْحُجَّة: 1 / 128

(4) الْحُجَّة: 1 / 175

(5) الْحُجَّة: 1 / 176

في اجتماعِهِمَا أنَّهما لَيْسَا بخَبَرٍ، وأنَّهما يقتضيانِ الجوابَ، وبَعْضُ الحروفِ قد يُغْنِي عن بَعْضٍ، ألا تَرَى أنّ (أنْ) لم تَظْهَرْ في قَوْلِهِم: ما كَانَ زيدٌ ليقوم، وأنَّ (أنْ)قَدْ أغْنَى عن اللامِ الجَارَّةِ في نحو: أتيتك أنْ احتزّ مودةَ زيدٍ، ونحو ذَلِكَ، وكذَلِكَ حروفُ العطفِ إنْ نُصِبَ بها، فكذَلِكَ حروفُ المجازاةِ، لَمَّا كَانُوا قد حذفوه في قَوْلِهِم: لأضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أو مَكَثَ، واستمرَّ حَذْفُهُ مَعَ أنَّه (لا حرفَ) يَكُوْنُ بدلا مِنْهُ، كَانَ حذفُه في بابِ سواءٍ وما أبالي[1].

وأبُــو عَلِيٍّ في هذا التَّعليقِ يُعَلِّلُ بعلَّتين: الحَذْف و الاستغناء، فَحَذْفُ أنْ بَعْدَ الفعلِ المــضارعِ، وأغنت اللامُ عنها، أي استُغْنِيَ باللامِ عن أنْ، كَمَا استُغْنِيَ بـــ (أنْ) عن حروفِ الجَرِّ، واستُغْنِيَ بحرفِ الاستفهامِ عن حرفِ الشَّرطِ.

ويُعَلِّلُ لقِرَاءَةِ حَذْفِ واوِ العَطْفِ وذِكْرِهَا في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ﴾[2]، قُرِئَتْ هَذِهِ الآيةُ بواوٍ وبِحَذْفِ الواوِ، يَقُوْلُ أَبُو عَلِيٍّ: حَذْفُ الواوِ في ذَلِــكَ يَجُوْزُ من وجهين: أحدُهما أنَّ الجُمْلَةَ الَّتِيْ هــي ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ مُلابِسَةٌ بِمَا قَبْلَهَا من قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ﴾[3]، وإذا كَانَ التَّأويلُ: الذين مَنَعُوا مساجدَ الله هم قَالُــوْا: اتَّخَذَ الله ولَداً، فَيُسْتَغْنَى عن الواوِ لالتباسِ الجُمْلَةِ بما قَبْلَهَا كَمَا استُغْنِيَ عنها في نحوِ قَوْلِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا

---

[1] الْحُجَّة: 1 / 177

[2] من الآية 116 ، سورة البقرة ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾﴾ قرا ابن عامر (قالوا اتخذ الله) بغير واو، وكذا مكتوب في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون:(وقالوا اتخذ الله) بالواو؛ لأنه مثبتة في مصاحفهم. (حجة القراءات: 111)، وانظر: السبعة: 169.

[3] من الآية 114 ، سورة البقرة

خَٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾)[1]، ولَوْ كَانَ وهم فيها خالدُوْنَ لكَانَ حسناً، إلا أنَّ التباسَ أحداهما بالأخرى وارتباطَهَا بها أَغْنَى عن الواوِ، ومثل ذَلِكَ قَوْلُهُ: (سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ)[2]، ولم يَقُلْ ورابعُهم، كَمَا جَاءَ: (وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ)[3]، ولَوْ حُذِفَتِ الواوُ مِنْهَا كَمَا حُذِفَتْ من الَّتِيْ قَبْلَهَا واسْتُغْنِيَ عن الواوِ بالمُلابَسَةِ الَّتِيْ بَيْنَهُمَا كَانَ حسناً، والوجهُ الآخرُ عَلَىْ الاسْتِئْنَاف، فلا تَعْطِفُهَا[4]، يَقْصِدُ بالوجهِ الثَّاني أيْ قِرَاءَة مَنْ ذَكَرَ الواوَ. ومثلُ هَذَا في حَذْفِ الواوِ وإثباتِها، قَوْلُهُ تَعَالَى: (ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ)[5] ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ وَوَجْهُ الاسْتِغْنَاءِ عن حرفِ العطفِ في قَوْلِهِ: وما كنّا نَهْتَدِيَ أنَّ الجُمْلَةَ مُلْتَبِسَةٌ بما قَبْلَهَا، فأغنى التباسُهَا به عن حَرْفِ العَطْفِ[6].

إذن يُسْتَغْنَى عن حرفِ العطفِ إذا كَانَتِ الجُمْلَةُ مُلابسةً لِمَا قبلها، ، عِلَّة الاسْتِغْنَاءِ لا تَكُوْن في حذف حرف العطف إلا إذا كَانَتِ الجُمْلَة ملابسة لِمَا قبلها.

وَمِنْهُ أَنَّنا نَسْتَغْنِي عن الوصفِ إذا تَقَدَّمَ ما يُشيرُ إليه، ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (أَن يَعْمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ) [7]، فقُرِئَتْ مَسْجِداً ومَسَاجِدَ، يَقُوْلُ أَبُو عَلِيٍّ: فالإفرادُ أنَّه يعني

---

[1] الآية 39 ، سورة البقرة.

[2] من الآية 22 ، سورة الكهف

[3] من الآية 22 ، سورة الكهف

[4] الْحُجَّة: 1 / 370

[5] من الآية 43 ، سورة الأعراف

[6] الْحُجَّة: 2 / 239 - 240

[7] من الآية 17 ، سورة التوبة. قراءة الجمع لعاصم ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي، قرأ ابن كثير وأبو عمرو على الواحد (أن يعمروا مسجد الله). السبعة في القراءات: 313، وانظر: حجة القراءات: 315

به ما تأخَّرَ من قَوْلِهِ: (وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ) [1]، فاستُغْنِيَ عن وصْفِهِ بالحرامِ بما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ[2].

و يُسْتَغْنَى عن المبتدأِ بالخَبَرِ، قَالَ تَعَالَى: (قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾) [3]، وكذَلِكَ في بَقِيَّةِ الآياتِ مِنْ سُورَةِ (المؤمنون)(86 ، 87 ، 88)، قُرِئَتْ (الله) بالرَّفْعِ وبغيرِ ألف (لله)، أما الآيةُ الأولَى فجوابُها عَلَىْ القياسِ كَمَا يُقالُ: لِمَنِ الدَّارُ؟؟ فنقولُ: لِزَيْد، كأنَّك تَقُولُ: لزيدِ الدَّار، فاستغنيتَ عَنْ ذِكْرِهَا لِتَقَدُّمِهَا[4].

6. 5 عِلَّةُ التَّغْلِيْبِ:

لم يصرح أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ باسم هَذِهِ الْعِلَّة وإن عَلَّلَ بها لِبَعْض الْقِرَاءَات المختلف فيها بَيْنَ القراء، يَقُولُ سِيْبَوَيْهِ في باب الْمُؤَنَّث الَّذِيْ يَقَعُ عَلَىْ الْمُؤَنَّث والمُذَكَّر وأصْلُهُ التَّأنيثُ: وذَلِكَ قَوْلُكَ: له ثلاثُ شياه ذكور، وله ثلاثُ من الشَّاء، فأجريت ذَلِكَ عَلَىْ الأصلِ؛ لأنَّ الشاءَ أصلُهُ التأنيثُ وإنْ وَقَعَتْ عَلَىْ الْمُذَكَّر، كَمَا تَقُولُ: هَذِهِ غَنَمٌ ذُكور، فالغنمُ مؤنَّثةٌ وقد تَقَعُ عَلَىْ الْمُذَكَّر، وقَالَ أَيْضاً: ثلاثُ أفراس إذا أرَدْتَ الْمُذَكَّرَ؛ لأنَّ الفرسَ قد أَلْزَمُوهُ التَّأنيثَ، وصَارَ في كَلامِهِم للمُؤَنَّث أكثرُ مِنْهُ للمذكَّرِ حَتَّىْ صَارَ بِمَنْزِلَةِ القدمِ، كَمَا أنَّ النَّفسَ في الْمُذَكَّرِ أكثرُ[5].

---

[1] من الآية 18 ، سورة التوبة.

[2] الْحُجَّة: 2 / 317.

[3] الآيتان 84 و 85 ، سورة المؤمنون.

[4] الْحُجَّة: 3 / 186 ، وانظر أيْضاً: 3 / 274 (لقمان: 16) ، 2 /275 (الشعراء: 63) ، (البقرة: 196) ، (النمل: 28 ، 29) ، (لقمان: 27) ، 3 / 278 (السجدة: 24 (لما صبروا) وفيه أن الفعل المتقدم عَلَىْ الجزاء يغني عن الجواب.

[5] الكتاب: 3 / 561 – 563.

يبدو مِنْ كَلامِ سِيْبَوَيْهِ السَّابقِ، أنَّ الْعَرَبَ قَدْ تُغَلِّبُ الْمُذَكَّرَ عَلَىْ الْمُؤَنَّثِ أو الْمُؤَنَّثَ عَلَىْ الْمُذَكَّرِ، وأظنُّ أنَّ المسألةَ سماعيَّةٌ فيما يَخُصُّ هَذَا التَّغْلِيْب، فلَيْسَ هناك ضوابطُ أو قواعدُ، تحكمُ هَذِهِ المسألةَ، فلَيْسَ من سبب لتغليبِ الْمُذَكَّرِ، وإنْ قُلنا هي الأصلُ، وسَلَّمْنَا بذَلِكَ، فما قولُنَا في تَغْلِيْب الْمُؤَنَّث علَىْ الْمُذَكَّر.

ويُعَلِّقُ الدُّكتورُ عبدُ الفتاحِ الحموز علَىْ كَلامِ سِيْبَوَيْهِ، بقَوْلِهِ: من غيرِ أنْ يطالعنا بنصٍّ صريحٍ ــ يقصد سِيْبَوَيْهِ ــ علَىْ أنَّها من التَّغْلِيْب، وهي مسائلُ تدورُ في فَلَكِ تَغْلِيْبِ الأصلِ علَىْ الفرعِ، كتَغْلِيْبِ الْمُذَكَّرِ علَىْ الْمُؤَنَّثِ أو تَغْلِيْبِ الْمُؤَنَّثِ علَىْ الْمُذَكَّرِ[1]

ويُفْرِدُ ابنُ هشامٍ للتَّغْلِيْبِ باباً في المُغْنِي: أنَّهم يغلبّونَ علَىْ الشيءِ ما لغيرِهِ، لتناسبِ بَيْنَهُمَا، أو اختلاط، فلهَذَا قَالُوْا: (الأبوين) في الأبِّ والأمِّ، ومِنْهُ ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾[2]، وفي الأبِّ والخالة، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[3]، وقَالُوْا: (العمرين)، في أبي بكرٍ وعمرَ ــ رضي الله عنهما ــ، وقيل المرادُ عمرُ بنُ الخطَّابِ وعمرُ بنُ عبدِ العزيزِ، فلا تَغْلِيْب[4].

ومما وَرَدَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ علَىْ هَذِهِ الْعِلَّةِ، يدورُ في أغلبِه فيما يخصُّ الإفراد والجمع، وإن لم يصرِّحْ بهَذِهِ الْعِلَّةِ، كَمَا أشارتِ الدِّراسةُ.

يَقُولُ أَبُو عَلِيٍّ في (السيئة) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾[5]، فتَكونُ السيئةُ وإنْ كَانَتْ مفردةً، يُرادُ بِهَا الْكَثْرَةُ[6]،

---

[1] د. عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التَّغْلِيْبِ في الْعَرَبِيَّة، ظاهرة لغوية اجتماعية: 21.

[2] من الآية 11 ، سورة النساء.

[3] من الآية 100 ، سورة يوسف.

[4] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 900 ، وانظر الأشباه والنظائر: 1 / 139 .

[5] من الآية 81 ، سورة البقرة

[6] الْحُجَّة: 1 / 322

ويحْمِـلُ عَلَيْهَا (خطيئة) من نفسِ الآيةِ، وإنَّما حَسُنَ أنْ تُفرَدَ لأنَّه مضافٌ إلى ضميرِ مفردٍ، وإن كَانَ يُرادُ بها الْكَثْرَةُ، كَمَا قَالَ: (بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ)[1]، ويَحْمِلُ عَلَىْ تَغْلِيْبِ المفردِ عَلَىْ الْجَمْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ)[2]، فالإحصاءُ إنَّمَا يَقَعُ عَلَىْ الْجُمُوْعِ والكثرةِ، ويَحْمِلُ عَلَىْ هَذهِ الآيةِ قَوْلُهُ ــ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ ــ : (مَنَعَتِ العراقُ دِرْهَمَهَا وقَفِيزَهَا، ومِصْرُ إرْدَبَّهَا)[3].

فهنا كَمَا يفسرُ أَبُو عَلِيٍّ الآياتِ، قد وَرَدَتِ الألفاظُ بلفظِ الْمُفْرَدِ، ولَكِنْ أُريدَ بها الْجَمْعُ، وأظنُّ أنَّ هَذَا من بَابِ التَّغْلِيْبِ، لأنَّ نعَمَ الله ــ مثلا ــ كَثِيْرةٌ لا يستطيعُ أيُّ إنسانٍ أَنْ يحصيَها، وبالتالي جَاءَتْ عَلَىْ لفظِ الْمُفْرَدِ عَلَىْ التَّغْلِيْبِ، وأُريدَ بِهَا الْجَمْعُ عَلَىْ المعْنَى، وأَيْضاً الإنسانُ في الآيةِ السَّابقةِ لا يَكْسَبُ سيئةً واحدةً أو خطيئةً واحدةً، فهو دائمُ الوقوعِ في الخَطَأِ وبالتَّالي يَكْسِبُ سيئاتٍ ولَيْسَ سيئةً، ولَكِنْ جَاءَتْ بِلَفْظِ الْمُفْرَدِ عَلَىْ التَّغْلِيْبِ.

ومِنْهُ أَيْضاً، أنَّ الذُّرِيَّةَ تَكُوْنُ للواحدِ وللجميعِ، ولَكِنَّها أصلاً تدلُّ عَلَىْ الْجَمْعِ، وبالتَّالي إذا جَاءَتْ مفردةً فلَيْسَ عَلَىْ الأصلِ، بَلْ الأصلُ أَنْ تَكُوْنَ للجمعِ.ومن أمثلتِها في دلالَتِهَا عَلَىْ الواحدِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: (هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ قَالَ رَبِّ هَبْ لِى مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴿٣٨﴾ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا

---

[1] من الآية 112، سورة البقرة

[2] من الآية 34، سورة إبراهيم

[3] الْحُجَّة: 1 / 322. وأخرج الحديث الشريف مسلم (فتن 33) وأحمد بن حنبل: 2 / 262.

وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٣٩﴾)[1]، فيحيى وهو مفردٌ جَاءَ جواباً للدّعاءِ بالذُريَّةِ، ومثل كلمةُ الذُّريَّةِ (بَشَراً) كقَوْلِهِ تَعَالَى: (مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾) [2]، وقَالَ تَعَالَى: (وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ﴿٣٤﴾)[3]، فكَمَا لَمْ يُجْمَعْ بَشَرٌ بتصحيحٍ ولا تكسيرٍ، كذَلِكَ لا تُجْمَعُ الذُّريَّةُ، ومما وَرَدَ فيه الذُريَّةُ تدلُّ عَلَىْ الْجَمْعِ: (أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً) [4][5].

فهنا كلمةُ ذُريَّةٍ وكلمةُ بشرٍ وهُمَا في الأصلِ يدلانِ عَلَىْ جمعٍ، فقد استُخْدِمتَا للمفردِ أيْضاً، أي غَلَبَتْ لفظةُ الْجَمْعِ، واستُخْدِمَتْ للمفردِ،عَلَىْ عَكْسِ الكلامِ السابقِ، سيئة وغيره

ومن تَغْلِيْبِ الْمُذَكَّر عَلَىْ الْمُؤَنَّث عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ تذكير الفعل مع الْمُؤَنَّث المجازي، أي يسند الفعل إلى مُؤَنَّث ولَكِنَّه يبقى مذكرا، تغليبا له عَلَىْ الْمُؤَنَّث.

وذَلِكَ مثل قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ)[6]، و قَوْلِهِ : (وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ)[7]، فقد أُسنِدَ الفعلُ(جَاء) وهو مُذَكَّرٌ إلى الفاعِلِ (موعظة) وهو مُؤَنَّثٌ، وقد قَالَ في مَوضعٍ آخر: إنَّ الموعظةَ والوعظَ بمَعْنَى واحدٍ، فلذَلِكَ أُسْنِدَ إليه الفعلُ وهو مُذَكَّرٌ عَلَىْ المَعْنَى[8].

---

[1] الآيتان 38، 39، سورة آل عمران

[2] من الآية 31، سورة يوسف

[3] الآية 34 ، سورة المؤمنون

[4] من الآية 173، سورة الأعراف

[5] الْحُجَّة: 2 / 280

[6] من الآية 275 ، سورة البقرة

[7] من الآية 67 ، سورة هود

[8] الْحُجَّة: 2 / 325

ومما يُحْمَلُ عَلَىْ هَذَاْ تغليبُهم (مثل) في الْمُفْرَدِ في موضعِ التَّثنيةِ والجمعِ[1] ، أيْ أنَّ كلمةَ (مثل) تُسْتَخْدَمُ للمفردِ والمثنَّى والجمعِ، وطبعا عَلَىْ اعتبارِ التَّغْلِيْبِ.

ومما جَاءَ عَلَىْ التَّغْلِيْبِ، قَوْلُهُ: الأغلبُ في مائة أنْ تضافَ إلى الْمُفْرَدِ، ولا يَحْسُنُ أنْ تضافَ إلى سنينَ في قِرَاءَةِ: (ثلاثمائةِ سنين)[2]، لأنَّ الْعَرَبَ لا تكادُ تَقُوْلُ: مائةُ سنين[3].

والأغلبُ في (أنَّ) إذا خُفِّفَتْ أنْ يليَها، لا ، قد ، السين ، وسوف ، والجُمْلَةُ الدُّعائيَّةُ، حتَّىْ تَكُوْنَ عاملةً، والأغلبُ عِنْدَهُ والأحسنُ أنْ لا تعملَ أنْ المخففةُ إلا إذا فصلَ بَيْنَها وبَيْنَ الفعلِ شيءٌ، وهو يتحدَّثُ عن قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلْخَـٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ۝٩﴾ [4]، في قِرَاءةِ من قَرَأَ: (أَنْ غَضِبَ الله عَلَيْهَا) فإنَّ (أَنْ) فيه المُخَفَّفَة من الثقيلة، وأهلُ الْعَرَبِيَّة يَسْتَقْبِحونَ أنْ تلي الفعلَ حَتَّىْ يُفْصَلَ بَيْنَها وبَيْنَ الفعل بشيءٍ[5]، وهو يُغَلِّبُ الخطابَ عَلَىْ الغيبةِ[6].وهنا نَجِدُ أنَّ أَبَا عَلِيٍّ يفسر علله عَلَىْ عكس الْعِلَّة، أو نقيض الْعِلَّة، فالأفضلُ أنْ يأتيَ بَعْدَ (أن) إذا خُفِّفَتْ حرفٌ أو ما يدل عَلَىْ الدُّعاءِ، لذَلِكَ استقبحَ قِرَاءَةَ (أَنْ غَضِبَ الله) لأنَّه لم يأتِ بَيْنَ (أنْ) والفعلِ حرفٌ فاصلٌ: كالسين وسوف وقد و لن ، وغيرِ ذَلِكَ.

7 .5 عِلَّة التَّعَادُل:

يَذْكُرُ السِّيُوْطِيّ:" وعِلَّةٌ مُعَادَلَةٌ مثل جَرِّهِمْ مَا لا يَنْصَرِفُ بالفتحِ حَمْلاً عَلَىْ النَّصْبِ، ثم عَادَلُوا بَيْنَهُمَا، فحَمَلُوا النَّصْبَ عَلَىْ الجَرِّ في جمعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالمِ[7].

---

(1) الْحُجَّة: 2 / 9

(2) من الآية 25 ، سورة الكهف

(3) الْحُجَّة: 1 / 81

(4) الآية 7 ، سورة النور.

(5) الْحُجَّة: 3 / 195. وقراءة (غَضِبَ اللهُ) لنافع، انظر السبعة: 453.

(6) الْحُجَّة: 2 / 448

(7) الاقتراح: 72

أيْ الجَرُّ في الممنوعِ من الصَّرفِ، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ، يُعادِلُ علامةَ نَصْبِ جمعِ الْمُؤَنَّثِ السالمِ، وهي الْكَسْرةُ.

وقد ذَكَرَ بَعْضُ النُّحَاةِ: أنَّ تَنْوينَ جمعِ الْمُؤَنَّثِ السالمِ جَاءَ مُعادلاً لنونِ جمعِ الْمُذَكَّرِ السالمِ، لا تنوينَ صرْفٍ أو غيره عَلَىْ مذهبِ بَعْضِ النُّحَاةِ، ويعزِّزُ بقاءهما فيما سُمِّي به عَلَىْ الرغمِ من كونِهِ ممنوعاً من الصَّرفِ للعلميةِ والتَّأنيثِ، نَحْوَ أذرعاتٍ ومسلماتٍ مُسَمَّى بهما[1].

قَالَ السِّيُوْطِيّ في الأشباهِ والنَّظائرِ: وقيل: إنَّمَا اختصتْ تاءُ التَّأنيثِ السَّاكنةِ بالفعلِ والمُتَحرِّكةِ بالاسمِ، لِثِقَلِ الفعلِ وخِفَّةِ الاسمِ، والسُّكونُ أخَفُّ من الحركةِ، فأُعْطِيَ الأخفُّ للأثقلِ، والأثقلُ للأخفِّ تعادلا بَيْنَهُمَا[2].

وأَرَى أنَّ تسكينَ تاءِ التَّأنيثِ وتَحْريكَ التاءِ المُتَحرِّكةِ هو للفَرْقِ بَيْنَ التَّاءين، فالمُتَحَرِّكةُ تَدُلُّ عَلَىْ الاسمِ؛ لأنَّهَا تَنُوبُ عَنْهُ، والسَّاكنةُ تَدُلُّ عَلَىْ أنَّ الفعلَ أُسْنِدَ إلى مُؤَنَّثٍ، وبالتَّالي فالحركاتُ هنا للتَّفريقِ بَيْنَهُمَا، وإنَّمَا كَانَ التَّعادُلُ في الحركةِ السَّابقةِ لهما، فالتَّاءُ المُتَحَرِّكةُ، الحرفُ السَّابقُ لَها هو السُّكونُ، وهي مُتَحَرِّكةٌ، أما تَاءُ التَّأنيثِ، فالحرفُ السَّابقُ لَها متحركٌ، فأصبَحَ هناك تعادلٌ. السُّكونُ والحركةُ، مَعَ الحركةِ والسُّكونِ.

ويَرَى الدُّكتورُ الحموزُ" أنَّ هَذِهِ اللفظةَ قليلةُ الدورانِ في كُتبِ النُّحَاةِ، يَقُوْلُ:" لَعَلَّ هَذِهِ اللفظةَ ــ ويَقْصِدُ التَّعَادُلَ ــ نادرةُ الدَّورانِ في مظانِّ النَّحْوِ والصرفِ المختلفةِ، والقولُ نفسُه في مَظانِّ حُدودِ النَّحْوِ وأدلَّتِهِ القياسيَّةِ، وهي مَسْأَلَةٌ تُوحي بإهمالِ النَّحْويينَ القُدامى والمُحْدَثين وتناسيهِمْ إيَّاهَا عِلَّةً مِنْ عِلَلِهِم الَّتِيْ يلجئون إليها في تَعْليلاتِهم

---

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 2 / 495 ، وانظر أيْضاً: الجنى الداني: 87 ، وإبراهيم مصطفى،إحياء النَّحْو: 64، وانظر في هَذِهِ العِلَّة، بحث الدكتور عبد الفتاح الحموز: التَّعَادُلُ في الْعَرَبِيَّة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، كانون الأول: 1991.

(2) الأشباه والنظائر: 1 / 112.

واحـــتجاجاتهم المختلفة، إلا في مسائل قليلة[1]، ويضعُ عِلَّةَ الإتباعِ والانسجامَ الصَّوتِي والمزاوجةَ تَحْتَ عِلَّة التَّعادُلِ[2]".

وأَظُنُّ أنَّ اللفظةَ وإنْ كَانَت قليلةَ الدورانِ إلا أنَّ النُّحَاةَ قد عَلَّلُوا بِهَا دُوْنَ أَنْ يذكروا اسمَ هَذِهِ الْعِلَّةِ عَلَىْ غرارِ كثيرٍ من العلومِ الحَديثةِ الَّتِيْ تَخُصُّ أبوابَ النَّحْوِ والصرف، ولَعَـــلَّ أَبَـــا عَلِيٍّ أحدُ هَؤُلاءِ الذين استخدموا هَذِهِ الْعِلَّة، بل وَوَرَدَتْ عِنْدَهُ بالاسمِ، أي يستخدمُ أحيانا في توجيهاته اختلاف الْقِرَاءَات، لفظَ تعادُل، كَمَا سيأتي بَعْدَ قليل.

وَمِنْهُ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ قَوْلُهُ: ويَدُلُّ عَلَىْ أَنَّ التَّحريكَ للساكنين غيرُ مُعْتَدّ به، أَنَّهم قَالُوْا في الجـــزمِ: لـــم يضربا، ولم يضربوا، فحذفوا النونَ في هَذَا الْمواضعِ، كَمَا حَذَفُوْا الألفَ والياءَ والواوَ والسَّواكنَ إذا كُنَّ لامات، من حَيْثُ عُوْدِلْنَ بالحركة[3].

هُـــنَا يبدو رَأْيُ أَبِي عَلِيٍّ بالنِّسبةِ لِحَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ من الأفعالِ النَّاقصةِ، والَّتِيْ نقولُ فيها: مَجزُومٌ بحذفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ، فَعُودِلَ الحرفُ المَحْذُوفُ بالحركةِ، والأفعالُ الخمسةُ عَلَىْ هَذَا أَيْضاً، فتُحْذَفُ النونُ في الجزمِ والنَّصْبِ، لِتُعَادِلَ دُخُولَ حرفِ الجزمِ، ويُمْكِنُ القـــولُ: إنَّ الحرفَ الجازمَ أو النَّاصبَ حِينَ يَدْخُلُ عَلَىْ الفعلِ المُضَارِعِ، تُحْذَفُ النُّونُ مِنْهُ كعلامةٍ دالَّةٍ عَلَىْ الجزمِ أو النَّصْبِ، وأعتقدُ أنَّ السببَ هُوَ صَوْتِيٌّ، فحَذْفُ الحرفِ عادلَهُ حرفُ الجزمِ أو النَّصْبِ، فَأُخِذَ الفعلُ إلى الإمامِ، فحُذِفَت النونُ مِنْهُ.

وَمِنْهُ أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾[4]، فقُرِئَتْ: (كَثِيْرٌ)، يَقُوْلُ أَبُو عَلِيٍّ: ومما يقوِّي قِرَاءَةَ من قرأ: (كَثِيْرٌ) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنَـٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾، فكأنَّ الإثمَ عُودِلَ به

---

(1) التَّعَادُلُ في الْعَرَبِيَّة: 35

(2) المصدر السابق: 37

(3) الْحُجَّة: 1 / 94

(4) مـــن الآيـــة 219 ، ســـورة البقرة، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَـٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ﴾. (كثير) قراءة حمزة والكسائي، وقرأ الباقون: (كبير). انظر: السبعة: 182، وفي إعراب النحاس، 1/ 110، كبير قراءة أهل الحرمين وأبي عمرو بن العلاء، وقرأ الكوفيون (كثير)، انظر أيضا: البحر المحيط: 2 / 161.

المـــنافعُ. فلمـــا عُودِلَ به المنافعُ حَسُنَ أنْ يُوصَفَ بالكثرةِ؛ لأنَّه كأنَّه قَالَ: فيه مضارُّ كَثِيْـــرَةٌ، ومنافعُ، فلمَّا صارَ الإثمُ كالمعادلِ للمَنافعِ، والمنافعُ يَحْسُنُ أنْ تُوصَفَ بالكثرةِ، كَمَا جَاءَ ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَـٰفِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٢١﴾﴾ [1]، كذَلِكَ حَسُنَ أنْ يُوصَفَ الَّذِيْ عودِلَ به الْكَثْرَةَ[2] ، هنا المعادلةُ في المَعْنَى، فتعليلُ أَبِي عَلِيٍّ لقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ (كَثِيْر)، أنَّ إثماً كَثِيْرَاً عَادَلَ منافعَ كَثِيْرَةً، وهَذَا سببُ استحسانه هَذِهِ الْقِرَاءَةَ.

ومِـــنْهُ أيْـــضاً قِرَاءَةُ التَّاءِ والياءِ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَـٰتُهُمْ﴾[3]، حَـــيْثُ قُرِئَتْ (تُقْبَلَ) و(يُقْبَلَ)، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وجهُ الْقِرَاءَةِ بالتاء أنَّ الفعلَ مسندٌ إلى مُؤَنَّث في اللفظ فأُنِّثَ ليُعلمَ أنَّ المسندَ إليه مُؤَنَّثٌ، ووجهُ الياءِ أنَّ التأنيثَ لَيْسَ بتأنيث حَقِيقِيٍّ، فجَازَ أَنْ يُذَكَّرَ[4].

أرى أنَّ قِـــرَاءَةَ التاءِ تُعَادِلُ قِرَاءَةَ الياءِ من حَيْثُ إنَّ قِرَاءَةَ التاءِ حَمْلٌ عَلَىْ اللفظِ، وقِـــرَاءَةَ الياءِ حَمْلٌ عَلَىْ المَعْنَى، فهما متعادلَتانِ، وخصوصاً إذا عَرَفْنَا أنَّ القراءتين لا تغيّرانِ شيئاً في المَعْنَى.

8. 5 عِلَّة العَـدْل:

يَقُوْلُ الجرجاني في التَّعْريفات، في العَدْلِ: هو خروجُ الاسمِ عن صيغته الأصليَّةِ إلى صِـــيغةٍ أُخْرَى[5]، ومن هَذِهِ الْعِلَّةِ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ حَدِيثُهُ في سَبَبِ مَنْعِ أُخَرَ من الـــصَّرفِ" وأمَّا امتناعُ (أُخَرَ) من الصَّرفِ في النَّكرةِ فللعدلِ والوصْفِ، ومَعْنَى ذَلِكَ العَـــدْلُ فِـــيه أنَّ هَـــذَا النَّحْوَ لا يُوصَفُ به إلا بالألفِ واللامِ، نحو: الأصغر والأكبر، والصغرى والصّغر والأصاغر، لا يُستعمَلُ شيءٌ من ذَلِكَ إلا بالألفِ واللامِ، واستُعْمِلَتْ

---

[1] من الآية 21، سورة المؤمنون.

[2] الْحُجَّة: 1 / 433.

[3] من الآية54 ، سورة التوبة. قرأ حمزة والكسائي بالياء وقرأ الباقون بالتاء. (حجة القراءات: 319)

[4] الْحُجَّة: 2 / 325، وانظر، الْحُجَّة: 2 / 456 ، 3 / 29 ، 3 / 156 ، 3 / 296 ، 3 / 334

[5] التعريفات: 191

(أُخَـرَ)بـلا ألف ولام، فصارَتْ بذَلكَ معدولةً عن الألف واللامِ،فإنْ قُلْتَ: فإذا كَانَتْ معدولةً عن الألف واللامِ، فَهَلاّ لم يَجُزْ أنْ يوصفَ بها نكرةٌ ؟ لأنَّ المعدولَ عن الألف واللامِ بمنزلةِ ما فيه ألفٌ ولامٌ، مثل (سَحَرَ) و (أمسِ)في قولِ مَنْ لَمْ يَصرفْ[1]، ويجـيبُ أبُو عَلِيٍّ عَلَىْ هَذَاْ السؤالِ بقَوْلِه: إن الألفَ واللامَ في المَعْنَى، وإنْ لَمْ يَكُنْ في اللفظِ ألف ولام عُدل ذَلكَ عنه، فلذَلكَ جاز أنْ توصف بها النكرة.

9. 5 علّة التَّوْكِيْد:

تحدَّثَ ابنُ جنِّي عن التَّوْكِيْدِ في بابِ (الاحتياط) وقَالَ:" إنَّه عَلَىْ ضربين: أحدُهما تكريرُ الأولِ بلَفْظِه، نحو: قامَ زيدٌ قامَ زيدٌ، وهو ما يُطْلَقُ عَلَيْهِ التَّوْكِيْدُ اللفظيُّ، والآخرُ تكريـرُ الأولِ بمعناه، وهو ما يُطْلَقُ عَلَيْهِ التَّوْكِيْدُ المعنويُّ، وهو عَلَىْ نوعين: الأولُ: للإحاطـةِ والعمومِ، نحو قولنا: قامَ القومُ كُلُّهُمْ، والآخرُ للتثبُّتِ والتَّمكُّنِ، نحو: قامَ زيدٌ نفسُهُ[2].

ومِـنْهُ عِنْدَ أبي عَلِيٍّ في غيرِ التَّوْكِيْدِ الإعرابيِّ السالفِ ذِكْرُهُ قَوْلُهُ في قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ)[3]، وقَوْلُهِ (غيرُ أحياءٍ) توكيدٌ لأنَّ قولَهُ: (أمواتٌ) قد دلَّ عَلَيْهِ[4]. ومِنْهُ أيْضاً (جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ) [5]، فالصِّفَةُ عَلَىْ وجهِ التَّوْكِيْدِ، وأعتقدُ أنَّهُ لو وجِّهت غيرُ أحياءٍ، واثنين، و واحدةٍ ، في صيحة واحدة، أو نفخة واحدة، توكيداً لفظياً لجازَ ذَلكَ، أي أنْ يُحْمَلَ الإعرابُ فيها عَلَىْ المَعْنَى، كَمَا أنَّ كَثِيْرَاً من التَّوجيهاتِ جَاءَتْ عَلَىْ المَعْنَى، مِنْ حَيْثُ العطفُ عَلَىْ المَعْنَى أو الجَرُّ عَلَىْ المَعْنَى أو غيرُ ذَلكَ.

---

(1) الْحُجَّة: 3 / 333

(2) الخصائص: 3 / 103.

(3) من الآية21 ، سورة النحل.

(4) الْحُجَّة: 3 / 57.

(5) من الآية 3 ، سورة الرعد.

وأبُو عَلِيٍّ يَقُولُ في قَوْلِهِ تَعالَى: (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا) [1]، مِنْ حَيْثُ أَنَّهم اختلفوا في التَّوحيدِ والتَّثنيةِ في (يُبْلُغَنّ عِنْدَك)عَلَىْ واحد، وقِراءَةُ حمزةَ والكِسَائِيّ (يَبْلُغَانِ)، أما (يُبلُغَنّ عِنْدَك الكبرَ أحدُهما) مرتفعٌ بالفعلِ، وقَوْلُهُ: (أو كلاهما) معطوفٌ عَلَيْهِ، والذكر الَّذِيْ عاد في قَوْلِهِ (أحدُهما) يُغني عن إثباتِ عَلامَةِ الضَّمِيْرِ في (يبلغان) فلا وَجْهَ لِمَنْ قَالَ: إنَّ الوجهَ ثباتُ الألفِ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِ الوالدين، ووجهُ ذَلِكَ أنَّه عَلَىْ الشيءِ الَّذِيْ يُذْكَرُ عَلَىْ وجهِ التَّوْكِيْدِ ولَوْ لَمْ يُذْكَرْ لَمْ يَقَعْ بترك ذِكْرِهِ إخلالٌ[2].

10. 5 عِلَّةُ الحَمْلِ عَلَىْ المَوْضِعِ:

وهَذِهِ الْعِلَّةُ موجودةٌ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ بكثرةٍ في كتابِهِ الْحُجَّةِ، وسأورد بَعْضَ الأمثلةِ عَلَىْ ذَلِكَ، ومن ذَلِكَ قَوْلُهُ: اختلفوا فِيْ فَتْحِ الرَّاءِ وضَمِّهَا من قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ) [3]، والرَّفْعُ فقد حَمَلَهُ عَلَىْ الموضعِ موضعِ الموصوفِ، وذَلِكَ أنَّ الموصوفَ الَّذِيْ هو (مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ) [4] ، الجارُّ والمجرورُ فيه في موضعِ رفعٍ، كَمَا كَانَ في مَوْضِعِهِ في قولِهِ تَعَالَى: (وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٢٨﴾) [5]، فاللهُ في موضعِ الفاعلِ، أي أنَّه مجرورٌ لَفْظاً مرفوعٌ مَحَلاً، ومثلُه: (مَن

---

[1] من الآية 23 ، سورة الإسراء. والتثنية قراءة حمزة والكسائي. انظر السبعة في القراءات 379.

[2] الْحُجَّة: 3 / 57

[3] من الآية 61 ، سورة يونس.قرأ بالرفع حمزة، انظر حجة القراءات: 334.

[4] من الآية 62 ، سورة يونس (وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٦١﴾)

[5] من الآية 28 ، سورة الفتح.

يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٨٦﴾)[1]، ومثله قول الشَّاعرِ:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فأسْجِح

فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلا الحَدِيْدَا[2]

وموضعُ الشَّاهدِ في البيتِ أنَّ الشَّاعرَ عَطَفَ (الحديدا) عَلَىْ موضعِ الجبالِ الَّتِيْ هي خَبَرُ لَيْسَ، وإنْ كَانَتْ مَجْرُورَةً، لأنَّ الباءَ هنا حرفُ جَرٍّ زائد.

أمّا الآيةُ السَّابِقَةُ، (ومن يضلل ..)، فقد قُرِئَتْ بجزم ورفع (يذرهم)، والجزم وجْهُهُ أنَّ سيْبَوَيْهِ يَقُولُ فيه:إنَّهُ عَطْفٌ عَلَىْ موضعِ الفاءِ، وما بَعْدَها من قَوْلِهِ تَعَالَى: (فلا هاديَ لَهُ)؛ لأنَّ موضعَ الفاءِ مَعَ ما بَعْدَها جزمٌ، فحُمِلَ ويَذَرْهم عَلَىْ الموضعِ، والموضعُ الجزمُ[3]. ومثله : (**وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ**) [4]، في قِرَاءَةُ الجزمِ (نكفرْ) فإنه حَمَلَ الكلامَ عَلَىْ موضعِ قولِهِ (وهو خير لكم)؛ لأنَّ قولَه: فهو خيرٌ لَكُمْ في موضعِ جزمٍ، ألا ترى أنَّهُ لَوْ قَالَ: وإنْ تُخْفُوهَا يَكُنْ أعظمَ لأمرِكِمْ، بالجزمِ[5] ، ومِثْلُ ذَلِكَ في الجزمِ (**تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل**

---

(1) الاية 186 ، سورة الأعراف.

(2) الْحُجَّة: 2 / 368 ، وانظر هذا الشاهد، الكتاب: 1 / 67 ، 2 / 292 ، 344 ، 3 / 91 ، والأشباه والنظائر: 3 / 54 ، والإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 332 برقم 207، في المسألة الخامسة والأربعين، المقتضب: 2 / 338 ، 4 / 112 ، سر صناعة الإعراب1 / 131 ، 294.

(3) الْحُجَّة: 2 / 282.

(4) من الآية 271 ، سورة البقرة.قرأ ابن كثير وابو عمرو وأبو بكر: (ونكفِّرْ)برفع الراء، وقرأ نافع وحمزة والكسائي: (ونكفِّرْ) بالجزم، وقرأ ابن عامر وحفص: (ويكفِّرُ)، انظر: حجة القراءات: 147، 148.

(5) الْحُجَّة: 1 / 481.

لَّكَ قُصُورًا) [1] ، وقَــولُهُ تَعالَــى: (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٢٣﴾)[2]، حُمِل اللؤلؤُ عَلَىْ الموضعِ؛ لأنَّ موضعَ الجارِّ والمجرورِ (مــن أساور) في موضعِ نصبٍ، والأصلُ في (يُحلّوْن فيها من أساور) يحلّوْن فيها أساورُ، فحَمَلَه عَلَىْ الموضعِ[3] . وغير ذَلِكَ الكَثِيْرُ مما وجهه أَبُو عَلِيٍّ عَلَىْ الموضعِ[4].

فأَبُــو عَلِــيٍّ يَحْمِلُ قِرَاءَةَ مَنْ جَزَمَ (ويذرْهم ، ويكفرْ) عَلَىْ الموضعِ أي أنَّه معطوف عَلَىْ موضع (فلا هادي له) و (فهو خير لكم) فهما في محلِّ جزمٍ جوابِ الــشَّرطِ، ولؤلــؤٌ معطــوفةٌ عَلَــىْ موضــعِ أساورَ الَّذِيْ هو مفعولٌ به في المَعْنَى ، و المعطوفُ يتبعُ المعطوفَ عَلَيْهِ، فلذَلِكَ جَاءَتْ لؤلؤٌ منصوبةً.

11. 5 عِلَّةُ الاتِّسَاعِ:

يَقُوْلُ ابنُ السَّرَّاجِ في الأصُولِ: اعلمْ أنَّ الاتِّسَاعَ ضربٌ من الحَذْفِ إلا أنَّ الفَرْقَ بَيْنَ هَذَا البابِ والبابِ الَّذِيْ قَبْلَهُ ــ يَقْصِدُ بابَ الإضْمَارِ ــ أنَّ هَذَا تُقِيمُهُ مقَامَ الحَذْفِ وتعربُهُ إعــرابَهُ، وذَلِكَ البابُ ــ الإضمار ــ تَحْذِفُ العاملَ فيه، وتَدَعَ عَمَلَ مَا عُمِلَ فيه عَلَىْ حالِــهِ في الإعرابِ، وهَذَا البابُ العاملُ فيه الظَّرفُ يَقُومُ مقَامَ الاسمِ، فأمَّا الاتِّسَاعُ في إقامةِ الْمُضَافِ إليه مقام الْمُضَافِ فنحوَ قَوْلِهِ : (وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا)[5]، تــريدُ أهلَ القريةِ، وقَوْلُ الْعَرَبِ: بنو فُلانٍ يَطَؤُهُم الطَّرِيقُ، يريدُوْنَ أهلَ الطَّرِيقِ، وأمّا اتِّسَاعُهُم في الظُّروفِ فنحوَ قَوْلِهِم: صِيدَ عَلَيْهِ يومانِ، وإنّما المَعْنَى: صِيدَ عَلَيْهِ الوحشُ في يومين[6] .

---

[1] الآية 10 ، سورة الفرقان

[2] من الآية 23 ، سورة الحج

[3] الْحُجَّة: 3 / 165

[4] انظر الْحُجَّة: 3 / 300 (فاطر: 3) ، 3 / 301 (فاطر : 33) ، 3 / 312 (الزخرف: 88)

[5] من الآية 82 ، سورة يوسف

[6] ابن السراج، الأصول: 2 / 255

يذكـرُ السُّيُوْطِيّ مجالاتِ الاتِّسَاعِ [1]وهي سبعُ مسائلَ، وقد عَلَّلَ أَبُو عَلِيٍّ بالاتِّساعِ غَيْرَ مَرَّة في كتابِه الْحُجَّة، أثناءَ توجيهِه القِراءاتِ المُخْتَلَفِ فيها، وقد يَذْكُرُهَا دُوْنَ أنْ يكـونَ هناكَ قِراءَةٌ مُخْتَلَفٌ فيها، بل يَذْكُرُهَا في تعليقِه عَلَىْ بَعْضِ الآياتِ، وأكثرُ مـا وَرَدَ الاتِّـسَاعُ عِـنْدَهُ في الظُّروف، ولَيْسَ في الحَذْفِ كَمَا يَقُوْلُ ابنُ السَّرَّاجِ، والاتِّسَاعُ عِنْدَهُ في الأغلبِ هو أَنْ تُعْرَبَ الظُّروفُ مفعولاً بِهِ، كَمَا سيأتي.

ومـن ذَلِكَ ما تَحَدَّثَ بِهِ مُطَوَّلاً في اختلافِ القِرَاءَتين، في (مالك)، و(ملك يوم الدين)، حَيْثُ ذَكَرَ: واعلمْ أنَّ الإضافةَ إلى يومِ الدِّينِ في كِلْتَا القِرَاءَتين من بابِ:

يَا سَارِقَ الليلةِ أهلَ الدَّار[2]

اتُّسِعَ في الظَّرفِ فنُصِبَ نَصْبَ المفعولِ بِهِ، ثم وقَعَتِ الإضافةُ إليهِ عَلَىْ هَذَا الحَدِّ، ولَيْسَ إضافةُ اسمِ الفاعلِ هَا هُنَا إلى اليومِ كإضافةِ المَصْدَرِ إلى الساعة، في قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)[3]، لأنَّ الـساعةَ مفعـولٌ به عَلَىْ الحقيقةِ، ولَيْسَ عَلَىْ أنْ جَعَلَ الظَّرفَ مفعولاً بِهِ عَلَىْ السَّعَةِ[4].

ويُفَـرِّقُ أَبُـو عَلِيٍّ بَيْنَ المفعولِ المنصوبِ عَلَىْ الحقيقةِ والمنصوبِ عَلَىْ الاتِّسَاعِ، فيَقُوْلُ (في علْمِ السَّاعةِ) ألا تَرَى أنَّ الظَّرفَ إذَا جُعِلَ مفعولاً عَلَىْ السَّعةِ فمَعْنَاهُ مُتَّسَعَا فيه مَعْنَى الظَّرفِ، فلو جَعَلْتَهُ ظَرفاً لكَانَ المَعْنَى: يَعْلَمُ في السَّاعةِ، فلَمْ يَكُنْ بالسَّهلِ؛ لأنَّ القديمَ سُبْحَانَهُ يَعْلَمُ في كُلِّ وقتٍ، فإنَّما مَعْنَى (يعلم الساعةَ): يَعْرِفُهَا وهي حَقٌّ ولَيْسَ الأمرُ عَلَىْ ما الكُفَّارُ عَلَيْهِ، من إنكَارِ مَوْرِدِهَا[5].

---

[1] الأشباه والنظائر ، 1 / 23 – 26

[2] الْحُجَّة: 1 / 38، وانظر هذا الرجز، الكتاب: 1 / 175 ، 177 ، 193 ، المحتسب: 2 / 295 ، الأشباه والنظائر: 1 / 22

[3] من الآية 85 ، سورة الزخرف

[4] الْحُجَّة: 1 / 38

[5] المصدر السابق والصفحة نفسها.

ومما حملَه أبُو عَلِيٍّ من الظَّروفِ وانْتُصِبَ انتصابَ المفعولِ بِهِ عَلَىْ الاتِّسَاعِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: (أياماً) من قوله تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ)[1]، فالعاملُ في الأيَّامِ (كُتِبَ) تَقْدِيْرُه: كُتِب عليكم الصِّيامُ أياماً معدودات أيْ في أيَّامٍ معدوداتٍ[2]، ومما حَمَلَهُ عَلَىْ الاتِّسَاعِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞۚ)[3]، فالأشْهُرُ عَلَىْ هَذَا متَّسَعٌ فيها مُخرَجةٌ عن الظروفِ، والمعْنَى عَلَىْ ذَلِكَ، ألا ترى أنَّ الحَجَّ في الأشهرِ كَمَا أنَّ الموعدَ في قَوْلِهِ تَعَالَى: (قَالَ مَوۡعِدُكُمۡ يَوۡمُ ٱلزِّينَةِ) [4] ، في اليومِ إلا أنَّهُ اتُّسِعَ فيه فجُعِلَ الأولُ لمَا كَانَ فيه، كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ في قَوْلِهِ (يومُ الزِّينةِ[5])، وانْتَصَبَتْ (حَيْثُ) في قَوْلِهِ تَعَالَى: (ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ)[6]، عَلَىْ أنَّها مفعولٌ بِهِ عَلَىْ الاتِّسَاعِ، فهو هنا اسمٌ ولَيْسَ ظَرْفاً[7].

وَمِنْهُ أيْضاً: ومما يَستقيمُ أنْ يَكُوْنَ انتصابُه انتصابَ المفعولِ به عَلَىْ السَّعة قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَأَتۡبَعۡنَٰهُمۡ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا لَعۡنَةٗۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلۡمَقۡبُوحِينَ ﴿٤٢﴾)[8] يَحْتَمِلُ أنْ يَكُوْنَ وأتْبَعْنَاهُمْ في هَذِهِ الدُّنيا لَعْنةً، ولَعْنَةً يومَ القِيَامةِ، فحَذَفَ المصدرَ وأقامَ يوماً مقامه، فانتصبَ انتصابَ المفعولِ به، كَمَا أنَّه لَوْ لَمْ يَحْذِفِ المصدرَ، وأُضِيفَ إلى

---

(1) البقرة الآية 183، ومن الآية 184 ، سورة البقرة

(2) الْحُجَّة: 1 / 38

(3) من الآية 197 ، سورة البقرة

(4) من الآية 59 ، سورة طه

(5) الْحُجَّة: 1 / 39

(6) من الآية 124، سورة الأنعام

(7) الْحُجَّة: 1 / 41

(8) من الآية 42، سورة القصص

إلـــى الـــيومِ كَـــانَ كـــذَلِكَ[1]، ومِنْهُ أَيْضاً: في قَوْلِهِ تَعالَى ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [2]، مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ عَلَىْ الاتِّساعِ فحُذِفَ الجَارُّ، لأنَّك تَقُوْلُ غِبْتُ في الأرضِ، وغِبْتُ ببلدِ كَذَا، فتُعَدِّيهِ بحرفِ جرٍّ، فحُذِفَ الحَرْفُ وأضِيفَ المصدرُ إلى المفعولِ بِهِ[3].

12. 5 عِلَّةُ التَّخْفِيْف:

يذكرُ أَبُو عَلِيٍّ أنَّ التَّخْفِيفَ عَلَىْ نوعين:

الأولُ: تخفيفٌ قياسيٌّ، والثاني: تخفيفُ قلبٍ غيرُ قياسيٍّ، وهَذَاْ الضربُ حُكْمُ الحرفِ فيه حكـــمُ حروفِ اللينِ الَّتِيْ لَيْسَت أُصُولُهُنَ الهمزةَ. وهَذِهِ مسألةٌ طويلةٌ، يتحدَّثُ فيها عن حَذْفِ وإثباتِ الألفِ في قولِ القائلِ (لَمْ تَرَى)[4].

وذَكَـــرَ ابـــن جنِّـــي هَـــذِهِ الْعِلَّةَ في القِصَّةِ الَّتِيْ أَوْرَدَهَا عن أبي حاتمٍ السَّجِسْتَانيِّ، ومُلَخَّـــصُهَا أنَّ أعـــرابياً قَـــرَأَ عَلَيْهِ: (طِيبَى)، فقَالَ له طُوبَى، فعاد عَلَيْهِ، فلم يمتثل الإعرابي لقَوْلِهِ (طُوبَى) ويُعَلِّقُ ابنُ جنِّي عَلَىْ ذَلِكَ: أنَّ هَذَاْ الأعرابيَّ قد نَبَا طبعُه عن ثقلِ الواوِ إلى الياءِ فلم يُؤْثِرْ فيه التَّلَقينُ، ولا ثَنَى طبعَه التماسَ الخِفَّةِ هزٌّ ولا تمرينٌ[5].

ويـــرى الباحـــثون حديثاً أنَّ معظمَ تعليلاتِ النَّحويينَ القُدَامَى تدورُ في فَلَكِ التَّخفيفِ والفَرْقِ[6].

---

[1] الْحُجَّة: 1 / 42، ويقول أبو علي في مسألة الاتِّساع في الظروف: إن الظروف يَجُوْزُ فيها ما لا يتجوَّز في غيرها، ألا ترى أنها تقع موقعا لا يقعها غيرها (الْحُجَّة: 3 / 40)

[2] من الآية 123 ، سورة هود

[3] الْحُجَّة: 1 / 42 ، وانظر، الْحُجَّة: 2 / 188 (الأنعام: 92) ، 2 / 325 (التوبة: 54) ، 2 / 402 ، 403 (سبأ: 33) ، 3 / 39 (الفرقان: 46).

[4] الْحُجَّة: 1 / 79 ، وانظر الخصائص: 1 / 77

[5] الخصائص: 1 / 77

[6] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي: 175، 176

ويرى أبو المكارمِ" أنَّ كثرةَ الاستِعْمَالِ مرتبطةٌ بالتَّخفيفِ[1]، ولَعلَّ هذِهِ الْعِلَّةَ يطْلِقُ عَلَيْهَا بَعْضُ النُّحَاةِ المُحدَثون (نَظَرِيَّةَ أو مبدأَ الاقتصادِ اللُّغَويِّ)[2].

وعلَّــلَ بهذِهِ الْعِلَّةِ ــ مثلا ــ قَوْلَهُ تَعالَى: (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ)[3]، ذَكَرَ أبو حيان أنَّ الياءَ حُذِفَتْ تخفيفاً، وأنَّ (أَلْ) أُجْرِيَتْ مُجرى ما عاقبَهَا وهو التنوينُ، فحُذِفَتْ مَعَهَا الياءُ كَمَا حُذِفَتْ مَعَ التَّنوينِ[4].

وأَبُــو عَلِيٍّ النَّحويُّ كغيرِهِ من علماءِ الْقِرَاءَاتِ والنَّحوِ ذَكَرَ أنَّ بَعْضَ الحذفِ يكونُ تخفــيفاً، مــن ذَلِكَ قَوْلُهُ في المشتقاتِ الْمُضَافةِ، فهو يَقُولُ في قَوْلِهِ تَعالَى: (إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ۝٣)[5]، قُرِئَتْ بالتَّنوينِ، وبالتَّخفيفِ عَلَىْ الإضافةِ، قَــالَ أَبُــو عَلِيٍّ[6]: بالغٌ أمرَهُ عَلَىْ: سَيُبَلِّغُ أمرَه فيما يريدُه فيكم، فهَذَاْ هو الأصلُ وهَذَاْ حكايــةُ حــالٍ، ومــن أضــافَ، حَذَفَ التنوينَ استخفافاً، والمَعْنَى ثباتُ النُّونِ، مثل : (عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا)[7]، و (إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ) [8] ، و(مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ)[9]

أيْ أنَّ التــنوينَ وإنْ حُذِفَ فهو عَلَىْ الثباتِ، فالمَعْنَى أنَّ اسمَ الفاعلِ أو غيرَه من المــشتقاتِ يعمــل فيما بَعْدَه، وإنْ كَانَ مضافاً لأنَّ هَذِهِ الإضافةَ هي من بابِ الإضافةِ

---

[1] أصول التفكير النحوي: 177

[2] د . نهاد الموسى، نظرية النَّحْو العربي: 129

[3] الآية 7 ، سورة القمر

[4] أبو حيان، البحر المحيط: 8 / 175 ، والمحتسب: 2 / 233 ، وانظر الحمل عَلَىْ الجوار في القرآن الكريم: 189

[5] من الآية 3 ، سورة الطلاق. كلهم قرأ (بالغٌ أمرَه)، وروى حفص والمفضل عن عاصم مضافا. السبعة: 639

[6] الْحُجَّة: 4 / 49

[7] من الآية 24 ، سورة الأحقاف (فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُواْ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ ۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٢٤)

[8] من الآية 27 ، سورة القمر (إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ فِتْنَةً لَّهُمْ فَٱرْتَقِبْهُمْ وَٱصْطَبِرْ ۝٢٧)

[9] من الآية 24، سورة الأحقاف

اللفظـــيةِ، وهي عَلَىْ نيةِ الانفصالِ، يَقُولُ ابنُ هشامٍ:" القسمُ الثَّاني: أنْ يكونَ الْمُضافُ صـــفةً، والْمُضافُ إليه معمولاً لتلك الصِّفةِ، ولهَذَاْ ثلاثُ صورٍ، إضافةُ اسمِ الفاعلِ، وإضافةُ اسمِ المفعولِ، وإضافةُ الصِّفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعلِ، وتُسَمَّى إضافةً لفظيةً، لأنَّها تُفيدُ أمراً لفظيّاً وهو التَّخفيفُ[1].

ويَقُولُ الزَّمَخْشَرِيّ في المُفَصَّلِ:" واللفظيَّةُ ــ أيْ الإضافةُ ــ أَنْ تُضافَ الصِّفةُ إلى مفعولِها في قولِك: هو ضاربُ زيدٍ ....، ولا تُفيدُ إلا تَخْفيفاً في اللفظِ والمَعْنَى[2].

ومثل هَذَاْ يَقُوْلُ أَبُو عَلِيٍّ، في قَوْلِه تَعَالَى: (هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ)[3] (هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ)[4]، لمَـــنْ قَرَأَ بالإضافةِ وَوَجْهُ الجرِّ أنَّه لمّـــا حَذَفَ التنوينَ، وإنْ كَانَ المَعْنَى عَلَىْ إثباتِه عاقَبَت الإضافةُ التنوينَ، والمَعْنَى عَلَىْ التنوينِ، وعَلَىْ هَذَاْ قَوْلُهُ: **(أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ)[5]، ولَعَلَّ قولَهُ في قولِ الشَّاعِرِ: فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلا ذَاكِرَ اللهَ إلا قَلِيْلا**

يلخِّـــصُ لـــنا، أنَّ الحـــذفَ يُرادُ به التخفيفُ، حَيْثُ يَقُوْلُ: فنَصَبُوا الاسمَ مَعَ حذفِ التنوينِ، كَمَا كَانُوا ينصبونَ مع إثباتِه، لمَّا كَانَ المحذوفُ في حُكْمِ الإثباتِ، وقد حَذَفُوْا

---

[1] ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى: 375

[2] الزَّمَخْشَرِي، المفصل في صنعة الإعراب: 119

[3] من الآية 38 ، سورة الزمر

[4] من الآية 38 ، سورة الزمر (وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾) **قراءة التنوين لأبي عمرو وعاصم في رواية الكسائي، وقرأ الباقون بالإضافة: السبعة:562 ، وانظر حجة القراءات: 623، وإعراب القرآن للنحاس: 10/4.**

[5] من الآية الأولى، سورة المائدة، وانظر الْحُجّة: 3 / 342.

لالتقاءِ السَّاكنَيْن، وهو مع الحذْفِ في حُكْمِ الثَّباتِ[1].

13. 5 عِلَّةُ الْوُجُوب:

ذَكَرَهَا السِّيُوْطِيّ بقَوْلِه: وعِلَّةُ وُجُوب، وذَلِكَ تعليلُهم برَفْعِ الفاعلِ ونحوه[2].

وأَبُو عَلِيٍّ يستخدمُ هَذِهِ الْعِلَّةَ في كتابِه، ولَكِنْ دُوْنَ أَنْ يشيرَ إلى اسمِهَا، ولَكِنَّ مَعْنَى كلامِه يدلُّ عَلَىْ أنَّه يريدُ الوجوبَ، ومِنْ ذَلِكَ مَثَلاً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[3]، فحَيْثُ هنا تَنْتَصِبُ عَلَىْ أنَّها مفعولٌ بِهِ؛ لأنَّه لا يستقيمُ أَنْ تَكُوْنَ ظرفاً، لأنَّ عِلْمَ القديمِ سُبْحَانَهُ في جميعِ الأماكنِ عَلَىْ صفةٍ واحدةٍ، والفعلُ النَّاصبُ مُضْمَرٌ يدلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (أعلم)[4].

فهنا سياقُ الآيةِ كَمَا يَقُوْلُ أَبُو عَلِيٍّ يوجبُ أَنْ تَكُوْنَ (حَيْثُ) مفعولاً به؛ لأنَّه لو اعْتَبَرْنَا أنَّها ظرفٌ، فإنَّنا نَقْصُرُ علمَ اللهِ عَلَىْ وقتٍ مُحدَّدٍ وهَذَا لا يَجُوْزُ؛ لأنَّ علمَ الله شاملٌ مُحيطٌ بكُلِّ شيءٍ وفي كُلِّ وقت.

ومثله، وهنا استخدمَ كلمةَ ينبغي وأظنُّهُ عَنَى يَجِبُ أو وجوبَ، وذَلِكَ عِنْدَما كَانَ يتحدَّثُ عن قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝﴾[5]،" وينبغي أَنْ يَكُوْنَ في نُودِيَ ضَمِيرٌ يقومُ مقامَ الفاعلِ؛ لأنَّه لا يَجُوْزُ أَنْ يقومَ واحدٌ مِنْ قَوْلِكَ:(يا موسى)، ولا (إنِّي أَنَا رَبُّكَ) مقامَ الفاعلِ؛ لأنَّها جُمَلٌ، والجُمَلُ لا تقومُ مقامَ الفاعلِ فإنْ جَعَلْتَ الاسمَ الَّذِيْ يقومُ مقامَ الفاعلِ (مُوسى)، لأنَّ ذِكْرَهُ قَدْ جَرَى كَانَ مستقيماً[6].

وهنا نَرَى أنَّ الوجوبَ نَحْوِيٌّ فالجُمَلُ لا يَجُوْزُ أَنْ تأتيَ فاعلاً، وهذا رأي الفارسي.

---

(1) الْحُجَّة: 1 / 509 ،

(2) الاقتراح: 72

(3) من الآية 124 ، سورة النعام

(4) الْحُجَّة: 2 / 128

(5) الآية 11، سورة طه

(6) الْحُجَّة: 3 / 314

ومثله قَوْلُهُ في قَوْلِهِ تَعالَى:(وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾)[1] في قِراءَةِ (إنَّها)، فـ(ما) استفهامٌ وفاعلُ يُشْعِرُكُمْ ضميرُ(ما)، ولا يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ نفياً لأنَّ الفعلَ فيه يَبْقَى بلا فاعل[2].

وهنا ــ ومِنْ خِلالِ كَلامِ أَبِي عَلِيٍّ ــ نَرَى أنَّه يَجِبُ أَنْ تَكُوْنَ ما استفهاماً؛ لأنَّ الفعلَ إذا اعْتَبَرْتَ (ما)غيرَ ذَلِكَ (نَفْي)، فإنَّ الفعلَ يبقى بلا فاعلٍ وهَذَا لا يَجُوْزُ.

ونرى عِلَّةَ الوجوبِ واضحةً في تَعْلِيلِهِ لقَوْلِهِ تَعالَى: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)[3] فمعناه عِنْدَهُ: أنَّ هَؤُلاءِ ممن تَقُوْلُون أَنْتم فيه هَذَا النَّحْو، وكذَلِكَ قَوْلُهُ: (فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴿١٧٥﴾)[5]، عِنْدَ مَنْ لم يَجْعَلِ اللفظَ عَلَى الاستفهامِ، ولا يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ الوصفُ بالعَجَبِ في وصفِ القديمِ سُبْحَانَهُ كَمَا يَكُوْنُ في وصفِ الإنسانِ؛ لأنَّ العَجَبَ فينا إنَّمَا يَكُوْنُ إذا شاهَدْنَا ما لَمْ نُشَاهِدْ مثلَه ولم نعرفْ سَبَبَهُ وهَذَا مُنْتَفٍ عن القديمِ سُبْحَانَهُ[6]، وهو هنا يَتَحَدَّثُ عن اختلافِهِم في قِراءَةِ (بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾)[7] في ضَمِّ التاءِ وفتحِها، فيَقُوْلُ في الفتحِ: بل عَجِبْتَ من إنكارِهم البعثَ وهم يسخرون، أو عَجِبْتَ من نزولِ الوَحْيِ عَلَيْكَ وهم يسخرون، وهنا المُخَاطَبُ سَيِّدُنَا مَحَمَّدٌ ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ.

وأما الضَّمّ: فقد رُوِيَ عن شُرَيْحٍ إنكارُه لَه، وأنَّه قَالَ: إنَّ اللهَ لا يَعْجَبُ، يَقُوْلُ أَبُو عَلِيٍّ:" والمَعْنَى في الضَّمِّ أنَّ إنكارَ البعثِ والنَّشرِ مَعَ ثباتِ القُدْرَةِ عَلَى الابتداءِ ويبين

---

(1) من الآية 109 سورة النعام

(2) الْحُجَّة: 2 / 198، قال حسين الجُعْفي عن أبي بكر عن عاصم (إنها مكسورة).

(3) من الآية 38 ، سورة مريم

(5) من الآية 175 سورة البقرة

(6) الْحُجَّة 3 / 315

(7) الآية 12 سورة الصافات. قرأ حمزة والكسائي بضم التاء، الباقون بفتح التاء، حجة القراءات: 606.

ذَلِكَ عِنْدَ من استدلَّ: عَجَبٌ عِنْدَكم، ومما يَقُولُون فيه من هَذَا النَّحْوِ، الكلام إذا وَرَدَ عليكم مثله[1].

ومَعْنَى كَلامِ أَبِي عَلِيٍّ أنَّه يَجِبُ نَسْبُ العَجَبِ للإنسانِ لا لله سُبْحَانَهُ وتَعَالَى، لأنَّ العَجَبَ بمفهومِهِ العامِّ يحصلُ إذا رَأَى الإنسانُ أمراً لَمْ يَرَ مثلَه مِنْ قَبْلُ وهَذَا لا يَتَّفِقُ مع قدرةِ الله سُبْحَانَهُ تَعَالَى، حَيْثُ لا يَخْفَى عَلَىْ الله شيءٌ وإنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ الإنسانُ، فأوجبَ المَعْنَى أَنْ تَكُوْنَ (مَا أَصْبَرَهُمْ عَلَىْ النَّارِ) التَّعَجُّبُ فيها للإنسانِ، كَمَا أنَّ (اسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ) هي عَلَىْ هَذَا النَّحْوِ.

14. 5 عِلَّةُ اقْتِضَاءِ:

وقد أَطْلَقْتُ هَذِهِ التَّسميةَ، مِنْ حَيْثُ ارتأيتُ أنَّ تعليلاتِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، يَقْتَضِيهَا الكلامُ ها هنا، فلذَلِكَ سَمَّيْتُهَا هَذِهِ التَّسْمِيَةَ.

وأعتقدُ هنا أنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ تطالعُنَا في قِرَاءَةِ من رَفَعَ ونَصَبَ الاسمَ بَعْدَ كَانَ، فالنَّصْبُ يَكُوْنُ عَلَىْ أنَّ كَانَ ناقصةً عاملةً، والرَّفْعُ عَلَىْ أنَّ كَانَ تَامَّةً، وأعتقدُ أنَّه لا يوجدُ سَبَبٌ لتَمَامِهَا، إلا أنَّ الكلامَ يقتضِي ذَلِكَ، من حَيْثُ تخريجُ ما بَعْدَها عَلَىْ أنَّهُ فاعلٌ.

يَقُوْلُ سِيْبَوَيْهِ في كَانَ التَّامةِ: وقد يَكُوْنُ لكَانَ موضعٌ آخرُ يُقتصرُ فيه عَلَىْ الفاعل، تَقُوْلُ: قد كَانَ عبد الله، أي: خُلِقَ عبد الله، وقد كَانَ الأمرُ، أي: وَقَعَ الأمرُ، وقد دام فلانٌ أي: ثَبَتَ[2].

ومن هَذَا قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾[3]، فقُرِئَتْ (تجارة) بالرَّفْعِ والنَّصْبِ، فالرَّفْعُ عَلَىْ أنَّه جَعَلَ كَانَ بمَعْنَى وَقَعَ وحَدَثَ، ومثله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ

---

(1) الْحُجَّة 3 / 315

(2) الكتاب: 1 / 46 ، وانظر أيْضاً: 1 / 49

(3) من الآية 282 ، سورة البقرة. قرأ عاصم وحده بالرفع، السبعة: 193، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 138.

مَيْسَرَةٍ)[1] ، والنَّصْبُ عَلَىْ أنَّه خَبرُ كَانَ، والأصلُ (إلا أنْ تَكُوْنَ التجارةُ تجارةً)[2]، ومـــثْلُ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الرَّفْعِ في (وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا)[3]، حَيْثُ قُرِئَتْ (حـــسنة) بالرَّفْعِ والنَّصْبِ، فالرَّفْعُ عَلَىْ أنَّ تَحْدُثَ حسنةٌ، أو أنْ تَقَعَ حسنةٌ يُضَاعِفُهَا[4]، ومِـــنْهَا أيْضاً في الرَّفْعِ والنَّصْبِ للاسمِ الواقعِ بَعْدَ كَانَ، كقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ)[5]، بالرَّفْعِ في فتنةٍ، فهذَاْ لأنَّهم جَعَلُوا كَانَ بمَنْزِلَةِ وَقَعَ، ولو نُصِبَ فقـــيلَ: ألا تَكُوْن فتنةً، أيْ: ألا يَكُوْن قَوْلُهُم فتنةً، لكَانَ جائزٌ في الْعَرَبِيةِ، وإنَّما رفعوه فيما نرى لاتِّبَاعِ الأثرِ، لا لأنَّه لا يَجُوْزُ في الْعَرَبِيَّةِ غيره[6].

وهـــنا جَاءَت (فتنة) في الأصلِ في القرآنِ مرفوعةً، ويفترضُ أبُو عَلِيٍّ أنَّه لو قَرَأَ أحدُ القُرَّاءِ (حسنةً) بالنَّصْبِ لجَازَ ذَلِكَ، حَمْلاً عَلَىْ تعليلاتِهِ هو، ولأنَّ الْعَرَبِيَّةَ تُجَوِّزُ ذَلِكَ.

وأعـــتقدُ أنَّ الظَّـــرفَ عِـــنْدَما يُتَّسَعُ فيه، ويُنصَبُ عَلَىْ أنَّه مفعولٌ بِهِ، فإنَّما هَذَاْ الانتصابُ، هو من بابِ عِلَّةِ الاقتضاءِ، أيْ اقْتَضَى الكلامُ خُروجَ الظَّرفِ عَمَّا وُضِعَ لَهُ أصلاً، مِثْلُ الآيةِ (الله أعلمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) الَّتِيْ مَرَّ ذكرُهَا، فأصبحَ الظَّرفُ هنا يُعَامَـــلُ مُعاملةَ الأسماءِ لذَلِكَ جَازَ أنْ يُنْصَبَ عَلَىْ أنَّه مفعولٌ بِهِ، وهو ما يُسَمِّيهِ النُّحَاةُ منصوباً عَلَىْ الاتِّسَاعِ.

---

[1] من الآية 280 ، سورة البقرة

[2] الْحُجَّة: 1 / 499، وانظر معاني القرآن: 1/ 183، والبحر المحيط: 2/ 370.

[3] من الآية 40 ، سورة النساء، قراءة الرفع لنافع وابن كثير (حجة القراءات: 203)

[4] الْحُجَّة: 2 / 82

[5] من الآية 71 ، سورة المائدة،

[6] الْحُجَّة: 2 / 138

15. 5 عِلَّةُ النَّظِيرِ:

يَقُولُ السِّيُوطِيّ:" وعِلَّةُ نَظِيرِ كَسْرُهم أحد السَّاكِنَيْنِ إذا التقيا في الجزمِ، حَمْلاً عَلَىْ الجَرِّ، إذ هو نَظِيرُهُ[1].

يَقُولُ سِيْبَوَيْه في كتابِه:" والجَزْمُ في الأفعالِ نَظِيرُ الجَرِّ في الأسماءِ، فلَيْسَ للاسمِ في الجَزْمِ نَصِيبٌ، ولَيْسَ للفعلِ في الجَرِّ نصيبٌ، فمِنْ ثُمَّ لَمْ يُضْمِروا الجازمَ، كَمَا لَمْ يُضْمِروا الجارَّ[2].

ومن ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ، مِنْ أنَّ الصِّفَةَ تُشْبِهُ الحالَ، أو نظيرتَهَا، و رأيُ أَبي عَلِيٍّ فيمَنْ نَصَبَ (غيرَ) في ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾[3]، أنَّه نَصْبٌ عَلَىْ الحالِ، وهَذَا النَّحْوُ إذا انتصبَ عَلَىْ الحالِ كَانَ شائعا غيرَ مَخْصُوص، إذا لَمْ يَكُنْ كالعراكِ وجهدك وطاقتك، وحُكْمُ الحالِ وما انتصبَ عَلَيْهَا، أَنْ يَكُوْنَ نَكِرَةً، كَمَا أنَّ مـــا انتصبَ عَلَىْ التَّمييزِ كذَلِكَ، ويَكُوْنُ العاملُ في الحَالِ (أنْعمت) كأنَّه قَالَ: أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم لا مغضوباً عَلَيْهِم، وهو يُحَاوِلُ أَنْ يُثْبِتَ أنَّ قِرَاءَةَ الجَرِّ يَجُوْزُ .حَمْلُها عَلَىْ الصِّفَةِ للذين، وكَوْنُ غيرِ نكرة، فهَذَا لا يَجُوْزُ، ولَكِنَّه يَقُولُ: إنَّ الألفَ واللامَ لَيْسَتْ للتَّعريفِ؛ لأنَّ الذين صَارَ مُشَابِهاً للنَّكرةِ من حَيْثُ إنَّه اجتمعَ مَعَهُ في عَدَمِ إرادةِ شيءٍ مُعَيَّنٍ[4].

وَمِـــنْهُ أَيْضاً أنَّه حَمَلَ (أتَقُوْلُ) عَلَىْ (أتظنُّ)، فقَالُوْا: أتَقُوْلُ زيداً منطلقاً؟؟، ولَمْ يجْرِ الْعَرَبُ حروفَ المُضَارَعَةِ الأُخَر مُجرى التاءِ، قَالَ: لأنَّ المخاطبَ لا يكادُ يُستفهَم عن ظَنِّ غيرِه، ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّاجِزِ:

---

(1) الاقتراح: 72

(2) الكتاب : 3 / 9

(3) من الآية 7 ، سورة الفاتحة

(4) الْحُجَّة: 1 / 112.

فما تقُولُ بدَالها

ما نصبٌ بكونِها في موضعِ المفعولِ الأولِّ، والجُمْلَةُ في موضعِ المفعولِ الثَّاني، وقَالَ: بنو سُليمٍ يجعلونَ جميعَ الأمثلة بمنزلةِ الظَّنِ[1].

ومـــن الحَمْلِ عَلَىْ النظيرِ عِنْدَ أَبي عَلِيٍّ: أنَّه يَحْمِلُ (هاء) الضَّمِيْرِ المتصلِ عَلَىْ الـــياءِ والكـــافِ، فلذَلِكَ الأَوْلى أنْ تَتَحرَّكَ، فقَالَ: فما حُكْمُ الهاءِ، أَنْ تَكُوْنَ متحركةً أم ســـاكنة؟؟ فالقـــول: إنَّها ينبغي أنْ تَكُوْنَ متحركةً، عَلَىْ قياسِ الكافِ والياءِ في لك ولي فاعلم، ويَكُوْنُ ما جَاءَ في الشِّعْرِ في نحو:

لهُ زَجَلٌ كأنَّهُ صَوْتُ حَادٍ

إذَا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أوْ زَمِيْرُ

وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدِ تَلِيْدٍ وَمَا لَهُ

مِنَ الرِّيْحِ حَظٌّ لا الجَنُوْبِ ولا الصَّبَا

جَاءَ عَلَىْ الأصلِ، وحُذِفَ حَرْفُ المَدِّ الزائدُ مَعَهُ، وأمَّا التَّسْكِينُ في:

فَظِلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيْقِ أُرِيْقُهُ

ومطواي مُشْتَاقَان لَهْ أَرِقَان[2]

فهي لغةُ قومٍ فيما زَعَمَ أبو الحسنِ وغيرُه، شبهوه بالألفِ في التثنيةِ، وبالياءِ في غلاميْ، فأسكنوه لذَلِكَ، وهو أَيْضاً عَلَىْ قياسِ إسْكَانِهِمْ الميمَ، في عليكمْ وعَلَيْهِمْ بَعْدَ حَذْفِ الواوِ مِنْهُ[3].

وَمِنْهُ أنَّ الهاءَ في (فيه) هي اسمٌ دُوْنَ الياءِ، ويدلُّ عَلَىْ أنَّها حرفٌ واحدٌ في الأصلِ، أنَّها نظيرةُ الياءِ للمُتَكَلِّمِ والكافُ للمخاطبِ، فكما أنَّ كُلَّ واحدٍ من ذَلِكَ عَلَىْ حرفٍ مفردٍ،

---

(1) الْحُجَّة: 1 / 217 ، 218

(2) انظر البيت: لسان العرب: 15 / 287 (مطا) ، 477 (ها)، والخصائص: 1 / 128 ، 370 ، ورصف المباني: 16 ، وسر صناعة الإعراب: 2 / 727 ، المحتسب: 1 / 244 ، المقتضب: 1 / 39 ، 276 ، والمنصف: 3 / 84

(3) الحُجَّة: 1 / 141

فكـــذَلِكَ الهاءُ يَنْبَغِي أنْ تَكُوْنَ الاسمَ وحدَها من غيرِ ياءٍ أو واوٍ لاحقةٍ لَهُ، والألفُ الَّتِيْ تَلْحَقُ (هاء) هي للتَّبْيِيْنِ (أعْطَيْتَكَهُ).

ويَحْمِـــلُ (غيـــرَ) عَلَىْ (إلا) في الاستثناء، من حَيْثُ المَعْنَى، أثناءَ حديثِهِ عن الوجوهِ الإعرابيَّةِ، لِ (غير المغضوب عَلَيْهِم)، فيَقُوْلُ: ممن جَعَلَ (غير) استثناءً لَمْ يَمْتَـــنِعْ عَلَىْ قَوْلِهِ دخولُ (لا) بَعْدَ الحرفِ العاطفِ، كَمَا لم يمتنعْ في قَوْلِهِم: أَنْت غيرُ القاعِـــدِ ولا القـــائمِ، وذَلِكَ أنَّ الاستثناءَ يُشْبِهُ النَّفْيَ، ألا ترى أنَّ قولَكَ: جَاءَنِي القومُ إلا زيداً، بِمَنْزِلَةِ قولِك: جَاءَنِي القومُ لا زيدٌ، فيَجُوْزُ أنْ تدخلَ (لا) حَمْلاً عَلَىْ المَعْنَى[1].

مـــن هَذَاْ الكلامِ نستطيعُ أَنْ نحكمَ أنَّ أَبَا عَلِيٍّ يَحْمِلُ الاستثناء بغير عَلَىْ إلا، لأنَّه بمعناه، ويَحْمِلُ الاستثناء المنفي عَلَىْ الإثبات؛ لأنَّه كَمَا يَقُوْلُ: هو نظيرُه.

ويَحْمِـــلُ عَلَىْ هَذَاْ قولَه: في أنَّ أقلَّ رجلٍ يَقُوْلُ ذَلِكَ إلا زيدٌ، فجَعَلُوا قَلَّ وإنْ كَانَ فعلاً، بِمَنْزِلَةِ الحرفِ النَّافي، لمّـــا كَانَ مثلَه[2].

وَمِـــنْهُ أَيْضاً: أنَّ كادَ حُملت عَلَىْ كَانَ، مَعَ أنَّها لَيْسَت من العواملِ الدَّاخلةِ عَلَىْ المبتدأ؛ لأنَّه يَلْزَمُهَا الخَبَرُ، فأشْبَهَتِ العواملَ الدَّاخلةَ عَلَىْ المبتدأ[3].

وَمِنْهُ أنَّه يَحْمِلُ (وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ)[4]، (هَيْتَ) عَلَىْ رويدَ، فقَالَ: ولو قَرَأَ قَـــارئٌ هَيْتَ لك كَانَ اسماً للفعلِ، وفَتَحَ كَمَا فَتَحَ الآخرُ مِنْ رُوَيْدَ ألا تَرَى أنَّه اسمُ فعلٍ، كَمَا أنَّ رويدَ اسمُ فعلٍ، و(لك) عَلَىْ هَذَاْ للتَّبْيِيْنِ، بِمَنْزِلَةِ (لك) في قَوْلِهِم: (هَلُمَّ لَكَ)

---

(1) الْحُجَّة: 1 / 117 ، وانظر الْحُجَّة: 3 / 300

(2) الْحُجَّة: 1 / 117

(3) المصدر السابق والصفحة نفسها.

(4) من الآية 23 ، سورة يوسف.

ومثلُ تَبْيِينِهِمْ إيَّاه بـــ : لك، تَبْيِينُهُم رُويدَ بالكافِ في رُوَيْدَكَ، وتبيينُهُمْ ها، وهاء بقَوْلِهِم: هاكَ و هاءَكَ، ولَكَ في: هَلُمَّ لك[1]

16. 5 عِلَّةُ النَّقِيْضِ:

ومن ذَلِكَ كلامُهُ عَلَىْ (لا) النَّافيةِ للجنسِ، في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾[2]، وحُجَّــةُ من فَتَحَ (رفثَ) أَنْ يَقُولَ: إنَّهُ أشدُّ مطابقةً للمَعْنَى المقصودِ، ألا تَرَى أنَّه إذا فَتَحَ فقد نَفَى جميعَ الرَّفْثِ والفُسوقِ، كَمَا أنَّه إذا قَالَ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾[3]، فقد نَفَى جميعَ هَذَا الجنسِ، فإذا رَفَــعَ ونَــوَّنَ فكأنَّ النَّفيَ لواحدٍ منْهُ، والفتحُ أولَى من الرَّفْعِ؛ لأنَّ النفيَ قد عَمَّ والمَعْنَى عَلَيْهِ، ألا تَرَى أنَّه لم يُرَخَّص في ضربٍ من الرَّفْثِ والفسوقِ كَمَا لم يُرَخَّصْ في ضربٍ مــن الجــدالِ، وقد اتَّفَقَ الجميعُ عَلَىْ فَتْحِ اللامِ منَ الجدالِ؛ لِيَتَنَاوَلَ النَّفيُ جميعَ جِنْسِهِ، فيَجِبُ أَنْ يَكُوْنَ ما قَبْلَهُ من الاسمين عَلَىْ لفظِهِ إذا كَانَ في حُكْمِه[4] .

وهنا نجدُ أنَّ أَبَا عَلِيٍّ عَلَّلَ لهَذِهِ الآيةِ بأكثرَ من عِلَّةٍ، منْهَا عِلَّةُ النظيرِ، فقد تَكُوْنُ لا بمَعْنَى لَيْسَ وهما مشتركتانِ في النَّفي، مع أنَّ الآية لا تَحْتَمِلُ هَذَا التفسيرَ، وعِلَّةُ النقيضِ حَــيْثُ لا تَعْمَلُ عَمَلَ إنَّ، و (إنَّ) للتأكيد، و(لا) للنفي،ولَكِنْ تعملان العمل نفسه في نصبِ المبتدأ، وعِلَّةُ الأولَى: من حَيْثُ أنَّه يَجِبُ أَنْ تَكُوْنَ الجدالُ مفتوحةً؛ لِتَكُوْنَ اسماً لِ (لا)، لأنَّه لَمْ يُرَخَّصْ لِجِنْسِ الجِدالِ فِي الحَجِّ.

---

(1) الْحُجَّة: 2 / 443 ، وانظر الْحُجَّة: 1 / 212 ، 1 / 334 ، 2 / 365 ، 2 / 254 ، 2 / 162 (الكاف في أرأيتكم، كالكاف الَّتِيْ في ذلك، للخطاب مجرد، فهنا: الكاف في أرأيتكم لَيْسَت ضميرا كما هو معروف، وإنما عَلَىْ قول أبي علي: إنها للخطاب مجردا).

(2) من الآية 197 ، سورة البقرة. قرأ ابن كثير وأبو عمرو (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) بالضم فيهما والتنوين، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (فلا رفث ولا فسوق) بغير تنوين(الحجة: 220/1) وانظر السبعة في القراءات: 180، البحر المحيط: 93/2.

(3) الآية الثانية ، سورة البقرة

(4) الْحُجَّة: 1 / 421 ، وانظر: 3 / 425 (الطور: 23)، وانظر معاني الفراء: 120/1.

ومن هَذِهِ الْعِلَّةِ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ قَوْلُهُ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[1] ، وموضعُ (ما) عَلَىْ هَذَاْ ــ كَمَا يَقُولُ أَبُو عَلِيٍّ ــ جرٌّ، تَقْدِيْرُه: لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وما عَمِلَتْهُ أيديهم، أي أنَّ (ما) موصولةٌ، ويَجُوْزُ أنْ تُقَدِّرَ (ما) نافيةً، فيَكُوْنُ المَعْنَى: ليأكلوا مِنْ ثَمَرِهِ، ولَمْ تَفْعَلْهُ أيديهم[2].

النقيضُ هنا حَسْبَ كَلامِ أَبِي عَلِيٍّ هو في تَقْدِيْرِ (ما) فإمَّا أَنْ تَكُوْنَ اسماً موصولاً، وإمَّا أَنْ تَكُوْنَ نافيةً، والمَعْنَى عَلَىْ هَذَاْ يَخْتَلِفُ فالموصولةُ: عَلَىْ أنَّهم أكلوا مما زَرَعُوا، والنافيةُ: عَلَىْ أنَّهم أكلوا مما لم تزرعْ أيديهم، مَعَ الاتِّفَاقِ في الأكلِ، ولَكِنَّ الاختلافَ بَيْنَ أَكْلِ زِرَاعَتِهِمْ، وأَكْلِهِمْ مِمَا زَرَعَ غَيْرُهُم، وهما عَلَىْ ذَلِكَ نقيضان.

17. 5 عِلَّةُ الْقَطْعِ أَوْ الاسْتِئْنَاف:

يُعَلِّلُ أَبُو عَلِيٍّ كَثِيْرًا من الْقِرَاءَاتِ القرآنيةِ المختَلَفِ فيها، من بابِ هَذِهِ الْعِلَّةِ، ولَعَلَّ أكثرَ ما يُعَلِّلُ به هو الاختلافُ في قِرَاءَةِ (إنَّ) من حَيْثُ فَتْحُ همزتها وكَسْرُهَا، وقَدْ مَرَّ الكلامُ عنها في فَصْلِ المَعْنَى.

وَمِنْهُ في غيرِ (إنَّ)، قِرَاءَةُ الرَّفْعِ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَـٰبِ ٱلْجَحِيمِ ۝١١٩﴾[3] والرَّفْعُ لأَنْ يَكُوْنَ منقطعاً من الأولِ مستأنفاً بِهِ، ويقوِّي هَذَاْ الوجْهَ، أنَّ عبدَ الله أو أُبياً قَرَأَ أحدُهما(وما تُسْأَلُ)، والآخرُ قَرَأَ (ولَنْ تُسْأَلَ) فكُلُّ واحدةٍ من هاتين القراءتين تُؤَكِّدُ حَمْلَه عَلَىْ الاستئناف، ومما يجعلُ للفظِ الخَبَرِ مَزِيَّةً عَلَىْ النهي؛ أنَّ الكلامَ الَّذِيْ قبلَه وبَعْدَه خَبَرٌ، فإذا كَانَ أَشكلَ بما قبلَهُ وبما بَعْدَه، كَانَ أولى[4]

---

[1] من الآية 35 ، سورة يس، ﴿لِيَأْكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ۝٣٥﴾

[2] الْحُجَّة: 3 / 307

[3] من الآية 119 ، سورة البقرة. قرأ نافع وحده (تسألْ) بالجزم، انظر: حجة القراءات: 111.

[4] الْحُجَّة: 1 / 378 ، 377 ، وقِرَاءَة (ولا تسالْ)في صفحة 373 من الجزء الأول.

وَمِنْهُ أَيْضاً قِرَاءَةُ الرَّفْعِ في (لباس) من قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ) [1]، فالرَّفْعُ عَلَىٰ أنَّه قَطَعَ اللباسَ من الأولِّ واستأنفَ به، فجعَلَهُ مبتدأً، وقَوْلُهُ (ذَلِكَ) صفةٌ أو بَدَلٌ أو عَطْفُ بيانٍ، ومن قَالَ إنَّ ذَلِكَ لغوٌ، لَمْ يَكُنْ عَلَىٰ قَوْلِهِ دلالةٌ، و (خير) خَبَرُ لباسٍ، والمَعْنَى: لباسُ التَّقوَى خيرٌ لصاحِبِهِ، إذا أَخَذَ به، وأقرب له إلى الله مما خُلِقَ له من اللباسِ والرِّياشِ الَّذِيْ يَتَجَمَّلُ بِهِ[2].

ومما يَحْمِلُه أَبُو عَلِيٍّ عَلَىٰ الاستئنافِ الرَّفْعُ في (الله) من قَوْلِهِ تَعَالَى: (ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ)[3] ، ومن رَفَعَ، قَطَعَ من الأولِّ وجَعَلَ (الَّذِيْ) الخَبَرَ، أو جَعَلَهُ صفةً، وأَضْمَرَ خَبَراً.

ومن القطعِ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: (قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ)[4]، فمن قَطَعَ ورَفَعَ (عالم) جَعَلَ قولَهُ: (لَا يَعْزُبُ عَنْهُ) خَبَراً لقَوْلِهِ:(عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ) ، ومَنْ جَرَّ أجرى (عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ) صفةً عَلَىٰ الأولِّ، فنَرَى أنَّ أَبَا عَلِيٍّ يُعَلِّلُ، بعِلَّةِ القَطْعِ والاستئنافِ كَثِيْراً، فَهُوَ يُعَلِّلُ بِهَا وطبعا دُوْنَ أنْ يُلْحِقَ هَذَا القطع تغييرا في المَعْنَى، أقصدُ في مَعْنَى الآيةِ[5].

---

[1] من الآية 26 ، سورة الأعراف

[2] الْحُجَّة: 2 / 234 ، وقرئت (لباسَ) بالنَّصْب، ويخرجها أبو علي عَلَىٰ أنها محمولة عَلَىٰ (أنزل) من قوله (يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ) ، من نفس الآية، وأنزل هنا بمعنى خلق، وقوله (وذلك) مبتدأ ، وخَبَره (خير)، أي: قد أنزلنا عليكم لباسا ولباسَ التقوى.

[3] من الآيتين 1، 2 ، سورة إبراهيم، سبق تخريج هذه القراءة سابقا.

[4] من الآية 3 ، سورة سبأ، سبق تخريج هذه القراءة سابقا.

[5] انظر الْحُجَّة: 3 / 15 ، 60 ، (الإسراء) ، 3 / 148 (طه: 77) /، 2 / 307 (الأنفال: 59)

18. 5 عِلَّةُ الأَوْلَى:

يطالِعُنا أَبُو عَلِيٍّ في كتابِهِ ببَعْضِ هَذِهِ الْعِلَّةِ، وأحيانا يَنُصُّ عَلَىْ كلمةِ والأَوْلَى،في ترجيحِهِ بَعْضَ الْقِرَاءَاتِ.

من ذَلِكَ مثلا قَوْلُهُ في قَوْلِهِ تَعَالَى: (لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴿٣٦﴾)[1]، فقُرِئَتْ هَذِهِ الآيةُ(مِنْهَا) و (مِنْهُما)، فقَالَ: الإفرادُ أَوْلَى (مِنْهَا)، من حَيْثُ كَانَ أقربَ إلى الجنَّةِ المنفردةِ، من قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ)[2]، والتَّثْنِيَةُ لا تَمْتَنِعُ[3].

فنرى أنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ، يفسِّرُ القراءتين، ويُعَلِّلُ سببَ استِحْسَانِهِ، لإحدى القراءتين، فالإفرادُ أولَى مِنَ التثنيةِ حَمْلاً عَلَىْ الآيةِ السَّابقةِ لهَذِهِ الآيةِ.

وَمِنْهُ أَيْضاً قَوْلُهُ مع شيءٍ من التَّحليلِ في قِرَاءَةِ : (وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ)[4]

فقُرِئَتْ بكَسْرِ اللامِ وبِسُكُونِهَا عَلَىْ الأمرِ، فقَالَ أَبُو عَلِيٍّ، قُرِئَتْ عَلَىْ مَعْنَى كَيْ، في قِرَاءَةِ عَبَّاسٍ عن أبي عمرو، وقَرَأَ الباقون ساكنةَ اللامِ عَلَىْ الأمرِ، تَقْدِيْرُ اللامِ الجَارَّةِ في هَذَا الموضعِ فيه بُعْدٌ؛ لأنَّه لَيْسَ المرادُ مِنْ أَجْلِ الضَّربِ، فإذا لم يسغْ هَذَا وَجَبَ أَنْ تَكُوْنَ اللامُ للأمرِ كَمَا أنَّ ما بَعْدَه وما قبلَه كذَلِكَ، وذَلِكَ: (قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا)[5] (وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ)[6] (وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ)[7]، فهَذَا كُلُّهُ عَلَىْ الأمرِ والنَّهيِ المُرادُ: مُرْهُمْ بهَذِهِ الأشياءِ[8].

---

[1] من الآية 36 ، سورة الكهف. قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر (منهما) بزيادة الميم وكذلك هي في مصاحف أهل مكة والمدينة والشام) وقرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (منها)، انظر السبعة: 390.

[2] من الآية 35 ، سورة الكهف.

[3] الْحُجَّة: 3 / 86

[4] من الآية 31 ، سورة النور. وكسر اللام قراءة أبي عمرو، السبعة في القراءات: 454

[5] من الآية 30 ، سورة النور

[6] من الآية 31 ، سورة النور

[7] من الآية 31 ، سورة النور

[8] الْحُجَّة: 3 / 196 ، وانظر: 3 / 356 ، وفيه (الأولى أنْ يَكُوْنَ الْمُضَاف في أفعل بَعْض الْمُضَاف إليه)، و2 / 47،وفيه (والْقِرَاءَة الأوْلَى أشكل) (آل عمران 157)، في قِرَاءَة تجمعون بالتاء والياء، 3 / 179 ، (المؤمنون: 20) وفيه الأصل في سيناء ألا تصرف

إذن من خلال كَلامِ أَبِي عَلِيٍّ يتبدّى أنَّه يُعَلِّلُ بالأولَى، وأَظُنُّ أنَّه عِنْدَما يفضلُ قِرَاءَةً عَلَىْ قِرَاءَةٍ فإنَّه يُعَلِّلُ بالأولَى، ومثالُ ذَلِكَ لامُ الأمرِ ولامُ التَّعليلِ السابق ذكرُهما.

19. 5 عِلَّةُ التَّحْلِيْلِ:

لا أغالي إذا قُلْتَ: إنَّ كتابَ الْحُجَّةِ قَدْ قامَ عَلَىْ التَّحْلِيلِ، ورُبَّمَا التَّحليلُ المُبَالَغُ فيه أحيانا، فلا يخلو توجيهٌ من توجيهاتِ أَبِي عَلِيٍّ من هَذِهِ الْعِلَّةِ، فهو يُحَلِّلُ تحليلَ العالمِ بعِلْمِه، المُتَبَحِّرِ في علومِ اللغةِ، من نَحوٍ وصرفٍ وغيرِ ذَلِكَ مما يَخُصُّ الْعَرَبِي، وهو بذا يحاولُ أنْ يُعطيَ كُلَّ قِرَاءَةٍ حقَّهَا من التَّحليلِ والتَّعليلِ، وإنْ كَانَتْ في بَعْضِ الأحيانِ كَمَا تَقَدَّمَ مُسْرِفَةً بَعْضَ الشيءِ.

ومن ذَلِكَ حديثُه عن قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ۝٣٦﴾[1]، حَيْثُ يَقُوْلُ: فقد قيل في (نذير) قولان: أحدُهما: أنْ يَكُوْنَ حالاً، مِنْ (قُمْ)[2] المذكورةِ في أولِّ السورةِ، والآخر: أَنْ يَكُوْنَ حالاً من قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ۝٣٥﴾[3]، فإذا جُعِلَ نذيراً حالاً مِمَّا في قُمْ، فإنَّ النذيرَ اسمُ فاعلٍ بمَعْنَى المُنْذِرِ، كَمَا أنَّ السَّميعَ كالمُسْمِعِ، والأليمَ كالمُؤْلِمِ، وإنْ جَعَلْتَهُ حالاً مِنْ قَوْلِهِ: ﴿لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ فلَيْسَ يخلُو الحالُ مِنْ أَنْ يَكُوْنَ من الْمُضَافِ أو الْمُضَافِ إليه، فإنْ كَانَ من الْمُضَافِ، كَانَ العاملُ ما في إحدى من مَعْنَى التَّفَرُّدِ، وإنْ جَعَلْتَ الحالَ من الْمُضَافِ إليه كَانَ العاملُ فيها ما في الكُبَرِ من مَعْنَى الفعلِ، وفي كلا الوجهين يَنْبَغِي أَنْ يَكُوْنَ نذيرٌ مصدراً؛ لأنَّ الأولَّ الْمُضَافَ مُؤَنَّثٌ والْمُضَافَ إليه مُؤَنَّثٌ مجموعٌ، والمصدرُ قد يَكُوْنُ حالاً من الجميعِ، كَمَا يَكُوْنُ حالاً من الْمُفْرَدِ، تَقُوْلُ: جاؤوا رَكْضاً، كَمَا تَقُوْلُ: جَاءَ راكِضاً[4].

---

(1) الآية 36 ، سورة المدثر

(2) يقصد: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢﴾

(3) الآية 35 ، سورة المدثر

(4) الْحُجَّة: 1 / 167 ، وانظر: 1 / 303 (البقرة: 58) ، 1 / 317 (البقرة: 74)، 1 / 274 (النساء: 45) ، 1 / 483 (الأعراف: 44) ، 1 / 345 (الإسراء: 105)

وهنا أقولُ: إنَّهُ لا يُمْكِنُ حذفُ كلمةٍ واحدةٍ من هَذَا الكلام،؛ لأنَّها لو حُذِفَتْ، لاختلَّ المَعْنَى والمُرادُ تماماً، فتحليلُهُ لإعرابِ (نذيرا) كُلٌّ مُتَكَامِلٌ، يَعْتَمِدُ بَعْضه على بَعْض، لـــذَلِكَ حَتَّـــى إنَّني لم استطعْ نقلَ بَعْضِهِ، لأنَّه كَمَا قُلْتَ مرتبطٌ ببَعْضِهِ برباطِ المعرفةِ والعلمِ، الَّتِيْ تَصْدُرُ مِنْ هَذَا الرجلِ.

20. 5 عِلَّةُ الجَوازِ:

وهَذِهِ الْعِلَّةُ أَيْضاً موجودةٌ بكثرةٍ في كلامِهِ، ولَعَلَّه لَيْسَ من نافلةِ القولِ أنَّ الْقِرَاءَاتِ بحدِّ ذاتِها هي خيرُ دليلٍ عَلَىْ هَذِهِ الْعِلَّةِ، فوجودُ الْقِرَاءَاتِ القرآنيةِ، والاختلافُ بينها هو جوازٌ؛ لأنَّه يَجُوْزُ الْقِرَاءَةُ بكذا وكذا، عَلَىْ الوجهين، وسأكتفي بمثالٍ عَلَىْ هَذِهِ الْعِلَّةِ، مَعَ أنَّ الكتابَ زاخرٌ بِهَا.

"فأمَّا إعرابُ اسمِ الله مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾[1]، فيَجُوْزُ فيه ضربانِ مـــن الإعرابِ:مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ (هو) كنايةٌ عن اسمِ الله ، كَانَ قَوْلُهُ: (الله) مُرْتَفِعاً بأنَّـــه خَبَرُ مبتدأ، ويَجُوْزُ في قولِكَ: (أحد) ما يَجُوْزُ في قولِكَ : (زيدٌ أخوك نَائمٌ)، ومَـــنْ ذَهَـــبَ إلـــى أنَّ (هو) كنايةٌ عَنِ القِصَّةِ والحديثِ، كَانَ اسمُ الله عِنْدَهُ مرتفعاً بالابتداءِ، و (أحد) خَبَرُه[2]

وأخيـــراً لا بُدَّ من القولِ: إنّ أَبَا عَلِيٍّ عِنْدَما كَانَ يوجِّهُ اختلافَ الْقِرَاءَاتِ، لَمْ يَكُنْ بعلَّـــةٍ واحدةٍ، ولَمْ يَنُصَّ في أغلبِ تعليلاتِهِ على عِلَّةٍ معيّنةٍ، ولَكنَّه كَانَ يُوَظِّفُ أكثرَ من عِلَّةٍ في الْقِرَاءَةِ الواحدةِ، فيُعَلِّلُ بالوجوبِ مستخدماً عِلَّةَ الأولَى، أو العكسَ، وقد كَانَ يُدَلِّلُ عَلَـــىْ تعليلاتِهِ: إمـــاّ من الْقُرْآنِ الكَرِيمِ، أيْ: أنَّه يَرْبِطُ بَيْنَ الآيةِ الَّتِيْ يُفَسِّرُهَا والآياتِ الأخرى، بل أحياناً يُعْرِبُ آيةً في سورةٍ، ويَقُوْلُ بناء عَلَىْ ما جَاءَ في سورةِ كَذا مثلا، ثـــم يُدَلِّلُ مِنَ الْحَدِيْثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيْفِ، ومِنَ الشِّعْرِ ومِنْ كَلامِ الْعَرَبِ، حَتَّىْ جَاءَ كتابُهُ

---

[1] الآية 2 ، سورة الإخلاص

[2] الْحُجَّـــة: 4 / 125 ، وانظر أيْضاً: 1 / 175 (البقرة: 6) ، 1 / 294 (البقرة: 125) ، 1 / 450 (البقـــرة: 240) ، 2 / 28 (آل عمـــران: 8) ، 2 / 125 (يوســـف: 12) ، 2 / 187 (الأنعام: 91) ، 3 / 296 (سبأ: 20)

بِحَقٍّ موسوعةً لغويةً جامعةً لصنوفِ اللُّغةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ نَحْوٍ وصَرْفٍ وبَلاغَةٍ وأصواتٍ ودلالةٍ وغيرِ ذَلِكَ، ممَّا يَدُلُّ دَلالَةً قاطعةً عَلَىْ مقدرة هَذَا الرَّجلِ العلمية.

21. 5 الخاتمة والنتائج

إنّ أهــمَّ النتائجِ الَّتيْ تَوَصَّلَتْ إليهَا الدِّرَاسَةُ، هو أنَّ هذا العالمَ ــ على شُهْرَتِه، واتِّساعِ علْمِه، وضُلُوعِه في اللغَةِ العَرَبِيَّةِ، وعُلُومِهَا، وغَزَارةِ مَحْفُوظِه، وكَثْرَةِ مُؤَلَّفَاتِه لَــمْ يُعْطَ حَقَّهُ مِنَ الدِّرَاسَةِ، مِنْ قِبَلِ الباحِثِينَ المُحْدَثِينَ، وأنَّني ــ وفي حدودِ مَا اطَّلعتُ علــيه مِــنْ كُــتُبٍ نَحْوِيَّةٍ، أو كُتُبٍ اخْتَصَّتْ بالقراءاتِ ــ لم أجِدْ مَنْ رَجَعَ لِهَذَا العالمِ الجَلِــيلِ، اللهُــمَّ إذا استثنينا الدُّكتورَ عبدَ الفتَّاحِ شَلَبِي الذي أَلَّفَ كِتَاباً عَامّاً عَنِ الرَّجلِ وحَيَاتِه، وتَحَدَّثَ عن كُتُبِهِ مُجْمَلَةً، وعن حياته، وعن شيوخِه، وعَنْ تَلامِذَتِه، وقَدْ أطالَ الدُّكتورُ في الحديثِ عن حياةِ أبي عَلِيٍّ وعَنْ شيوخِه وغيرِ ذَلِكَ، وإنَّني هنا أؤكدُ ما قَالَهُ شلبي من أنَّ هذا الكتابَ لا يُعَدُّ كتابَ قِرَاءَاتٍ وإنَّمَا كتابُ نَحْوٍ، بالمَعْنَى الحَرْفِيِّ للكلمةِ، ولَــيسَ لَهُ مِنَ القراءاتِ، إلا قولُهُ: اخْتَلَفُوا في كَذَا وكَذَا مِنْ قولِهِ تَعَالَى، ويَذْكُرُ القارئَ الذي نَصَبَ أو رَفَعَ عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ.

ربَّما يكونُ سببُ عَدَمِ استشهادِ المُحْدَثِينَ بكتابِ الحُجَّةِ، وما فيه من آراء أنَّه لم يُحَقَّــقْ إلا في فَتْرَةٍ مُتَأَخِّرَةٍ، مَمَا جَعَلَ كُتُبَ المُحدثين ــ في الغالب ــ تخلو من آراءِ الْفَارِسِيِّ النَّحْوِيَّةِ أو الصَرفِيَّةِ، مَعَ أنَّها كثيرةٌ.

إنَّ كِتَابَ الْحُجَّةِ ــ وهو موضوعُ الدِّرَاسَةِ ــ يعدّ بحقٍّ مَوْسُوعَةً عَرَبِيَّةً، حَوَتْ مِــنْ صُــنُوفِ اللغةِ الكثيرَ، من نَحْوِهَا وصَرْفِهَا وأصْوَاتِهَا، وكَانَ أبُو عَلِيٍّ يُعَلِّلُ تَارةً بالتَعْليلاتِ النَّحْوِيَّةِ، وأخْرَى بالتعليلاتِ الصَّرفِيَّةِ أو الصَّوْتِيَّةِ.

إنَّ كِتَابَ الْحُجَّةِ لَمْ يراعِ فِيهِ أبُو عَلِيٍّ مَنْهَجِيَّةً مُحَدَّدَةً لأنَّ الجزءَ الأولَّ مِنْهُ جَاءَ فَقَــطْ لِسُورَتَي الفَاتِحَةِ، والبَقَرَةِ، والأجزاءُ الثَّلاثُ الأخْرَى لِبَقِيَّةِ القُرآنِ، فربَّمَا فَاتَتْهُ هذه المسألةُ أو تلك، فهل استنفذَ مَخْزونَهُ في الجزءِ الأولِّ، مَمَا جَعَلَ هذا الجزءَ، يَأخذُ رُبْعَ شُروحِه وتعليلاتِه وهو فقط لسورتي البقرة والفاتحة، أو أنَّهُ ــ وأعْتَقِدُهُ كذلك ــ حَاوَلَ أنْ يَتَجَنَّبَ التِّكرارَ، مَمَا جَعَلَ الأجزاءَ الباقِيَةَ، للقرآنِ كُلِّه.

إنَّ أبا عَلِيٍّ كَانَ يَسْتَخْدِمُ العِلَّةَ التَّضَافُرِيَّةَ، وأقصدُ أنَّه كَانَ يَسْتَخْدِمُ أكثرَ مِنْ عِلَّةٍ، لإبـــرازِ أو توجـــيهِ قِراءةٍ ما، فهو أحياناً يَسْتَخْدِمُ عِلَّةَ الحذفِ، والمَعْنَى، والأولَى، ثم القياسَ الذي لم يَغِبْ عَنْ أغلبِ تعليلاتِه، ليعلل لتلك القراءة.

إنَّ أبَـــا عَلِـــيٍّ كَانَتْ أغلبُ آرائِه تَتَّبِعُ المَدْرَسَةَ البصريَّةَ، الأمرُ الذي يَجْعَلُنَا أنْ نَحْكُـــمَ وباطمئـــنانٍ على بِصْرِيَّةِ الرَّجلِ، فهو يعتمد كثيرا على آراء المدرسة البصرية الـــنَّحويّة، فقـــد ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ في كتابِهِ الحُجَّةَ أكثرَ من غيرِهِ من العلماءِ، بَلْ تَجَاوزَ به الأمـــرُ ذَلِكَ حِينَ كَانَ يُعَلِّلُ ــ أحيانا ــ بقولِه، هذه القراءة على قولِ سيبويه، ولا يزيدُ كلمةً واحدةً، وكَانَ كثيراً ما يُخطِّئ البغداديين، ولو كَانَ بَغْداديّاً، لأقرَّ لهم بآرائِهِمْ.

إن أكْثَرَ العِلَلِ وروداً عِنْدَ الْفَارِسِيّ هي عِلَّةُ المَعْنَى، وعِلَّةُ الحَذْفِ، وعِلَّةُ القِياسِ، فعِلَّـــةُ المَعْنَـــى استَخْدَمَهَا كثيراً فِي كِتَابِهِ، وكَانَ يَنُصُّ عليها باسمِها، فيقولُ في مراتٍ كثيرةٍ، هي منصوبةٌ على المَعْنَى، لأنَّ الكلامَ يَقْتَضِي هذا المَعْنَى أو ذاك، أو مَجْرُورةٌ عَلَى المَعْنَى، أو مَرْفُوعةٌ على المَعْنَى.

وَرَدَ عِـــنْدَهُ عِـــبارةُ أمَّا(المشْأمَة)، فيْمَنْ قَرَأَ بتَشْدِيدِ الميمِ، فقالَ: لا أعلمُ لَهَا وَجْهاً ولَمْ يَزِدْ شيئاً غَيْرَ هذهِ العبارةِ المُوجَزَةِ، فَلَمْ يتَقَوَّلْ، وكَانَ الرَّجلُ موضوعِيّاً جداً فِـــي الكـــلامِ عَلَـــى هذهِ الآيةِ، وبكلِّ بَسَاطةٍ قَالَ لا أعلمُ لَهَا وَجْهاً، وأظنُّ أنَّ هذا هو التَّواضعُ، ممَّا يدلُّ عَلَى أنَّه أمينٌ عَلَى عِلْمِهِ، لا يُدْلِي بِدَلْوِهِ فِي شيءٍ لَمْ يَسْمَعْ بِهِ.

استـــشهدَ أبُـــو عَلِـــيٍّ بالحَديثِ الشَّريفِ بِكَثْرَةٍ فِي كتابِهِ ممَّا يَدلُّ عَلَى أنَّهُ يُجيزُ الاستشهادَ بالحَدِيثِ، وهو بِذَلِكَ يَكُونُ مِنْ أوائلِ الذين استشهدُوا بالحديثِ الشريفِ، أي قَـــبْلَ ابـــنِ مالِـــكٍ وغيرِهِ، ممَّنْ يُقالُ فِيهِمْ أنَّهم هُمْ أولُ مَنْ اسْتَشْهَدُوا بالحديثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ.

لَقَدْ حَاوَلْتُ في هذه الدِّرَاسَةِ، أنْ أقفَ عَلَى تَعْلِيلاتِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ في توجـــيهِهِ للاختلافِ في القراءاتِ القُرْآنِيَّةِ، وأنْ أصنِّفَهَا عَلَى العِلَلِ الَّتِيْ قَالَ بِهَا النُّحاةُ، وأنْ أزيـــدَ عَلَـــيها، لأنَّ مقتضى التَّعليلِ أحيانا دَفَعَنِي إلى ذلك، فذَكَرْتُ التعليلاتِ الَّتِيْ ارتأيـــت أنَّهُ عَلَّلَ بِهَا نَحْوِيّاً، وقَدْ كُنْتُ في مُعْظَمِ الوقتِ أُقابِلُ تَعْلِيلَهِ بتعليلاتِ غَيْرِهِ مِنَ

العُلَمـــاءِ ــ رَحِمَهُـــمُ الله جميعاً ــ وقَدْ كَانَ أبُو عَلِيٍّ لَه حَقُّ السَّبقِ في كثيرٍ من هذه التعليلاتِ، وأعتقدُ أنَّ الآخرين اطَّلَعُوا عَلَيهِ مِنَ العُلماءِ القُدَماءِ أمثالِ ابنِ هِشامٍ فقد وَرَدَ عِـــنْدَهُ كثيرٌ مِنَ آراءِ أبِي عَلِيٍّ، وكَانَ ابنُ هِشَامٍ يُشِيرُ إلَى أنَّ هذا الرَّأيَ أو ذَلِكَ الرَّأيَ هـــو لأبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ، وذَكَرَ السُّيُوطِيُّ في كُتُبِهِ أبَا عَلِيٍّ الفَارِسِيّ كثيرا وكَانَ يُشِيرُ أيـــضاً إلى أنّ هذا الرَّأيَ لأبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ، ولَكِنَّ المُحْدَثِينَ كَمَا أسلفتِ الدِّرَاسَةُ، لَمْ يَأْخُذْ حَقَّهُ عِنْدَهُمْ كَغَيْرِهِ مِنَ النُّحاةِ القُدَماءِ.

يضاف إلى ذلك أنه لا يوجد في كتاب الحجة دليل على تشيّع أبي علي الفارسي، وفي آية المسح ذكر الوجوه المحتملة للقراءات المختلفة دون أن يكون مع هذه القراءة أو تلك.

المراجع

أبـــو الحســـن، أحمد بن فارس بن زكريا1969م: **معجم مقاييس اللغة**، ت: عبد السلام هارون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2،.

أبـــو المكـــارم، علـــي1973م. **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية.

الأخفش الأوسط1981، **معاني القرآن**، ت: فائز فارس، المطبعة العصرية ــ الكويت، ط2

الأستراباذي: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن: **كـــتاب الكافية في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان.

الأشـــموني، علي نور الدين **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، 1970م. ت: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة نهضة مصر، ط3 ،

إلياس، منى: **القياس في النحو العربي**، دار الفكر، دمشق ــ سوريا، ط1 ،1985م

إميل، يعقوب: **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، 1992م.دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط1.

الأنـــباري، أبـــو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن سعيد، 1995م، **كتاب أسرار العربية**، ت: فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت ــ لبنان، ط1 ،

الأنـــباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن سعيد، 2000م. **البيان فـــي غريـــب إعـــراب القرآن**، ضبطه وعلق على حواشيه: بركات يوسف هبّود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت لبنان.

الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن سعيد،1961م. **الإنصاف فـــي مسائل الخلاف**، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط4 .

الأندلسي، أبو حيان 1983م.، **البحر المحيط**، دار الفكر، بيروت، ط2 . عفيفي، أحمـــد، 1996، **ظاهـــرة التخفـــيف فـــي النحو العربي**، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، ط1

الأندلســـي، أبـــو حيان، 1995م، **النهر الماد من البحر المحيط**، ت: عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت، ط1.

الأنصـــاري، جمـــال الدين بن هشام، 1972م. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ت: مازن المبارك وآخرون، دار الفكر،ط3 .

الأنصاري، جمال الدين بن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ت: محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان.

الأنصاري، جمال الدين بن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ت محمد محي الدين عبد الحميد.

الأنصاري، جمال الدين بن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأقصى القاهرة ــ مصر.

أنيس، إبراهيم 1963م، **دلالة الألفاظ**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2.

أنيس، إبراهيم1973م. **في اللهجات العربية**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط4 .

ابـــن الجـــزري، شـــمس الديـــن محمد بن محمد العمري **النشر في القراءات العشر**، إشراف: علي محمد الضياع، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

ابـــن الحاجـــب، **أمالـــي ابن الحاجب**، 1989م. ت: فخر سليمان قدارة، دار الجيل ــ بيروت، ودار عمار دار ــ عمان، ط1،

ابـــن الســـراج، محمـــد بن سهل 1988م، **الأصول في النحو**، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3 .

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق **إصلاح المنطق**، ت: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان،ط1، 2002م.

ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: 2001م. **إعراب القرآن**، ت: عبد المنعم خليل إبراهيم: دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1

ابــن جني، أبو الفتح عثمان بن جني 1954م. **المنصف لكتاب التصريف للمازني**، ت: إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط1 .

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، 1952م، **الخصائص**، ت: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني،1954م، **سر صناعة الإعراب**، ت: مصطفى السقا وآخرون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط 1 .

ابــن جنــي، أبو الفتح عثمان بن جني،1966م. **المحتسب قي توجيه شواذ القراءات والإيضــاح عنها**، علي النجدي ناصف وآخرون، لجنة إحياء التراث، القاهرة ــ مصر.

ابــن جني، أبو الفتح عثمان بن جني،1988 **اللُمع في العربية**، ت: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان ــ الأردن.

ابــن خالويــه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد 1999م. **الحجة في القراءات السبع**، ت: أحمــد فــريد المــزيدي، قــدم له، فتحي حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان،ط1 .

ابــن زنجلة، أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة 2002. **حجّة القراءات**، ت: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، ط 5

ابن عباس، 1993م **غريب القرآن في شعر العرب**، سؤالات نافع بن الأزرق إلى عبد الله ابــن عباس، ت: محمد عبد الرحيم، وأحمد نصر الله، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ــ لبنان، ط1.

ابــن عصفور، علي بن مؤمن، 1984م، **المقرب**، ت: عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

ابن عقيل ، 1972م، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، ط15.

ابـــن عقيل،1980م، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ت: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ـــ سوريا.

ابـــن فارس،1997م. **الصاحبي في فقه اللغة**، ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسين بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1

ابن فارس،1999، **معجم مقاييس اللغة**، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت

ابـــن كثير، الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل،1984م. **تفسير القرآن العظيم**، دار الأندلس للتوزيع، بيروت ـــ لبنان،

ابـــن مـــنظور، أبـــو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري، 2004م، **لسان العرب**، دار صادر،بيروت،

ابـــن يعيش، موفق الدين يعيش النحوي، (د.ت)، **شرح المفصل**، عالم الكتب ، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.

الباقولـــي، نـــور الدين أبو الحسين، 2001م **إعراب القرآن وعلل القراءات**، ت: عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار.

الـــبغدادي، عبد القادر بن عمر1989م، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـــ القاهرة، ط3.

تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، دار الثقافة، الدار البيضاء ـــ المغرب.

تمـــام حسان،1981م **الأصول دراسة أيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي**، دار الثقافة، الدار البيضاء ـــ المغرب، ط1

الـــتهانوي، 1996 م ،موسوعة **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم: رفيق العجم، ت: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1 .

ثعلـــب، أحمد بن يحيى،1987م، **مجالس ثعلب**، ت: عبد السلام هارون، القاهرة ـــ دار المعارف، ط5.

الجمحي، محمد بن سلام، 1982م، **طبقات الشعراء**، ت: طه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1 .

الجوزي، الأمام أبي الفرج2002 **زاد المسير في علم التفسير**، دار ابن حزم، ط1،

الحديثي، خديجة ،1974 م، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت.

الحديثي، خديجة 1977م. **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، جامعة الكويت.

حسن عون،1952 **اللغة والنحو**، مطبعة رويال خلف محكمة اسكندرية الشرعية،ط1

الحضرمي، محمد بن إبراهيم بن محمد،1995، **مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية**، ت: علي خلف الهروط، (ديوان النابغة)، منشورات جامعة مؤتة، ط1

حمودة، طاهر سليمان ، 1982 م ، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية.

الحموز، عبد الفتاح، 1984م **الحذف في المثل العربي**، دار عمار ــ عمان، ط1.

الحموز، عبد الفتاح، 1993م. **ظاهرة التغليب في العربية**، ظاهرة لغوية اجتماعية، منشورات جامعة مؤتة ــ الكرك، الأردن ط1.

الحموز، عبد الفتاح،1984م، **التأويل النحوي في القرآن الكريم**(رسالة دكتوراه)، مكتبة الرشيد ــ الرياض.

الحموز، عبد الفتاح،1985م، **الحمل على الجوار في القرآن الكريم**، مكتبة الرشيد الرياض، الحموز، عبد الفتاح،1997 ،**الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر**، دار عمار ــ عمان، ط1 .

الحموز، عبد الفتاح،1987 م **ظاهرة التعويض في العربية**، دار عمار ــ الأردن.

الحموز، عبد الفتاح،1991م، **التعادل في العربية**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، كانون الأول:

الحمـــوي، يـــاقوت1993 **معجـــم الأدبـــاء**، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1.

الحـــيدرة اليمني، علي بن سليمان، 2002م **كشف المشكل في النحو**، ت: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار، عمان ــ الأردن، ط1 ،

الدجنـــي، فتحي عبد الفتاح ،1984م. **الإعجاز النحوي في القرآن الكريم**، مكتبة الفلاح ــ الكويت، ط1

دي سوســـير، 1988م **علـــم اللغـــة العام**، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي.

الديـــنوري، أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله 1994م **ثمار الصناعة في علم العربية**، ت: حنا حداد، منشورات وزارة الثقافة، عمان ــ الأردن، ط1.

الراجحـــي ،عـــبده 1979م، **الـــنحو العربـــي والدرس الحديث**، بحث في المنهج، دار النهضة العربي، بيروت ــ لبنان

الراجحي ،عبده 1975م **دروس في كتب النحو**، دار النهضة العربية، بيروت ــ لبنان.

رفـــيده، إبراهـــيم1984 **النحو وكتب التفسير**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس ليبيا، ط2.

الرقيّات، عبيد الله بن قيس، 1986م **ديوانه**، ت: وشرح محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة ــ بيروت.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي: **طبقات النحويين اللغويين**، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.

الزجاجـــي، أبـــو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، 1986، **الإيضاح في علل النحو**، ت: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ــ لبنان، ط5.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، 1999م.**المفصل في صنعة الإعراب**، قدم له ووضع حواشيه: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر،1979م. **أساس البلاغة**، دار صادر، بيروت

الزمخشـــري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر،2002م. **تفسير الكشاف**، عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان،ط1

ســـعيد الأفغاني،1987م **في أصول النحو**، المكتب الإسلامي، بيروت ــ لبنان ، دمشق سوريا.

سعيد جاسم الزبيدي،1997 م. **القياس في النحو العربي، نشأته** وتطوره، دار الشروق، عمانـــ الأردن، ط1

الســـمين الحلبي، أحمد بن يوسف،1986م **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ت: أحمد الخراط، دار القلم ــ دمشق، ط1.

ســـيبويه، إبـــي بشـــر عمرو بن عثمان بن قنبر،(د.ت)، **الكتاب**، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.

الســـيرافي، أبو سعيد1986م. **شرح كتاب سيبويه**، ت: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمـــي حجـــازي، ومحمـــد هاشـــم عـــبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، السيوطي:جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، 1973م **الإتقان في علوم القرآن**، المكتبة الثقافية، بيروت ــ لبنان.

الســـيوطي:جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، 1998م. **الاقتراح في علم أصول النحو**، ت: محمد حسن محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ت: محمد احمد المولى، وعلي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت ــ لبنان،

الســـيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، 1998 **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

السيوطي:جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر،2001 **الأشباه والنظائر في النحو**، وضع حواشيه، غريد الشيخ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1

شلبي، عبد الفتاح ،1958. **أبو علي الفارسي**، مكتبة نهضة مصر.

الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

الصغير، محمود احمد1999م **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي**، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، ودار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، ط1.

الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق، 1982م.**التبصرة والتذكرة**، منشورات جامعة أم القرى، طباعة: دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا، ط1

عبّاس، فضل حسن، 1988 **شبهات حول القراءات القرآنية**، مجلة دراسات، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث.

عبد الباقي، محمد فؤاد ،2001 **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، دار الحديث، القاهرة مصر.

عبد التواب رمضان ، 1994 م **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط3

عبد السلام، مصطفى أبو شادي، **الحذف البلاغي في القرآن الكريم**، مكتبة القرآن، القاهرةـ مصر.

عبد العزيز، أمير:**دراسات في علوم القرآن**،1983 مؤسسة الرسالةـ بيروت، ودار الفرقان ـ عمان، ط1.

عبده، داوود 1973م.**أبحاث في اللغة**، مكتبة لبنان.

العجاج، رؤبة، 1980م **ديوان رؤبة بن العجاج**، ت: وليم بن ورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت ـ لبنان، ط2 .

عطية، جرير (د.ت)، **الديوان**: دار صادر، بيروت.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله،1979م **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1.

علـــي حســـين البوّاب، 1983م **القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة في كتاب أوضح المسالك لابن هشام**، دار الفرقان، عمان ــ الأردن، ط1.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار، 1986م **كتاب المسائل العضديات**، ت: شيخ راشد، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، ط1.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار، **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، ت: صلاح الدين عبد الله السيكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ط1.

الفارســـي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار، 1981 **المســـائل العسكريات**، ت: إسماعيل عمايرة، مراجعة: د. نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية.

الفارســـي، أبـــو علي الحسن بن عبد الغفار، 1981**التكملة من الإيضاح العضدي**، ت: حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1.

الفارســـي، أبـــو علي الحسن بن عبد الغفار، 1988م **كتاب الشعر**، ت: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

الفارســـي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار، 2004م **المسائل المنثورة**، ت: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان ــ الأردن، ط1.

الفارســـي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار،2001 **الحجة للقراء السبعة، الذين ذكرهم أبـــو بكر بن مجاهد**، ت: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، ت: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور.

القرطبـــي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري،1993م. **الجامع لأحكام القرآن**، قدم له: الشيخ خليل محي الدين الميْس، مراجعة: صدقي محمد جميل، خرج أحاديثه: الشيخ عرفان العشا، دار الفكر، بيروت.

القرطبـــي، ابـــن مضاء،1982 **الـــرد على النحاة**، ت: شوقي ضيف، دار المعارف ــ مصر.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب،2003م. **مشكل إعراب القرآن**، ت: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق سوريا، ط1 .

الكفـــوي، 1987م**الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، شرح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1 ،

اللـــبدي، محمـــد سمير نجيب، 1985م **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، مؤسسة الرسالة بيروت، ودار الفرقان ــ عمان، ط1.

المالقـــي، أحمد بن عبد النور،1985م. **رصـــف المباني في شرح حروف المعاني**، ت: أحمد محمد الخراط، دار القلم، ط2.

المـــبارك، مـــازن ، 1971م.**العلة النحوية**، نشأتها وتطورها: 54 – 60 ، دار الفكر، بيروت،

المبرد ،1399هـــ **المقتضب**، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة،.

المختار، أحمد ديرة 1991م. **دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء**، رسالة ماجستير جامعة الفاتح، دار قتيبة، بيروت ــ لبنان، ط1.

المـــرادي، حسين بن قاسم،1976م **الجنى الداني في حروف المعاني**، ت: طه محسن، مؤسسة الكتب العربية للطباعة والنشر، بغداد،.

مصـــطفى، إبراهـــيم1959 م **إحياء النحو**، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ــ مصر.

المعـــري، أبو العلاء،1984م. **رسالة الغفران**، قدم له: مفيد قميحة، دار ومكتبة الهلال، بيروت ــ لبنان، ط1.

الملخ، حسن، 2000 **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، عمان.

المنصـــوري، علي جابر ، 1987م ، **أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية** والصوتية، مطبعة الجامعة، بغداد ــ العراق، ط1.

مهدي ، المخزومي، 1985م. **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج**، ط3

مهدي، المخزومي، 1958م **مدرسة الكوفة**، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر،ط2.

مهدي، المخزومي، 1975م. **الدرس النحوي في بغداد**، دار الحرية للطباعة ، بغداد.

موسى، عطا محمد ، 2002 م.**مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، دار الإسراء، عمان، ط1

ناصف، علي النجدي 1957.، **من قضايا اللغة والنحو**، مطبعة الرسالة، مكتبة نهضة مصر.

الهروط، علي خلف، 1994 نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد التاسع، العدد الأول، ص44-54.

الهروي، علي بن محمد، 1981م. **كتاب الأزهية في الحروف**، ت: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ــ سوريا.

الهروط، علي خلف، 1991 **أبو حيان والطعن في القراءات**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد: السادس العدد الأول، آب، (95 – 112)

الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله،2002م **علل النحو**، ت: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1.

يوسف، مجدي إبراهيم ، 2000م. **الجهود اللغوية لابن السراج، دراسة تحليلية**، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني.